الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

**République Algérienne Démocratique et Populaire**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

**Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique**

**Université MUSTAPHA Stambouli**

**Mascara**

**جامعة مصطفى اسطمبولي**

**معسكر**

**كلية:** العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

**قسم:** العلوم الاقتصادية

**المخبر:** مخبر البحث في تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية

**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل. م. د**

**تخصص: اقتصاد عمومي ومؤسسات**

**تحت عنوان:**

# السياسات العمومية والإنفاق العمومي في الجزائر

**Les Politiques Publiques et Les Dépenses Publiques en Algérie**

**تقديم الطالبة:** كرمين سميرة

**تحت إشراف:** د. بقبق ليلى إسمهان

**لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| مختاري فيصل | أستاذ التعليم العالي | جامعة معسكر | رئيسا |
| بقبق ليلى إسمهان | أستاذة محاضرة – أ- | جامعة معسكر | مقررا |
| قنوني الحبيب | أستاذ محاضر – أ- | جامعة معسكر | ممتحنا |
| قليل محمد | أستاذ محاضر – أ- | جامعة معسكر | ممتحنا |
| شيبي عبد الرحيم | أستاذ التعليم العالي | المركز الجامعي بمغنية | ممتحنا |
| بوجرفة بناصر | أستاذ محاضر – أ- | المركز الجامعي بمغنية | ممتحنا |

**السنة الجامعية: 2020- 2021**

# شكر

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي أعانني وقدرني على إنجاز هذا العمل الذي نرجو أن يكون عملا نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "بقبق ليلى إسمهان" التي أشرفت على هذا العمل والتي لم تبخل علينا بمعلوماتها القيمة ونصائحها وحسن متابعتها التي مهدت لي الطريق للإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس المشروع الأستاذ الدكتور "مختاري فيصل" على دعمه وتوجيهاته القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على ما تكبدوه من عناء في قراءة أطروحتي وإغنائها بملاحظاتهم القيمة.

إلى كل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة.

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

سورة ا لتوبة الآية 501

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته علي إلى والديا الكريمين حفظهما الله، إلى رفيق دربي زوجي الغالي، إلى أبنائي حفظهم ورعاهم الله وإلى إخواني وأخواتي وإلى جميع زملائي وزميلاتي.

# فهرس المحتويات

**فهرس المحتويات** ..... **III**
**فهرس الأشكال** ..... **X**
**فهرس الجداول** ..... **XIV**
**المقدمة العامة** ..... **1**

**الفصل الأول**
**الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات العمومية والإنفاق العمومي**

تمهيد: ..... 7
أولا: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات العمومية: ..... 8
1- ماهية السياسات العمومية: ..... 8
1-1- نشأة وتطور السياسات العمومية: ..... 8
1-2- مفهوم السياسات العمومية، خصائصها وأنواعها: ..... 11
1-2-1- مفهوم السياسات العمومية: ..... 11
1-2-2- خصائص السياسات العمومية: ..... 12
1-2-3- أنواع السياسات العمومية: ..... 14
2- نماذج صنع السياسات العمومية واتخاذ القرار: ..... 17
2-1-نموذج الجماعة: ..... 17
2-2-النموذج المؤسساتي: ..... 18
2-3- نموذج الرشد الشامل: ..... 19
2-4-النموذج التدريجي: ..... 20
2-5- نموذج النظم: ..... 21
2-6-نموذج النخبة: ..... 22
3- مداخل الفكر الاقتصادي لدراسة السياسات العمومية: ..... 24
3-1- النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية والسياسات العمومية المحايدة: ..... 24
3-2-النظرية الكينزية والسياسات المتدخلة: ..... 26
3-3- النظرية الماركسية والسياسات الشمولية: ..... 26
3-4 - النظرية الكلاسيكية الجديدة والسياسات العمومية الضيقة: ..... 27
4- الطلب والعرض على السياسات العمومية: ..... 30
4-1- الطلب على السياسات العمومية: ..... 30
4-1-1 - السلع العامة: (Les Biens Publics ) ..... 30
4-1-2 - الآثار الخارجية: (Les externalité) ..... 32

4-1-3 - الاحتكار الطبيعي:.....33
4-1- 4- نقص المعلومات:.....34
4-2- عرض السياسات العمومية: .....34
4-2-1 الإعانات المالية ودفع الأجور: .....34
4-2-2- وضع إطار قانوني للنشاط الاقتصادي: .....35
4-2-3- نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات: .....35
4-2-4- فرض الضرائب والأعباء العامة:.....35
5- دورة حياة السياسات العمومية: .....36
5-1- المرحلة الأولى: ( تحديد المشكلة العامة ): .....38
5-2- المرحلة الثانية: ( تجميع البيانات والمعلومات حول المشكلات السياسات العمومية) .....40
5-3- المرحلة الثالثة: ( ترشيح بدائل الحلول) .....40
5-4- المرحلة الرابعة: (تحديد الأولويات والبدائل) .....40
5-5- المرحلة الخامسة: (الاختيار التجريبي للبديل) .....41
5-6- المرحلة السادسة: ( التنفيذ الفعلي للبديل) .....41
5-7- المرحلة السابعة: ( تقييم السياسات العمومية) .....43
ثانيا: الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العمومي:.....44
1- ماهية الإنفاق العمومي: .....44
1-1-تطور مفهوم الإنفاق العمومي: .....44
1-2-مفهوم الإنفاق العمومي وقواعده: .....45
1-3- تقسيمات الإنفاق العمومي: .....46
2-ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي وأسبابه: .....48
2-1- الأسباب الظاهرية: .....49
2-2- الأسباب الحقيقية: .....49
3- أهم النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العمومي:.....51
3-1- قانون فاجنر: .....51
3-2- نظرية موسجريف .....53
3-3- أطروحة بيكوك ووايزمان .....54
3-4- أطروحة التركيز التفاضلي للمنافع والتكاليف: .....55
3-5- نظرية الركود:.....56
4- الآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي: .....57
4-1- الآثار المباشرة للإنفاق العمومي: .....57
4-1-1- أثر الإنفاق العمومي على الإنتاج القومي:.....57
4-1-2- أثر الإنفاق العمومي على التشغيل:.....60

4-1-3- أثر الإنفاق العمومي على الاستهلاك:.....62
4-1-4- أثر الإنفاق العمومي على الطلب الكلي:.....62
4-2- آثار الإنفاق العمومي الغير المباشرة:.....63
5- ترشيد الإنفاق العمومي وإتباع مبدأ التقيد بالأهداف: .....64
5-1- العوامل المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العمومي: .....68
5-2- دور الكفاءة الاقتصادية في ترشيد الإنفاق العمومي وتحقيق الأهداف المرجوة:.....71
5-2-1- أولوية التخصيص الأمثل للموارد: .....71
5-2-2- الإنفاق الاجتماعي وكفاءة تخصيص الموارد المالية: .....72
5-3- العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل (العدالة التوزيعية ): .....73
خلاصة الفصل الأول:.....75

## الفصل الثاني
## التأصيل النظري للسياسات العمومية المختارة والدراسات السابقة

تمهيد: .....78
1- السياسة الصحية:.....79
1-1- مفهوم السياسة الصحية:.....80
1-2- أهداف السياسة الصحية:.....80
1-3-تمويل السياسة الصحية:.....82
1-4-دور الإنفاق الصحي في تعزيز النمو الاقتصادي: .....84
1-5-إزالة الحواجز المالية التي تعيق إتاحة الخدمات الصحية:.....86
1-6-ضمان فعالية وجودة الخدمات الصحية:.....87
1-7-مؤشرات تقييم الأداء الصحي: .....88
1-8-الدراسات التطبيقية والتجريبية حول أثر الإنفاق الصحي على النتائج الصحية: .....91
2-السياسة التعليمية: .....100
2-1- مفهوم السياسة التعليمية: .....100
2-2 - خصائص السياسة التعليمية:.....102
2- 3-أهداف السياسة التعليمية:.....103
2-4 - تمويل السياسة التعليمية: .....103
2-5- دور الإنفاق العمومي في رفع كفاءة النتائج التعليمية: .....105
2-6-مؤشرات تقييم الأداء التعليمي: .....106
2-7-الدراسات التطبيقية والتجريبية السابقة حول أثر الإنفاق على التعليم على النتائج التعليمية:.....107
3- سياسة التشغيل: .....114
3-1- مفهوم سياسة التشغيل:.....114
3-2- الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل:.....114

3-3- التدخلات العامة لسياسات التشغيل: ..... 115
3-4- الإنفاق العمومي على سياسة التشغيل النشطة: ..... 116
3-5- تقييم سياسة التشغيل النشطة: ..... 117
3-6- مؤشرات تقييم سوق العمل: ..... 119
3-7- الدراسات التجريبية والتطبيقية السابقة حول أثر الإنفاق العمومي على سوق العمل: ..... 121
4-سياسة النقل العمومي: ..... 127
4-1- مفهوم سياسة النقل العمومي: ..... 128
4-2-أنماط النقل: ..... 131
4-3-خصائص الطلب والعرض على خدمات النقل: ..... 131
4-4 -العوامل المساعدة على إتاحة خدمات النقل العمومي: ..... 132
4-5- خطوات تحقيق أهداف سياسة النقل العمومي: ..... 133
4-6-مؤشرات تقييم النقل العمومي: ..... 134
4-7-الدراسات التطبيقية والتجريبية السابقة حول أثر الإنفاق العمومي على النقل العمومي: ..... 135
خلاصة الفصل الثاني: ..... 141

## الفصل الثالث

## تحليل تطور الإنفاق العمومي على السياسات العمومية في الجزائر

تمهيد: ..... 143
1- السياسة الصحية: ..... 143
1-1-تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على قطاع الصحة في الجزائر (1990- 2017): ..... 143
1-2-تطور أهم المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000): ..... 146
1-2-1-الإنفاق على الصحة: ..... 146
1-2-2- الهياكل القاعدية الصحية: ..... 149
1-2-3- التغطية البشرية: ..... 149
1-2-4- معدل وفيات الأطفال: ..... 151
1-2-5-معدل وفيات الخام ومعدل المواليد الخام: ..... 153
1-2-6- معدل وفيات الأمهات ومعدل الخصوبة: ..... 154
1-2-7-متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ..... 155
1-3-تطور أهم المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017): ..... 157
1-3-1-الإنفاق على الصحة: ..... 157
1-3-2-الهياكل القاعدية الصحية: ..... 160
1-3-3-التغطية البشرية: ..... 161
1-3-4- معدل وفيات الأطفال: ..... 163
1-3-5- معدل وفيات الخام ومعدل مواليد الخام: ..... 164

1-3-6-معدل وفيات الأمهات ومعدل الخصوبة: ..... 164
1-3-7- متوسط العمر الموقع عند الولادة: ..... 165
1-4- تقييم الأداء بالقطاع الصحي في الجزائر: ..... 165
2- السياسة التعليمية: ..... 169
2-1- تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم في الجزائر (1990- 2017): ..... 170
2-2-تطور أهم المؤشرات التعليمية في الجزائر خلال فترة التسعينات: ..... 171
2-2-1- الإنفاق على التعليم والتربية: ..... 171
2-2-2- البنية التحتية للمؤسسات التعليمية: ..... 174
2-2-3- عدد التلاميذ في المستوى الابتدائي والمتوسط والثانوي: ..... 175
2-2-4- معدل الالتحاق بالتعليم: ..... 175
2-2-5-مؤشر الرسوب المدرسي: ..... 177
2-2-6-معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية: ..... 177
2-2-7- معدل نجاح شهادة البكالوريا خلال الفترة (1990-2000): ..... 178
2-3-تطور أهم المؤشرات التعليمية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017): ..... 180
2-3-1-الإنفاق على التربية والتعليم: ..... 180
2-3-2- المنشآت القاعدية التعليمية: ..... 184
2-3-3- عدد التلاميذ المسجلون في المستويات الثلاث: ..... 184
2-3-4- معدل الالتحاق بالتعليم: ..... 185
2-3-5-معدل الرسوب المدرسي: ..... 186
2-3-6-معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية: ..... 187
2-3-7-معدل النجاح في شهادة البكالوريا: ..... 188
2-4- تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على قطاع التعليم العالي (1990- 2017): ..... 189
2-5-تطور أهم مؤشرات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000): ..... 190
2-5-1- الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ..... 190
2-5-2- عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين: ..... 190
2-5-3- حجم هيئة التدريس: ..... 191
2-6-تطور مؤشرات قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017): ..... 193
2-6-1-الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2017): ..... 193
2-6-2- عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين: ..... 194
2-6-3-عدد الأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي: ..... 195
2-6-4-الهياكل والمنشآت التعليم العالي والبحث العلمي: ..... 196
2-7-تقييم أداء قطاع التعليم والتربية والتعليم العالي في الجزائر: ..... 196

3-سياسة التشغيل: ..... 197
3-1- تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل في الجزائر (1990- 2017): ..... 198
3-2-تطور أهم مؤشرات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000): ..... 200
3-2-1-حصة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الإجمالي: ..... 200
3-2-2-الإنفاق الجاري والإنفاق الإستثماري خلال الفترة (1990- 2000): ..... 201
3-2-3-معدل البطالة ومعدل التشغيل: ..... 201
3-2-4-مؤشري عرض الشغل والطلب عليه: ..... 202
3-3-توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2001- 2004): ..... 205
3-4-توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2005- 2009): ..... 206
3-5-توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2010- 2014): ..... 208
3-6-توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب طبيعة القطاع: ..... 209
3-7-تطور عدد المناصب العمل المنشأة من قبل القطاع الخاص: ..... 210
3-8- تطور أهم مؤشرات التشغيل خلال الفترة (2000- 2017): ..... 211
3-8-1- نسبة الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ..... 211
3-8-2- تطور الإنفاق الجاري والاستثماري: ..... 212
3-8-3-معدل البطالة ومعدل التشغيل: ..... 212
3-8-4-مؤشري عرض الشغل والطلب عليه: ..... 214
3-9-تقييم الأداء بقطاع التشغيل في الجزائر: ..... 216
4 - سياسة النقل العمومي: ..... 218
4-1- تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على قطاع النقل في الجزائر (1990- 2017): ..... 219
4-2-تطور أهم مؤشرات النقل العمومي: ..... 220
4-2-1-الإنفاق على النقل العمومي: ..... 220
4-2-2-مؤشر عدد رحلات النقل الجوي: ..... 221
4-2-3-مؤشر أطوال السكك الحديدية: ..... 221
4-3-تطور مؤشرات قطاع النقل خلال الفترة (2000- 2017): ..... 223
4-3-1-الإنفاق على النقل العمومي: ..... 223
4-3-2-مؤشر عدد رحلات النقل الجوي: ..... 223
4-3-3-مؤشر أطوال السكك الحديدية: ..... 224
4-4-تقييم أداء قطاع النقل في الجزائر: ..... 225
خلاصة الفصل الثالث: ..... 230

**الفصل الرابع**

**دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على نتائج السياسات العمومية في الجزائر (1990-2017)**

تمهيد: ..... 232

1- خطوات تقدير النموذج: .....232
1-1 -استقرارية السلاسل الزمنية: .....232
2-1-اختبار الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL): .....234
2-أثر الإنفاق الصحي على النتائج الصحية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017): .....235
2-1- متغيرات الدراسة: .....235
2-2-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: .....235
2-3- بناء النماذج: .....236
2-3-1-أثر الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: .....236
2-3-2-أثر الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي على معدل العمر المتوقع عند الولادة. .....240
3-أثر الإنفاق على التعليم على النتائج التعليمية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017): .....244
3-1- متغيرات الدراسة: .....245
3 -2-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: .....245
3-3-بناء النماذج: .....247
3-3-1-أثر الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية: .....247
3-3-2-أثر الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل الرسوب المدرسي: .....251
3-3-3-أثر الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على عدد الطلبة المتخرجين:.....255
4-أثر الإنفاق العمومي على مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017): .....259
4-1-متغيرات الدراسة: .....259
4-2-اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: .....260
4-3- بناء النماذج: .....260
4-3-1-أثر الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الجزائر (1990- 2017): ...260
4-3-2-أثر الإنفاق العمومي على معدل التشغيل في الجزائر (1990- 2017): .....265
5- أثر الإنفاق على النقل العمومي على نتائج النقل العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017): .....269
5-1-متغيرات الدراسة: .....269
5-2-اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: .....269
5-3-بناء النماذج: .....270
5-3-1- أثر الإنفاق على النقل على أطوال السكك الحديدية بالجزائر (1990- 2017): .....270
5-3-2-أثر الإنفاق على النقل على عدد رحلات النقل الجوي في الجزائر (1990- 2017):.....274
خلاصة الفصل: .....279
خاتمة عامة: .....281
المـلاحــق .....289
قائمة المراجع .....309

# فهرس الأشكال

**الشكل 1:** دورة حياة السياسات العمومية. ..... 37
**الشكل2 :** التصنيف الاقتصادي (العلمي) للإنفاق العمومي. ..... 47
**الشكل 3:** قانون ( Wagner) لتفسير ظاهرة الإنفاق العمومي. ..... 52
**الشكل 4:** تطور دور الدولة حسب (Peacock – Wisman). ..... 55
**الشكل 5:** أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج القومي. ..... 58
**الشكل 6:** أثر الإعانات الاقتصادية على الإنتاج القومي. ..... 59
**الشكل 7:** أثر الإنفاق العمومي على معدل البطالة. ..... 61
**الشكل 8:** أثر الإنفاق العمومي على الطلب الكلي. ..... 63
**الشكل 9:** آلية عمل أثر المضاعف والمعجل. ..... 64
**الشكل 10:** حدود الكفاءة ( إمكانية الإنتاجية). ..... 66
**الشكل 11:** العلاقة بين المدخلات والمخرجات والنتائج. ..... 67
**الشكل 12:** خطوات التغطية الصحية الشاملة. ..... 83
**الشكل 13:** تحسين جودة وفعالية العلاج والتكفل الطبي. ..... 88
**الشكل 14:** مؤشرات تقييم الأداء الصحي. ..... 89
**الشكل 15:** مؤشرات تقييم الأداء التعليمي ..... 106
**الشكل 16:** مؤشرات تقييم سوق العمل ..... 119
**الشكل 17:** أبعاد النقل المستدام. ..... 130
**الشكل 18:** خطوات تحقيق أهداف سياسة النقل العمومي. ..... 133
**الشكل 19:** مؤشرات تقييم أداء قطاع النقل. ..... 135
**الشكل 20:** تطور الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990- 2000). ..... 147
**الشكل 21:** تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي خلال الفترة (1990-2000). ..... 148
**الشكل 22:** تطور معدل وفيات الأطفال خلال الفترة (1990- 2000). ..... 152
**الشكل 23:** تطور معدل الوفيات الخام ومعدل المواليد الخام خلال الفترة (1990- 2000). ..... 153
**الشكل 24:** تطور معدل وفيات الأمهات ومعدل الخصوبة خلال الفترة (1990- 2000). ..... 154
**الشكل 25:** تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (1990- 2000). ..... 155
**الشكل 26:** تطور الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2017). ..... 157
**الشكل 27:** تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي خلال الفترة (2000- 2017). ..... 158
**الشكل 28:** تطور ميزانيتي التسيير والتجهيز لقطاع الصحة خلال الفترة (2000- 2017) ..... 159
**الشكل 29:** تطور معدل وفيات الأطفال خلال الفترة (2000- 2017). ..... 163
**الشكل 30:** تطور معدل وفيات الخام ومعدل مواليد الخام خلال الفترة (2000- 2017). ..... 164
**الشكل 31:** تطور معدل وفيات الأمهات ومعدل الخصوبة خلال الفترة (2000- 2017). ..... 164

**الشكل 32:** تطور مؤشر العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2000-2017).....165
**الشكل 33:** تطور نفقات التسيير والتجهيز للتربية والتعليم خلال الفترة (1990-2000).....171
**الشكل 34:**-تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990- 2000).....173
**الشكل 35:** تطور حصة ميزانية التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة (1990- 2000). .....173
**الشكل 36:** تطور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية خلال الفترة (1990- 2000).....174
**الشكل 37:** تطور عدد التلاميذ خلال الفترة (1990-2000). .....175
**الشكل 38:** تطور معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمتوسط والثانوي خلال الفترة (1990- 2000):.....176
**الشكل 39:** تطور معدل الرسوب في المرحلة الابتدائية كنسبة من إجمالي التلاميذ. .....177
**الشكل 40:** تطور معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية خلال الفترة (1990- 2000). .....178
**الشكل 41:** تطور نسب النجاح في شهادة البكالوريا خلال الفترة (1990- 2000).....178
**الشكل 42:** تطور نفقات التسيير والتجهيز لقطاع التعليم خلال الفترة (2000-2017). .....181
**الشكل 43:** تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2017). .....182
**الشكل 44:** تطور حصة ميزانية التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة.....183
**الشكل 45:** تطور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية خلال الفترة (2000- 2017).....184
**الشكل 46:** تطور عدد التلاميذ في المستوى الابتدائي والمتوسط والثانوي خلال الفترة (2000- 2017). .....184
**الشكل 47:** تطور معدل الالتحاق بالتعليم خلال الفترة (2000- 2017).....185
**الشكل 48:** تطور معدل الرسوب في المرحلة الابتدائية كنسبة من إجمالي التلاميذ الملتحقين.....186
**الشكل 49:** تطور معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية خلال الفترة (2000- 2017). .....187
**الشكل 50:** تطور نسبة النجاح في شهادة البكالوريا خلال فترة (2000- 2017). .....188
**الشكل 51:** تطور الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1990- 2000).....190
**الشكل 52:** تطور عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين خلال الفترة (1990- 2000). .....190
**الشكل 53:** تطور نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2017).....193
**الشكل 54:** تطور عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين (2000- 2017). .....194
**الشكل 55:** تطور حصة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990- 2000).....200
**الشكل 56:** تطور الإنفاق الجاري والإستثماري خلال الفترة (1990- 2000):.....201
**الشكل 57:** تطور معدل البطالة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000). .....201
**الشكل 58:** توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب طبيعة القطاع العام والخاص بالجزائر. .....209
**الشكل 59:** حصة الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2017). .....211
**الشكل 60:** تطور الإنفاق الجاري والإستثماري خلال الفترة (2000- 2017). .....212
**الشكل 61:** تطور حجم الإنفاق العام وعدد العاطلين على العمل خلال الفترة (2000- 2017). .....212
**الشكل 62:** تطور معدلات البطالة والتشغيل بالجزائر (2000- 2017). .....212
**الشكل 63:** تطور نسبة الإنفاق على النقل من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990- 2000) .....220
**الشكل 64:** تطور عدد رحلات شركات النقل الجوي خلال الفترة (1990- 2000).....221

**الشكل 65:** تطور أطوال السكك الحديدية بالجزائر خلال الفترة ( 1990- 2000). .....221
**الشكل 66:** تطور نسبة الإنفاق على النقل من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2017).....223
**الشكل 67:** تطور عدد رحلات النقل الجوي خلال الفترة (2000- 2017).....223
**الشكل 68:** تطور أطوال السكك الحديدية بالجزائر خلال الفترة (2000- 2017):.....224
**الشكل 69:** مناصب الشغل حسب القطاعات خلال الفترة (2002- 2017). .....225
**الشكل70:** عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002- 2017).....225
**الشكل 71:** القيم المالية للأنشطة الاقتصادية. .....226
**الشكل 72:** نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى الخاصة (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة).....237
**الشكل73:** القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (معدل وفيات الأطفال دون السن الخامسة ) .....238
**الشكل 74:** التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) .....239
**الشكل 75:** نتائج اختبار إستقرارية النموذج (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) .....240
**الشكل 76:** نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (معدل العمر المتوقع عند الولادة).....241
**الشكل 77:** القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل العمر المتوقع عند الولادة).....242
**الشكل 78:** التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل العمر المتوقع عند الولادة) .....243
**الشكل79:** نتائج اختبار استقراريه النموذج (معدل العمر المتوقع عند الولادة).....244
**الشكل 80:** نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (معدل الالتحاق بالمدارس).....247
**الشكل 81:** القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل الالتحاق بالمدارس) .....249
**الشكل 82:** التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل الالتحاق بالمدارس).....249
**الشكل 83:** نتائج اختبار إستقرارية النموذج (معدل الالتحاق بالمدارس) .....250
**الشكل 84:** نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (معدل الرسوب المدرسي) .....251
**الشكل 85:** القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل الرسوب المدرسي).....253
**الشكل 86:** التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل الرسوب المدرسي) .....253
**الشكل 87:** نتائج اختبار إستقرارية النموذج (معدل الرسوب المدرسي) .....254
**الشكل 88:** نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (عدد الطلبة المتخرجين).....255
**الشكل 89:** القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (عدد الطلبة المتخرجين).....257
**الشكل 90:** التوزيع الطبيعي للبواقي (عدد الطلبة المتخرجين) .....257
**الشكل 91:** نتائج اختبار إستقرارية النموذج(عدد الطلبة المتخرجين).....258
**الشكل 92:** نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى (معدل البطالة).....261
**الشكل 93:** القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل البطالة) .....263
**الشكل 94:** التوزيع الطبيعي للبواقي(معدل البطالة) .....263
**الشكل 95:** نتائج اختبار إستقرارية النموذج (معدل البطالة).....264
**الشكل 96:** نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (معدل التشغيل) .....265
**الشكل 97:** القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل التشغيل) .....267

**الشكل 98**: التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل التشغيل) .....267
**الشكل 99**: نتائج اختبار إستقرارية النموذج(معدل التشغيل) .....268
**الشكل 100**: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (أطوال السكك الحديدية).....271
**الشكل 101**: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (أطوال السكك الحديدية) .....272
**الشكل 102**: التوزيع الطبيعي للبواقي (أطوال السكك الحديدية).....273
**الشكل 103**: نتائج اختبار إستقرارية النموذج (أطوال السكك الحديدية).....274
**الشكل 104**: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (عدد رحلات النقل الجوي) .....275
**الشكل 105**: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (عدد رحلات النقل الجوي).....276
**الشكل 106**: التوزيع الطبيعي للبواقي (عدد رحلات النقل الجوي) .....277
**الشكل 107**: نتائج اختبار إستقرارية النموذج(عدد رحلات النقل الجوي).....278

# فهرس الجداول

**جدول 1:** أهم مراحل دورة السياسات العمومية. ..... 37
**جدول 2:** نفقات سياسة التشغيل النشطة من الناتج المحلي الإجمالي ..... 116
**جدول 3:** ربط البرامج النشطة بالأهداف الموضوعة حسب الظرف الاقتصادي: ..... 118
**جدول 4:** نسب تمويل الرعاية الصحية خلال فترة التسعينات. ..... 146
**جدول 5:** تطور عدد المنشآت القاعدية الصحية خلال الفترة (1990- 2000). ..... 149
**جدول 6:** تطور حجم التغطية الصحية البشرية خلال الفترة ( 1990- 2000). ..... 150
**جدول 7:** تطور نفقات التسيير المؤسسات الصحية حسب طبيعة الاعتمادات (2000- 2017): ..... 160
**جدول 8:** تطور عدد المنشآت الصحية خلال الفترة (2015- 2017). ..... 160
**جدول 9:** تطور عدد عمال السلك الطبي خلال الفترة (2015- 2017). ..... 162
**جدول 10:** أهم بنود الفعالية وعدم الفعالية الإنفاق الاجتماعي الصحي. ..... 166
**جدول 11:** تطور عدد الأساتذة في الجزائر خلال فترة التسعينات. ..... 191
**جدول 12:** تطور نسبة العاطلين عن العمل لحاملي الشهادات الجامعية: ..... 195
**جدول 13:** عدد أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي. ..... 195
**جدول 14:** عدد الهياكل والمنشآت الجامعية. ..... 196
**جدول 15:** عرض الشغل والطلب عليه خلال الفترة (1990- 2000). ..... 202
**جدول 16:** تطور العمل الدائم والمؤقت في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000). ..... 203
**جدول 17:** مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004). ..... 204
**جدول 18:** توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2001- 2004). ..... 205
**جدول 19:** مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009). ..... 206
**جدول 20:** تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2005- 2009): ..... 206
**جدول 21:** مضمون برنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014). ..... 207
**جدول 22:** تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010- 2014): ..... 208
**جدول 23:** عدد المناصب العمل المنشأة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ..... 210
**جدول 24:** عرض الشغل والطلب عليه خلال الفترة (2000- 2016). ..... 214
**جدول 25:** تطور العمل الدائم والمؤقت في الجزائر. ..... 215
**جدول 26:** تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل. ..... 227
**جدول 27:** القيمة المضافة لقطاع النقل. ..... 227
**جدول 28:** ترميز معطيات الدراسة الخاصة بالجانب الصحي. ..... 235
**جدول 29:** ملخص استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالجانب الصحي ..... 236
**جدول 30:** نتائج اختبار الحدود (Bounds Test). (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) ..... 237
**جدول 31:** نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والطويل (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) ..... 237

جدول **32**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) ..... 239
جدول **33**: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) ..... 239
جدول **34**: نتائج اختبار الحدود (معدل العمر المتوقع عند الولادة ) ..... 241
جدول **35**: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير (معدل العمر المتوقع عند الولادة) ..... 241
جدول **36**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل العمر المتوقع عند الولادة) ..... 243
جدول **37**: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل العمر المتوقع عند الولادة) ..... 243
جدول **38**: ترميز المعطيات الخاصة بالتعليم والتربية والتعليم العالي. ..... 245
جدول **39**: ملخص استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالتعليم والتربية والتعليم العالي..... 246
جدول **40**: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (معدل الالتحاق بالمدارس). ..... 248
جدول **41**: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل (معدل الالتحاق بالمدارس). ..... 248
جدول **42**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل الالتحاق بالمدارس) ..... 250
جدول **43**: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل الالتحاق بالمدارس) ..... 250
جدول **44**: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (معدل الرسوب المدرسي)..... 252
جدول **45**: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير (معدل الرسوب المدرسي) ..... 252
جدول **46**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل الرسوب المدرسي)..... 254
جدول **47**: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل الرسوب المدرسي)..... 254
جدول **48**: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (عدد الطلبة المتخرجين) ..... 256
جدول **49**: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير (عدد الطلبة المتخرجين)..... 256
جدول **50**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (عدد الطلبة المتخرجين)..... 258
جدول **51**: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (عدد الطلبة المتخرجين)..... 258
جدول **52**: ترميز المعطيات الخاصة بسوق العمل ..... 259
جدول **53**: ملخص استقرارية السلاسل الزمنية (سوق العمل):..... 260
جدول **54**: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (معدل البطالة) ..... 261
جدول **55**: نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى ..... 262
جدول **56**: نتائج اختبار سببية (Toda & Yamamoto ) ..... 262
جدول **57**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل البطالة)..... 264
جدول **58**: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل البطالة)..... 264
جدول **59**: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (معدل التشغيل) ..... 266
جدول **60**: نتائج تحديد فترات الإبطاء (معدل التشغيل)..... 266
جدول **61**: اختبار العلاقة السببية (Toda & Yamamoto ) ..... 266
جدول **62**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل التشغيل) ..... 268
جدول **63**: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل التشغيل) ..... 268
جدول **64**: ترميز المعطيات الخاصة بالنقل العمومي ..... 269

**جدول 65**: ملخص استقراريه السلاسل الزمنية (النقل العمومي):..... 270
**جدول 66**: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (أطوال السكك الحديدية)..... 271
**جدول 67**: نتائج تحديد فترات الإبطاء (أطوال السكك الحديدية)..... 271
**جدول 68**: اختبار العلاقة السببية (Toda & Yamamoto )..... 272
**جدول 69**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (أطوال السكك الحديدية)..... 273
**جدول 70**: نتائج اختبار عدم ثبات التباين(أطوال السكك الحديدية)..... 273
**جدول 71**: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (عدد رحلات النقل الجوي) ..... 275
**جدول 72**: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير (عدد رحلات النقل الجوي)..... 275
**جدول 73**: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (عدد رحلات النقل الجوي)..... 277
**جدول 74**: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (عدد رحلات النقل الجوي)..... 277

# المقدمة العامة

شهدت الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية اتساعا ملحوظا في تطور دور الدولة، خاصة بعد تعالي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاستقلال الوطني والسياسي التي حظيت به العديد من الدول النامية، حيث تحول الاهتمام من دراسة المؤسسات السياسية إلى الاهتمام بالسلوك والأنشطة والممارسات والأدوار الفعلية، وزاد الاهتمام أكثر بالأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي، كما انصب الاهتمام على السلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة وتحليلها وكذا السلوك الصراعي الناتج عن النشاطات السياسية للأحزاب والسلطات التشريعية والتنفيذية، حيث اقتصرت على وصف عمليات السياسات العمومية وشرح أسباب ونتائج الأنشطة الحكومية.

ومع ظهور الحركة ما بعد السلوكية أصبحت للسياسات العمومية أهمية بالغة في المجتمع، واعتبرت المحور الفاعل الذي يربط بين الحكومة ومواطنيها، وأحد المرتكزات الأساسية التي تصنع التوجهات الكبرى للحكومة في مختلف الجوانب، هذا ما ساهم في إعادة النظر في كيفية بلورتها وصياغتها بشكل منظم ودقيق، للزيادة من فرص نجاحها والتقليل من احتمالات فشلها، من خلال التطلع إلى أنواعها وأهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها، وذلك انطلاقا من مبدأ الأولويات والعمل بمنهج بالتقيد بالأهداف وترتيبها ترتيبا رشيدا بناءً على الإمكانيات المتوفرة.

لقد تزامن الاهتمام بدراسة السياسات العمومية مع التطورات الفكرية للنشاطات الحكومية، ومن أبرزها كيفية إعداد الميزانية العامة للدولة ضمن نظام ميزانية الخطط والبرامج، واستعمل الإنفاق العمومي كأداة هامة في يد الدولة لاتخاذ القرارات المتعلقة بأهداف العمل الحكومي، وذلك برصد أغلفة مالية لكل سياسة مبرمجة في الميزانية العامة، واعتبرت الحكومة الممول الأساسي للسياسات العمومية. من خلال تدخلها في عملية توظيف الموارد الاقتصادية لسد الاحتياجات العامة، وهذا ما أشار إليه (**هارولد لازويل**) **(Harold Lass Well)** في عبارته المتمثلة في " من ؟ يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ " موضحا ذلك بتعاظم دور الدولة كمنظم للنشاط الاقتصادي وإدارة العمليات التبادلية والتوزيعية للموارد على المستوى المجتمع، وأهمية ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي.

لكن على الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية السياسات العمومية، إلا أن قضية تمويلها تبقى أحد القضايا الفاصلة والحاكمة في الحد من تحقق أهدافها المرجوة، لأن عملية الإنفاق على السياسات العمومية تمثل مدخلا هاما من مدخلاتها، حيث يتم تزويدها بالقوة الاقتصادية اللازمة والتي تمكنها من الحصول على احتياجاتها، وفي غياب التمويل تقف مختلف القطاعات عاجزة عن أداء مهامها الأساسية، ولكن في حالة توفره يبقى حل المشكلات أيسر في إيجاد الحلول البديلة، خاصة أن الإنفاق

العمومي يتأثر بالعديد من العوامل المحيطة بالدولة، وبالتالي وجب على صانعي السياسات العمومية فهم السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتمكن من توظيف الإنفاق العمومي في أحسن وجه عند وضع الموازنة العامة، لأن نجاح عملية التمويل تتوقف على مدى تحقق الأهداف المسطرة بأعلى فعالية ممكنة وبجودة عالية ومتميزة، بمعنى بأفضل مستوى ممكن وبأقل إنفاق.

وبناءً على هذا أشارت العديد من الدراسات والأبحاث والتقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية إلى العمل بمنهج ترشيد الإنفاق العمومي نظرا لأهميته الكبيرة في رفع كفاءة استخدام الموارد المالية ومواجهة عجز الموازنة العامة للوفاء بمتطلباتها، وإمكانية تحقيق وفرة يستفاد منها في عمليات دعم وتطوير البرامج، لأن ضعف وتدني جودة السياسات العمومية لا يتوقف على انخفاض أو ارتفاع الموارد المالية وإنما يرجع إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد وكذا سوء توزيعها.

وفي هذا السياق تسعى الجزائر من خلال إصلاحاتها التي باشرتها منذ الاستقلال على التركيز على أمرين هامين يتمثلان في البحث عن كيفية الحصول على الموارد المالية الكافية والاستفادة منها لتحقيق الفعالية والكفاءة والعدالة، وفي الوقت ذاته تبحث عن اعتماد سياسات عمومية تكون كفيلة لحصول مختلف فئات المجتمع وخاصة المحرومة وذات الدخل المحدود على خدمات عمومية متميزة، مع العمل جاهدة على عدم تعرضهم للمصاعب المالية الناجمة عن أساليب الدفع المباشر عند الحصول على الخدمات العامة، والتخفيف من عبء الإنفاق الفعلي لدى الأسر خاصة في ظل تفاوت إمكانيات الإنفاق المباشر للأسر، كما أن الحكومة أولت اهتماما واسعا للسياسات العمومية ذات الطابع الخدماتي نظرا لما لها من أهمية بالغة في نشاط الأفراد عن باقي مجالات الحياة الأخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى بحكم أن الاستثمار لا بد أن يكون في العنصر البشري بحكم هو المساهم الأول في صنع القرار في كافة المجالات، وعلى هذا الأساس وقع الاختيار في هذه الدراسة على السياسات التالية وهي السياسة الصحية والسياسة التعليمية وسياسة التشغيل وسياسة النقل العمومي وهي غالبا ما تتصدر جدول أعمال الحكومة والتي تضعها ضمن أولوياتها.

وفي هذا الصدد بذلت الحكومة الجزائرية جهودا حثيثة من أجل تطوير قطاعاتها الصحية والتعليمية والتشغيل والنقل العمومي والرفع من المستوى النوعي لخدماتها، من خلال تخصيصها لموارد المالية المعتبرة للوفاء بمتطلبات واحتياجات مواطنيها، إلا أن في المقابل فإن مستوى الخدمات المقدمة لم ترقى إلى المستوى المطلوب، أين بقيت تتخبط في عدة مشاكل وإختلالات التي أعاقت السير الحسن، وأظهرت حجم التباين بين الوسائل المسخرة والوظائف التي يفترض أن تؤديها والنتائج المحققة، والتي يمكن إرجاعها إما إلى القصور الإداري، وهو ما يطرح إشكالية عدم تطبيق مبدأ العدالة

والإنصاف بين الأفراد عند الحصول على الخدمات العامة أو عدم كفاءة الإنفاق العمومي لسوء استغلاله وتوزيعه توزيعا غير عادلا بين مختلف المناطق الجغرافية أو عدم كفايته حيث إذا تم مقارنة الإنفاق العمومي على السياسات العمومية في الجزائر والدول المتقدمة والدول التي لها نفس الخصائص قد يتبين لنا وجود هوة واسعة بين ما ينفق في الجزائر وهذه الدول، ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو محدودية مصادر التمويل، باعتبار أن عملية التمويل مرهونة بأسعار النفط، أضف إلى هذا أنها تقع على عاتق الحكومة في ظل ضعف مساهمة القطاع الخاص، ومن هنا تتبادر لنا الإشكالية التي تتمحور حول معرفة الآثار الحقيقية التي يمكن للإنفاق العمومي أن يحدثها لتحقيق أهداف السياسات العمومية في الجزائر، والتي تقودنا إلى الكشف عن كفاءة وكفاية وعدالة الإنفاق العمومي لدى ارتأينا إجراء هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

**هل يؤثر الإنفاق العمومي إيجابا على نتائج السياسات العمومية في الجزائر على المدى الطويل؟**

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية ندرج بعض الأسئلة الفرعية:

- ما مدى كفاءة الإنفاق العمومي في تمويل السياسات العمومية ؟
- هل المخصصات المالية كافية لتغطية احتياجات ومتطلبات كل قطاع؟
- هل هناك توافق بين ما بذل من جهود مالية ومادية وبشرية وما تحقق من مخرجات؟
- هل هناك عدالة في توزيع الإنفاق العمومي على المناطق الجغرافية؟
- هل يتوقف نجاح السياسات العمومية أو فشلها في الجزائر على حجم الإنفاق العمومي المخصص لها؟
- هل حققت سياسات الإنفاق العمومي في الجزائر نتائج مرضية ومقبولة في مجال الصحة والتعليم والتشغيل والنقل العمومي خلال الفترة (1990- 2017)؟
- هل ضخ المزيد من الموارد المالية يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية؟

➢ **الفرضيات:**

قصد الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية والتي تعتبر كإجابات مبدئية يمكن التأكد من صحتها أو نفيها من خلال دراستنا والمتمثلة في:

- يؤثر الإنفاق العمومي إيجابا على نتائج السياسات العمومية في الجزائر على المدى الطويل.
- نمو حجم الإنفاق العمومي لا يترجم بالضرورة إلى تحسن الأداء وجودة الخدمات العامة.
- عجز الموارد المالية الحكومية المتاحة ومحدوديتها في تمويل السياسات العمومية في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، من خلال التركيز بدرجة رئيسية على العلاقة بين السياسات العمومية والإنفاق العمومي، حيث حظيت دراسة السياسات العمومية بأهمية متزايدة في الآونة الأخيرة، إذ أصبحت محل اهتمام الحكومات وصناع القرار والباحثين خاصة الدول المتقدمة التي أدركت قيمتها منذ بداية السبعينات وتبنتها كمنظومة اقتصادية، وأعطت أهمية كبيرة لعمليات وضع ووصف وتحليل وتوضيح أهدافها، لأن نجاحها أو فشلها يتوقف على مدى تحقق أهدافها، ما جعلها تهتم اهتماما متزايدا بالإنفاق العمومي نظرا للوظيفة الهامة التي يقوم بها في تمويل السياسات العمومية، واعتبر حلقة من حلقات رسمها وتنفيذها، والكفيل الوحيد في تحقيق أهدافها، فمن خلال هذه الدراسة سنحاول إسقاط كل ما تقرر لدينا نظريا على الجزائر كدراسة حالة، ثم محاولة تبيين مدى توافق الطرح النظري مع الطرح التطبيقي ومقارنتهما بالدراسات السابقة.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العمومي على نتائج السياسات العمومية في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على الدور الهام الذي يلعبه الإنفاق العمومي في تمويل السياسات العمومية، ومدى فعاليته في تفعيلها خاصة في ظل توالي الأزمات على الاقتصاد الجزائري، والكشف عن مدى كفايته وكفاءته وعدالته في تحقيقه للأهداف التي تتطلع إليها الحكومة، مما يستوجب إعطاء أهمية بالغة لجانب ترشيد الإنفاق العمومي واستخدامه بكفاءة وفعالية والعمل بمبدأ الأولويات ووفق الإمكانيات المتوفرة والتقيد بالأهداف المسطرة لضمان تحقيق رفاهية الأفراد والمجتمع.

- **منهجية الدراسة:** يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- **المنهج المستخدم:**

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، اخترنا المنهج الوصفي الذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف وتحليل واقع تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على السياسات العمومية في الجزائر، أما الفصل التطبيقي فسنعتمد على المنهج الكمي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس الأثر الفعلي للإنفاق العمومي على نتائج السياسات العمومية المختارة في الجزائر باستخدام Eviews 10.

- **حدود الدراسة:**

من أجل حصر إشكالية البحث وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة حددنا أبعاد هذه الدراسة التي تشمل حالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2017) وسبب اختيار هذه الفترة يعود إلى محاولة معرفة الآثار الحقيقية للإنفاق العمومي على السياسات العمومية التي تم اختيارها، في ظل السياسة الإنفاقية الانكماشية المطبقة تحت طلب الهيئات الدولية من أجل التعديل الهيكلي والسياسة الإنفاقية التوسعية المطبقة في إطار البرامج التنموية.

- **وسائل جمع البيانات:**

من أجل إنجاز هذا البحث تم استخدام مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع المشكلة من الكتب والرسائل العلمية....هذا فيما يخص الجانب النظري، أما يما يخص الإحصائيات فقد تم الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وقوانين المالية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي...إلخ.

- **صعوبة الدراسة:** إن أبرز الصعوبات التي واجهناها في هذه الدراسة هي:

- التأخر الكبير في مسايرة الأحداث لبعض المواقع الرسمية المصدرة للأرقام والإحصائيات.
- تضارب الإحصائيات بين السلطات الرسمية الجزائرية والبنك الدولي.
- غياب الإحصائيات الخاصة بالإنفاق على مختلف القطاعات المختارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

- **هيكل الدراسة:** اشتملت الدراسة على أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة:

قسمنا هذا البحث إلى أربعة فصول، حيث شكل الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي الذي أوردنا فيه النظريات الخاصة بمصطلحي السياسات العمومية والإنفاق العمومي، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى التأصيل النظري للسياسات العمومية التي وقع عليها الاختيار وهي السياسة الصحية والتعليمية والتشغيل والنقل العمومي، والدراسات السابقة التي تطرقت إلى الموضوع من مختلف الجوانب، أما في الفصلين الأخيرين فتطرقنا إلى تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على السياسات العمومية من خلال تقييم السياسات العمومية اعتمادا على المؤشرات الكمية، ثم تقييم فعالية الأداء بالقطاعات، أما الفصل الأخير فقد خصصناه للدراسة القياسية لقياس أثر الإنفاق العمومي على نتائج السياسيات العمومية المختارة، لتوصل إلى مدى مساهمة الإنفاق المنفق على كل قطاع في تحقيق أهداف سياسته العمومية.

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات العمومية والإنفاق العمومي

**تمهيد:**

تمثل السياسات العمومية برنامج عمل هادف تصنعه الحكومة في ميدان ما، وذلك لترجمة ما تقوله وما تفعله، للتصدي وحل مشكلة عامة يواجهها المجتمع ولتوفير الحاجات التي يطلبها، خاصة بعد أن أصبحت متطلباته واحتياجاته الحديثة في غاية التعدد والتشعب، وبناءً على هذا تلجأ الحكومة لرسم وصياغة السياسات العمومية، محاولةً منها تحقيق أهداف هامة للمجتمع: كتوزيع العادل للثروة، التشغيل، الرعاية الصحية، التعليم، أمن المجتمع، حماية البيئة، الإسكان، النقل العام، العلاقات الخارجية، الدفاع...إلخ.

برزت السياسات العمومية وتبلورت بعد الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي تم فيه إقحام الدولة كفاعل حيوي في عمليات التخطيط والتنظيم والتنسيق، في كافة جوانب الحياة المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أخذت حيزا وافرا من إسهامات الباحثين وصناع القرار والخبراء والقادة السياسيون في مختلف الحكومات لاعتبارها حقلا دراسيا يعتمد عليه في اتخاذ وصنع التوجهات الكبرى للحكومات في جميع المجالات، وكذا الأداة التي تربط بين الدولة والمواطن.

وفي الوقت ذاته استعملت الدولة الإنفاق العمومي كأداة هامة لممارسة نشاطاتها المالية التي تتعلق بتمويل برامجها المقترحة، حيث ارتبط مفهومه بتطور دور الدولة، ما أدى إلى اتساع نطاق استعماله الذي نتج عنه زيادة في حجمه وتعدد تقسيماته، ولم تعد وظيفته تقتصر على وظائف الدولة التقليدية، بل أصبح أداة من الأدوات الرئيسية في السياسة المالية، وتستعمله الدولة كوسيلة للتأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أكسبه مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة وحتى الدول النامية.

سنحاول التطرق في الشق الأول من هذا الفصل إلى السياسات العمومية، من خلال تحديد الإطار النظري لمفهوم السياسات العمومية وأهم النماذج المتخذة في صناعة قرار السياسات العمومية، بالإضافة إلى التطورات التاريخية للفكر الاقتصادي ومدى ارتباطه بالسياسات العمومية، ثم إلى أهم دواعي ومبررات التدخل الحكومي، وفي الأخير حاولنا التطرق إلى أهم مراحل إعداد السياسات العمومية، أما في الشق الثاني سنتطرق إلى أهم مفاهيم الإنفاق العمومي ومبادئه الأساسية، ثم إلى الآثار التي يحدثها على بعض المتغيرات الاقتصادية، ونعرج بعدها إلى ظاهرة ازدياد الإنفاق العمومي مع التطرق إلى أهم الأسباب المساهمة في حدوث الظاهرة، من خلال الاعتماد على أهم النظريات التي عالجت الظاهرة، وفي الأخير سنتطرق إلى ترشيد الإنفاق العمومي.

**أولا: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات العمومية:**

**1- ماهية السياسات العمومية:**

**1-1- نشأة وتطور السياسات العمومية:**

عرف موضوع السياسات العمومية تطورات عديدة يمكننا حصر أهم العوامل والدوافع الفكرية والسياسية التي ساعدت على نشأة وسرعة نمو الدراسات حول السياسات العمومية في المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.**

ارتبطت السياسات العمومية بالحياة الاجتماعية والإنسانية منذ منتصف القرن التاسع عشر، فانصب اهتمامها من الوهلة الأولى بقضايا المجتمعات وكيفية تنظيمها، فكانت معظم الجامعات الأوربية تدرس دراسات تقليدية منحصرة في الحكم والسياسة، والتي اعتبرت كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية حيث اقتصرت هذه الدراسات على السياسة في حد ذاتها دون أن تساهم في بلورة السياسات العمومية، إذ أن تركيزها كان منصبا على التبريرات الفلسفية التقليدية والترتيبات الهيكلية كمهام البرلمان والعلاقات الحكومية وأعمال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، دون أن تتعمق في الدراسة والتحليل السلوكيات والتصرفات والعمليات اللازمة لصنع السياسات العمومية، الأمر الذي جعل هذه الدراسات تكون وصفية وظاهرية، وبقي الوضع على حاله إلى غاية استقلال علم السياسات العمومية عن الفلسفة الأخلاقية بفضل تضافر الجهود المعرفية والعلمية للعديد من الباحثين والمفكرين، مما أسفر على بلورة موضوع السياسات العمومية كفرع من فروع العلوم الاجتماعية.[1]

- **المرحلة الثانية: فترة ما بين الحرب العالميتين الأولى والثانية.**

تميزت الفترة بتطور مرحلي ونسبي في مفهوم السياسات العمومية، وذلك جراء شيوع التجارب المدرسة السلوكية، التي أحدثت قطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية، وأعادت تعريف علم السياسات العمومية من جديد الذي أصبح يهتم أكثر بالسلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة وتحليلها، وكذا دراسة وتفسير القواعد النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات.[2]

[1] فهمي خليفة الفهداوي. (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة، الأردن، ص17.

[2] عطا الله خالد. (2018). السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ- الجزائر أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص24.

انتقل الاهتمام في هذه الفترة من وصف هياكل المؤسسات الحكومية وما يتصل بها من صلاحيات إلى الاهتمام والتركيز أكثر بما يتم داخلها من أفعال وأعمال وسلوكيات، وذلك انطلاقا من تحليل وتفسير العمليات السياسية، الذي زاد وعمق الفهم لكيفية تشكيل ووضع السياسات العمومية، إلا أن مضمونها ومحتواها لم يلقى اهتماما واسعا من طرف المحللين السياسيين.

- **المرحلة الثالثة: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.**

تميزت الفترة بالإلحاح على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كأداة للتخطيط والتنظيم وتوجيه الإمكانيات المالية المتوفرة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني بعد الحرب، لتوفير مناصب شغل والتحكم في الأسعار والأجور وتنظيم الأعمال المصرفية والتجارة الخارجية وتوفير الخدمات العامة كالتعليم، الصحة، المواصلات...إلخ، وهذا ما دفع " الحكومة الأمريكية إلى الاستعانة بعلماء النفس والاجتماع والإدارة العامة والسياسة وغيرهم، لغرض دراسة السياسات العمومية المقترحة والتوصية بشأنها، فاستمر هذا النشاط العلمي بعد انتهاء الحرب. "[1]

زاد الاهتمام أكثر بموضوع السياسات العمومية وتم التركيز على مفهومها وكيفية بلورتها وتحليلها والتطلع لأهدافها ومضامينها ومحتوياتها وأساليب تنفيذها، باعتبار أن لها أهمية كبيرة في تأثير المباشر على الأفراد والجماعة، وقد نجم عن ذلك تخصص العديد من العلماء في تحليل السياسات العمومية التي جعلوا منها مجالا للعمل والممارسة المهنية، مثل التخصص في تحليل سياسة الإسكان وسياسة الرعاية الصحية وسياسة التعليم ...إلخ

- **المرحلة الرابعة: فترة ما بين الخمسينات والسبعينات.**

بالرغم من تزايد الاهتمام بالسياسات العمومية في إطار يتميز بالطابع الفكري والتجريبي إلا أنها لم تكتسب المعنى الاصطلاحي العلمي، إلا في مطلع الخمسينات على يد العالم الاقتصادي والسياسي **(هارولد دي لاسويل) (Harlod Dlasswell)**، الذي تناولها من خلال كتابه الموسوم ب " من يجوز على ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ "، فساهم في بلورة مضامين العمليات التوزيعية والتبادلية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العمومية وتنفيذ عملياتها.[2]

في مطلع الستينات استعمل منهج تحليل النظم الذي جعل من الجماعات والقوى الاجتماعية الركيزة الأساسية في البحث والتحليل، وأصبح مفهوم النظام هو المستعمل في دراسة علم السياسات

[1] خيري عبد القوي. (1988). دراسة السياسة العامة، ط1، الطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص 83.
[2] فهمي خليفة الفهداوي. (2001). المرجع السابق، ص 29.

العمومية، بدلا من مفهوم الدولة، فصار كل ما يخص الدولة يطلق عليه مدخلات ومخرجات النظام السياسي، مما استدعى البحث عن السبل والطرق المناسبة والمواتية لتحليل السياسات العمومية، فتم استعمال الأدوات والوسائل الكمية لقياس الرأي العام من خلال الاستبيان وإجراء التجريب في ضوء المناهج الإحصائية الصحيحة.[1]

ساهم النجاح الذي حققته التطورات العلمية في تطور وتنوع أدوات البحث العلمي، التي أحدثت بدورها تطورات فكرية مست معظم النشاطات الحكومية، وأهمها كيفية إعداد الميزانية العامة للدولة، التي اعتبرت كأداة رئيسية لعلاج مشكلة العمالة واتخاذ القرارات المتعلقة بأهداف العمل الحكومي.

في بداية السبعينات زاد الاهتمام أكثر بتحليل مخرجات النظام السياسي بسبب تعرض المجتمع الأمريكي لثورة اجتماعية نفسية عميقة، نتجت عنها مشاكل اجتماعية عويصة، كالعنصرية بين البيض والسود وحرب الفيتنام والدعوة إلى السلام العالمي، وتحرير المرأة ومساواتها مع الرجل...وقد صاحب هذه المشاكل عدة تساؤلات عن جدوى القوانين التي أصدرتها الحكومة بشأن الإنفاق والضرائب، بالإضافة إلى عدم وجود توازي بين العائد الاجتماعي والإنفاق الذي أنفق، فتطلب الأمر تحليل هذه المشاكل ومعالجتها، من خلال صياغتها على شكل سياسات عمومية، ومحاولة اقتراح أساليب جديدة، وحلول بديلة لمعالجة المشاكل العالقة، ولتحقيق درجة أكبر من الفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة، وقد ساعد هذا على سرعة وتطور حقل الدراسات السياسات العمومية.[2]

- **المرحلة الخامسة: فترة التسعينات وما بعدها من القرن الحادي والعشرين.**

تميزت هذه الفترة بإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات العمومية، وذلك بفضل تغير دور الدولة من مركز للتحليل إلى مركز للمقارنة، بسبب انفتاحها خارج الإطار الوطني، وبفعل تطور واتساع حدود عملها، هذا ما أدى إلى الاهتمام المتزايد بالجهات الفاعلة بين مؤسسات القطاع العام والخاص، وتزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الغير الحكومية ومنحها القدرة على التدخل في صياغة ورسم السياسات العمومية، للتأثير في مضامينها ومساراتها، فانتقلت الدولة من دولة منتجة للسياسات العمومية إلى دولة تقوم بالبناء الجماعي للعمل العام على عدة مستويات.[3]

[1] فهمي خليفة الفهداوي. (2001). المرجع السابق، ص ص 31- 32.

[2] خيري عبد القوي. (1988). المرجع السابق، ص 85- 86.

[3] Laurie, B. (2014). Les Politiques Publiques et Analyse des politiques Publiques, Université Numérique Juridique Francophone, (UNJF), Paris, P03.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن علم السياسات العمومية قد شهد تطورات مرحلية وانتقالية عديدة، فانتقل من المنهج الوصفي إلى المنهج التحليلي ثم إلى منهج المقارنة، ليصبح في الوقت الراهن حقلا شاملا يعتمد على الأسلوب العلمي في التحليل والبحث، وهذا ما جعل منه نقطة تتلاقى وتتقاطع فيها العديد من العلوم كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والإدارة وغيرها، مما منحه اهتماما لدى العديد من الباحثين وصناع القرار والخبراء والقادة السياسيون في مختلف الحكومات لما له من أهمية بالغة.

**1-2- مفهوم السياسات العمومية، خصائصها وأنواعها:**

**1-2-1- مفهوم السياسات العمومية:**

بفعل التطور الذي شهده مفهوم السياسات العمومية بادر العديد من الكتاب والمفكرين في وضع عدة تعاريف لها، لكن دون أن يتمكنوا من الاتفاق على وضع تعريف موحد وهذا راجع لاختلاف المدارس البحثية والخلفيات الفكرية لكل باحث، وتباين وجهات النظر حول النقاط والركائز التي ينطلقون منها، خاصة أن المصطلح حديث النشأة من الناحية العلمية والمعرفية والتجريبية، وسنتطرق إلى البعض منها فيمايلي:

- عرفها **(Thomas. R. Dye)** في سنة (**1976**) على أنها " كل ما تقرر الحكومة القيام به أو عدم القيام به."[1]
- أما (**Dubnick & Bardes**) **"** على أنها التطلعات والرغبات التي يعلنها المسؤولون الحكوميون بشأن حل مشكلة مجتمعية والعمل على تحقيق أهداف من خلالها.**"**[2]
- حسب (**Jean claude Thoening & Yves Mény**) **"** هي برنامج عمل حكومي يخص المجتمع أو منطقة جغرافية معينة.**"**[3]
- أما (**Sarah Maddisson & Richard Denniss**) عرفاها على أنها نتيجة تفاعل منظم من طرف مجموعة من الفاعلين للوصول إلى حل مشكل عالق كالسكن والصحة..[4]

هذا بالنسبة للمنظور الغربي، أما بالنسبة للكتاب العرب فقد ساهموا كذلك في إثراء موضوع السياسات العمومية، وفيمايلي ندرج البعض منها:

---

[1] Laurie, B. (2014). Op Cit, P04.
[2] Dubnick, M. & Bardes, B. (1983).Thinking About Public Policy, A Problem Solving Approach, New York. P 08.
[3] Pierre, M. (2011). Les Politiques Publiques –Que Sais-Je? Puf. 10 ème Edition, P 09.
[4] Sarah, M. & Richard, D. (2009). An Introduction to Australian public policy- Theory and Practice, Cambridge, University press, P 04.

- حسب **(خيري عبد القوي):** " السياسات العمومية هي تلك العمليات والإجراءات السياسية، وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى توافق حول مشكلة ما والتعرف على بدائل لحلها وأسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسات عمومية ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة. "[1]
- أما **(أحمد سعيفان)** فرأى أنها " تعبير عن الرغبة الحكومية في العمل أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات، وتضم أربعة عناصر رئيسية: الهدف، اختيار الأفعال التي تحققها، إعلان الفاعلين لهذه السياسات، وتنفيذ هذه السياسات."[2]

على ضوء ما سبق يتبين لنا أن السياسات العمومية ما هي إلا جزء من الاجتهادات المتعددة والمختلفة التي تبرز نقاط التشابه بين الكتاب والمفكرين، الأمر الذي يوضح لنا أن الاختلاف الوارد بينهم ما هو إلا اختلاف شكلي لا يمس المضمون والجوهر والمحتوى، وعليه فإن السياسات العمومية هي الأطر والسبل الفكرية والعملية التي توضح توجهات وتطلعات الحكومة، التي تأخذ شكل برامج عمل هادف أو مجموعة من القرارات والإجراءات المعلنة وغير المعلنة، لإشباع رغبات والحاجات العامة للمجتمع أو حل المشكلات العالقة، مع تحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتوفير الإمكانات عند عملية تنفيذها.

وعلى هذا الأساس فإن السياسات العمومية تتكون من عناصر أساسية هي:[3]

- السياسات العمومية تتكون من مجموعة من القرارات الملموسة التي تشمل فحواها وجوهرها.
- السياسات العمومية هي جزء من الإطار العام الذي يميز مبادئها الأساسية.
- السياسات العمومية تؤثر في الأفراد والجماعات والمنظمات.
- تحدد الأهداف المراد تحقيقها بصفة مبدئية في السياسات العمومية.

**1-2-2- خصائص السياسات العمومية:**

بناءً على مفهوم السياسات العمومية نجد أن مضمونها اتضح بشكل عام، ولكن مفهومها العلمي الدقيق يمكن أن يتضح أكثر ويكتمل من خلال الكشف عن السمات وخصائص التي تميزها وتحدد معالمها، ويمكن استخلاصها فيما يأتي:[4]

---

[1] العزاوي وصال نجيب. (2001). السياسات العامة حقل مصرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص 18.

[2] سعيفان أحمد . (2004). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ص 213.

[3] Pierre, M. (2011). Op. Cit, PP 09-10.

[4] لتفاصيل أكثر ارجع إلى:

▪ **السياسات العمومية قد تكون إيجابية أو سلبية في صياغتها:** فتكون إيجابية عندما تأمر بالتصرف باتجاه معين أو عندما تكون إجراءات محددة للتأثير على مشكلة ما، فتكون سلبية عندما تنهي عن قيام بالتصرفات غير مرغوبة إذ يمكن اعتبار سكوت الحكومة أو عدم التزامها باتخاذ أي قرار إزاء قضية ما بمثابة توجه، فالحكومة لها صلاحية التبني مثلا سياسة عدم التدخل في أي قطاع أو ميدان أو إزاء ظاهرة معينة.

▪ **السياسات العمومية تعبر عن أفعال وأقوال تقوم بها المؤسسات الحكومية:** ذلك من خلال تبنيها لمختلف المشكلات المجتمعية عن طريق إصداره القوانين أو قرارات تحدد أهدافها وتنظم مسارات نشاطاتها، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الفكرية والعملية.

▪ **السياسات العمومية هي قصدية وذات نشاط هادف:** تشمل الأعمال الموجهة لتحقيق الأهداف المقصودة، ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية الصادرة عن بعض المسؤولين التي لا أساس لها.

▪ **السياسات العمومية هي استجابة واقعية ونتيجة فعلية:** بمعنى أنها تتضمن ما تفعله الحكومة فعلا مثل: القضاء على مشكلة البطالة أو مشكلة السكن والصحة... وليس ما تنوي القيام به.

▪ **السياسات العمومية ذات طابع مجتمعي شمولي:** إذ يتم تطبيقها بشكل شامل ومتماثل على كل أفراد المجتمع دون تباين أو تحيز أو تفرقة، إذ ينبغي على الحكومة وضع سياسات عمومية تخدم المصلحة العامة وليس المصلحة الذاتية.

▪ **السياسات العمومية منطقية وعقلانية:** تتطلب عملية صياغة ورسم السياسات العمومية فاعلين عقلانيين، لترتيب الأولويات والاختيار بين الأهداف والبدائل على أحسن وجه، باقتراح الحلول وفق استراتيجيات واضحة ليتم بناءها وفق الإمكانيات المتوفرة عند عملية التنفيذ.

▪ **"السياسات العمومية تتسم بالثبات والاستمرارية والديمومة في نفاذها وفعاليتها:** وإن كان لبعضها سقف زمني بوقف مفعولها ويكون معلوما في قرار صدورها، وعندما تكون السياسات العمومية مرحلية أو مؤقتة بظرف سنة أو سنتين ثم ينتهي مفعولها."[1]

---

- حسن أبشر الطيب. (2000). الدولة العصرية- دولة مؤسسات، الدار الثقافية، القاهرة، ص 34- 35.

- جيمس أندرسون. (1999). صنع السياسات العامة، ترجمة عامر كبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، ص 16.

- أحمد مصطفى حسين. (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة،ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية،عمان، ص24.

-فهمي خليفة الفهداوي. (2001). المرجع السابق، ص 48.

- Pierre, M. (2011). Op. Cit P18.

[1] أحمد محروس خضير. (2017). تحليل السياسات العامة- دراسة نظرية وحالات علمية، ط1، دار الكتاب الجامعي، لبنان، ص 33.

وفي الأخير يتبين لنا إذا اجتمعت هذه الخصائص والميزات في سياسات عمومية معينة، فإنها سوف تعبر عن نموذج مثالي يقتضى به، ولكن في الواقع يحدث عكس ذلك لأنه عادة ما يتم التركيز على الأهداف وأساليب التنفيذ والموارد والإمكانات المتوفرة، وبالتالي تبقى الخصائص مطامح عامة لا تتطابق مع الواقع.

**1-2-3- أنواع السياسات العمومية:**

بناءً على الخصائص والميزات السابقة يمكن تصنيف السياسات العمومية إلى أنواع عديدة، وذلك حسب الأهداف الكبرى التي تقوم عليها علاقات الحكومة مع المجتمع الداخلي والمحيط الخارجي، وحسب الأفعال التي تقوم بها الحكومة وما يترتب عنها من آثار على المجتمع والسياسات، وقد صنف **(J. Anderson)** السياسات العمومية إلى خمسة أنواع معتمدا على طبيعة السياسات وهي كالآتي:

**أ: السياسات الفعلية والإجرائية:**

تشمل السياسات الفعلية كافة الإنجازات التي تقوم بها الحكومة، وتوفرها في إطار الخدمات العامة لإشباع الحاجات العامة، كبناء الطرق السريعة والمواقف ودفع استحقاقات الرعاية الاجتماعية وغيرها، حيث يتم توزيع الفوائد والتكاليف على المواطنين.

أما السياسات الإجرائية تتعلق بطرق تنفيذ القوانين وتحديد العمليات والتقنيات التي يمكن استخدامها في عملية تنفيذ البرامج والجهة التي تقوم بالإجراءات اللازمة، كما يمكن أن تكون لها نتائج فعلية كاستخدام المسائل الإجرائية للتأخير أو منع الاعتمادات الخاصة بقرارات السياسات الفعلية على أنها غير سليمة، كإجراءات التأخير التي يتخذها بعض المحامون بغرض تأخير عمل الوكالات، التي تستغرق أحيانا أعواما.[1]

**ب: السياسات المادية والرمزية:**

يمكن تصنيف السياسات العمومية إلى سياسات مادية وسياسات رمزية، وذلك حسب نوع المنافع التي تختص فيها، فالسياسات المادية تختص بتوفير الموارد المادية أو القوة الفعلية للمستفيدين منها، وذلك من خلال اقتطاع الأموال من أجل برامج الإسكان العام أو تقديم دعم للمزارعين، ضمان اجتماعي...

أما السياسات الرمزية فليس لها تأثير مادي حقيقي على المواطنين، لأنها لا تقدم ولا تخصص أي منافع أو تكاليف مادية، بل تهتم بتقديم القيم الاجتماعية بين الشعوب، كالسلام والوطنية والعدالة

[1] Anderson, J. E. (2003). Public Policy Making: An Introduction, Boston, Houghton Mifflin Company, P 05.

الاجتماعية، ومن الأمثلة البارزة عن السياسات الرمزية، الاتفاقيات الدولية، كحظر الحروب وحقوق الإنسان وإعادة الاعتبار للأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات النادرة وغيرها.[1]

**ج: السياسات التنظيمية والتوزيعية:**

تتمثل السياسات التنظيمية في فرض قيود وتعليمات على سلوك الأفراد للالتزام بها وتتحكم في الأنشطة وتراقبها من أجل التقليل من حرية التصرف، إذ يشكل هذا النوع من السياسات صراعا بين المجموعتين، بسيطرة أحد الطرفين على الطرف الآخر وهذا ما يزيد من الصراع والجدال بين الطرفين، وعليه يمكن القول أنه تنبثق عن القرارات التنظيمية مجموعات مستفيدة ومجموعات متضررة.

يشمل هذا النوع من السياسات كافة الأنشطة في مختلف المجالات التي تقوم عليها الإدارة العامة، إذ تتولى تنظيم مختلف المهام خاصة بالأنشطة السلبية الغير مرغوب فيها، من خلال فرض الضرائب وغرامات مالية، ومن بين الأنشطة السلبية: استخدام التبغ والكحول في الأماكن العمومية، عدم الالتزام بالحد الأدنى من التزود بالوقود الذي يكفي المركبات للسير...[2]

هناك نوع آخر من السياسات التنظيمية الذي يعرف بسياسات إعادة التوزيع، يتمثل في إعادة الحكومة النظر في عملية توزيع الدخل ليستفيد منه ذوي الدخول المحدودة والمنخفضة، لغرض تحقيق جملة من الامتيازات المادية لفئة معينة من المجتمع على حساب مجموعة أخرى موجودة فيه، من خلال قيام الإدارات التي تتولى فرض الضرائب وعمليات الإنفاق بتكفل بمهمة إعادة توزيع الثروات المادية، ويكون ذلك وفق السياسة المالية والسياسة النقدية.

- **السياسة المالية:**

تلعب السياسة المالية دورا هاما ومحوريا في توجيه الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الدخل، فتستعمل أدواتها المتمثلة في الضرائب والإنفاق العمومي، للتأثير على الطلب الكلي، ففي حالة الركود مثلا تقوم الحكومة بتخفيض معدلات الضرائب خاصة على الطبقة الفقيرة وزيادة الإنفاق العمومي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات، أما بالنسبة لتخفيض معدلات الضرائب على رأس المال يمكن أن تزيد من الاستثمارات، والعكس صحيح في فترات الرواج.

[1] Anderson, J. E. (2003), Op Cit, P 08.

[2] فهمي خليفة الفهداوي. (2001). المرجع السابق، ص 75.

- **السياسة النقدية:**

تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي، لغرض التحكم في عرض النقود على مستوى الاقتصاد الوطني حتى يتوافق مع النمو في الإنتاج السلعي والخدماتي، ففي فترات الكساد تقوم الحكومة بانتهاج سياسة توسعية وذلك من خلال زيادة عرض النقد، أما في فترات الرواج والتضخم تقوم بانتهاج سياسة انكماشية ويكون ذلك بتخفيض عرض النقد.[1]

أما السياسات التوزيعية تتمثل في توزيع وتخصيص الحكومة الثروة والدخل والممتلكات والحقوق والامتيازات بين أفراد المجتمع، بهدف الحيازة المتساوية لكل فرد من أفراد المجتمع والاستفادة من التوزيع، ومن الأمثلة البارزة عن السياسات التوزيعية: الدعم الموجه للمزارعين، المنح الموجهة للإدارات المحلية لإقامة مطارات محلية ومواجهة الفيضانات، والمنح المقدمة للطلبة الجامعيين كالامتيازات والمساعدات... إلخ.

**د: السياسات التي تتضمن توفير سلع خاصة أو سلع عامة:**

تصنف السياسات حسب طبيعة السلعة أو الخدمة المقدمة، وعليه فهناك سياسات تشمل تقديم السلع العامة وتكون غير قابلة للتجزئة مثل الأمن والدفاع...إلخ، والسياسات الخاصة تكون قابلة للتجزئة وتخضع لمبدأ الاستبعاد، إذ يمكن لمجموعة من الأشخاص أو فرد واحد أن يستبعد من الاستفادة من السلعة أو الخدمة معينة من خلال تطبيق نظام الأسعار، كما يوجد أيضا بعض الخدمات العامة المقدمة من طرف الحكومة تكون قابلة للاستبعاد كخدمات التعليم والصحة والإسكان...إلخ.[2]

**هـ : السياسات الليبرالية والسياسات المحافظة:**

إن الغاية من وضع السياسات الليبرالية هو تحقيق العدل الاجتماعي والمساواة بين أفراد المجتمع، وعادة ما تلجأ الحكومة إلى رفع معدلات الضرائب على الطبقات الغنية بغية توفير للطبقة الفقيرة مثلا: التعليم المجاني والمنح والمساعدات.، أما الغرض من السياسات المحافظة هو الحفاظ على الوضع الراهن للدولة وجعل تدخل الدولة في نطاق ضيق وينحصر في الوظائف التقليدية كالأمن والدفاع...إلخ.[3]

---

[1] مليايي فتيحة. (2016). الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، 4(1)، 170، 160-ص 165.

[2] أحمد مصطفى حسين. (2002). المرجع السابق، ص 41.

[3] المرجع نفسه، ص 41.

**2- نماذج صنع السياسات العمومية واتخاذ القرار:**

إن الغرض من استعمال النماذج النظرية والتطبيقية لدراسة ظاهرة السياسات العمومية، هو تحديد العناصر الأساسية لمكونات ومقومات السياسات العمومية والمساعدة على فهم الظاهرة في إطار نظام سياسي معين بالإضافة إلى البحث عن سبل وأساليب لزيادة كفاءتها وفعاليتها لتحقيق أهدافها المنشودة. وفيما يلي سنتطرق إلى بعض النماذج المستعملة في تحديد وتفسير السياسات العمومية وذلك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

**2-1-نموذج الجماعة:**

يعد العالم الأمريكي (**آرثر بانتلي**) (**Arther Bentley**)، من الأوائل الذين ابتكروا تحليل الجماعة في دراسة السياسات العمومية عام (1908)، لكن لم يَعرف هذا التحليل استعمالا واسعا، إلا بعد استخدامه من طرف (**دفيد ترومان**) (**David Troman**) في عام (1951)، إذ أحدث نموذج الجماعة تغيرات وتحولات جذرية في منظور علم السياسات العمومية، حيث تحول الاهتمام بالعمليات والنشاطات والتفاعلات بدلا من الاهتمام بالأبنية والمؤسسات الرسمية على أن تكون صياغة السلوك الفردي من خلال الجماعة، ونوه إلى ذلك (**A. Bentley**) حيث أولى اهتمامه بالجماعة في العملية السياسية بدلا من الأفراد.[1]

يرتكز النموذج على مبدأ التفاعل والصراع بين المجموعات، التي تشكل قوة فعلية تؤثر على النظام السياسي، وتتحكم في عمليات صنع السياسات العمومية وتنفيذها، وعليه تتولى الحكومة إدارة هذا الصراع من خلال إنشاء قوانين تنظيمية وقواعد عامة من أجل ترتيب الحلول وتنسيقها، وإقامة توازنات بين مصالح ورغبات الجماعات لتتمكن من تنفيذ الحلول بشكل قوي وفعال.[2]

إن التنافس الحاد بين مختلف الجماعات المصلحية وجماعات الضغط في الدول المتقدمة، يسمح ببروز نموذج الجماعة بشكل واضح وفعال في عملية صنع السياسات العمومية، بعكس ما يحدث في الدول النامية الذي يبدو أن التأثير في عملية صنع السياسات العمومية من خلال النموذج جد محدود ونسبي، وذلك لأن تجسيد النموذج يكون من طرف أصحاب المال والأعمال والشركات الكبرى

[1] أوشن سمية. (2012). نماذج ونظريات صنع السياسة العامة واتخاذ القرار، متوفر في الموقع الإلكتروني: www.politics-dz.com ، تاريخ الدخول: 2017/01/12

[2] Charles, L. C & Eloise, F. M. (2014) . Public Policy- Prespectives and Choices, Fifth édition, USA, PP 06- 07.

والجماعات العسكرية الذي يبرز دورهم بقوة في التأثير في عملية مناقشة السياسات العمومية والتشريع لها أكثر من عملية التنفيذ.

على هذا الأساس يمكن القول أن نموذج الجماعات في تحليل السياسات العمومية كان إيجابيا لحد ما، لكن أعتبر غير مناسب لاعتماده بشكل واسع على إطار الجماعات في شرح وتفسير السياسات العمومية، مع إهماله لدور وأهمية العناصر الأخرى كالمؤسسات والأخطار التي تحيط بها وهذا الاختزال لا يعد مناسبا في أغلب الأحيان لذلك لابد من تحاشيه.

**2-2-النموذج المؤسساتي:**

يعد النموذج المؤسساتي من أقدم المناهج التي استخدمت لدراسة الظواهر السياسية، ودراسة التكوين المؤسسي للحكومة، والمحور الرئيسي لهذا النموذج هو وصف آلية العمل في المجموعات المؤسسات التي يتكون منها نظام الحكم وأساليب ممارسة الدولة لسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وقد أشار (**بيتر وول**) (**Peter Woll**) إلى " أن السياسات العمومية أشبه بلغز محير، تظل قطع منها منثورة في المؤسسات التشريعية والمؤسسات التنفيذية، ولهذا فالسياسات العمومية لا يمكن وضعها في شكلها المتكامل ما لم تسهم كل مؤسسة بما هو مطلوب منها، وتبقى الحقيقة أن درجات التكامل والتفاعل بين أداء هذه المؤسسات تؤثر على محتوى السياسات العمومية ومدى اتساع الأثر المترتب عنها على كل منها."[1]

نجد أن العلاقة بين السياسات العمومية والمؤسسات الحكومية قوية ووثيقة خاصة من الناحية الرسمية، إذ أن السياسات العمومية لن تأخذ منحاها الرسمي حتى يتم تبنيها وفرضها وتنفيذها من طرف المؤسسات الحكومية[2]، وبالتالي فإن النموذج المؤسسي يصف الجوانب الرسمية والقانونية للمؤسسات الحكومية كهيكلها الرسمي وسلطتها القانونية وقواعدها الإجرائية ووظائفها وأنشطتها، ويبحث في كل ما يخص السياسات العمومية باعتبارها نشاطا يتم داخل الهياكل والمؤسسات الحكومية.[3]

وعليه فإن النموذج المؤسسي لم يعطي أهمية للجانب الأكاديمي الذي يجمع بين التركيبة المؤسسية للحكومة ومحتوى السياسات العمومية، فالاهتمام كان منصبا على الوصف العيني للمؤسسات

[1] حسن أبشر الطيب. (2000). المرجع السابق، ص ص 104 - 105.

[2] أحمد مصطفى حسين. (2002). المرجع السابق، ص117.

[3] Anderson, J. E. (2003). Op. Cit, P14

الحكومية من حيث الهيكل التنظيمي والواجبات والوظائف دون أن يبحث عن أثر المنظمات في محتوى السياسات العمومية ومخرجاتها.

بالرغم من وصف دراسات النموذج المؤسسي بالضيقة والغير مجدية لكون الدولة هي فاعل الرئيسي فيها، واستخدام المحللين نماذج ونظريات أخرى تهتم بدراسة الجماعات التي تحكم الأفراد بدلا من الدولة، إلا أنه لا يمكن اعتباره غير مفيد وغير منتج لكون أن المؤسسات الحكومية تعد من الأنماط المنظمة لسلوك المؤسسي الفردي والجماعي على حد السواء، والتي تؤثر على محتوى السياسات العمومية بأي شكل من الأشكال.

**2-3- نموذج الرشد الشامل:**

يرتكز هذا النموذج على القرار الرشيد أو السياسات الرشيدة التي تصاغ لتعظيم المنفعة وتحقيق الأهداف المطلوبة وتتطلع لتحقيق عائد أكبر وبتكاليف أقل.[1] ويعد هذا النموذج من أكثر النماذج انتشارا وقبولا، وينبغي أن تكون تحليلات القائمين على صناعة القرار عقلانية ورشيدة وملمة إلماما شاملا بالمشكلة وبديلها ومستوحاة من الواقع المعاش، حتى تكون الحلول صريحة ولا تتناقض مع الواقع، وعلى صانعي القرار إتباع الخطوات التالية:[2]

- معرفة المشكلة المطروحة بصفة كاملة وشاملة.
- ترتيب الأهداف والمقاصد حسب الأولوية ودرجة أهميتها.
- معرفة كل البدائل وتحديد الخيارات الممكنة لمواجهة المشكلة المحددة.
- معرفة كل الآثار المترتبة على كل بديل من حيث العوائد والتكاليف.
- اختيار البديل الذي يضاعف من إمكانية تحقيق الأهداف المقصودة والمرغوبة.

يرى علماء السياسة والإدارة العامة أن الرشادة والعقلانية من المتطلبات الهامة في اتخاذ القرارات، ولابد الاعتماد على معايير عقلانية رشيدة لتحكم في عملية اتخاذ القرارات وتوجيه السلوك الإنساني لمتخذي القرارات في صنع السياسات العمومية، وهذا ما يفصح عن مسارين هامين يمكن بلوغهما بمجرد انتهاج النظرة الكلية الرشيدة وهما:[3]

- لا ينبغي على صناع القرار تبني سياسات عمومية تكلفتها مرتفعة.

---

[1] أوشن سمية. (2012). المرجع السابق، متوفر في الموقع الإلكتروني: www.politics-dz.com، تاريخ الدخول: 2017/01/12

[2] Belhadj, S. (2016). La Rationalité et L'Analyse Des Politiques Publiques, The algérien Journal of political Studies, 5 (3), 173- 182, PP 176 - 177.

[3] فهمي خليفة الفهداوي. (2001). المرجع السابق، ص ص 125، 126.

- يجب اتخاذ سياسات عمومية التي تزيد فوائدها وعوائدها على كلفة تطبيقها.

وعليه فإن الميزة الأساسية لهذا النموذج هو أنه يحاول تقديم حلولا شاملة وملمة بالمشاكل الاجتماعية، انطلاقا من تقسيم مراحل السياسات العمومية إلى مراحل متتالية، لإيجاد الحل العقلاني والرشيد بأقل تكلفة وبأكبر عائد وتحقيق نتائج إيجابية معتمدا على الأساليب الفنية.

لكن تعرض هذا النموذج لعدة انتقادات من طرف العديد من الباحثين في الشؤون السياسات العمومية، حيث أقروا أن النموذج لا يعتبر واقعي، لأنه يصعب على متخذي القرار جمع كل المعلومات اللازمة لإيجاد البدائل والحلول المرتبطة بالمشكلة وتحديد التوقعات المترتبة على كل بديل بدقة وتحديد التكاليف والمتطلبات، ليتم المقارنة بين العوائد والتكاليف، والتنبؤ بما يتوقع حدوثه عند عملية التنفيذ.[1]

**2-4-النموذج التدريجي:**

جاء هذا النموذج كرد على النموذج الرشد الشامل الذي اقترحه (**ليند بلوم** ) **(Charles. E. Lindblom)**، من خلال أعماله المنشورة في سنة (1959) و(1979) حيث أشار إلى وجود بديل عن النموذج الكلاسيكي للاختيار العقلاني، الذي يتناقض مع التوجه الذي يتبعه السلوك العقلاني، إذ يعتمد على السياق التعددي في التحليل وارتكاز عملية صنع القرارات على التفاوض والتفاهم المتبادل بين الجهات الفاعلة باعتبار أن التفاوض هو جوهر عملية اتخاذ القرار الصائب، ولا يكون اتخاذ القرار وفرضه بطريقة مباشرة، فمن الممكن اتخاذه أو تركه، ولهذا لابد من التفصيل في القرارات خطوة بخطوة ويكون تحديد الأهداف بصفة نهائية من البداية.[2]

قدم **(C. Lindblom)** نسخته حول النظرية الحدية وأساليب التحليل الحدي للاعتماد عليها في صياغة السياسات العمومية، كما لوح أن نظريته لا تقوم على أساس إيجاد حلول جذرية للقضايا الماثلة، وإنما يسعى صانع السياسات العمومية إلى تجنب قدر الإمكان الآثار السلبية عن طريق تغيير طبيعة المشكلة والاهتمام أكثر بجانب التحليل والبحث عن الآثار الهامة، بدلا من إجراء عمليات تحليلية لدراسة نتائج البدائل.[3]

وَصف ( **محمد حسين هيكل** ) النموذج بالإيجابي من خلال قوله " لا تتغير سياسات الدول العظمى التي يرتكز قرارها على مؤسسات مرة واحدة من النقيض إلى النقيض، وإنما يحدث التحول

[1] جيمس أندرسون. (1999). المرجع السابق، ص 26.

[2] Belhadj, S. (2016). Op. Cit, P179.

[3] أحمد مصطفى حسين. (2002 ). المرجع السابق، ص 121.

تدريجيا وتتغير التوجهات ببطء ولا تقع الحركة من مسار إلى آخر على شكل زوايا حادة، وإنما على شكل منحنيات واسعة وسياسة أي دولة عظمى في هذه الحالة تشبه المناورة الواسعة في عرض البحر لباخرة عملاقة تبدأ تغيير سياستها بتقليل سرعتها ثم تبدأ في الدوران وعيون ربانها على خرائطه الملاحية حتى يضبط مقدمته على الخط الجديد لطريقه."[1]

وعليه فإن النموذج التدريجي ما هو إلا استمرار للنشاطات الحكومية السابقة، مع إدخال عليها بعض التعديلات جزئية بالتدريج، لغرض التخفيف من حدة المشاكل الحالية باقتراحه لحلول وبدائل آنية وليست بعيدة المدى، وعليه يبدوا أن هذا النموذج هو أكثر عقلانية وواقعية من النموذج الرشد الشامل من خلال اتخاذه لقرارات مقبولة لبلوغ الأهداف المنشودة بعيدا عن الأهداف المثالية والغير الواقعية التي لا يمكن بلوغها، معتمدا في ذلك على خطى مثقلة في اتخاذ القرار.

**2-5- نموذج النظم:**

تعد السياسات العمومية استجابة النظام السياسي للحاجات والمطالب، ويرى الفاعلين في مجال السياسات العمومية أن استخدام نموذج النظم يتم لتوحيد بين العلوم الطبيعية والاجتماعية في حقل تحليل السياسات العمومية، حيث ينظر لها على أنها استجابة النظام السياسي للحاجات والمطالب وتعد من مخرجاته، وعلى هذا الأساس قام (**دافيد إيستون) (David Easton)** بتطوير النموذج باعتماده على نظرته للحياة السياسية، على أنها نسق يتفاعل أخذا وعطاءا مع البيئة الخارجية.

وعرف النظام السياسي على أنه مركب الذي يضم المؤسسات والأنشطة التي تصنع قرارات ملزمة التنفيذ من قبل المجتمع، ويشمل المدخلات المقدمة إلى النظام من البيئة، التي تشمل كل الأحداث والوقائع التي تحدث خارج حدود النظام، وتتكون من المطالب التي تتمثل في كل ما يطلبه المجتمع والجماعات من النظام السياسي لإشباع مصالحهم الخاصة، أما الدعم هو استسلام الأفراد والجماعات لنتائج الانتخابات والتزامهم بالسياسات الحكومية مثل دفع الضرائب واحترام والرضوخ للقوانين وقبول القرارات وتصرفات صادرة من طرف النظام السياسي وهذا التوزيع والإحلال للقيم يُكون السياسات العمومية، وتشمل المخرجات التي تمثل استجابة النظام السياسي للمطالب الفعلية التي تأتيه من البيئة، وتصدر هذه الاستجابات في شكل قرارات وأفعال معينة يقوم بها النظام السياسي، وتتكون من التغذية العكسية التي تعبر مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام

[1] حسن أبشر الطيب. (2000). المرجع السابق، ص 128.

السياسي، وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر المدخلات، ومن الممكن أن تتولد مطالب جديدة تتحول بدورها إلى مخرجات أخرى .[1]

يرى **(James E. Anderson)** بأن السياق الذي تصنع وتنفذ فيه السياسات العمومية يعد عاملا هاما في فهم وجود سياسات دون أخرى، وفهم مدى نجاح وفشل السياسات وعليه يكون تدخل الدولة من خلال سياساتها محددا بعدد المحددات البيئية، أي أن السياسات العمومية لا تصنع أو تنفذ في فراغ، وإنما تتأثر بالبيئة التي تصنع وتنفذ فيها ولا يمكن للسياسات العمومية أن تصنع بشكل فعال أو حتى تنفذ بشكل كفء وفعال ما لم تضع في اعتبارها عناصر البيئة المحيطة.[2]

بالرغم من إسهامات نموذج النظم في تطوير الدراسات السياسية إلا أنه أولى اهتماما واسعا لمقومات النظام وطرق دعمه دون البحث في طرق لتغييره وتطويره، كما أنه ينظر إلى الحياة السياسية بالنظرة التبسيطية التي تتجاهل التعقيدات بالإضافة إلى تجاهله للتاريخ، رغم أن الظاهرة مرتبطة بالماضي وعليه اتسم النموذج بالغموض وعدم الوضوح خاصة فيما يخص صنع واتخاذ القرارات داخل النظام السياسي.[3]

ومع ذلك يرى **(James E. Anderson)** أن نظرية النظم مفيدة لتنظيم معرفتنا حول كيفية صنع السياسات العمومية، كأن نكون على علم كيف تؤثر المدخلات البيئية في السياسات العمومية وتطبيق النظام السياسي؟ وكيف يمكن للسياسات العمومية أن تؤثر في البيئة ومطالبها؟ وكيف يمكن للنظام السياسي أن يحول المطالب إلى سياسات عمومية؟[4]

**2-6-نموذج النخبة:**

يقوم هذا النموذج على أن السياسات العمومية هي تعبير عن اختيارات النخبة الحاكمة من السياسيين والإداريين وتكون لهم صلاحية وضع القرارات لعامة الناس، حيث يلتزم هذا الأخير بالتنفيذ فقط لما تم إقراره من سياسات عمومية.[5]

إذ يقسم هذا النموذج المجتمع إلى قسمين أساسين: قسم يمثل النخبة الحاكمة التي لديها النفوذ والقوة، والقسم الآخر يمثل الأكثرية الغالبة من المواطنين الذين يمتثلون للأوامر، حيث تتولى النخب

[1] جيمس أندرسون. (1999). المرجع السابق، ص 33.
[2] أحمد محروس خضير. (2017). المرجع السابق، ص ص 76- 77.
[3] أوشن سمية. (2012). المرجع السابق، ص 07.
[4] جيمس اندرسون. (1999). المرجع نفسه، ص 33.
[5] حسن أبشر الطيب. (2000). المرجع السابق، ص 120.

الحاكمة مهمة وضع وصياغة السياسات العمومية وإصدار القوانين وتشريعات لتحقيق الأهداف المسطرة بحكم هيمنتها كطبقة مسؤولة في الدولة وذلك من خلال إتباع النهج الذي يعتمد على قاعدة التي مفادها يقول من الأعلى إلى الأسفل.[1] ولخص **(Thomas Dye)** و**(Harmoun Zergler)** هذه النظرية في كتابهم الموسوم ب (تجاهل الديمقراطية) في النقاط التالية:[2]

- إن المجتمعات تنقسم إلى فئة قليلة تملك بيدها القوة التي تمثل الطبقة الآمرة، والفئة الأغلبية التي تمثل الطبقة المستضعفة المأمورة، إذ يلتزم أفراد محددين بتوزيع الخيرات على بقية الأفراد.
- إن القلة الحاكمة ليست ممثلة للكثرة المستضعفة، فنجد في معظم الأحيان النخبة الحاكمة من الطبقة العليا الغنية.
- الانضمام إلى النخبة يكون وفق معايير وضوابط صارمة، وذلك للحفاظ على الاستقرار وتجنب الثورات والغليان الشعبي.
- اتفاق أفراد النخبة على القيم والمبادئ والقواعد الأساسية للنظام الاجتماعي، فمثلا في أمريكا يعتبر الاتفاق على ملكية الفردية للقطاع الخاص ومحدودية التدخل الحكومي والحرية الفردية هي من المبادئ المتفق عليها.
- تقوم السياسات العمومية على حماية مصالح النخبة وليس لتلبية مصالح ومطالب الأفراد، والتغيير في السياسات العمومية يكون بصفة تدريجية وتصاعدية بعيدا عن الهيجان الثوري.
- إن النخبة الفاعلة لا تخضع لضغوط الأفراد، وإنما هي التي تضغط وتؤثر فيهم والعكس ليس بصحيح.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن السياسات العمومية وفق نموذج النخبة يمكن أن تكون تعسفية وظالمة، لكونها تعنى بمصالح القلة وقيمهم على حساب الأغلبية، قد يلاءم هذا النموذج عددا من الأنظمة السياسية القائمة في المجتمعات الأفريقية والدول العربية والإسلامية ذات الأنظمة التقليدية المنحازة إلى الشيوعية.

بعد أن تطرقنا إلى البعض من النماذج المستعملة في تحليل السياسات العمومية، يمكن القول أنه لا يمكننا تفضيل أي نموذج عن الآخر لأن لكل نموذج مزاياه وسلبياته، وهذا ما يوضح أن الفهم

[1] Charles, L. C & Eloise, F. M. (2014). Op. Cit, P 08.

[2] جيمس أندرسون. (1999). المرجع السابق، ص 36.

المتكامل لظاهرة السياسات العمومية لا يأتي عبر نموذج واحد وإنما بالاستعانة بالعديد من النماذج وذلك في إطار منظومة فكرية متكاملة.

**3- مداخل الفكر الاقتصادي لدراسة السياسات العمومية:**

سنحاول عرض النظرية الاقتصادية، كمدخل من مداخل تحليل السياسات العمومية، وذلك من خلال تطور النظرية الاقتصادية الرأسمالية والنظرية الاقتصادية الاشتراكية، موضحين بذلك السياسات المرتبطة بكل نظرية من خلال توضيح كيفية استخدام النظريات في التمييز بين السياسات المختلفة:

**3-1- النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية والسياسات العمومية المحايدة:**

**أ - النظرية الكلاسيكية:**

يقوم الفكر الكلاسيكي على المبدأ الرافض للتدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، إذ أسندت للدولة مهام ووظائف تقليدية التي لا يرغب القطاع الخاص القيام بها مثل الخدمات العامة بحكم غياب الربح فيها، فانحصرت مهامها في حراسة النشاط الاقتصادي حتى تتمكن قوى العرض والطلب من أداء مهمتها بتوزيع الموارد على المجتمع بصورة فعالة، وأسست هذه المدرسة على يد (**آدم سميث**) (**Adam Smith**) ومن أهم مبادئها:

- الحرية الاقتصادية المطلقة: باعتبارها هي الكفيلة بحل المشكلات العالقة وتحقيق أكبر قدر من الإنتاج طبقا لرغبات المستهلكين، وعليه هي ضرورية لمزاولة أي نشاط اقتصادي (حرية التجارة الخارجية والداخلية..).
- المنافسة الكاملة أو التامة: المستمدة من فكرة الحرية الاقتصادية التي تعني حرية قوى السوق دون تدخل أي مؤثر خارجي، لكونه يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه دون أن تكون هناك حاجة لأي تدخل حكومي، إذ يقوم السوق بوظيفتين هامتين من خلال المنافسة الكاملة: هما التخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف مجالات الإنتاج.
- وجود قوانين طبيعية خالدة تتحكم في تسيير الأمور الطبيعية والمجتمع، اعتقادا منهم بوجود اليد الخفية التي تقوم بتنظيم السوق بصورة آلية، دون الحاجة إلى تدخل الدولة، لأن أي تدخل في قوى العرض والطلب بإمكانه أن يكون له أثر سلبي على تناسق قوى السوق.

وعليه فإن النظرية الكلاسيكية اهتمت بآلية اليد الخفية بشكل يجعلها تعطي للسوق مفهوما له بعدا طبيعيا يرقى إلى مستوى العقيدة، كما أنها لم تهتم بدور الدولة، لاعتبار أن دورها هو استثناء وليس قاعدة أساسية يستند إليها، وجعلت مهامها منحصرة فقط في الوظائف التقليدية كالأمن

والدفاع والعدالة... وهمشت بذلك السياسات العمومية ونظرت إليها بالنظرة السلبية، وذلك لاعتقادها أن نظام اتخاذ القرارات هو فردي يقوم على المصلحة الذاتية التي تعد أكثر كفاءة وأكثر تحقيقا للمصلحة العامة من السياسات العمومية المتخذة من طرف الحكومة.[1]

**ب: النظرية النيوكلاسيكية:**

مع بداية العقد السابع من القرن التاسع عشر ظهرت معالم التيار الجديد في الفكر الاقتصادي، وبدأت تتشكل بشكل واضحا، لمحاولة تحرير برنامج البحث العلمي **(A. Smith)** من غلافه الأيديولوجي إلى علما إيجابيا، بدلا من أن يكون قيميا معياريا، رافضين بذلك الافتراض القائل أن العمل هو المحدد الأساسي للقيمة، ولا بد من استبداله بالمنفعة الحدية، لآخر وحدة متوفرة من السلعة المأخوذة، أي أن تحديد القيمة يأتي عن طريق درجة الإشباع المحقق جراء الاستهلاك.[2]

اعتبرت المدرسة الحدية بمثابة امتداد للمدرسة الكلاسيكية، وسميت بالمدرسة الكلاسيكية الحدية، حيث استعملت الأسلوب الحدي في البحث العلمي، الذي يتم في إطار مجرد بعيد عن الحياة العادية (الاجتماعية) لأن المجتمع الاقتصادي يخضع لأحكام وقوانين عقلانية التي تدفعه للقيام بتصرفات يومية قصد المصلحة الشخصية، والرجل الاقتصادي يسعى إلى تحقيق أكبر نفع ممكن وبدل أقل جهد لأن تحقيق التوازن يستلزم وجود فرد حر الذي يبحث لتحقيق أكبر منفعة بطريقة إرادية في إطار الملكية الخاصة وحرية العمل.[3]

وبناءً على هذا تم تحديد دور الحكومة في نطاق ضيق، ومن تم فإن سياساتها العمومية تنحصر في ثلاثة المجالات أساسية هي:

- **الأمن:** يشمل سياسات الدفاع الخارجي والمحافظة على الأمن الداخلي، وذلك بغرض الحراسة.
- **إدارة العدالة:** تتكامل هذه الوظيفة مع الوظيفة الأولى في المحافظة على نظام السوق الحر، وبالتالي المحافظة على حقوق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
- **إدارة الأشغال العامة:** التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها لعدم ربحيتها.

[1] أحمد مصطفى حسين. (2002). المرجع السابق، ص ص 171- 172.

[2] وسام ملاك. (2012). تطور الفكر الاقتصادي. النيوكلاسيكية والحدية والهجوم النيوكلاسيكي المضاد، ط1، دار المنهل اللبناني، ج1، بيروت، ص25.

[3] François, E. (2000). Op. Cit, PP 194 - 195.

**2-3-النظرية الكينزية والسياسات المتدخلة:**

ظهر الفكر الكينزي على يد الاقتصادي الإنجليزي (**جون مينار كينز**) (**J.M.Keynes**)(1838-1946)، بعد الفشل الذريع الذي أحدثه نظام السوق الحر، وما نتج عنه من كساد كبير سنة (1929)، ما جعل (**كينز**) ينتقد كل ما جاء به الكلاسيك، وتأكيده بعدم صحة الافتراضات الخاصة بوجود قوى آلية تحدث التوازن العام، واثبات عجزهم على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس دعا إلى الانتقال من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في الشؤون الاقتصادية للحد من الآثار المترتبة عن الأزمة الاقتصادية من إفراط في الإنتاج والارتفاعات الجنونية في معدلات البطالة.

يرى كينز أن الأزمة ناتجة تكمن في ضعف الطلب الكلي الذي لم يتوافق مع الزيادات التي طرأت في العرض الكلي، وعليهاقترح استخدام الموازنة الحكومية لإحداث التوازن ويكون ذلك باستعمال أدوات وأساليب السياسة المالية، خاصة النفقات العامة التي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يشمل المبالغ المالية التي تم إنفاقها من أجل اقتناء أغراض استهلاكية أو استثمارية، وهذا لتفعيل الدور الجديد للدولة، وقد ظهر نتيجة لهذا دولة الرفاه في الدولة الرأسمالية وبروز القطاع العام، كما أوليت للدولة عدة مسؤوليات لتقديم الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتأمين ضد البطالة..[1]

وامتد دور الدولة إلى وضع سياسات عمومية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا خرجت عن حدودها الضيقة، وشمل تأثيرها على كامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية... ما جعل من السياسات العمومية دراسة أكاديمية تشمل كل العلوم التي تهتم بالنشاطات.

**3-3- النظرية الماركسية والسياسات الشمولية:**

في منتصف القرن الثامن تعرض النظام الرأسمالي إلى عدة انتقادات لم تشمل فقط معارضيه بل شملت حتى مؤيديه، فقد وجه (**ديفيد ريكاردو**) (**David Ricardo**) نقدا عنيفا لطبقة ملاك الأراضي وفكرة الريع الاقتصادي، كما لوح (**روبرت مالثس**) (**Robert Malthus**) إلى الآلام البشرية التي لا مناص منها في إطار النظام الرأسمالي وطالب (**جون ستيوارت ميل** ) (**John Stuart Mill**) بالتخفيف من حدة الإجراءات الإصلاحية الظالمة للطبقة الفقيرة، وكردة فعل على النظام ظهر في نفس الفترة الفكر الراديكالي الذي رفض النظام جملة وتفصيلا، ونادى إلى إقامة النظام الاشتراكي، وقد تبلور هذا

[1] علي عباس فاضل الساكني. (2009). العولمة ودور الدولة في البلدان النامية مع إشارة للعراق، دار العلاقات الاقتصادية الدولية، العراق، ص12.

الفكر بفضل (**كارل ماركس**) ( **Karles Marx** ) و(**فدريك إنجليز**) (**Friedrich Engles**)، حيث حاولا توضيح تناقضات هذا النظام معتمدين في ذلك على عدة مبادئ التي تعبر عن لب تحليلهم لصيرورة النظام الرأسمالي.[1]

فدور الدولة لم يكن دورا تدخليا أو دورا موجها للاقتصاد بغرض تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما كان عليه في الدولة الرأسمالية ولكنه أصبح لها دور يسيطر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي المنتج، وعليه أصبحت السياسات العمومية تعبر عن صورة تخطيطية للاندماج التام في الخطة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة، وتبين أن دور الدولة المالي في الدول الاشتراكية سيتأثر بجانب هام من نشاطها الاقتصادي والتنظيمي ويرتبط ارتباطا قويا بالتخطيط الاقتصاد وبتوزيع الدخول وإعادة توزيعها، أضف إلى ذلك الموازنة العامة التي استعملت في صياغة الخطط وإدارة وتنسيق النشاط الاقتصادي عن طريق التحكم في حجم وهيكل الائتمان المصرفي.[2]

لقد لعبت السياسات العمومية والموازنة العامة في الدول الاشتراكية دورا هاما في الشؤون الاقتصادية، وذلك من خلال إشراف على عملية توجيه اقتصاد بشكل شامل وكامل عن طريق الربط الجيد بين الخطة الاقتصادية العامة والموازنة الحكومية وتقييد القطاع الخاص وحرية المواطنين السياسية، عكس النظام الاقتصادي الحر الذي يقوم على الحرية الاقتصادية والسياسية.

**3-4 - النظرية الكلاسيكية الجديدة والسياسات العمومية الضيقة:**

في بداية السبعينات عاد التفكير الكلاسيكي من الجديد في التشكل ضمن مجموعة من النظريات الاقتصادية، وذلك نتيجة لعجز النظرية الكينزية على حل مشكلة الكساد، حيث شملت هذه النظريات الكلاسيكية الجديدة نظرية جانب العرض والنظرية النقدية، وقامت الثورة الكلاسيكية الجديدة من الناحية السياسية والاقتصادية على مبادئ أساسية أهمها: [3]

- الرفض القاطع للهيمنة الحكومية في التدخل في النشاط الاقتصادي، والعمل على تحرير الاقتصاد من خلال الدعوة إلى تضييق نطاق السياسات العمومية وتوسيع نطاق النشاط الخيار الفردي والقطاع الخاص.
- العمل بالمنهجية الفردية في اتخاذ القرارات، والتخلص من اتخاذ القرارات الجماعية التي تقوم على اتخاذ قرارات فردية لتحقيق المصالح الشخصية.

[1] أحمد مصطفى حسين. (2002). المرجع السابق، ص 178.
[2] أحمد مصطفى حسين. (2002). المرجع السابق، ص ص 181- 182.
[3] المرجع نفسه، ص 183.

- الاهتمام بالقطاع الخاص واعتباره الأداة الأساسية لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

**أ: النظرية النقدية:**

بدأت الإسهامات الأولى للمدرسة النقدية في بداية السبعينات، إذ شهد الاقتصاد العالمي أزمة أخرى عقب ارتفاع سعر النفط، وهي ظاهرة التضخم الركودي التي سادت معظم الدول الرأسمالية واقترنت بالبطالة، وهو اقتران نادر الحدوث في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي، حيث قاد الاقتصادي **(ميلتون فريدمان) (Milton Friedman)** المنهج النقدي مع مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين درسوا في مدرسة شيكاغو (Chicago)، حيث وجهوا انتقاداتهم إلى إهمال كينز لدور النقود في تأثير في السياسة الاقتصادية، إذ نادوا بضرورة إعادة الدور الحيوي للنقود خاصة عرض النقود، وتقليص دور الدولة وتكليفها بإنجاز الوظائف الثانوية.[1]

إن وجهة نظر المدرسة النقدية تتوافق إلى حد كبير مع النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة، معارضة في نفس الوقت ما جاءت به النظرية الكينزية، إذ أعطى النقديون أهمية كبيرة لدور النقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، وأكدوا أن التغيرات في عرض النقود قد تحدث آثارا كبيرة في الإنفاق، من خلال الاستثمار والاستهلاك، بمعنى أن الزيادة في عرض النقود من شأنها أن تؤدي بانتقال منحنى الطلب نحو الأعلى بسبب الزيادة في الإنفاق من طرف رجال الأعمال، وهذا ينجم عنه ارتفاع في التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما يمكن للاقتصاد أن يحقق التوازن بشكل آلي وتلقائي، وأن الكساد قد ينتج عن انتهاج سياسة نقدية غير ملائمة وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الإنفاق، كما أن السياسة المالية لا يمكن أن تكون فعالة في حالة ما ترافقت مع تغيرات في عرض النقود.

كما يعتقد النقديون بأن السياسات الحكومية هي التي تؤدي إلي زيادة وتفاقم آثار الدورة التجارية، حيث أن الزيادة في عرض النقود من شأنها أن تحدث توسعا اقتصاديا وارتفاع في معدل التضخم، في حين في الحالة المغايرة أن أي انخفاض في نمو عرض النقود قد ينتج عنه ركود اقتصادي، ولهذا يفضل النقديون السياسة النقدية الغير نشطة، لاعتقادهم أن انتهاج الحكومة لسياسات نقدية ومالية

[1] علي عبد الكريم الجابري. (2012). دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار الدجلة، عمان، ص ص 46-47.

لتحقيق معدل تضخم وبطالة منخفضين قد يزيد من الوضع سوءا، وأن السياسة الاقتصادية القوية والفعالة تعمل مع الفاصل الزمني الطويل.

**ب: نظرية جانب العرض:**

يتعارض اقتصاد العرض مع النظرية الكينزية التي تمحورت حول تنشيط الطلب في الأجل القصير، وعلى هذا الأساس اهتم بدراسة مدى تأثير سياسات الإنفاق العام والإيراد العام للدولة على الاقتصاد، مرتكزا على النظرية الكلاسيكية لكل من **(A. Smith, J. B. Say)**، على أن العرض (الإنتاج) يسبق بالضرورة الطلب، لذلك يقتضي التركيز على الإجراءات حتى تكون فعالية كبيرة في السوق، التي تتيح للاقتصاد الفرصة ليحقق في الأجل الطويل توسعا يلامس الطاقة الكامنة الكلية للإنتاج. ومن أبرز رواد هذا التيار: **(Bruse Barlett, Arthur laffer)**، حيث اتجه البعض منهم إلى مدح وتبرير الرأسمالية في حين أن البعض رد الاعتبار إلى الاقتصاد الجزئي وتوجيه الاقتصاد إيجابيا للخيارات في تخصيص الموارد النادرة. أما البعض الآخر فقد تأثروا بالنظريات النقدية الأمريكية.

فبالرغم من الاختلافات التي سادت آراء رواد النظرية إلا أنهم اتفقوا على برنامج نظري يحتوي على أربعة نقاط مهمة وهي:

- يمثل السوق النظام الأكثر فعالية لتوجيه عناصر الإنتاج نحو الأنشطة التي تتطابق مع رغبات الجميع

( التخصص الأمثل) فالإنتاج يولد مداخيل من أجل شراء ما يوفره العرض، وهذا ما يفسر قانون ساي للمنافذ.

- المشروعات والأفراد هم عقلانيون يسعون دائما إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن، والأسعار النسبية هي التي تحدد الخيارات الاقتصادية لهم، والوضع الأمثل يتم بلوغه عن طريق هذه السلوكات.
- سياسات إعادة التوزيع المداخيل لها فعالية جد محدودة، حيث يرون أن الطابع التصاعدي للضريبة هو مكمن المشكلة، فكلما أعيد التوزيع أكثر فأكثر للثروة، كلما أعيقت عملية إعادة تكوينها.
- ضبط سياسات الإنفاق والإيراد العام وتقليص من مهام الدولة خاصة فيما يخص لفرضها لمعدلات ضريبية مرتفعة، والتي ينتج عنها عادة آثارا غير مرغوبة، ولا بد من إعادة النظر فيها حتى يتحرر العرض.[1]

[1] وسام ملاك. (2012). المرجع السابق، ص ص 707- 710.

خلاصة القول أن رواد اقتصاد العرض يرفضون اللجوء إلى الاستخدام المنتظم للعجز الموازني، وذلك لأن التغيرات الضريبية والانفاقية لها تأثير مباشر في زيادة وخفض الطلب الإجمالي، وناصحين بذلك انتهاج سياسات بسيطة تمزج بين خفض الضرائب والحد وتقليص النظم والعوائق التي تقيد العرض.

**4- الطلب والعرض على السياسات العمومية:**

**4-1- الطلب على السياسات العمومية:**

إن الوضع المثالي لاقتصاد السوق هو الوضع الذي يتم فيه إنتاج وتبادل جميع السلع والخدمات مقابل النقود وبرضا كلا الطرفين (البائع والمشتري)، وذلك وفق الأسعار السائدة، إذ يسمح هذا الوضع بالحصول على أكبر قدر من المنافع واستخدام الموارد المتاحة من غير الحاجة إلى التدخل الحكومي، لكن في الواقع لا وجود لليد الخفية التي تدير الشؤون الاقتصادية بانتظام وتوازن. وبوجود فشل في أداء الأسواق استدعى الأمر التدخل المباشر للحكومة لتصحيح ومعالجة اختلالات السوق ولتجنب التراكمات الغير المبررة ويرى كل من **( Julien Grenet & Antoine bazio)** ، أنه يمكن تصنيف مبررات التدخل الحكومي إلى أربعة نقاط أساسية: [1]

- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.
- تقليص مبدأ عدم المساواة لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تخصيص الموارد الاقتصادية لتحقيق التوازنات الجزئية.
- إعادة توزيع الدخل.

وعليه يمكن تحديد الحالات التي تستدعي التدخل الحكومي وهي كالتالي:

**4-1-1 - السلع العامة: (Les Biens Publics )**

"هي السلع (الخدمات) التي لا بد أن تستهلك بشكل مشترك، وهذه السلع لا يتم الحصول عليها من خلال السوق بسبب عدم وجود وسيلة لاستبعاد غير القادرين أو غير الراغبين في دفع ثمنها، وذلك يرجع لطبيعة السلعة ذاتها، ومثال عن ذلك (الأمن، الدفاع، العدالة، مكافحة التلوث..)"[2]

ويطلق عليها تسمية السلع العامة أو السلع الجماعية، وهي السلع والخدمات التي تقوم الدولة بتوفيرها لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المصلحة العامة من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد،

[1] Antoine, B. & Julien, G. (2010). Economie des politiques publiques, Edition La Découverte, Paris, PP 08-09.

[2] العبيدي سعيد علي محمد. (2011). اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الدجلة، الأردن، ص 45.

في الوقت الذي يرفض فيه القطاع الخاص إنتاجها لأنها بدون مقابل أو بمقابل رمزي، لأن هدفه الأساسي هو تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، وعليه يمكن تمييز خاصيتان أساسيتان للسلع العامة وهي:[1]

الاستهلاك الغير تنافسي (**Non rivalité**) وعدم قابلية الاستبعاد (**Non exclusivité**)

- **خاصية الاستهلاك الغير تنافسي:**

تتميز السلع بالاستهلاك الغير تنافسي أو بانعدام المنافسة في الاستهلاك أي عندما يستهلك فرد معين لكمية معينة من هذه السلعة لا يؤدي إلى حرمان فردا آخر من هذه الكمية. ويمكن استهلاكها من قبل عدد لا محدود من الأفراد في نفس الوقت دون أن يقلل ذلك من إمكانية استفادة باقي الأفراد منها، وهذا ما يعرف بالسلع والخدمات العامة الخالصة، وبمجرد أن يتم تقديم السلعة العامة التي تتصف بالاستهلاك الغير التنافسي تصبح التكلفة الإضافية للموارد لشخص آخر يستهلك السلعة أو الخدمة مساوية لصفر، ومن الأمثلة عن ذلك نجد خدمات الإذاعة والتلفزيون، وخدمات الدفاع والأمن.. وكحالة بناء منارة لكي تسترشد بها السفن الموجودة بالميناء لن يؤدي استفادة سفينة إضافية من هذه المنارة إلى أي زيادة في تكاليف إنشاء المنارة أي أن التكلفة الإضافية لأي مستخدم جديد مساوية للصفر، كما أن استفادة هذه السفينة الجديدة لن تؤدي إلى نقص استفادة السفن الأخرى من الاسترشاد بهذه المنارة.

هذا عكس السلع والخدمات غير الخالصة التي تقوم على مبدأ الاستهلاك التنافسي، وهي غير قابلة للمراجعة الجزئية، أي أن استفادة مستهلك جديد من هذه السلعة أو الخدمة، قد يؤدي إلى انخفاض الفائدة للأفراد الآخرين من الاستفادة منها وعلى سبيل المثال: تقديم أستاذ دروس خصوصية لبعض التلاميذ، وعليه قيام الأستاذ بتدريس التلاميذ قد يحرم التلاميذ الآخرين من خدماته أثناء فترة الدرس الخصوصي، وخدمات الأستاذ تسمى سلع خاصة، وهذا ما يعرف بالمزاحمة الجزئية.[2]

- **خاصية عدم قابلية الاستبعاد:**

تعني عدم القدرة على منع الأفراد من الاستفادة من السلع العامة البحتة، سواء دفعوا قيمتها التي تحدد من خلال تفاعل قوى السوق أو تقدم بالمجان لأنها مرتبطة بحقوق الأفراد فلا يمكن استبعاد وحرمان الأفراد منها، لأن التكلفة الحدية تساوي الصفر، وأن أي مستهلك إضافي لا تترتب عنه أي

[1] Antoine, B. & Julien, G. (2010), Op. Cit, P 14.

[2] بودخدخ كريم. (2010). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر من 2001 إلى 2009، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، ص35.

تكلفة إضافية، وخير مثال عن ذلك هو الطرقات والأرصفة والبرامج التلفزيونية والإذاعية، والنظافة العامة...[1]

يطبق مبدأ عدم القدرة على الاستبعاد لصالح الأفراد غير القادرين على الدفع للحصول على سلعة، ويكون إنتاج مثل هذه السلعة أمرا صعبا أو مستحيلا القيام به من طرف القطاع الخاص، فمبدأ عدم القدرة على الاستبعاد يعد أحد المبررات الهامة لقيام الحكومة بمهمة إنتاج بعض السلع، ووفقا لهذا المبدأ فالسلع العامة تختلف عن السلع الخاصة التي يمكن للأفراد شراءها من السوق بعد دفع ثمنها مثل الأكل، الملابس، السيارات...وهي تعني من لا يملك الثمن لا يستطيع أن يحصل عليها، وبالتالي يستبعد من الاستفادة منها أي أن مبدأ الاستبعاد أهم ما يميز السلع الخاصة.[2]

**4-1-2 - الآثار الخارجية: (Les externalité)**

قد تترتب على الكثير من الأنشطة الاقتصادية أعباء يتحملها المجتمع، ولا يدفع المنتج عنها أي مقابل في حين هناك منافع يستفيد منها المجتمع دون دفع أي مقابل عنها، لكن في الواقع يؤثر هؤلاء الأفراد عن بعضهم البعض خارج نطاق السوق، وتسمى هذه الظاهرة " بالمؤثرات الخارجية" وتنقسم إلى مؤثرات إيجابية (**Les externalités Positive**) ومؤثرات سلبية (**Les externalités Négative**).[3]

- **المؤثرات الإيجابية**: هي المنافع التي يتحصل عليها أحد الأطراف نتيجة لنشاط قام به طرف آخر، دون أن يسدد مقابلا لها. ومثال عن ذلك " في حالة التأثير الخارجي في الاستهلاك مثل تعلم الفرد والمنافع التي يجنيها من وراء هذا التعليم، وقد يظهر ذلك في محافظة الشخص المتعلم على البيئة التي تعود بالنفع على المجتمع والتزام المتعلمين بقواعد السير في الطرقات مما يقلل من حوادث المرور، والابتعاد عن العنف والجرائم، مما يساعد على الانضباط العام ولهذا تتدخل الدولة لتقديم إعانات لمثل هذه المجالات النافعة كالتعليم والصحة والشرطة والدفاع وغيرها من السلع العامة".
- **المؤثرات السلبية**: هي أن تترتب أضرار أو تكاليف إضافية على أحد الأطراف نتيجة لنشاط أو تصرف قام به طرف آخر، دون أن يحصل الأطراف على تعويض، ومثال عن ذلك: مصانع الإسمنت التي تؤدي إلى تلوث البيئة ويترتب عنها إصابة الأفراد بأمراض مزمنة، فيتحملون قدر من النفقات للعلاج في الوقت الذي ليس لهم أي علاقة ببيع وشراء الإسمنت.[4]

---

[1] Antoine, B & Julien, G. (2010).Op. Cit, PP 14-15.

[2] الأعسر خديجة. (2016). اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص ص 41- 42.

[3] Ibid , P11.

[4] لتفاصيل أكثر ارجع إلى:

**4-1-3 - الاحتكار الطبيعي: (Monopole naturel)**

يوجد بعض النشاطات الاقتصادية تتطلب أن تقوم بها الدولة كقطاع عام دون القطاع الخاص، وهو ما يعرف بالاحتكار الطبيعي*، ويعرف على أنه " ذلك النوع من الأسواق الذي يوجد فيها مشروع واحد يحتكر إنتاج سلعة معينة، ولا يوجد لها بدائل قريبة إذ يستطيع المحتكر أن يؤثر على الأسعار في السوق، بحيث يرفع سعر السلعة إلى مستوى أعلى من التكلفة الحدية لإنتاج هذه السلعة، ويقوم بذلك من خلال تقييد الإنتاج إلى مستوى أقل مما يجب أن يكون عليه في ظل سوق المنافسة الكاملة، وهنا نجد أن تخصيص الموارد في المجتمع يتم بصورة غير كفء بينما تتحقق الكفاءة الاقتصادية في سوق المنافسة الكاملة، عندما تساوي التكلفة الحدية للسلعة مع سعرها، مما يستلزم تدخل الدولة في سوق الاحتكار لمنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمصلحة العامة." [1]

في ظل غياب المنافسة التامة التي تعد أمرا ضروريا لجعل جهاز الأسعار يعمل بطريقة يحقق من خلالها الكفاءة الاقتصادية، والتي تجعل أسعار السلع والخدمات مساوية لتكاليف إنتاجها، وعليه تمنع كل الأطراف المشتركة في السوق من تحقيق مصالحها الخاصة، وفي هذه الحالة يكون السوق في الوضع المثالي، لكن قد يسعى المنتجون إلى الاستحواذ على السوق من خلال إنتاج كميات قليلة للرفع من أسعار هذه السلع المنتجة.[2]

---

- معيزي قويدر. (2013). تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، (08)، 138- 158، ص 148.

- العناني حميدي حمدي. (1987). اقتصاديات المالية العامة في ظل المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص51.

* من أبرز ما تتميز به أنشطة الاحتكار الطبيعي من خصائص، كما يوضحها واقع تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، أنها أنشطتها كثيفة من حيث رأس المال، وتتمتع بوفرات الحجم الكبير، كما أنها تنتج عادة من ضروريات المجتمع، وتنتج غالبا الخدمات غير قابلة للتخزين، وإن كان طلبها غير مستقر كالكهرباء، الغاز.. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول التي يوجد لها تاريخ في مواجهة الممارسات الاحتكارية ففي عام 1890 صدر قانون شيرمان Sherman antitrustact لمواجهة ظاهرة تضخم بعض الشركات في النصف الثاني من القرن 19، وكان هذا القانون يمنع الاحتكار ويجعل منه عملا غير قانوني، وفي عام 1914 صدر قانون Clayton act وادخلت عليه تعديلات ويحرم هذا القانون التمييز السعري، ويجعل منه إجراء غير قانوني، كما يحرم العقود التي تحد من مقدرة المشتري على شراء السلع من مصادر تنافسية الأخرى، ويعطي للفرد الحق في المطالبة بتعويض عن الأضرار لأي تصرفات يمنعها القانون.
انظر إلى: عطية محمد عبد القادر. (1999). اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص179 -180.

[1] الأعسر خديجة. ( 2012). المرجع السابق، ص 49.

[2] العبيدي سعيد علي محمد. (2011). المرجع السابق، ص ص 39- 41.

**4-1- 4- نقص المعلومات: (Les asymétrie d'information )**

تشير أوجه عدم تماثل وكمال المعلومات إلى الحالات التي يكون فيها المشاركون في السوق ليس لديهم نفس المعلومات، سواء كان ذلك يتعلق بالجودة المنتج أو المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الوكلاء مستقبلا.[1]

إن شروط تحقق الكفاءة في السوق هو توفر معلومات صحيحة ودقيقة عن مواصفات السلع المعروضة وخصائصها، بحيث يتمكن المستهلكون اتخاذ قرارات لا يندمون عليها مستقبلا، وينبغي من مصلحة المنتج تقديم معلومات صحيحة عن السلعة التي هي قيد البيع، خاصة إذا كانت مبيعاته تعتمد على عودة هذا المستهلك مستقبلا لاقتناء هذه السلعة من جديد، وهنا يحصل توافق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك، وفي هذه الحالة الأمر لا يستدعي تدخل الدولة لأن السوق يعمل بكفاءة، أما في حالة عدم كفاءة السوق فيظهر تعارض في المصالح وذلك بسبب عدم كفاية المعلومات ونقصها.

**4-2- عرض السياسات العمومية:**

بعدما تطرقنا إلى الطلب على السياسات العمومية، بمعنى أهم الدواعي التي أدت إلى التدخل الحكومي والأمر الذي استلزم من الحكومة القيام بجملة من السياسات العمومية التي تشمل نطاق نشاطاتها وامتداداتها في مختلف الجوانب، حيث بمقدورها التأثير على سلوكيات الأفراد وتغيير الظروف الاجتماعية ولتحقيق هذا التغيير تتبنى الحكومة مجموعة من الوسائل والأدوات التي تتناسب مع احتياجات الأفراد ونجد منها:

**4-2-1 الإعانات المالية ودفع الأجور:**

تعد المصروفات وكل الجوانب الإنفاقية بكل أنواعها من أهم المخصصات التي تولي لها الحكومة أولوية في ميزانيتها العامة، إذ تعد من أهم الأدوات المعتمدة في السياسات العمومية، كالمنح والإعانات التي تأخذ عدة أشكال نجد منها: المنح المقدمة لأغراض السكن، أو لحيازة على أراضي مقابل قيامهم بأعمال معينة، تقديم معونات ومنح دراسية، الإنفاق على بحوث العلمية، تقديم خدمات متنوعة للناس، دعم السلع الضرورية وواسعة الاستهلاك كالخبز، السكر، الحليب، الزيت...إلخ

إذ أصبحت هذه الأشكال مألوفة على الصعيد العملي في السياسات العمومية، بالرغم أن جزء من التكلفة تقع على عاتق الحكومة، إلا أنها جعلت من برامجها المترتبة عنها أكثر فعالية هذا من جهة، ومن

[1] Antoine, B & Julien, G. (2010). Op. Cit, P15.

جهة أخرى تزيد من ولاء الناس اتجاه حكومتهم، كما يمكن للحكومة التوقف والامتناع عن دفع هذه المنح والإعانات، وذلك لارتباطها بالسياسات العمومية التوزيعية التي تقوم بتوزيع القيم ومستلزمات الرفاهية على الناس في المجتمع، مما يقيم ضغوطا على الحكومة لعدم قدرتها على التوسع في تقديم المزيد من المنح والإعانات.

**4-2-2- وضع إطار قانوني للنشاط الاقتصادي:**

إن الحكومة هي مؤسسة سلطوية التي تحتكر حق استخدام القهر القانوني، لتوفير الحاجات العامة والاجتماعية، وعليه يتم تأطير النشاط الاقتصادي من خلال وضع قوانين منظمة له، ذلك لأن الخدمات العامة لا يمكن أن يوفرها السوق، وبالتالي يجب على الدولة أن تضع مجموعة من القواعد القانونية لتنسيق نشاطات الأفراد الاقتصادية والمراقبة والإشراف على مدى إتباعهم لهذه القواعد أثناء مباشرتهم لأنشطتهم المختلفة، حيث أن هذه التنظيمات تهدف إلى توفير الشروط المناسبة للإنتاج، وضمان السلامة والحماية لحقوق ومصالح المستهلكين والمنتجين.[1]

**4-2-3- نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات:**

لا يمكن حصر دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية ووضع الإطار القانوني لمباشرة النشاط الاقتصادي وتوفير البيانات الرئيسية عن الأوضاع الاقتصادية، ولكنها تقوم أيضا بتشكيل نظاما قضائيا قائم على ضمان وحماية حقوق الأفراد، وبهذا يمكن اعتبار الدولة كسلطة قهر تملك لوحدها القدرة على استخدام القوة المنظمة والمشروعة لضمان قراراتها، واحترام القواعد التي تضعها، فالسيادة التي تملكها الدولة باعتبارها السلطة النهائية لحسم الأمور ليست فكرة نظرية، ولكنها نظام يستند إلى القوة المادية لضمان فاعلية هذه السيادة، وعليه تقوم الدولة المعاصرة على محاولة حل جميع المنازعات بين الأفراد والمؤسسات، بطريقة سلمية، وأن أي استعمال للقوة أو العنف خارجها يعتبر مخالفا للقواعد العامة، فالدولة هي وحدها من يملك القوة المادية التي تستخدمها في الاستخدامات المشروعة.[2]

**4-2-4- فرض الضرائب والأعباء العامة:**

تحتاج الدولة لأداء مهامها إلى موارد مالية مناسبة، وعليه فإن قيامها بفرض الضرائب يعد من أهم المظاهر التي تقوم بها، والتي تمثل الأعباء المفروضة بصفة إجبارية على الأفراد والمؤسسات، وقد انتهى

[1] بريشي عبد الكريم. (2014). دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988 - 2011، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص 33.

[2] البيلاوي حازم. (1998). دور الدولة في الاقتصاد، ط1، دار الشروق القاهرة، ص 22.

ذلك العصر الذي كان يمكن للحكام الاستيلاء على الأموال واستخدام العبيد في أداء كل الخدمات أو جزء منها، فالدولة المعاصرة لا تستطيع الحصول على الموارد اللازمة - بشرية أو مادية دون أن تتوافر لها موارد مالية كبيرة، فبقي المبدأ مستقر في معظم الدول وأن الضرائب لا تفرض إلا بالقانون، وبموافقة ممثلي الشعب في المجالس النيابية.[1]

**5- دورة حياة السياسات العمومية: (Le cycle de vie d'une politique publique)**

لقد تعددت اجتهادات المفكرين والخبراء في وضع خطوات منهجية يعتمد عليها صانعوا السياسات العمومية، وذلك حسب اتجاهاتهم والمدارس التي ينتمون إليها، ولكن استطاعوا أن يتفقوا على أنها تبدأ من ظهور المشكلة وتنتهي بمرحلة التقييم، ويرى كل من( **Sarah Maddiso & Richard Denniss**) وأنه رغم تفاوت الحكومات في الكثير من التفاصيل يمكن وضع إطار عام من مراحل التي نعتبرها كمنهج عام لرسم السياسات العمومية وينطوي هذا الإطار على الخطوات التالية التي يمكن تحديدها وفق الجدول الآتي:

[1] البيلاوي حازم. (1998). المرجع السابق، ص ص 25- 26.

**جدول 1: أهم مراحل دورة السياسات العمومية.**

| الخطوات / المراحل | الخطوة (1) | الخطوة (2) | الخطوة (3) |
|---|---|---|---|
| المرحلة (1) | - ظهور المشكلة | - تصور المشكلة | - التعرف على المشكلة وتحديد أهم الأسباب المحتملة.<br>- تمثيل المشكلة. |
| المرحلة (2) | -وضع المشكلة في جدول الأعمال | - اختيار وتصفية المشكلة من المشاكل الناشئة. | -صياغة وتخطيط أسباب المشكلة.<br>-ردود السلطات العامة وتصنيف المشكلة ضمن أهدافها وفق السياسات العمومية. |
| المرحلة (3) | -الصياغة والاعتماد | - اقتراح الحلول وبدائل | -اختيار الحلول المناسبة والمقبولة لحل المشكلة. |
| المرحلة (4) | -تنفيذ برامج السياسات العمومية | -تطبيق الحلول المختارة ووضعها حيز التنفيذ. | / |
| المرحلة (5) | -تقييم السياسات العمومية | - تحديد الآثار المترتبة على السياسات العمومية | - تقييم النتائج ورصد الآثار والفعالية والكفاءة |

**Source**: Knoepfel, P & Corine, L & Frédéric, V. (2007). Public Policy Analysis, Press CRC, University of Bristol (UK), P31.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الدورة التالية:

**الشكل 1: دورة حياة السياسات العمومية.**

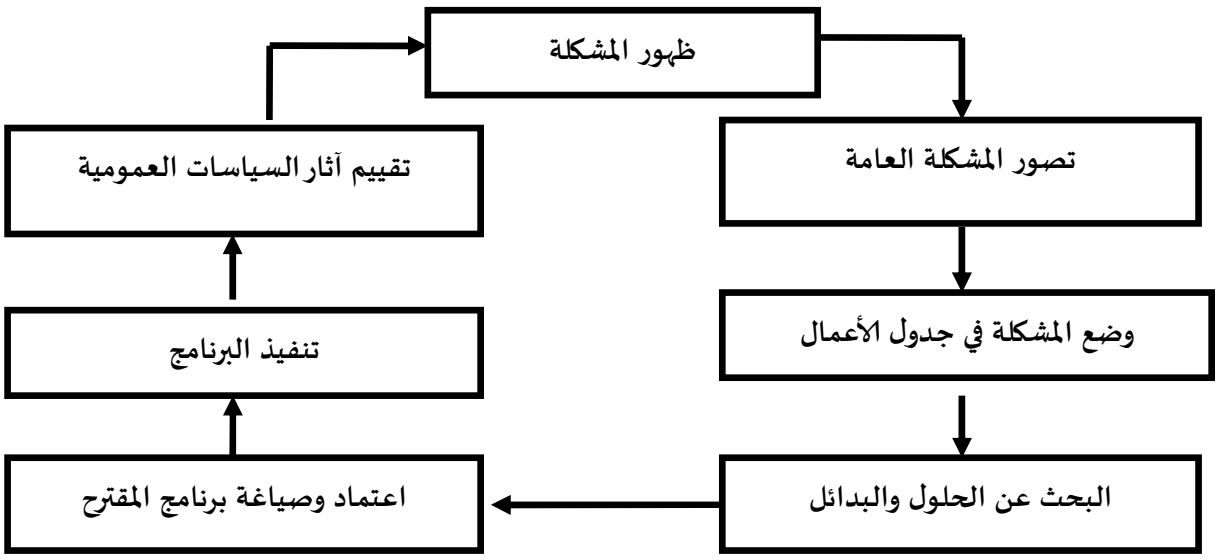


**Source**: Knoepfel, P. & Corine, L. & Frédéric, V. (2007).Ibid, P32.

وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الخطوات المنهجية لتحليل السياسات العمومية:

**1-5- المرحلة الأولى: ( تحديد المشكلة العامة ):**

هي اعتراف الحكومة بوجود مشكلة تواجه المجتمع أو هدف ينشده، فتتدخل الحكومة لحلها والالتزام بعلاجها وإدراجها في جدول أعمالها لإعطائها الصفة الرسمية.[1] وعادة ما ترتبط المشكلة بموقف أو قضية ما أو حاجة يطلبها المواطنين، وعليه تمثل ظاهرة محددة لها أغراضها وأثارها المباشرة والغير المباشرة، ويتم تصنيف المشاكل والقضايا المجتمعية العالقة وفقا لدرجة تأثيرها أو نوعيتها أو الظرف الزمني الذي برزت فيه أو يتوقع بروزها فيه، [2] وفي هذا السياق يحدد لنا (**بيتر دركر**) **(P. Drucker)** ثلاثة إجراءات أساسية لكيفية تعامل محلل السياسات العمومية مع المشكلة العامة وهي كالآتي:

- **تصنيف المشكلة**: يتم تصنيف المشاكل العامة* أو القضايا المجتمعية حسب درجة تأثيرها، وقد تكون عامة أو استثنائية ويراعى أيضا نوعية المشكلة بمعنى ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي..
- **التعرف على المشكلة:** ويتم ذلك من خلال تحديد مضمون المشكلة وتفسيرها بشكل يسمح بتوضيح كافة معالمها وحقيقتها.
- **تحديد الجواب على المشكلة**: لابد من تحديد معايير المشكلة بطريقة تكون واضحة ودقيقة، حتى يتسنى للمحلل السياسات العمومية التوصل إلى حل مناسب للمشكلة المعروضة، وذلك من خلال التعمق في أهم أبعادها وأسبابها وعلاقاتها وحجمها ووقتها للتعرف على صلب المشكلة، ولكي تسهل عملية التحليل والتفسير، وأما في حالة عدم وضوح المشكلة قد يؤدي هذا إلى معالجتها بشكل سطحي وبصفة مؤقتة وقد لا يتناسب البديل المقترح مع المشكل الحقيقي مما يبقيها قائمة، ولذلك ينصح بالدقة والتركيز في هذه المرحلة.[3]

تعد هذه النقاط من أهم خطوات التشخيص الدقيق للقضايا والمشكلات المطروحة، وذلك بالاعتماد على التعبير القائل " بأن تشخيص المشكلات هو نصف حلها." وكما يمكن للحكومة أن

---

[1] Frank, F & Gerald, M. (2007). Handbook of Public Policy Analysis- Theory, Politics and Methods, Press CRC, PP 45- 46.

[2] حسن أبشر الطيب. (2000). المرجع السابق، ص 211.

* توجد أربعة مصطلحات تستعمل في مناقشة الموضوعات التي تتعلق بالسياسات العمومية، وكأنها مترادفات وهي مشكلة، مشكلة عامة، قضية، قضية عامة، والواقع أن هذه المصطلحات تمثل تدرجا إلى الأعلى فالمشكلة تنشأ من حدث طبيعي أو تصرف بشري، له آثار غير مرضية، أما إذا اتسع نطاق المشكلة إلى المستوى العام ومستوى المجتمع فلا يمكن لغير الحكومة حلها، وهنا ارتفعت المشكلة إلى مستوى المشكلة العامة.

[3] فهمي خليفة الفهداوي. ( 2001). المرجع السابق، ص 100.

تتجنب وتصرف نظرها عن بعض القضايا والمشكلات المطروحة مهما كان وقعها في الأوساط المجتمعية، ومن دون أن تتخذ حيالها أية إجراءات لحلها لا بصفة جزئية أو كلية، ورغم الدراسات والبحوث التي أقيمت بشأنها والأموال التي صرفت من أجل معرفة أهم حقائقها وأبعادها وجوهرها، إلا أن هذا لا يحرك الفعل الحكومي اتجاهها وذلك لما قد تثيره من تشابك وتعقد في المشكلة، وتزيد من حساسيتها، وأهم مثال عن ذلك: عدم تدخل الحكومات في المشاكل العرقية، فمثل هذه المشاكل العامة التي تتطلب التدخل المباشر للحكومة لحلها وتسوية نزاعاتها، لكن في الواقع تضطر بعض الحكومات إلى تجنبها وتجاهلها، لعدة أسباب وتلتزم بالصمت وعدم الإدلاء برأيها حيال المشكلة .[1]

**د- وضع المشكلة في جدول أعمال الحكومة ( الأجندة):**

الأجندة* الحكومية مرتبطة ارتباطا مباشرا بعملية صياغة السياسات العمومية فهي خطوة رسمية الأولى لتحضير لصنع السياسات العمومية، وعليه عملية تنظيم الأجندة تمثل مرحلة حاسمة وخطوة أساسية تقتضيها كل قضية في السياسات العمومية، على اعتبار أن عملية التوصل إلى اتخاذ القرار تمثل بدورها خطوات مترابطة فيما بينها وتشمل التعرف على المشكلة التي أصبحت قضية مجتمع، والعمل على إيجاد لها مكان ضمن الأجندة الحكومية.[2] حيث يتم ترتيب المشكلات بشكل منطقي وحسب الأولويات من الأهم والأشد إلحاحا من المطالب العامة، أخذا بعين الاعتبار نتائج تقييم السياسات العمومية السابقة، وهذا حتى يتسنى للحكومة إيجاد حلول وبدائل مناسبة.[3]

---

[1] طيلب أحمد. (2006). دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أطروحة ماجستير، جامعة بومرداس، ص ص 25- 36.

* **الأجندة:** هي كلمة معربة تعني برنامج عمل، فهي عبارة عن وثيقة رسمية تتضمن عدة بنود، وكل واحد من هذه البنود يمثل أولوية معينة من أولويات الحكومة، وتهدف إلى توضيح الخطوط العريضة لعمل الحكومة خلال فترة زمنية مستقبلية، وتتضمن أهم المشاكل العالقة في المجتمع مثل البطالة، الفقر، ارتفاع نسبة الجريمة، التسرب المدرسي...وعليه فالأجندة هي الوثيقة الرسمية التي يتم فيها تحديد المشاكل المراد معالجتها من طرف الحكومة.

لتفاصيل أكثر ارجع إلى: باغي، عبد الفتاح. (2009). السياسة العامة النظرية والتطبيق، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص 69.

[2] فهمي خليفة الفهداوي. (2001 ). المرجع السابق، ص 236.

[3] طيلب أحمد. (2006). المرجع السابق، ص ص 26- 27.

*وإجمالا تمر العملية وضع المشكلة في جدول الأعمال بعدة خطوات تكون عادة متداخلة فيما بينها ولا يشترط أن تكون متتابعة: [3]

- إدراك الجميع على وجود مشكلة قيد الاهتمام يستدعي الأمر التدخل الحكومي لمعالجتها.
- الاعتقاد بأن كل مشكلة تتفاقم يمكن أن ينتج من تفاقمها مشاكل أخرى.
- اختيار المشكلة التي يكون لها وقع كبير على أفراد المجتمع.
- قدرة الحكومة من تغيير نشاطاتها فيمكن أن تقرر الحكومة تغيير أولوياتها إما لسبب معين أو من دون سبب وذلك حسب رؤيتها لمجريات الأمور حيال المشكلة ومدى احتياجات المجتمع لها.
- يمكن للحكومة أن تروج لسياسات عمومية معينة وفي أوقات معينة، وتكون مرحلية مرتبطة بظروف خاصة.

**2-5- المرحلة الثانية: ( تجميع البيانات والمعلومات حول المشكلات السياسات العمومية)**

لا بد من جمع حوصلة وافية وشاملة من المعلومات المساعدة على الإحاطة التامة بالمشكلة من مختلف جوانبها لأن توفر المعلومات والبيانات الدقيقة تساعد على الكشف عن معالم المشكلة، وتقود صانعي السياسات العمومية إلى وضع أهم التصورات والتوجهات لاتخاذ قرارات صائبة، وتكون البدائل مناسبة للمرحلة القادمة، فينبغي دراسة المشكلات بطريقة علمية دقيقة وتصنيفها والإلمام التام لكافة جوانبها وتأثيراتها وانعكاساتها للتوصل إلى إيجاد البديل المناسب[1].

**3-5- المرحلة الثالثة: ( ترشيح بدائل الحلول)**

تعتبر هذه الخطوة جد مهمة إذ تتطلب درجة عالية من الفهم والتصور والمرونة واستقراء المعلومات واكتشاف كل البدائل والخيارات الممكنة لمعالجة المشكلة المطروحة، وعليه فلابد من رصد كافة البدائل القابلة للتنفيذ، مع تحديد التكاليف والعوائد المتوقعة عند عملية التنفيذ لكل خيار.[2] ويرجح أن تقترح حلول وبدائل قابلة لامتصاص تأثيرات المشكلة، وذلك اعتمادا على طرق الاستبصار والنظريات العلمية والدراسات السابقة.

**4-5- المرحلة الرابعة: (تحديد الأولويات والبدائل)**

تعد هذه الخطوة كخطوة إستراتيجية إذ يرى جل الباحثين والخبراء أن البديل الإستراتيجي، يكون ناتج عن خطوات متتالية ومتسلسلة بداية من اقتراح وعرض أهم البدائل الإستراتيجية، ثم تحديد البديل الأفضل وفق معايير تفرضها عملية الاختيار، ويرى كل من (**جونسون وسكولز**) **(Johnson & Schooles)** أن أهم المعايير الإستراتيجية التي لابد أن يؤخذ بها عند اختيار البدائل وهي كالآتي:[3]

- أن يكون البديل المختار ملائما للظروف الداخلية والخارجية، ويتناسب مع التطورات والتوجهات المستقبلية.

---

- إعادة ترتيب الأجندة الحكومية وتغيير أولوياتها بما يتلاءم مع نتائج تقييم السياسات السابقة.
- إن تراكم العديد من القضايا والمشاكل المطروحة يجعل منها تتنافس من أجل اهتمام الحكومة بها والظفر بمكان في جدول أعمالها، إذ أن البعض يتم البحث فيها ومناقشتها في وقت وجيز، والبعض الآخر تأخذ مدة طويلة لإيجاد لها حل، في حين أن البعض الآخر لا يمكن إيجاد لها حل وتسحب من اهتماماتها، ويبقى هذا مرتبط بوفرة الموارد والإمكانيات ومحدودية الوقت، وهذا ما يجعل الحكومة تختار عددا محددا من القضايا، لتضعها في حيز اهتماماتها وإدراجها في جدول أعمالها. ولتفاصيل أكثر أنظر إلى: باغي عبد الفتاح. (2009). المرجع السابق، ص ص 80- 84.

[1] فهمي خليفة الفهداوي. (2001). المرجع السابق، ص ص 109- 110.

[2] أبشر حسن الطيب. (2000). المرجع السابق، ص 213.

[3] عطا الله خالد. (2018). المرجع السابق، ص ص 46- 47.

- أن يكون البديل مقبولا عموما من قبل كافة فئات المجتمع، بالإضافة إلى معالجة وحل المشكلة بصفة نهائية ومن دون خطورة ممكنة ولابد أن تكون له عوائد كبيرة.
- لابد من توفر الظروف المناسبة لممارسة البديل من توفر الموارد وأهم الإمكانات اللازمة.

بعد المفاضلة واختيار بين البدائل تتوج عملية الاختيار في النهاية بقرار استراتيجي، يمثل أفضل بديل والأنسب تم انتقاءه من بين عدة بدائل، ويتوقف ذلك على خبرة صانع السياسات العمومية وقدراته الإبداعية والابتكارية المتواصلة التي أكتسبها من خلال معالجته لمختلف المشاكل والقضايا السابقة.

**5-5- المرحلة الخامسة: (الاختيار التجريبي للبديل)**

لاستكمال المراحل السابقة لابد على محلل السياسات العمومية أن يقوم بإخضاع البديل المختار للاختبار التجريبي، وذلك للتأكد من حسن انتقاءه للبديل، ولضمان التأكد من نتائجه وتأثيراته الجانبية وأبعاده، وتعد هذه الخطوة بمثابة التقويم العملي للحل الافتراضي قبل التجسيد، واستكمال للجهد العلمي في اختيار أفضل بديل ممكن.

إن الهدف من وضع البديل تحت الاختبار التجريبي هو القيام بعملية التقويم التقنية للبديل، أي معرفة مدى تجاوبه مع مجموعة الاختيارات الأساسية، وقدرته على تلبية متطلبات السياسات العمومية، والتأكد من جودة البديل العملية والتنفيذية، مما يستوجب على المحلل السياسات العمومية الإلمام الكافي والشامل والدقيق للأهداف الجوهرية.

**6-5- المرحلة السادسة: ( التنفيذ الفعلي للبديل)**

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل دورة حياة السياسات العمومية، حيث يتم فيها تحويل السياسات التي صنعت من أقوال مكتوبة على الوثائق والتصريحات ونوايا إلى أداء عملي ودوافع فعلية، وإن أي إهمال أو تهاون في عملية التنفيذ، يمكن أن يؤدي إلى فشلها[1]، وبهذا الشأن اهتم العديد من الباحثين بذلك، إذ أكدوا على أنه غالبا ما تفشل السياسات العمومية في تحقيق أهدافها، وعلى هذا الأساس تم الإقرار مجموعة من القرارات السياسية للمساعدة على إتمام عملية التنفيذ، ووضحوا أن عملية التنفيذ تبدأ من مرحلة الصياغة والتبني للمشكلة، لأن عند وضع إستراتيجيات خاطئة من البداية ستؤدي حتما إلى الفشل عند عملية التنفيذ.[2]

[1] محروص خضير أحمد. (2017). المرجع السابق، ص 206.

[2] أحمد مصطفى حسين. (2002). المرجع السابق، ص 290.

تعد هذه المرحلة حاسمة في العمل السياسي والإداري، ولا يمكن أن تشكل أي صراع أو تنافس، لأن الأهداف والبرامج والقوانين تم حسمها في المراحل السابقة، ولذلك غالبا ما يتم تغيير السياسات أو النوايا أو حتى السياسات المشبوهة أو التأخر في تنفيذها أو حتى حجبها تماما، وتشمل العملية المثالية لتنفيذ السياسات العمومية العناصر الأساسية التالية:[1]

- تحديد تفاصيل البرنامج وكيفية تجسيده..
- تخصيص الموارد وتوزيعها في الميزانية العامة، ومع تحديد الجهة المسؤولة على التنفيذ.

لتتم عملية التنفيذ بنجاح ينبغي أن تتوفر بعض الشروط التي تعد مهمة ومنها:[2]

**أ: وضوح أهداف السياسات العمومية وتوجهاتها:** يعد وضوح الأهداف ودقتها عنصرا مهما للجهة المنفذة ولنجاح عملية التنفيذ، وفي الواقع غالبا ما تتميز السياسات العمومية بالغموض وعدم وضوح أهدافها، ولهذا تبريره السياسي، فيكون ذلك متعمدا لإرضاء الناخبين وتجنبا للصراعات، ويرى ( **بيتر دراكر**) (**Peter Drucker**) أن غياب الأهداف الواضحة هو من أول أسباب التنفيذ غير الناجح.

**ب: كفاية الموارد:** تحتاج عملية تنفيذ السياسات العمومية إلى موارد لأن السياسات العمومية لا يمكنها أن تنفذ بالنوايا، وإنما ينبغي توفر موارد مالية ومادية وبشرية كافية للتنفيذ.

**ج: توافر التنسيق:** لا يمكن أن تنفذ السياسات العمومية في فراغ، وإنما تنفذ في إطار سياسات أخرى، أو في إطار العلاقات بسياسات أخرى.

**د: توافر الخبرة والمهارات لدى القيادات:** ويكون ذلك بتوفر نوعين من المهارات:

- **المهارات السياسية:** وتتمثل في القدرة على الإقناع، والتفاوض، العلاقات العامة، التحدث إلى الجمهور، تعبئة الدعم...
- **المهارات الإدارية:** تتمثل في القدرة على الرقابة، والاتصال واتخاذ القرارات.

بناءً على ما سبق تسعى الحكومات الوصول إلى التنفيذ الجيد، على اعتقادها أن سياساتها تعتمد على العقلانية، غير أن عملية التنفيذ غالبا ما تتم في ظروف صعبة ومعقدة، ويغلب عليها طابع الغموض وعدم الدقة ويكمن إرجاع إلى غموض الأهداف وتناقض السياسات العمومية وعدم واقعيتها، وعدم الاهتمام والمتابعة للعقبات التي تواجه عملية التنفيذ، وغياب الدعم وبروز الجهات المعارضة سواء كانت خارجية أو داخلية للجهة المنفذة وغياب التنظيم والتنسيق.

[1] محروص خضير أحمد. (2017). المرجع السابق، ص ص 218- 220.

[2] فهمي خليفة الفهداوي. (2001). المرجع السابق، ص 290.

**5-7- المرحلة السابعة: ( تقييم السياسات العمومية)**

تمثل مرحلة التقييم آخر مرحلة من مراحل رسم السياسات العمومية، وهي عملية للتأكد ما إذا كانت السياسات العمومية قد حققت أهدافها المنشودة كما كان مسطرا سابقا، وتشكل العملية فصلا فرعيا منفصلا في السياسات العمومية، لأنه يركز بالدرجة الأولى على النتائج المحققة، والعواقب المقصودة والغير مقصودة للسياسات.[1] ويمكن اعتبار التقييم على أنه" قياس مدى فعالية برنامج معين تحت التنفيذ في إنجاز أهدافه أو مقارنة مرحلة التصميم بمرحلة التشغيل وربط النتائج بالعناصر المستخدمة في البرنامج عن طريق التغيير في العمليات الحالية، "[2]وتمر عملية تقييم السياسات العمومية بثلاثة مراحل مستقلة عن بعضها البعض، ولكن يمكن أن تعتمد على بعضها البعض في بعض الحالات وهي كالتالي: [3]

- **تحديد الأهداف**: أولا ينبغي معرفة الأهداف التي ترمي إليها السياسات العمومية، بأكبر قدر من الدقة والوضوح، فالأهداف الغامضة والمعقدة، تساهم في عرقلة استعمال الأسلوب العلمي للحكم عن مدى نجاح السياسات العمومية في تحقيق الأهداف المنوطة. إلا أنه كثيرا ما تكون للسياسات العمومية أهداف غامضة وغير واضحة، وهذا يمكن إرجاعه إما لرغبة الحكومة في ذلك لإرضاء الجماعات المتعارضة في نفس الفترة، أو أن تحديدها للأهداف يمكن أن يكشف عن تناقضات تعكس صراعات السياسية المختلفة.
- **القياس والنمطية:** لا بد أن تصاغ أهداف السياسات العمومية في عبارات يمكن قياسها كميا، حيث يمكن قياس كل متغير على تحقيق الأهداف، ويمكن تقسيم الأهداف إلى مباشرة ومتوسطة وطويلة المدى.. ويرتكز القياس على تأثير كل متغير على تحقيق الأهداف وتأثير كل متغير على المتغيرات الأخرى، وذلك وفق العلاقات التي يكشف عنها نموذج العلاقات السببية.
- **جمع الحقائق والبيانات**: ينبغي جمع البيانات اللازمة للتقييم من مصادر مختلفة، ويكون ذلك من خلال انتهاج أساليب عدة منها: المقابلات، الاستقصاءات، الملاحظة، الوثائق وغيرها، ويمكن أن يختلف الأسلوب المنتهج من بحث لآخر، كما يمكن أن يستعمل أكثر من أسلوب في بحث واحد، وعلى هذا الأساس لابد على الباحث أن يكون على إطلاع بعيوب ومصادر المعلومات والأساليب، حتى يتسنى له اختيار الأنسب منها.

[1] Frank, F & Gerald, J, M & Mara,S, S. (2007). Op. Cit. P 53.

[2] عطا الله خالد. (2018). المرجع السابق، ص 48.

[3] خيري عبد القوي. (1987). المرجع السابق. ص ص 247- 248.

**ثانيا: الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العمومي:**

**1- ماهية الإنفاق العمومي:**

**1-1-تطور مفهوم الإنفاق العمومي:**

يعد الإنفاق العمومي الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على مزاولة نشاطها الاقتصادي، وسير سياساتها العمومية المقترحة، وقد مر مفهوم الإنفاق العمومي بعدة مراحل تمخضت عنها عدة تطورات كنتيجة لتطور تاريخ الفكر الاقتصادي، واقترن تطور مفهموه بتطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى دولة منتجة، حيث عرف اتساعا في حجمه ونطاق استخدامه، وفيمايلي سنتطرق إلى أهم التطورات الواقعة مع التركيز على المراحل التي كان لهما تأثير واضح وبارز في الجانب الطبيعي والهيكلي للإنفاق العمومي.

بالنسبة للفكر الكلاسيكي القائم على الرفض القاطع لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد ارتكز على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه مع توضيح كيفية توزيعه على وظائف الدولة المخولة لها، على أن يكون تحديد حجم الإنفاق العمومي بأقل قدر ممكن، وذلك بغية تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع، وينبغي ترك أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية لدى الأفراد لقدرتهم على استخدامها بطريقة مثلى من الحكومة[1]، معللين ذلك بوجود اليد الخفية، وأن التوازن العام من شأنه أن يحدث بصفة تلقائية في السوق لوجود قوى ذاتية تستطيع التغلب على فترات الركود الطويلة، وتحركه إلى التوازن دون الحاجة إلى تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الواقعة في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس أسندت للدولة وظائف تقليدية لتمويلها كالأمن والحماية والعدالة والدفاع...

انعكس هذا كله على مفهوم الإنفاق العمومي حيث تم استخدامه في حدود ضيقة، وقد نتج عن هذا قلة أنواعه وانخفاض حجمه، وذلك لاقتصاره على المجالات الاستهلاكية دون الإنتاجية، مبررين ذلك أن أحسن نفقة هي الأقل حجما، وإن عدم اعتراف الدراسات المالية التقليدية بما يستطيع الإنفاق العمومي تحقيقه من آثار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمسكهم بمبادئهم أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي، وظهور أزمة الكساد العالمي سنة (1929).

أما بالنسبة للفكر الكينزي ظهر على يد الاقتصادي (**John Maynard Keynes**) ، بعد أزمة الكساد التي اجتاحت العالم، مما استلزم إعادة النظر في مبادئ النظرية الكلاسيكية، بعد فشل السوق في

[1] محمود حسين الوادي. (2007). مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص 108- 109.

تحقيق التوازن العام، إذ تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، عن طريق نفقاتها العامة، لتصحيح الاختلالات الواردة في السوق، ومن تم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

بهذا خرجت الدولة من مفهومها الضيق، وتخلت عن وظائفها التقليدية الحيادية، وانتقلت إلى دولة متدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أوليت لها مسؤولية إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تغيرت النظرة إلى الإنفاق العمومي بصورة جذرية، فقد تنوع بفضل تنوع وظائف الدولة كمحاربة البطالة، ودعم الفروع الإنتاجية، وإعادة التعمير، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل...كما تم تزايد الاهتمام بدراسة أنواعه، وذلك لاختلاف التأثير لكل نوع عن الآخر، وبالإضافة لهذا فإن تزايد حجمه واتساع نطاق استخدامه كان له أهمية خاصة في دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة، وأصبح أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

أما في ظل الدولة الاشتراكية (المنتجة)، أصبحت الدولة تسيطر على كافة النشاطات الاقتصادية، وذلك لامتلاكها جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج، وقد نتج عن هذا ازدياد في حجم الإنفاق العمومي خاصة الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بفضل اتساع نطاق نشاط الدولة التي كانت تسعى إلى التنسيق والتنظيم بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك، من خلال التوزيع الأمثل لوسائل الإنتاج، منتهجة بذلك خطط شاملة، وعليه فإن نجاح الدولة الاشتراكية كان مرهونا بالدرجة الأولى بما ينطوي عليه الإنفاق العمومي من إنتاجية وكفاءة في تنفيذ الخطة المالية.[2]

**1-2-مفهوم الإنفاق العمومي وقواعده:**

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف شامل للإنفاق العمومي، بقدر ما كان اختلافهم حول مدى أهميته وتأثيره على النشاط الاقتصادي، وعرف كالأتي:

- " النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع الحاجة العامة."[3]
- " النفقة هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام."[4]

[1] محمود حسين الوادي. (2007). المرجع السابق، ص 109.

[2] صادق البركات عبد الكريم وآخرون. (1986). المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، ص 29.

[3] طاقة محمد، الغزاوي هدى. (2007). اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، ص 33.

[4] على لطفي. (1995). المالية العامة (دراسة تحليلية)، مكتبة عين الشمس مصر، ص 182.

وعليه يمكن إعطاء تعريف شامل للإنفاق العمومي على أنه بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخصا عاما بقصد تحقيق منفعة عامة أي المصلحة العامة، مع إحداث المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع.

لا يتضح مفهوم الإنفاق العمومي إلا من خلال تبيان المبادئ التي يخضع لها، وأهم الأسس والضوابط التي تحكمه حتى يحقق الهدف المرجو منه وهو إشباع الحاجات العامة، وفيمايلي سنتطرق إلى هذه القواعد:[1]

- **قاعدة المنفعة القصوى**: يهدف الإنفاق العمومي إلى تحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة، وبأقل تكلفة، وذلك لإشباع الحاجات العامة، وعليه تقوم الدولة بتحديد الأولويات وإحداث توازن بين المنافع، سعيا منها لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة.
- **قاعدة الاقتصاد**: يقصد بها عدم التبذير والإسراف الأموال العامة التي من الممكن أن تستغل في مجالات أخرى أكثر منفعة وأهمية، إذ أن هذه القاعدة تتطابق إلى حد كبير مع القاعدة السابقة، حيث أن الغاية منها هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة وبأقل تكلفة.
- **قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية:** إن الجهات المختصة بالتشريع هي التي تقوم بالموافقة على الأموال المراد صرفها، وهذه الصفة هي التي تميز الإنفاق العام عن الإنفاق الخاص، لكون هذا الأخير لا يحتاج إلى إجراءات للموافقة المسبقة، وإنما تصدر الموافقة عن من يملك حق الإنفاق (مؤسسة خاصة، فرد..).

**1-3- تقسيمات الإنفاق العمومي:**

مع تطور دور الدولة وانتقالها من خانة إلى خانة أخرى، ازدادت أهمية تقسيم الإنفاق العمومي، وذلك نظرا لتنوعه وتزايد حجمه واختلاف آثاره، مما ألزم أن يكون التقسيم والتبويب إلى أقسام ومجموعات متجانسة، حيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، وعلى أن يكون معيار التقسيم قائما على أسس وضوابط واضحة المعالم، وقد أجمع معظم علماء المالية العامة على إسناد الإنفاق العمومي إلى معيارين رئيسيين وهما:

[1] لتفاصيل أكثر ينظر: المهايني محمد الخالد. (2013). محاضرات في المالية العامة، المنشورات الجامعية، دمشق، ص 62، سوزي عدلي ناشد. (2003). المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 53، خالد شحادة الخطيب. شامية أحمد زهير. ( 2007). أسس المالية العامة، ط2، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 64.

**أ: المعيار الاقتصادي:**

يعتمد التقسيم الاقتصادي للإنفاق العمومي على طبيعته الاقتصادية سواء بالنسبة لآثاره المباشرة على الدخل الوطني إلى النفقات الحقيقية وأخرى تحويلية أو بالنسبة لدورته وكيفية تغطيته إلى النفقات العادية أو الجارية وأخرى استثنائية أو رأسمالية، أو بالنسبة لغرضه كنفقات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

**الشكل2 : التصنيف الاقتصادي (العلمي) للإنفاق العمومي.**

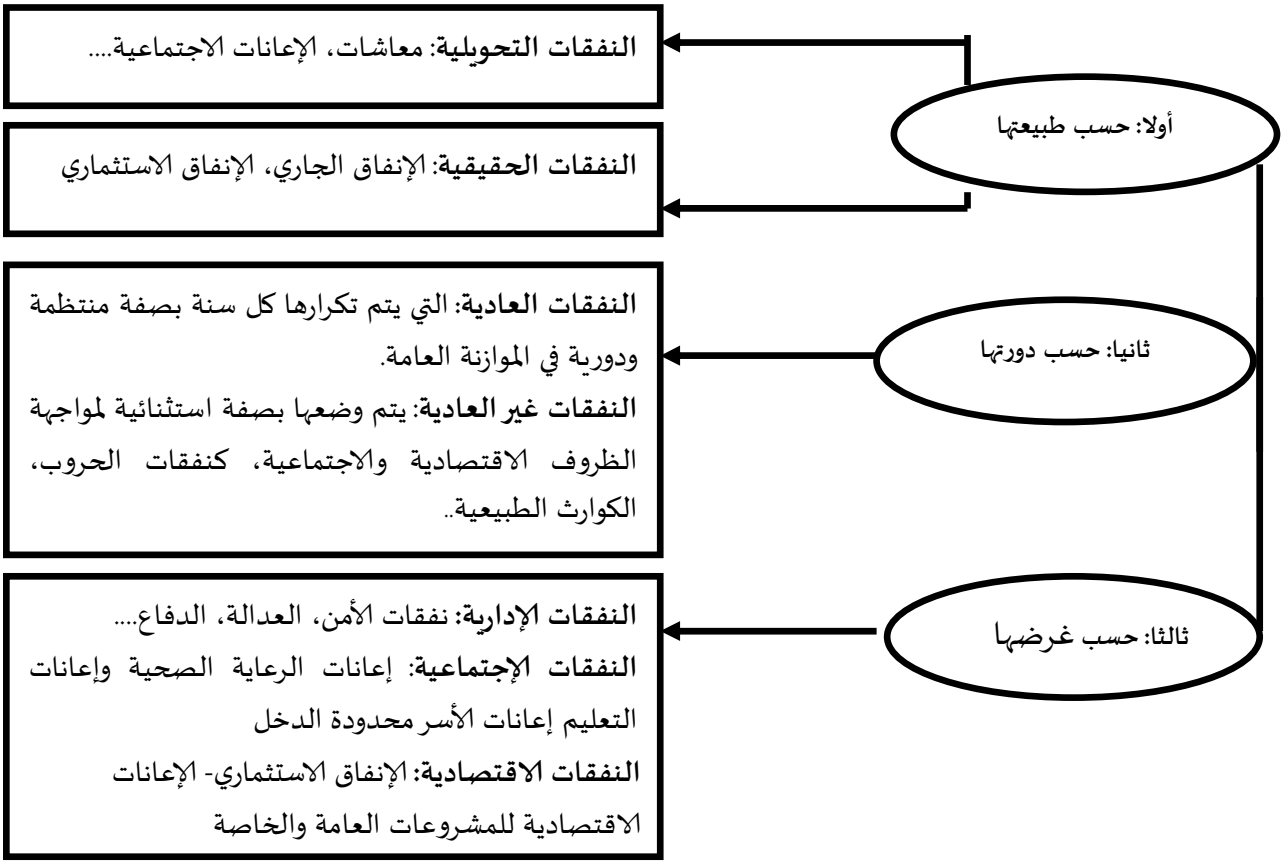


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ( محمد شاكر عصفور. (2008). أصول الموازنة العامة، ط1، دار المسيرة، عمان، ص 263).

**ب: المعيار الوضعي (العملي):**

يتم تقسيم الإنفاق العمومي وفق المعيار الوضعي، عن طريق تبويبه وترتيبه في وثيقة الموازنة العامة، ويختلف التبويب من دولة إلى أخرى، ويعود ذلك لعدة اعتبارات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية...)، كما أنه لا يمكن أن يظهر بشكل أرقام إجمالية، لصعوبة الوضع عند عملية المراقبة والتنفيذ، ولهذا يتم تبويب الإنفاق العمومي بشكل تفصيلي، من خلال تقسيمه لفئات

متجانسة، مما يساعد على التنسيق بصورة منطقية وعملية، ويسهل إعداد الإحصائيات والرسوم البيانية،[1] يوجد عدة أنواع للتقسيمات الوضعية للإنفاق العمومي وأهمها:[2]

- **التقسيم الإداري**: أي تنقسم الإنفاق العمومي في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب وكل باب يختص بجهة إدارية معينة، حيث كل وزارة يكون لها باب خاص بها، وكل باب ينقسم إلى فروع إنفاقية، وكل فرع ينقسم إلى بنود إنفاقية.
- **التقسيم النوعي**: يتم تصنيف الإنفاق العمومي، المدرج في الميزانية العامة والمخصص لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها.
- **التقسيم الوظيفي**: يتم تصنيف الإنفاق العمومي إلى مجموعات إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، وذلك بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم بها، وأساس التقسيم هو الهدف الذي يتم من اجله الإنفاق مثل: الخدمات الصحية، الدفاع، التعليم، الأمن...

**2-ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي وأسبابه:**

عرف الإنفاق العمومي تزايدا بطيئا إلى غاية الحرب العالمية الأولى، ثم بدأ في التزايد والسرعة بداية من سنة 1914.[3] وأعتبر من أكثر الظواهر المالية الشائعة في اقتصاديات المالية، الذي أثار اهتمام العديد من الاقتصاديين، وصنفت الظاهرة على أنها قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما يمكن حدوثها في أي نظام سواء كان سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي.... وبغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية والتنموية للدولة أو درجة التقدم الاقتصادي.

فزيادة الإنفاق العمومي في الميزانيات العامة بشكل متتالي يعد ظاهرة مألوفة، ولا يعبر إطلاقا عن توسع في الإنفاق العمومي، ويمكن تأويل الزيادة الناشئة عن ارتفاع الأسعار بسبب عدم ثبات القيمة الحقيقة للعملة المحلية، أو زيادة عدد السكان التي تتطلب من الدولة زيادة الإعتمادات المخصصة للإنفاق العام، أو يمكن تأويل الزيادة إلى عدم ثبات حجم الناتج المحلي الخام. ولهذا يمكن أن نميز نوعين من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العمومي:

[1] شاكر عصفور محمد. (2008). المرجع السابق، ص 268.

[2] بن عزة محمد. (2014). ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص ص 24- 25.

[3] قدي عبد المجيد. (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 186.

**2-1- الأسباب الظاهرية:**

يقصد بالأسباب الظاهرية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم القياسي للإنفاق العمومي دون أن يقابله زيادة في التكلفة الحقيقية، أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة. وهذه الأسباب هي:

- **تدهور قيمة النقود:** أي انخفاض القدرة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي دفع وحدات إضافية من النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت يحصل عليها سابقا، [1] وإن ارتفاع المستوى العام للأسعار سببه هو زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، وهذا يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، أي دفع مبالغ إضافية من أجل المحافظة على نفس الكمية من السلع والخدمات المتحصل عليها سابقا.
- **اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة:** "إن التغير في الطرق المحاسبية العامة يمكن أن تظهر من خلالها زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العمومي، فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة ويظهر حجم الإنفاق العمومي صغيرا نسبيا، ووفقا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي الإنفاق العمومي لمثل هذه المؤسسات والهيئات."[2]
- **الزيادة المضطردة في عدد السكان:** إن زيادة عدد السكان تحتم على الدولة الزيادة في إنفاقها العمومي، وذلك بغية تلبية احتياجاتهم العامة (الأمن، التعليم، الصحة، البنية التحتية...)، وعليه كلما زاد عدد السكان توجب على الدولة تخصيص مبالغ مالية إضافية.[3]

**2-2- الأسباب الحقيقية:**

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والعسكرية التي تؤدي إلى الزيادة الفعلية في القيمة الحقيقية للإنفاق العمومي، ومع زيادة الحاجات العامة، وبقاء عدد السكان والمساحة على حالها، كالتوسع لغرض إشباع نفس الحاجة السابقة أو إشباع حاجات عامة جديدة أو كليهما معا. ومن بين أهم الأسباب هي:

[1] عوض الله زينب حسين. (1993). مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، ص 65.
[2] محمود حسين الوادي. (2007). المرجع السابق، ص 119.
[3] طارق الحاج. (2009). المالية العامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 136.

**أ: الأسباب الاقتصادية:**

- **تطور دور الدولة الاقتصادي:** إن تخلي الدولة عن مفهومها كدولة حارسة وانتقالها إلى دولة متدخلة في الحياة الاقتصادية بغرض إقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال انتهاج سياسات مالية ونقدية لإقامة المشروعات العامة ومحاربة الفساد والركود الحاصل، حتم على الدولة زيادة حجم إنفاقها العمومي لزيادة مستوى الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل، ومن أبرز الأمثلة عن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي هو تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لعلاج الأزمة الاقتصادية (1929)، الناتجة عن الكساد الكبير الذي اجتاح العالم والذي عطل الملايين من العمال، حيث اتبعت الحكومة أعقاب الحادثة سياسة جديدة التي عرفت **(The new deal)** والتي تبناها (**روزفلت)(Roosevelt)** (1933- 1939)، والتي كان مفادها هو إنفاق مبالغ كبيرة، لإعطاء دفعة أولية للاقتصاد، واتبع نفس السياسة (**هالما شاخت) (Halma Shakht)** وزير الاقتصاد الألماني (1933- 1937) لمعالجة الكساد الواقع.[1]
- **النمو الاقتصادي وزيادة الدخل**: يعد النمو الاقتصادي سببا من الأسباب الاقتصادية الهامة، حيث أن الارتفاع في النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يترتب عن ذلك زيادة الطلب على السلع والخدمات، بسبب ارتفاع الدخل، وهذا ما يجبر الدولة زيادة الإنفاق العمومي لإشباع الحاجات العامة للأفراد.

**ب: أسباب الاجتماعية:** تعد الأسباب الاجتماعية من العوامل المساعدة على زيادة الإنفاق العمومي للدولة، خاصة بعد تطور دور الدولة وانتقالها من خانة إلى خانة، فلم يعد هدفها ينحصر فقط في رفع مستوى الدخل، وإنما توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا توفير مختلف الخدمات العامة كالخدمات الصحية، التعليمية، الرعاية الاجتماعية للمسنين والعاطلين عن العمل[2]...إن زيادة عدد السكان وتمركزهم في المدن والمراكز الصناعية، بالإضافة إلى نمو الوعي الاجتماعي للأفراد وزيادة طلباتهم الاجتماعية، حتم على الدولة زيادة إنفاقها الاجتماعي لتلبية حاجاتهم الاجتماعية.

**ج: الأسباب العسكرية**: تعد الأسباب العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق العمومي، ولكن تختلف هذه الأسباب بين الدول المتقدمة والنامية، ففي الدول المتقدمة يزداد الإنفاق العمومي

[1] الدغيدي مديحة. (1980). النفقات العامة- دراسة تحليلية- مع دراسة تطبيقية عن تطور الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية، دار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ص 48.

[2] طارق الحاج. (2009). المرجع السابق، ص 132.

نتيجة لتغير الأهداف الأمنية، بالإضافة إلى اتساع القواعد العسكرية خارج بلادها، أما الدول النامية فأسبابها عديدة ومنها دعم القطاع العسكري من أجل إنشاء جيوش للدفاع عن الدولة.[1]

**3- أهم النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العمومي:**

لقد ظهرت العديد من الأطروحات التي حاولت تفسير حجم التدخل الحكومي، وذلك لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي على المدى البعيد، وفي هذا الصدد أجريت العديد من الدراسات على الموازنات العامة في مختلف دول العالم، خلال فترة زمنية معينة، فتبين أن ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي هي مشتركة بين الدول، وتأخذ صورة متزايدة ومستمرة على مر الزمن، إلا أنه يمكن أن تحدث ظروف طارئة وغير عادية، تجعل الإنفاق العمومي ثابتا ومستقرا (بدون زيادة أو نقصان)، ولكن سرعان ما يعود الوضع لحاله بعد تجاوز هذه الظروف، وعليه أصبح تزايد الإنفاق العمومي على مدى البعيد من الأمور المتفق عليها بين جميع دول العالم.[2] ومن أبرز الأطروحات: قانون فاجنر، تحليل وايزمان وبيكوك، ومرض التكاليف ...

**3-1- قانون فاجنر:**

يعد الاقتصادي الألماني ( **أدولف فاجنر**) ( ***Adolph Wagner**)، من الأوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر، حيث لفت انتباهه تزايد الإنفاق العمومي بنمو الناتج الوطني، إذ قام بدراسة تناول فيها تطور الإنفاق العمومي في الدول الأوروبية، وخلصت دراسته باقتراح قانونا عرف " بقانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي" حيث أشار إلى " أن النشاط الحكومي يزداد كماً ويتعدد نوعاً بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان بحيث لا يقتصر الأمر على الزيادة المطلقة في حجم الإنفاق العمومي بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة الإنفاق العمومي إلى الدخل القومي".[3] وتجدر الإشارة إلى أن (**فاجنر**) من خلال هذا القانون حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العمومي، فاعتمد في تحليله على عامل التصنيع الذي يؤدي حتما إلى اتساع النشاط الحكومي، وحصة الإنفاق العمومي في الدخل القومي، وعليه يمكن للتصنيع أن يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات

[1] محمود حسين الوادي. (2007). المرجع السابق، ص 128.

[2] شاكر عصفور محمد. (2008). المرجع السابق، ص 292.

* أدولف فانجر Adolph Wagner هو اقتصادي وسياسي ألماني، كان بروزه قوي في القرن التاسع عشر، إذ تخصص في دراسة المؤسسات المالية، وخاصة مجال السياسات الاجتماعية، وكان من معارضين آدم سميث، حيث نادى بعدم ترك المجال للفردية بتوجيه الاقتصاد، مركزا على عدم ترك الدولة كحارسة ولابد من قيامها بتوفير السلع والخدمات العامة للأفراد.

[3] محمود حسين الوادي. (2007). المرجع نفسه، ص 124.

العامة، هياكل قاعدية، التربية، التدخل الاجتماعي..[1] وبالتالي تبين أنه هناك "علاقة بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي، حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي". ويمكن توضيح قانون فانجر وفق الشكل التالي:

**الشكل 3: قانون ( Wagner) لتفسير ظاهرة الإنفاق العمومي.**

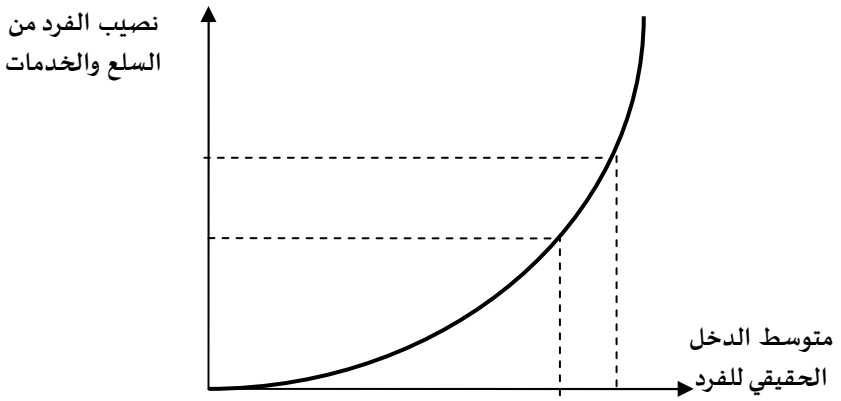


**المصدر**: عايب وليد عبد الحميد. ( 2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ص 57.

وفقا (**لفاجنر**) توجد ثلاثة مبررات لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي:[2]

- الإلحاح على ضرورة التدخل الحكومي من أجل توفير الحماية، وإقامة التنظيم اللازم لتطوير المشاريع، ويكون ذلك من خلال توسيع نطاق إدارتها عن طريق تقديم المزيد من الأنشطة السيادية، وهذا ما يدفعها إلى زيادة إنفاقها العمومي.
- نمو الدخل الحقيقي يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد والتوسع في الإنفاق على الخدمات الثقافية والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والتعليم. .
- إن التطورات الاقتصادية وارتفاع معدلات التحضر والتصنيع من العوامل التي تتطلب تدخل حكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية كالنقل، الاتصال، الطاقة...، وذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يتجنبها القطاع الخاص.

[1] قدي عبد المجيد. (2006). المرجع السابق، ص 15.

[2] المرجع نفسه ، ص 15.

**وقد فرق فانجر بين الوظائف الثلاث للدولة:**

- **الوظيفة التقليدية:** قد أرجع سبب زيادة الإنفاق العمومي إلى أداء الدولة لمهامها كالأمن والدفاع والعدالة، واتجاه الدولة إلى الأخذ بالمركزية في الإدارة والتوسع في استخدام الآلات وقمع الاضطرابات الداخلية.
- **الوظيفة الإنتاجية:** إن الرغبة الدولة في مواكبة التقدم التقني والأخذ بنظام المؤسسات بدلا من الشركات المساهمة، حيث تلجأ إلى زيادة إنفاقها العمومي نتيجة لتزايد الوظيفة الإنتاجية.
- **الوظيفة الاجتماعية:** حيث أرجع فانجر سبب تزايد الإنفاق العمومي إلى الرغبة في الحد من الاحتكارات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعدم استفادة كافة الفئات الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي.[1]

**2-3- نظرية موسجريف (Musgrave):**

إن الغرض من هذه النظرية (**Musgrave theory of public expenditure growth**) هو توضيح مرونة الدخل الخاصة بالطلب على الخدمات العامة، وقد تبين أنها مرتبطة بنصيب الفرد من الدخل، أي عندما يكون نصيب الفرد منخفض فإنه سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب على الخدمات العامة، وذلك يرجع إلى رغبة الأفراد في تلبية احتياجاتهم الضرورية فقط عند انخفاض دخولهم، ولكن عند زيادة الدخول فإن الطلب على الخدمات العامة سيرتفع مما يجبر الحكومة على الرفع من إنفاقها العمومي لتمويل قطاع الصحة والتعليم والنقل.. ولكن في الدول المتقدمة التي ترتفع فيها مستويات نصيب الفرد من الدخل، فإن معدل نمو القطاع العام ينخفض، وذلك نظرا لتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.[2]

يؤكد (**Musgrave** ) على ضرورة رفع الإنفاق العمومي في المراحل الأولى من النمو، معللا ذلك بوجود اختلالات في السوق في هذه المراحل، التي تستدعي التدخل الحكومي من خلال رفع إنفاقها للتغلب عليها، حيث عادة ما يكون الإنفاق الاستثماري مرتفعا في المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى احتياج الدولة إلى إنشاء البنى التحتية على نطاق واسع كبناء المدارس والمستشفيات والطرق وبناء محطات الصرف الصحي.. وذلك لكونها الشرط الأساسي لزيادة الإنتاجية وتمهيد لانطلاق الاقتصاد

[1] سوزي عدلي ناشد. (2003). المرجع السابق، ص ص 61- 62.

[2] Bexheti, A. & Besime, M. (2015). Impact of public funding of education on economic growth in Macedonia, working paper, Bamberg economic research group, Bamberg University, p 05.

الوطني، وعليه كلما ارتقى مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ما كلما قلت درجة الاحتياج إلى الإنفاق العمومي في إنشاء البنية التحتية.

**3-3- أطروحة بيكوك ووايزمان (Peacock – Wisman ):**

حاول الاقتصاديان **( Alan Peacock- Jack wiseman)** تفسير ظاهرة تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، من خلال دراستهم المعنونة ب **'' The growth of public expenditure in the united kingdom''** "نمو الإنفاق العام في المملكة المتحدة" في عام (1961)، وذلك بغية تفسير تطور الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي في المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة من (1890 ) إلى (1955)، حيث تبين لهم أن نمو الإنفاق العمومي لا يتم بشكل مستمر، وذلك لوجود هزات مفاجئة يتعرض لها الاقتصاد كالاضطرابات الاجتماعية والأزمات الطارئة كالحروب..، فتضطر الدولة إلى الرفع من إنفاقها العمومي، ويكون ذلك من خلال رفع معدلات الضرائب، وبالتالي يزيد العبء الضريبي على الأفراد، ويضيف **(Bird)** (1972) أن الضرائب المفروضة تبقى على حالها بعد انتهاء الحرب، إذ تغطي هذه الإيرادات نوعا آخرا من الإنفاق، وذلك لعدم قدرة الحكومة على إحداث تقليص في موازنتها العامة للفترة الموالية للحرب، ويسمى انتقال الإنفاق العمومي من مستوى إلى مستوى أعلى " بأثر الاستبدال"، **'' Effet de déplacement ''**.[1]

يرى كل من**(Peacock – Wisman)** أن حدوث تزايد في الإنفاق العمومي يعود لسببين هما:[2]

- **أثر الإحلال**: ونعني به إحلال الإنفاق المتزايد محل الإنفاق التدريجي الاعتيادي، ويحدث هذا نتيجة للأزمات والاضطرابات الواقعة بصورة فجائية، فتضطر الحكومة إلى زيادة إنفاقها العمومي عن طريق زيادة تحصيلها الضريبي، إلا أن الوضع يبقى على حاله حتى بعد انتهاء الأزمات، حيث تقوم باستغلال الإيرادات لتعمير ما خلفته الأزمات.
- **تأثير الرقابي**: يمكن أن ينشأ من تفهم ووعي الأفراد بالواقع الاجتماعي الصعب جراء المشاكل الاجتماعية المعاشة، وتقبلهم لتحمل العبء الضريبي، الأمر الذي يساعد الحكومة على العمل لتلبية وإشباع الحاجات العامة. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

[1] بن عزة محمد. (2014). المرجع السابق، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص ص 46.45.

**الشكل 4: تطور دور الدولة حسب (Peacock – Wisman).**

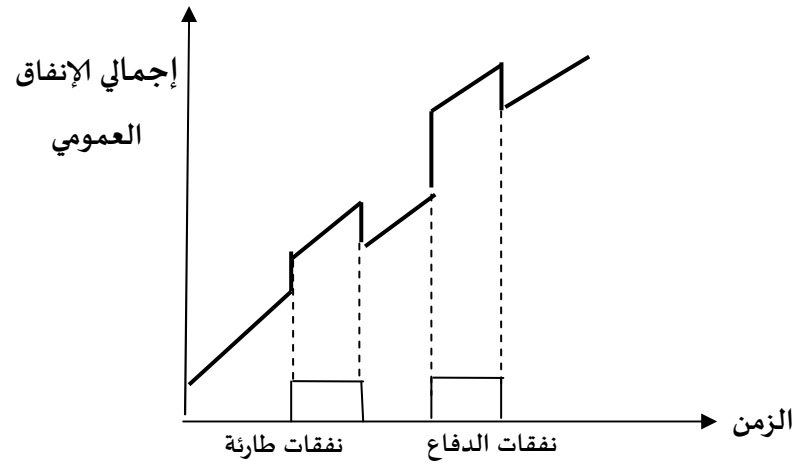


**المصدر:** عايب وليد عبد الحميد. (2010). المرجع السابق، ص 58.

ما يمكن استخلاصه من أطروحة( **Peacock – Wisman**) أن نمو الإنفاق العمومي يكون تدريجي في الفترات العادية، وفي المقابل تكون الطاقة الضريبية عادية ومحدودة، فتظهر فجوة جراء رغبات الحكومة في الإنفاق ومقدرتها الفعلية في التمويل، ولكن في الظروف الاستثنائية كالحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية تنكمش الفجوة نتيجة لتصاعد معدلات الضريبية، ويقابلها زيادات معتبرة في الإنفاق العمومي.

بالرغم من أن تحليل(**Peacock – Wisman**) لقي تجاوبا كبيرا من خلال الدراسات الإحصائية التي دعمت طرحهما إلا أن قبوله كان بتحفظ، وقد فسره البعض بأن أسباب نمو الإنفاق العمومي ليس أساسها دائما الحروب والأزمات، باعتبارها متغيرات عشوائية، والتنبؤ لحدوثها يبقى مستحيلا ولا يمكن تعميمها على كافة الدول.

**3-4- أطروحة التركيز التفاضلي للمنافع والتكاليف:**

حاول الاقتصاديان (**Tulock**) و(**Stiguer**) تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي انطلاقا من فكرة أن الدولة تقوم بإنتاج سلع تلبي حاجات بعض الوكلاء دون الآخرين، ورغم أن تمويل هذه السلع يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات الضغط تتشكل وتنتظم لتضغط على الدولة لتنتج لهم ما يرغبون فيه، لكن تجدر الإشارة إلى السكان الذين لا يستفيدون من النفقات ومع أنهم يتحملون أعبائها، ولا يستطعون مقاومة الضغوط والدفع بالدولة لرفضها لإنتاج منتجات التي تلبي حاجات فئة معينة ويرجع ذلك لسببين هما:

- صعوبة الانتظام بين الممولين لكثرة عددهم من جهة ولتعارض مصالحهم من جهة أخرى.

- انتماء بعض الممولين لجماعات الضغط باعتبار أنهم قد يحتاجون لاحقا إلى منتجات معينة، وهذا ما يدفعهم لغض الطرف على منتجات لا يهتمون بها، على أمل أخذها كذريعة للضغط على الدولة لتوفير منتجات يحتاجونها.[1] وعلى هذا الأساس نجد أن الإنفاق العمومي يتزايد نتيجة تزايد التطور الاقتصادي والاجتماعي دون أي مانع يمنعه من التزايد.

**3-5- نظرية الركود:**

يرى الاقتصادي ( **كينز** ) أن شرط التوازن في الاقتصاد يشمل ثلاثة قطاعات أساسية، حيث يتساوى العرض الكلي ( الدخل) مع الطلب الكلي ( الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العمومي )، ويمكن صياغة ذلك في شكل المعادلة التالية: $\mathbf{Y = C + I + G}$

ففي حالة نمو الإنتاج الحقيقي بصورة متوازنة وفي المقابل عدم وجود أي داعي لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار، فينبغي الزيادة في الميل المتوسط للإنفاق العمومي حتى يوازي انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك ويتم تحديد مستوى الطلب على العمالة ونمو الدخل[2]، وعليه اقترح **(كينز)** زيادة الإنفاق العمومي في مجال الخدمات والأشغال العامة وزيادة المدفوعات التحويلية بهدف زيادة خلق الدخول النقدية التي ستؤدي بدورها إلى زيادة الإنفاق وتصريف المخزون السلعي وزيادة الإنتاج والاستثمار واستيعاب البطالة، وبهذا يمكن الخروج من حالة الركود الاقتصادي القائم.

وبهذا انعكست أفكار ( **كينز** ) على معظم سياسات الدول الرأسمالية خلال الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الثانية وأوائل الثمانينات، حيث شهدت تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وتحقيق التوظيف الكامل* وشيوع الاستقرار النقدي وانخفاض معدلات التضخم... ويمكن الإشارة إلى سنة (1975) التي تميزت بارتفاع نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت نسبته في بريطانيا وألمانيا

---

[1] قدي عبد المجيد. (2006). المرجع السابق، ص ص 17- 18.

[2] بيداري محمود. (2014). العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1991- 2010 مع الإشارة خاصة لفرضية فانجر، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، ص 80.

*التوظيف الكامل: هو الوضع الذي تكون فيه جميع الموارد البشرية والمالية والطبيعية وفي ظل الظروف التكنولوجية والتاريخية مستخدمة إلى أقصى درجة ممكنة وعند هذا الوضع يكون الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الأمثل وتكون البطالة عند أقل مستوى (في حدود 2% - 2.5% من قوة العمل).

للتفاصيل أكثر ارجع إلى:

- رمزي زكي. (2000). انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، ط1،دار المدى للثقافة والنشر، دمشق،ص53.

47%، وفي إيطاليا 43%، وفي كندا 41% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 35%، حيث لم تتجاوز هذه النسب قبل الحرب العالمية الأولى 15% في كل دول العالم.[1]

**4- الآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي:**

يترتب على الإنفاق العمومي عدة آثار اقتصادية بالغة الأهمية، فيستعمل كأداة قوية في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والهدف الأسمى من دراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي هو معرفة النتائج المترتبة عن تغير حجم الإنفاق العمومي على مختلف المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والاستهلاك وإعادة توزيع الدخل الوطني والتشغيل والادخار، وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للإنفاق العمومي، وهناك أيضا آثارا غير مباشرة للإنفاق العمومي تنتج من خلال دورة الدخل، والذي يعرف من الناحية الاقتصادية بمبدأ المضاعف والمعجل، ويبين المضاعف أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية أما المعجل فيبين أثر التغير على الاستثمار نتيجة التغير في الطلب الاستهلاكي، وفيمايلي سنتطرق إلى الآثار المباشرة والغير المباشرة كل واحدة على حدا:

**4-1- الآثار المباشرة للإنفاق العمومي:**

**4-1-1- أثر الإنفاق العمومي على الإنتاج القومي:**

يحدث الإنفاق العمومي آثارا اقتصادية مباشرة في الإنتاج من خلال تأثيره في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيره على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادي للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على الشكل التالي:

**أ- آثر الإنفاق العمومي على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:**

إن طبيعة الإنفاق العمومي الذي تقوم به الدولة من شأنه أن يرفع من كفاءة الأفراد والتي تزيد بدورها من قدرتهم على العمل، ويأخذ هذا الإنفاق شكلا نقديا أو عينيا، فالشكل النقدي يتمثل في الإعانات الاجتماعية التي يستفيد منها العائلات والأسر ميسورة الحال وتتمثل في إعانات البطالة، إعانات دور العجزة، الإعانات المقدمة للطبقات محدودة الدخل... أما الشكل العيني يأخذ صورة سلع وخدمات على شكل إعانات اجتماعية كالخدمات الصحية، التعليمية..، فهذا النوع من الإنفاق يزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي تزيد دخولهم ومن ثم يزيد الدخل المخصص للادخار.[2]

[1] رمزي زكي. (2000). المرجع السابق، ص 60.

[2] المهايني محمد خالد. (2013). المرجع السابق، ص30.

**الشكل 5: أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج القومي.**

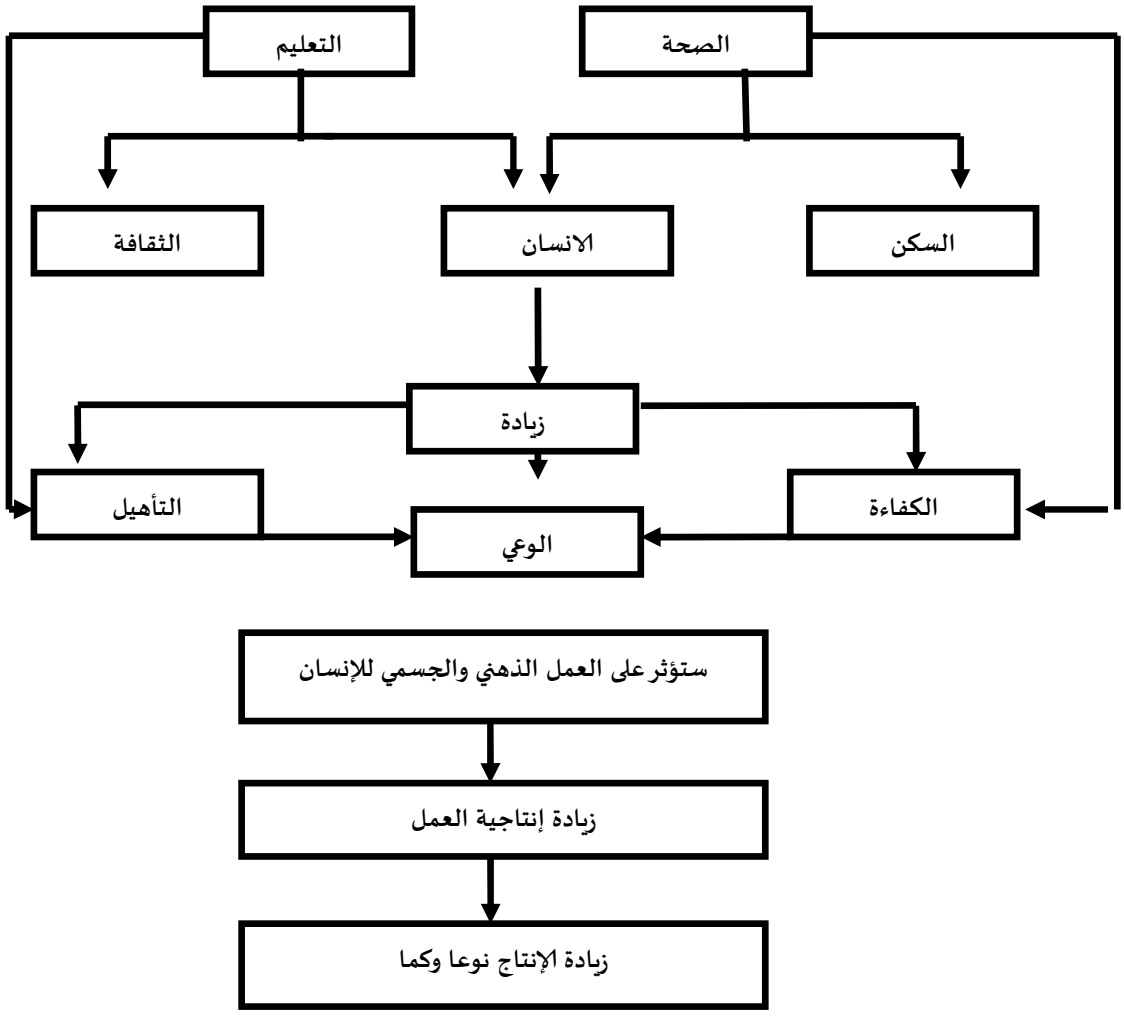


**المصدر**: طاقة محمد، العزاوي هدى. (2007). المرجع السابق، ص 63.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن الإنفاق العمومي على الخدمات التعليمية قد يساهم في رفع وتحسين نوعية العنصر البشري، وزيادة كفاءته الإنتاجية ورغبته في العمل، حيث " أثبت ذلك من خلال الدراسات التجريبية التي تمت على مستوى بعض الدول المتقدمة، بالافتراض أن كل العوامل التي لها صلة بالإنتاج تبقى على حالها بالنسبة لشخصين مع تقديم مختلف الخدمات التعليمية لشخص واحد فقط، فأثبتت النتائج أن الشخص الذي استفاد من الخدمات التعليمية كفاءته الإنتاجية في العمل أعلى من الشخص الغير مؤهل"[1]، وهذا ما يبين أن الإنفاق على الخدمات التعليمية له انعكاسا إيجابيا على الإنتاج القومي، وحتى بالنسبة للإنفاق العمومي على الخدمات الصحية قد

[1] طاقة محمد، العزاوي هدى. (2007). المرجع السابق، ص 63.

يساهم في تطوير العنصر البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية في العمل وزيادة قدرته على أداء عمله في أحسن وجه، مع تجنب الساعات الضائعة بسبب الأمراض.

أما بالنسبة لأثر الإعانات الاقتصادية على الإنتاج القومي: فهي تخص المشروعات العامة والخاصة لتشجيعها على الاستثمار والرفع من إنتاجها لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن التفصيل أكثر من خلال المخطط التالي:

**الشكل 6: أثر الإعانات الاقتصادية على الإنتاج القومي.**

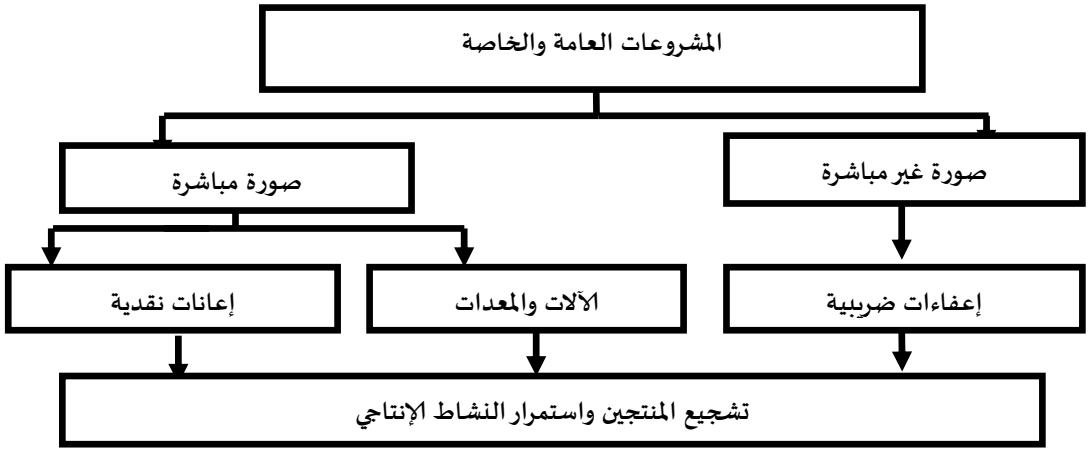


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ( محمد طاقة، هدى العزاوي. (2007). المرجع السابق، ص ص 63، 64)

قد تساهم الإعانات الاقتصادية في توزيع المشاريع قطاعيا وجغرافيا من خلال توجيهها للأنشطة الاقتصادية التي بحاجة إلى توسع وتطور، خاصة المناطق التي تحتوي على مشاريع أقل نموا، وذلك لتحقيق التوازن.

**ب: أثر الإنفاق على انتقال عناصر الإنتاج:**

يمكن للإنفاق العمومي أن يؤدي إلى تحويل استخدام الموارد الاقتصادية، وذلك بتأثيره على عناصر الإنتاج من مكان لآخر، أو من فرع لآخر، أو من استخدام لآخر ويكون على النحو التالي:

- إن الدور الوظيفي للدولة يهدف إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف المنشودة، لذلك لابد من إعادة النظر في توزيع عناصر الإنتاج من المرافق عامة ووسائل الإنتاج لتساهم في بعث الانتعاش الاقتصادي.
- إن أثر الإنفاق العمومي على الإنتاج القومي يكون بصورة كبيرة من خلال تأثيره في انتقال عناصر الإنتاج إلى بعض الاستخدامات التي لا يتوجه القطاع الخاص لها كالصحة والبحث العلمي والتعليم..

وذلك يرجع لعدة عراقيل، فمن الأحسن قيام الدولة بمثل هذه المشاريع والأنشطة حتى يكون لها أثر على الإنتاج القومي.

- يمكن أن تنتقل وسائل الإنتاج من منطقة إلى أخرى، كالإعانات الموجهة إلى المناطق الريفية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين بها، وخلق حيوية في النشاط الاقتصادي لتوفير مناصب شغل جديدة، حتى يكون لها أثر إيجابي على الإنتاج القومي.

**ج: أثر الإنفاق العمومي على القوى المادية للإنتاج ( المقدرة الإنتاجية القومية):**

نعني بالقوى المادية للإنتاج، الموارد الطبيعية، القوى العاملة، رأس المال العيني والإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية.[1] ويؤثر الإنفاق العمومي على المقدرة الإنتاجية من خلال تنمية عامل الإنتاج ونميز من بينها النفقات الرأسمالية والنفقات الاستهلاكية:

- **النفقات الرأسمالية**: تؤدي إلى زيادة رأس المال العيني، وذلك بإنشاء مشاريع اقتصادية للبنية التحتية كالطرق والمواصلات والمياه والكهرباء...الخ وهذا النوع من الإنفاق يعد من النفقات المنتجة لأنه يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.[2]
- **النفقات الاستهلاكية**: تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، كالإعانات الاجتماعية، ونفقات التعليم والصحة والثقافة، وهذا يزيد في إنتاجية العمل من خلال زيادة الكفاءة المهنية وتطوير الجانب التدريبي والتأهيلي ورفع مستواه، وهو ما يؤثر بالإيجاب على نمو وزيادة الإنتاج القومي.[3]

**4-1-2- أثر الإنفاق العمومي على التشغيل:**

تسعى الدولة جاهدة إلى تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، فتستعمل الإنفاق العمومي لمكافحة الكساد والبطالة من جهة والتضخم وارتفاع الأسعار من جهة أخرى، وعليه تغير من سياستها الإنفاقية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الدورة الاقتصادية، ففي حال الانتعاش والرخاء ترتفع الدخول ويزيد الطلب الكلي على العرض الكلي وعليه ترتفع أسعار السلع والخدمات ويحدث التضخم، فتضطر الدولة إلى التقليص من إنفاقها العمومي لتخفيض من الطلب الكلي وإحداث التوازن لتعود الأسعار إلى وضعها السابق.

أما في حالة الكساد ترفع الدولة من إنفاقها الاستثماري والاستهلاكي، فينتج عنه توزيع دخول جديدة التي ترفع من الطلب الكلي وتزيد من شراء السلع والخدمات، مما يساهم في تنشيط الجهاز الإنتاجي وخلق مناصب شغل جديدة.

---

[1] خبابة عبد الله. (2009). أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة مسيلة، ص 97.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان. (2008). المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، ص ص 493- 494.

[3] خالد شحادة الخطيب، شامية أحمد زهير. ( 2007). المرجع السابق، ص 94.

بالتالي يمكن للدولة أن تتفادى ظاهرة البطالة من خلال سياستها، فبوجود بطالة متزايدة ينخفض الطلب الكلي الذي يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج وإيقاف بعض خطط الإنتاج، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وعليه سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة كفيلة بتحقيق الانتعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في توسع الإنتاج وتشغيل الموارد المتاحة، أو من خلال إنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية، مما يسمح بخلق فرص عمل جديدة، أما الإنفاق التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين يمكن أن يزيد من اطمئنان الأفراد على مستقبلهم، وقد يكون له أثر على زيادة إنتاجهم، وعليه فالسياسات الإنفاقية تحتل موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء تعلق الأمر بالسياسات الظرفية أو الهيكلية.[1]

ويمكن أن نوضح ذلك وفق المخطط التالي:

**الشكل 7: أثر الإنفاق العمومي على معدل البطالة.**

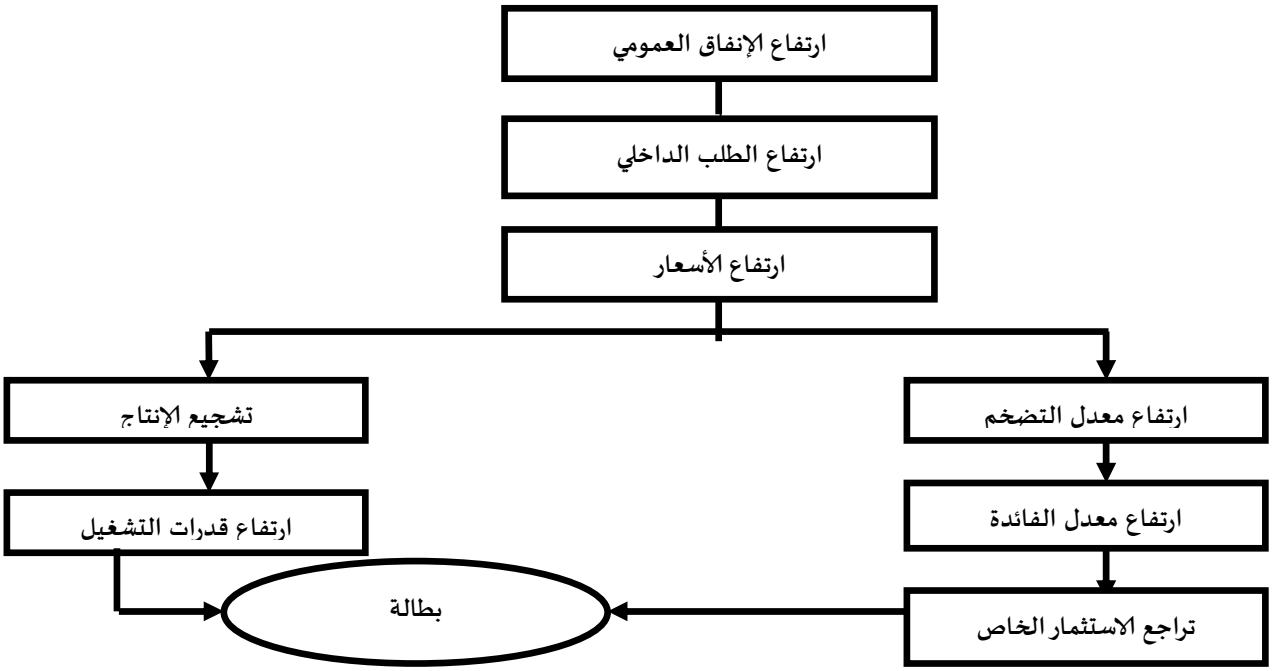


**المصدر**: عايشي كمال، بوهديل سليم. (2011). الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر 2001- 2010، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر، ص 06.

[1] مقراني حميد. (2015). أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر 1988- 2012، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، ص26.

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح لنا أن انتهاج الدولة لسياسة انفاقية توسعية من شأنها أن تزيد من الطلب الداخلي على السلع والخدمات، ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وفي المقابل يزيد الإنتاج لتغطية الطلب الزائد مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة، وعليه تنخفض معدلات البطالة، غير أن هذه الخطوات لا بد أن لا تطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع ويتبعها ارتفاع في معدلات الفائدة عند الإقراض التي ينتج عنها تقلص في حركية الاستثمارات الخاصة التي ينتج عنها ارتفاع معدلات البطالة.

**4-1-3- أثر الإنفاق العمومي على الاستهلاك:**

يؤثر الإنفاق العمومي على الاستهلاك من عدة جوانب، ومنها الإنفاق الذي توزعه الدولة على الأفراد على شكل أجور ومرتبات، وذلك مقابل جهود مبذولة أو على شكل معاشات للمتقاعدين، وبالتالي يخصص جزءا كبيرا منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من سلع وخدمات،[1] فيتجه الإنفاق لشراء بعض السلع والخدمات الاستهلاكية من طرف الدولة كتقديم الوجبات الغذائية في المدارس والمستشفيات والسجون...، وأضف إلى ذلك الخدمات الصحية المقدمة بالمجان بدون مقابل أو مقابل مبالغ رمزية بسيطة، وكما يمس هذا النوع من الإنفاق فئات معينة من المجتمع، كالدخول التي توزعها الدولة على الطبقات الفقيرة محدودة الدخل، كنفقات الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة والشيخوخة والعجز والمرض والأطفال...إلخ، وكذا الإعانات الاقتصادية التي تقدم للمنتجين لزيادة الاستثمار والرفع من الإنتاج ولتخفيض أسعار السلع الضرورية، هذا من شأنه الزيادة في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

**4-1-4- أثر الإنفاق العمومي على الطلب الكلي:**

إن انخفاض الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، وقد ينجم عنه تراجع أرباح المنتجين وانخفاض حجم الناتج وارتفاع معدلات البطالة، فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعد أمرا مهما، وذلك بزيادة الإنفاق العمومي باعتباره محركا أساسيا للنشاط الاقتصادي وجزءا من الطلب الكلي، غير أن انتهاج سياسة توسعية للإنفاق العمومي يكون لها تأثير محدود على الطلب الكلي، إذ نجد أن الزيادة في الإنفاق العمومي يقابلها انخفاض في أحد مكونات الطلب الكلي، سواء تعلق الأمر بالاستهلاك الخاص أو الاستثمار الخاص.[2]

[1] بعلي محمد الصغير وآخرون. (2003). المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، بيروت، ص 41.

[2] خالد شحادة الخطيب وآخرون. (2007). المرجع السابق، ص 95.

يختلف أثر الإنفاق العمومي على الطلب الكلي باختلاف نوع وحجم الإنفاق المستعمل، فباستخدام الإنفاق التحويلي فيكون أثرها حسب الشيء الذي استخدمت فيه فمثلا إن استعملت لشراء السلع والخدمات فإنها تزيد من مستوى الطلب الكلي، وأما الإنفاق الحقيقي فهو يشكل طلبا إضافيا على السلع والخدمات كزيادة الطلب والدخل الوطني. وبالتالي زيادة الطلب الكلي مرهون بزيادة الإنفاق العمومي.[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

**الشكل 8: أثر الإنفاق العمومي على الطلب الكلي.**

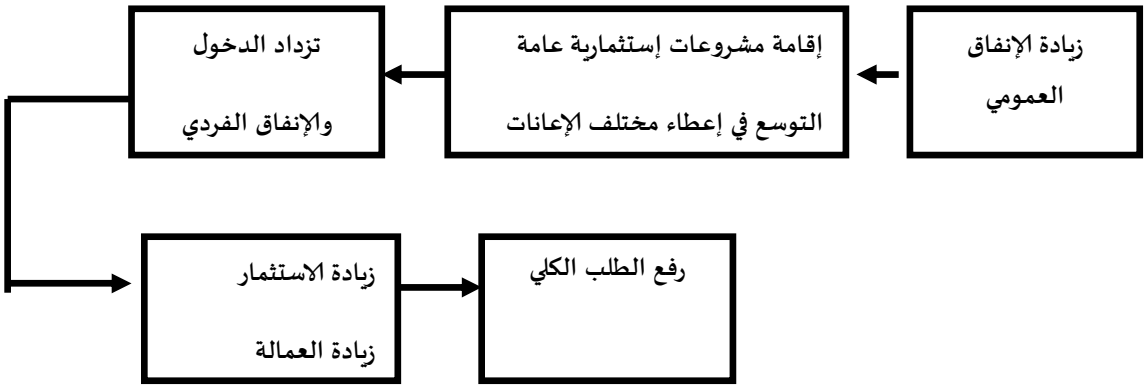


**المصدر**: دردوري لحسن. (2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه، ص23.

**4-2- آثار الإنفاق العمومي الغير المباشرة:**

لا يقتصر تأثير الإنفاق العمومي على الآثار المباشرة، وإنما يشمل أيضا الآثار الغير المباشرة، والتي تنشأ من خلال دورة الدخل، فيحدث الإنفاق العمومي آثارا غير مباشرة على الاستهلاك ويسمى بأثر المضاعف، ويؤثر على الإنتاج ويسمى الأثر المعجل،يتفاعل الإنفاق العمومي بفعل الزمن ويولد تأثيرا في الدخل، وإن أي زيادة أولية في الإنفاق العمومي من شأنها أن ترفع من القدرة الشرائية للطبقات ذات الدخل المحدود، فيصبح الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، الذي يؤدي إلى الرفع من الطلب الداخلي ويحفز الإنتاج ويزيد من الدخل زيادة مضاعفة.[2] ويمكن توضيح هذه الآلية من خلال الرسم البياني التالي:

[1] خبابة عبد الله. (2009). المرجع السابق، ص 98.

[2] محرزي محمد عباس. (2012). اقتصاديات المالية العامة، ط5. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 107.

**الشكل 9: آلية عمل أثر المضاعف والمعجل.**

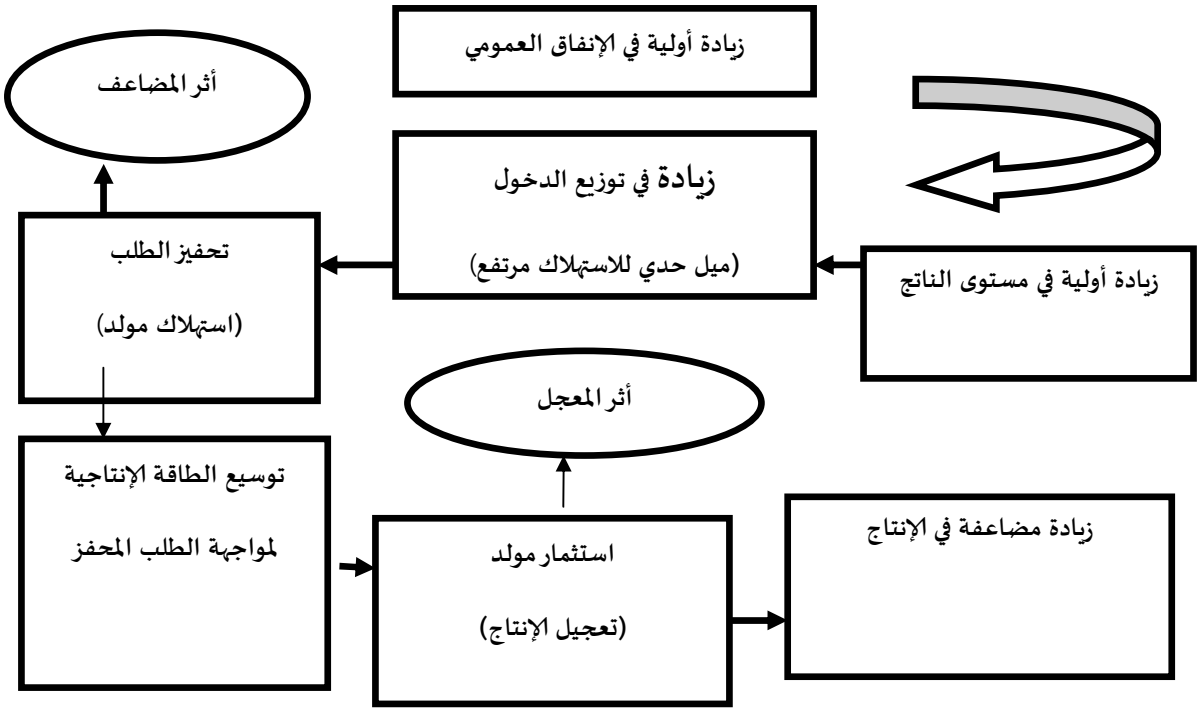


**المصدر**: عايب وليد عبد الحميد. (2010). المرجع السابق، ص 109.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن الزيادة في الإنفاق العمومي قد يتولد عنها زيادة في الدخل، خاصة لذوي الدخول المحدودة، فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع وبالتالي يزيد الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع المنتجين إلى مواجهة الطلب الزائد من خلال استغلالهم لطاقات إنتاجية إضافية وهذا ما يسمى بالأثر المضاعف، وتعجيل الإنتاج من أجل الزيادة فيه باستعمال آلات ومعدات إنتاجية إضافية لتسريع الإنتاج وهو ما يعرف بالأثر المعجل الذي يمثل الزيادة في الاستثمار نتيجة لزيادة الإنفاق العمومي.

**5- ترشيد الإنفاق العمومي وإتباع مبدأ التقيد بالأهداف:**

نظرا لجسامة الآثار المترتبة عن الإنفاق العمومي أصبح له أهمية بالغة في كافة اقتصاديات دول العالم، بالرغم من محدودية الموارد المتاحة والتزايد المستمر في الطلب على مقومات الحياة الضرورية كالخدمات الصحية والتعليمية ... وعليه تبين للعديد من الاقتصاديين أن المشكلة الاقتصادية لا تكمن فقط في قصور وشح مصادر التمويل، وإنما تكمن في عدم التقيد بضبط وتحديد الأهداف والأولويات.

وبهذا الصدد ظهرت في الآونة الأخيرة اهتمامات متزايدة لجانب ترشيد الإنفاق العمومي، وذلك لجعله يتسم بدرجة عالية من الفعالية والكفاءة في تخصيص والاستغلال الأمثل للموارد المالية، والتقيد التام بالأهداف المطلوبة، وبالرغم من الاختلافات الواردة حول المفاهيم المفسرة لترشيد

الإنفاق العمومي، وتعدد وجهات النظر والاتجاهات، إلا أنه تم الاتفاق حول مضمون وأهمية مبدأ الترشيد، باعتباره طريقة بحث منهجية تطبق على إجراءات السلطة العامة باستخدام كل التقنيات المتوفرة للتحليل والتقدير لتشخيص الفعال المطابق لسياسة المحددة، وعليه يمكن أن نعرف ترشيد الإنفاق العمومي على أنه تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، الذي يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات، والأخذ بمبدأ الاتفاق من أجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.[1]

ويتم ذلك من خلال الاستخدام الأمثل والتوجه الأنسب للإنفاق نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام ( الأفراد، الأسر، المنظمات، الحكومات...)، وترتبط مسائل الإنفاق العمومي وترشيده بانتهاج أساليب رشيدة وعقلانية في توزيع البرامج على النحو الذي يحقق أفضل الاستخدامات ومردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة للمواطنين.[2]

فعموما ترشيد الإنفاق العمومي هو التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءات في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، فيقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع متطلبات المجتمع، فالفعالية تكون عند دراسة الأهداف المراد تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها النسبية.[3]

أما الكفاءة هي تحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات المستخدمة في نشاط معين، ويوصف نشاط الشركة أو الهيئة الحكومية بالكفء والناجح عند إنتاج أكبر عدد ممكن من المخرجات **(Output)** بكمية معينة من المدخلات **(Imput)** ، أي التقليل من المدخلات من أجل كمية معتبرة من المخرجات.[4]

---

[1] بن حمادي عبد القادر. (2002). تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، مقال مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، يومي 21و 22 ماي، ص 04.

[2] شرياق رفيق. (2016). ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مقال مقدم ضمن الملتقى الوطني حول الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، جامعة أدرار، يوم 19- 20 أفريل، ص ص 5-6.

[3] بن موسى أم كلثوم وآخرون. (2016)، ترشيد النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013، مقال مقدم ضمن يوم دراسي حول فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول، جامعة تلمسان، يوم 19 أفريل، ص69 .

[4] Migel St, A. Alvaro, P. (2009). Stady On The efficiency and effectiveness of public spending on tertiary education, economic and financial affairs, European economy, p 05.

وعليه يمكن القول أن ترشيد الإنفاق العمومي هو محاولة تحقيق أكبر منفعة ممكنة عن طريق رفع الكفاءة إلى أقصى درجة ممكنة، ومع الحد من الإسراف وتبديد المال العام، وذلك لتحقيق فعالية في الأهداف المطلوبة من جهة ومن جهة أخرى إحداث توافق بين المتطلبات والموارد المالية المتاحة. ولبلوغ ذلك لابد من إستوفاء الشروط التالية:[1]

- تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العمومي.
- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات التي يتقرر إقامتها.
- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية.
- تجنب الإسراف والتبذير.
- فرض الرقابة على الإنفاق العمومي.

**الشكل 10: حدود الكفاءة ( إمكانية الإنتاجية).**

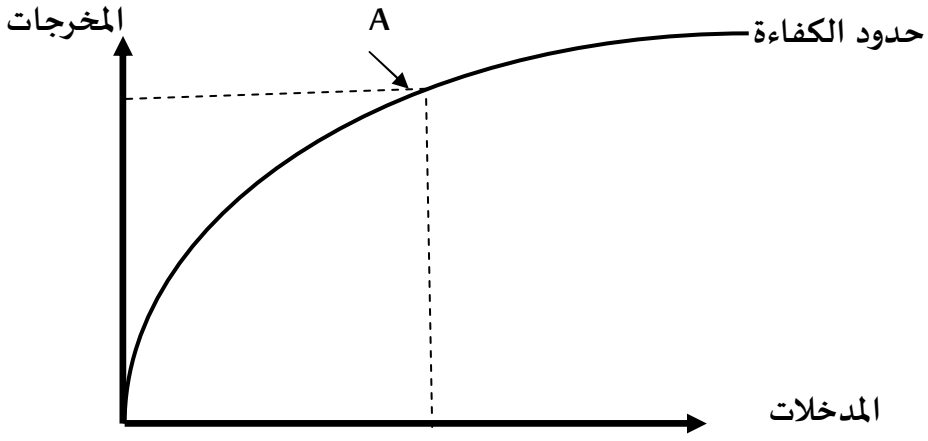


**Source:** Ulrike, M. (2008). The effectiveness and efficiency of public Spending, Economic and Financial Affairs, Belgium, P 08.

يمثل الشكل البياني أعلاه حدود الكفاءة الإنتاجية، حيث أن كل وحدة واحدة من المدخلات تقابلها وحدة واحدة من المخرجات، فزيادة الإنتاج يقابلها زيادة في استخدام الموارد المالية وبالتالي تكون في حدود الكفاءة، ولكن عند بلوغ النقطةA يصبح الإنتاج (المخرجات) ثابت ومع زيادة استخدام الموارد المالية (المدخلات) وهذا ما يفسر أن مسار الإنتاج في حالة اللاكفاءة.

[1] نبيل جبال سليم عبد النبي. (2012). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية 2000- 2010، أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، ص 91.

* تقاس الكفاءة (المخرجات / المدخلات، أي بمعنى النتائج المحققة / الموارد المالية المستخدمة أو بالأحرى النتائج المتنبأ تحقيقها على الموارد المالية المتنبأ بها أن تحقق النتائج المتوقعة.

ويمكن توضيح العلاقة بين المدخلات والمخرجات وفق الشكل التالي:

**الشكل 11: العلاقة بين المدخلات والمخرجات والنتائج.**

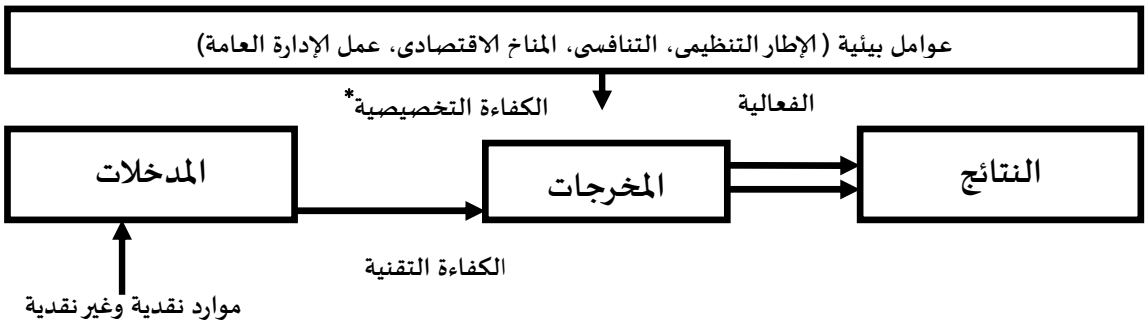


**Source:** Mihaiu, D. Alain, O. (2010). Efficiency Effectiveness And Performance Of The Public Sector, Romanian Journal Of Economic Forecasting, p137.

إن المدخلات هي كل ما توفره الدولة لتحقيق أهداف معينة، وتكون في صورة موارد نقدية تتمثل في الإنفاق العام وغير نقدية تتمثل في المعدات والأدوات والبنى التحتية والمعلومات والقوانين.... الذي يتم توظيفها للحصول على سلع وخدمات منتجة التي تأخذ صورة المخرجات، ويكون ذلك محققا إلا إذا تحققت الكفاءة التوزيعية أو الكفاءة التقنية * والتي ينتج عنها ما يسمى بالنتائج وهي كآثار على المدى المتوسط والقصير للمخرجات، وعليه فإن الفعالية ترتبط بالنتائج المحققة من خلال المدخلات والمخرجات والتي تتأثر بعدة عوامل، وفي الأخير يكون للنتائج آثارا على التنمية والاقتصاد الوطني على المدى الطويل وهي الأهداف النهائية المراد تحقيقها.

هذا ما يقودنا إلى البحث عن كيفية قياس كفاءة الإنفاق العمومي خاصة أنها تعد من العمليات الصعبة والمعقدة، لتعدد أهداف الإنفاق العمومي، وكذا وجود صعوبة في تحديد كمية المخرجات لعدم توفر البيانات السعرية وحسب دراسة **(Antonio Afonso)** وآخرون التي تعد من الدراسات البارزة في قياس كفاءة الإنفاق العمومي ومرجعا للعديد من الدراسات حيث تم قياس كفاءة الإنفاق العام ل23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالاعتماد على مؤشر أداء القطاع

* **الكفاءة الاقتصادية:** هي إنتاج وحدة اقتصادية مستوى معين من الإنتاج بتكاليف أقل، وتتكون من الكفاءة التخصيصة والكفاءة التقنية.

الكفاءة التخصيصية هي الاختيار الأمثل للمدخلات للحصول على التشكيلة المثلى للمخرجات وبأقل تكاليف، أما الكفاءة التقنية هو استعمال أقل ما يمكن من المدخلات للحصول على أكبر قدر من المخرجات بغض النظر عن التكلفة.

الحكومي والذي يشمل أربعة قطاعات أساسية قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع البنى التحتية، قطاع الإدارة العامة، حيث تشمل هذه القطاعات مؤشرات فرعية ويمكن تحديدها كمايلي:[1]

- قطاع الصحة: معدل وفيات الأطفال- متوسط العمر المتوقع.
- قطاع التعليم: معدل الالتحاق بالمدارس- الإنجازات المحققة في أعمال التعليم.
- قطاع البنى التحتية: نوعية البنى التحتية الخاصة بقطاع الاتصالات والنقل.
- قطاع الإدارة العامة: الفساد – البيروقراطية.

**1-5- العوامل المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العمومي:**

تعتبر عملية توزيع الموارد المالية على مختلف القطاعات من أصعب العمليات وأكثرها دقة وحساسية، ويرجع ذلك إلى شح وقصور الموارد عن تلبية احتياجات الدولة والمواطنين، بالإضافة إلى اختلاف الاعتبارات التي تراعى عند عملية التوزيع، ولهذه الأسباب وغيرها تم وضع مجموعة من الضوابط يمكن الاعتماد عليها أثناء عملية التوزيع، حتى يكون الإنفاق رشيدا وعقلانيا، ويعود بالنفع على الدولة والمواطنين، ومن أهم هذه الضوابط هي:

**أ: تحديد أولوية وجوه الإنفاق:**

من المعروف أن أوجه الإنفاق تختلف من حيث الأهمية، فهناك من المشاريع يستوجب من الدولة تقديمها عن غيرها نظرا لأهميتها وضرورتها، فتعتمد الدولة على عدة معايير التي يمكن بموجبها تفضيل مشروع على آخر، وتساعدها على ترتيب الإنفاق العمومي حسب أولويته ومن بينها: [2]

- ترتيب المرافق حسب ضرورتها.
- ترتيب المرافق حسب نشأتها التاريخية.
- ترتيب المرافق حسب طبيعتها.
- المفاضلة حسب ظروف كل دولة.

**أ-1 - ترتيب المرافق حسب ضرورتها:**

يرى العالم الألماني ( **روشر** ) (**W. Rocher**) أن ترتيب الدولة لإنفاقها العمومي يشبه كثيرا الطريقة التي يرتب بها الفرد نفقاته الخاصة، حيث ينفق أولا على كل ما هو ضروري ثم على كل ما هو نافع وأخيرا على كل ما هو كمالي، وعليه فالدولة تبدأ إنفاقها بالمرافق الضرورية ثم المرافق النافعة وأخيرا

[1] حمد البازا هبة. (2014). قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للإرتقاء بها، معهد التخطيط القومي، ورقة بحثية مقدمة ضمن سلسلة كراسات السياسات، القاهرة، ص 08.

[2] محمد شاكر عصفور. (2008). المرجع السابق، ص 302.

المرافق الكمالية، لكن رأيه قوبل بعدة إنتقادات لعدم تحديده أي المرافق يعتبر ضروريا وأيها يعتبر نافعا وأيها يعتبر كماليا، واكتفى بتعميم المرافق دون التطرق إلى التفاصيل، ولهذا أعتبر رأيه لا يحل المشكلة وإنما يبقي أمر ترتيب الإنفاق العمومي يكون حسب التقديرات الشخصية.[1]

**أ-2- ترتيب المرافق حسب نشأتها التاريخية:**

يرى الاقتصادي الإنجليزي ( **باستبل**) (**C. F. Bastable**) أن ترتيب المرافق العامة لابد أن يكون حسب أقدمية نشأتها، مفضلا بذلك المرافق التي تولتها الحكومة أولا، نظرا لأهميتها مقارنة بالمرافق التي ستتولاها فيما بعد، وعلى هذا الأساس قام بترتيب المرافق العامة حسب نشأتها التاريخية وهي كالتالي:[2]

- مرفق الدفاع.
- مرفق العدل والأمن.
- مرفق الرقابة الإدارية على نشاط الأفراد (كتنظيم المرور في الطرقات ومراقبة بيع المواد الغذائية..)
- مرفق التعليم.
- مرفق تنمية الاقتصاد الوطني.

فبالرغم من رغبة ( **Bastable**) من تجنب عبث التقديرات الذاتية، إلا أن ترتيبه يعتمد على الترتيب الذي فرضه قادة وساسة الأمم في مختلف العصور، الذي لا يخلو من التقديرات الذاتية.

**أ-3- ترتيب المرافق حسب طبيعتها:**

يرى الاقتصادي الأمريكي **(آدمز)** (**H. C. Adams**) أن المفاضلة بين المرافق العامة تكون حسب طبيعتها، وقسم المرافق إلى ثلاثة فئات وهي:

- **المرافق الدفاعية**: تشمل الدفاع الخارجي والداخلي والمحاكم والأمن ومرفق الصحة العامة (للدفاع ضد الأمراض).
- **المرافق الإصلاحية أو التعميرية**: ويقصد بها المرافق التي تسعى الدولة من خلال توليها الرفع من مستوى الجماعة كمرفق التعليم وتنمية الثروة الوطنية.

[1] محمد شاكر عصفور. (2008)، المرجع السابق، ص 303.

[2] محمد حلمي مراد. (1984). مالية الدولة، مطبعة الحكومة، القاهرة، ص ص 114، 115.

▪ **المرافق التجارية**: وتتمثل في الخدمات المقدمة للأفراد، دون استخدام القوة الجبرية كالبريد والمواصلات.[1]

**أ-4-المفاضلة حسب ظروف كل دولة:**

مهما أجهد العلماء أنفسهم في وضع ترتيبات للمفاضلة بين الإنفاق العمومي، فإنه من الصعب التوصل إلى ترتيب يخدم كل الدول في نفس الزمن، فيمكن لدولة من الدول ولظروف خاصة أن تجعل من مرافق الدفاع في واجهة الأولى وذلك لمركزها جغرافي وظروفها الدولية، ونجد في نفس الوقت مثلا سويسرا لا تضع هذا المرفق في المقام الأول نظرا لحيادها الدولي، وعليه يمكن القول أن المفاضلة تتم حسب الظروف التي تمر بها كل الدولة.[2]

**ب: تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع:**

إن الهدف الرئيسي من توزيع الإنفاق العمومي هو تحقيق أقصى المنافع الممكنة للأفراد، وبأقل قدر ممكن من الإنفاق، وتجدر الإشارة إلى أن عملية تقييم الإنفاق العمومي تكون على أساس مقدار المنافع المتحققة والمستفاد منها، ويرى الاقتصاديين (**دالتون**) و(**بيجو**) ( **Dalton** و**Peugeot**) أن الإنفاق الأمثل يتحقق عندما تقوم الدولة بتوزيع مصروفاتها بطريقة تحقق أقصى منفعة بالنسبة للأفراد، ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية التي يحصل عليها المواطنون لكل وجه مع المنفعة الحدية التي يحصل عليها من سائر الأوجه الأخرى للإنفاق.

إن تطبيق هذه القاعدة لا يعني توزيع المصروفات بشكل متساوي على جميع الأوجه المختلفة، أو الاتجاه إلى إشباع بعض الحاجات العامة وغض النظر عن الأخرى، وإنما ينبغي على الدولة أخذ جميع مطالب المجتمع بعين الاعتبار، ويكون ذلك من خلال وضع خطط وبرامج مرتبة وفق أهمية المشروعات ومبنية على أسس موضوعي، حتى يتم تحقيق المنفعة القصوى.[3]

**ج: الاقتصاد في الإنفاق العمومي وتجنب الإسراف والتبذير:**

من المعروف أن الدولة تنفق مصروفاتها لإشباع الحاجات العامة لمواطنيها، متجنبة بذلك كل مظاهر الإسراف والتبذير المال العام، لكن كثيرا ما يحدث أن لا تتعادل المبالغ المنفقة مع المنافع التي تحققت، وهذا ما يدل على تبذير المال العام الذي ينتزع إجبارا من الأفراد بواسطة الضرائب، ويسخر لشراء الأجهزة والآلات والأثاث والسيارات لسلك الحكومي بأسعار خيالية، وكذا استئجار المباني بأسعار

[1] المرجع نفسه، ص 115.

[2] محمد شاكر عصفور. (2008). المرجع السابق، ص 115.

[3] المرجع نفسه، ص ص 305- 306.

مرتفعة تفوق بكثير الأسعار العادية، وهذا ما يزيد فقدان ثقة المواطنين في الحكومة وتهربهم من دفعها مستقبلا.

**د: مراعاة العدالة في توزيع المنافع الناتجة عن الإنفاق العمومي:**

لا بد على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار معيار العدالة أثناء توزيع المنافع، فعليها أن لا تفضل أي طبقة أو فئة من فئات المجتمع على حساب فئات أخرى، ولا تميز منطقة على مناطق أخرى، وهذا لا يعني أن تتساوى كل الطبقات أو كل الفئات، وإنما مراعاة الفئات التي تكون بحاجة ماسة للمساعدات والمعونات والتكفل بزيادة الإنفاق على المناطق التي تكون في حالة تأخر وتخلف، وذلك حتى يتسنى لها النهوض ومواكبة التقدم كالمناطق المجاورة.

**2-5- دور الكفاءة الاقتصادية في ترشيد الإنفاق العمومي وتحقيق الأهداف المرجوة:**

**1-2-5- أولوية التخصيص الأمثل للموارد:**

يمكن حصر الدور الاقتصادي للدولة من خلال تدخلها في اقتصاد إلى ثلاثة مهام رئيسية: وهي تخصيص الموارد المالية ثم التوزيع الأمثل لهذه الموارد وترشيد الإنفاق العمومي ثم الاستقرار الاقتصادي[1]. إذ ترتكز عمليات تخصيص الموارد الاقتصادية على السياسات التنفيذية المتبعة من طرف الدولة، من خلال تعاملها مع الموارد المالية بغرض التخصيص لإنفاذ برامج دون اعتبار لأبعاد العدالة في عملية تخصيصها. فالهدف الأساسي منها هو الرغبة في إشباع الحاجات العامة بعدالة في المجتمع، ولا يحدث هذا إلا بعد إتباع جملة من السياسات التخطيطية الواضحة والدقيقة في تحديد حجم الموارد الاقتصادية المتاحة وكذا تحديد الحاجات التي تريد الدولة إشباعها ثم تحديد الفجوة بين الحاجات التي يراد إشباعها والموارد المتاحة، وفي الأخير يتم تحديد الأولويات لكل حاجة.[2]

فعملية تحديد وتشكيل أولويات الإنفاق العمومي تعتمد بدرجة كبيرة على دالة التفضيل المجتمعية **(Fonction Préférence Sociale)** والتي من خلالها يمكن تحديد الأوزان النسبية لبنود الإنفاق المختلفة، فبذلك يشترط على صانع السياسات التخطيطية أن يعلم بتفضيلات المجتمع، ويقوم بعدها بتحديد حجم الإنفاق وأولوياته على ضوء معرفته، وعليه يتولى البرلمان وأعضاءه مهمة نقل التفضيلات من أفراد المجتمع إلى صناع القرار، ويمكن تصنيف صناع القرار إلى فئتين:

---

[1] Ait, M. O. (2013). L'Algérie Enquête D'une Rationalisation Des Dépenses Publiques, Revue Nouvelle Economie, 8(2), 17- 26, p 17.

[2] طه بامكار. (2011). الموارد الاقتصادية بين التخصيص وعدالة التوزيع،مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
www.alrakoba.net-action-show-id، تاريخ الدخول إلى الموقع: 29/ 05/ 2018.

**أ: صانع القرار الانتهازي:** هو من يوجه أولويات الإنفاق العمومي لخدمة مصالحه الخاصة ليضمن بذلك نجاحه في الانتخابات، ففي هذه الحالة تبنى الأولويات على أساس توجهات صناع القرار أكثر مما تبنى على التفضيلات الحقيقية لأفراد المجتمع، وهذا ما يعرف بالاستخدام السياسي للإنفاق العمومي أو بدورة الأعمال السياسة، فينتج عنها تضخيم في مستويات الإنفاق العمومي قبل الانتخابات، وتلبى على إثرها كل المطالب ويزداد دعم المتعطلين، وإلغاء بعض الرسوم وذلك بغية ضمان النجاح في الانتخابات.[1]

**ب: صناع القرار أصحاب التوجه الإيديولوجي**: قد يوجه الإنفاق العمومي لخدمة الإيديولوجيات، إلا أن هناك بعض العوامل الرئيسية التي تؤثر على مسار وأولويات الإنفاق العمومي ومن أهمها:[2]

**ب-1-أصحاب المصالح**: تلعب بعض الطبقات المجتمعية أو الاقتصادية كالشركات الكبرى دورا كبيرا في تحديد الإنفاق العمومي وأولوياته، حيث تطالب بقدر أعلى من الدعم كدعم الطاقة أو مدخلات الإنتاج المستوردة.. والتي ينجم عنها ضغطا أثناء تحديد أوجه الإنفاق في الموازنة العامة للدولة، وكذا تلعب الدور نفسه الإتحادات أو النقابات التي بدورها تطالب الأجهزة الإدارية بمستويات أعلى من المخصصات ( أجور ورواتب وتحويلات ...) للرفع من مستواها.

**ب-2- برامج الإصلاح الاقتصادي:** عادة ما تتبنى الدول وخاصة الدول النامية برامج إصلاحية، ففي ضوء هذه البرامج هناك توجهات واضحة لتخفيض الدعم وترشيده، وإعادة هيكلة الإنفاق على النحو الذي يدعم الدور الاقتصادي للدولة ويقلل من مسؤوليتها الاجتماعية في ظل التوجه نحو آليات السوق.

**ب-3-المرحلة التنموية للاقتصاد:** يعد الوضع الاقتصادي للدولة من العوامل المهمة في تحديد أولويات الإنفاق العمومي، كمراحل التنموية أو الأزمات الاقتصادية أو العلاقات الدولية الاقتصادية، قد تساهم كلها في تحديد توجهات الإنفاق، وبصرف النظر عن ما ترفعه النظم السياسية من شعارات حول برامجها الإنفاقية.

**5-2-2- الإنفاق الاجتماعي وكفاءة تخصيص الموارد المالية:**

قد تختلف المسيرة التنموية بين الدول، ولكن ما يمكن أن تتفق عليه هو السير وفق منظور تنموي متكامل يراعي البعد الاجتماعي جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي، وعليه يعتبر العنصر البشري

[1] عبد الله شحاته. (2009). الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام – رؤية عامة. جامعة القاهرة. ص ص 05- 06.
[2] المرجع نفسه، ص 07.

محورا للتنمية وأداتها في الوقت ذاته، الذي ينعكس على أهداف التنمية، وبالتالي فالتنمية الاجتماعية لا تكمن فقط في تقديم خدمات اجتماعية معينة أو مراعاة البعد الاجتماعي، وإنما هي تنمية شاملة بكل أبعادها وجوانبها، فالتنمية بمفهومها الواسع والدقيق تهدف في الأساس إلى جعل الإنسان يعيش حياة خالية من العلل والأمراض والفقر والأمية وغيرها، ومنه لابد من الاهتمام بالجانب الصحة والتعليم والتشغيل.. لتحقيق الاستقرار في جميع الجوانب التي تعد كدعامة للتنمية، ويكون ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للإنفاق على مختلف هذه القطاعات حتى يسهم بصفة مباشر في تحسين نوعية الحياة، وعلى سبيل المثال: الإنفاق على الصحة الذي يلعب عدة أدوارا هامة، فهو من جهة يسهم في توصيل الخدمات الصحية إلى كافة أرجاء البلاد وخاصة الخدمات التي يستفيد منها شريحة كبيرة من السكان كالتطعيمات ضد الأمراض والمعالجة ضد انتشار الأوبئة.. ومن جهة أخرى يسهم في تعزيز قدرة الأسر على تحمل تكاليف العلاج ويرفع العبء عن كاهل المرضى من الفقراء وغير القادرين.[1]

**3-5- العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل (العدالة التوزيعية ):**

العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل تشمل الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية"[2] ولا تعني العدالة الاجتماعية المساواة المطلقة في نصيب الأفراد من الدخل الوطني، ولكن المفهوم الشائع لها هو أن توزع الأنصبة بين أفراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية من عدة نواحي، كالفرق في الجهد المبذول والمهارة والتأهيل العلمي .. ومن المعروف أن المساواة الحقيقية تكون في الحقوق والواجبات، والتكافؤ في الفرص، كحق الصحة والتعليم والسكن والحرية...[3]، ويتحقق ذلك من خلال توزيع الدخل وإعادة توزيعه داخل المجتمع وفق:[4]

- إصلاح هيكل الأجور والدخول الذي يتم من خلال تحديد المستوى المعيشي للعاملين، وتوزيع القيمة الإضافية المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين.

[1] عبد الفتاح الجبالي. (د، س). الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. ص ص 02-03.

[2] هوردو. (2010). العدالة الاجتماعية حلم لا تتحقق، مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي. القاهرة. ص 09.

[3] البنداوي خالد عبد الوهاب. (2016). العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثروات المصرية. جامعة مصر. ص 09.

[4] هوردو. (2010). المرجع نفسه، ص 09.

- الاعتماد على النظام الضريبي باعتباره عامل هام في إعادة توزيع الدخول، انطلاقا من التوزيع العادل في توزيع الأعباء الضريبية، فكلما تعددت الشرائح الضريبية وأخذت منحى تصاعدي يصبح النظام الضريبي يتمتع بكفاءة عالية والذي يساهم في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- الدعم السلعي والتحويلات وكذا دعم الخدمات العامة من خلال توجيه الإنفاق إلى الطبقات ميسورة الحال ومحدودة الدخل، وذلك بتوفير لهم الرعاية الصحية والتعليمية، باعتبارها حصة لهم من إيرادات الموارد الطبيعية.

**خلاصة الفصل الأول:**

تم التطرق في هذا الفصل في شقه الأول إلى الجانب النظري والمفاهيمي للسياسات العمومية، حيث عاينا أهم المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها موضوع السياسات العمومية، موضحين بذلك أهم المراحل والتطورات التاريخية التي مرت عليها السياسات العمومية، والتي جعلت منها حقلا علميا، تتقاطع فيه مختلف العلوم، ومحل اهتمام العديد من الباحثين لتحديد ماهيتها، وبالرغم من الاختلافات الواردة بينهم، إلا أنهم لم يختلفوا في مضمونها وجوهرها، كما تم التركيز على أهم النماذج المتخذة في صنع واتخاذ القرارات، المساعدة على تحديد مكونات ومقومات السياسات العمومية، والتي تزيد من كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المنوطة، وكما تم التطرق إلى دواعي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من جانب الطلب والعرض السياسات العمومية، وفي الأخير حاولنا التطرق إلى أهم خطوات صنع السياسات العمومية، من مرحلة ظهور المشكلة وتصورها والتعرف عليها وتشخيصها، ثم وضع المشكلة في جدول الأعمال، ثم إعتمادها وصياغتها واقتراح حلول وبدائل لها، ثم تنفيذ برنامج السياسات العمومية ومن خلال تنفيذ الحلول المختارة ووضعها حيز التنفيذ، ثم في الأخير يتم تقييم السياسات العمومية من خلال تقييم الآثار المترتبة عنها.

أما الشق الثاني فقد تم التطرق إلى الجانب النظري والمفاهيمي للإنفاق العمومي حيث عاينا أهم المفاهيم التي يتضمنها مفهوم الإنفاق العمومي الذي شهد عدة تطورات تزامنت مع تطور الفكر الاقتصادي، والذي عرف تطور دور الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى دولة منتجة، وأدى إلى تعدد أنواع الإنفاق وتقسيماته والقواعد التي تحكمه والآثار الاقتصادية الاجتماعية المترتبة عنه.

عند تحليلنا للآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي خلصنا أنه يستعمل كأداة هامة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إحداثه لآثار مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية فيؤثر على الإنتاج من خلال دوره الفعال في زيادة الموارد الاقتصادية، كما يؤثر على الاستهلاك من خلال إسهامه في زيادة الطلب على الاستهلاك وعليه إشباع الحاجات الاستهلاكية عن طريق شراء السلع والخدمات الاستهلاكية أو توزيع الدخول، كما أنه يؤثر على التشغيل من خلال زيادة الدخول التي تساهم بدورها في زيادة الطلب الكلي الذي يزيد من شراء السلع والخدمات الاستهلاكية التي تنشط الجهاز الإنتاجي وعليه يتم خلق مناصب شغل إضافية، كما يحدث أثارا غير مباشرة على الاستهلاك ويسمى بالأثر المضاعف ويؤثر على الإنتاج ويسمى بالأثر المعجل.

كما تطرقنا إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي التي اعتبرت من الظواهر المالية الشائعة والمألوفة في اقتصاديات المالية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وحتى وإن كانت تختلف شدتها من دولة إلى أخرى، كما أشرنا إلى أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الظاهرة من أسباب ظاهرية وحقيقية. ومع ذكر أهم النظريات المفسرة لزيادة الإنفاق العمومي،

كما عالجنا ترشيد الإنفاق العمومي الذي يعد منهج المستعمل من طرف الحكومة للخروج من مشكل الندرة وشح الموارد في عملية التمويل، خاصة في ظل تنامي الطلب على المقومات الأساسية للحياة كالخدمات الصحية والتعليمية والتشغيل..، الذي يحتم على الحكومة التزام بالكفاءة في تخصيص الموارد المالية واستخدامها بما يعظم رفاهية الأفراد، ويحقق العدالة الاجتماعية في توزيع المنافع.

# الفصل الثانـي

## التأصيل النظري للسياسات العمومية المختارة والدراسات السابقة

**تمهيد:**

تعد السياسات العمومية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة اقتصادها الوطني، إذ تقوم من خلالها بتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب في الوصول إليها، انطلاقا من المطالب والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وعلى هذا الأساس تسعى العديد من الحكومات إلى اعتماد سياسات عمومية كفيلة لحصول مختلف فئات المجتمع وخصوصا الفئات المحرومة وذات الدخل المحدود على خدمات متميزة وذات جودة عالية، وفي وقت ذاته تبحث عن كيفية توفير الموارد المالية اللازمة وتحرص على استعمالها بكفاءة وعدالة لتمويل السياسات العمومية، لكونها من العناصر الأساسية لضمان الحصول على مختلف الخدمات العامة.

كما أنها تساهم في التخفيف من عبء الإنفاق الفعلي للأسر المسدد بصورة مباشرة عند الحصول على الخدمات العامة، وتوفر الحماية من المصاعب المالية الناتجة عنها، خاصة في ظل تفاوت الإمكانيات الإنفاق المباشر للأسر بعد هيمنة القطاع الخاص الذي أضفى على السوق الطابع التجاري في تقديمه للخدمات العامة، ما أدى إلى ظهور بوضوح مشكلات الجودة والسلامة وعدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة في القطاع العام، ومن هذا المنطلق فإن نجاح الحكومات في تنفيذ سياساتها العمومية يتوقف على مدى توافر الموارد المالية اللازمة وكفايتها، التي تعد أمرا بالغا للأهمية لتحقق الأهداف المرجوة، ولكن يتحقق ذلك بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتحسين كفاءة استخدامها.

بناءً على ما تقدم سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى بعض السياسات العمومية التي وقع عليها الاختيار باعتبارها من السياسات التي تولي لها الدول اهتماما كبيرا لارتباطها المباشر بظروف حياة الأفراد اليومية، حيث تسعى لفهم أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمع والتي تؤثر على أنماط الحياة، إذ تعمل على احتوائها من خلال برامجها وخططها التي تهدف أساسا إلى تحقيق الرفاهية وتحسين الظروف المعيشية للأفراد والارتقاء بها إلى أفضل المستويات، من خلال تلبية مختلف احتياجاتهم ومطالبهم وتتمثل هذه السياسات في السياسة الصحية والسياسة التعليمية وسياسة التشغيل وسياسة النقل العمومي هذا من جهة ومن جهة أخرى سنسلط الضوء على أهم الدراسات والبحوث التطبيقية والتجريبية السابقة التي تناولت موضوع السياسات العمومية الأربعة والإنفاق العمومي.

**1- السياسة الصحية:**

تمثل السياسة الصحية بعدا هاما من أبعاد السياسات الاجتماعية، حيثلقيت اهتماما واسعا من قبل الباحثين وصناع القرار في مجال السياسات العمومية، نظرا لأهميتها بالغة في إطار التنمية المستدامة والشاملة، حيث لا يستقيم نشاط أفراد المجتمع من دونها، وتهدف أساسا إلى زيادة الكفاءة والفعالية النظام الصحي* وتحسين صحة الأفراد وإتاحة الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة بأعلى مستوى من الجودة، والتقليص من نسبة الوفيات، والحد من المرض وإعادة إدماج الأفراد من جديد في حالة السلامة الصحية المتكاملة ليؤدوا دورهم بفعالية داخل محيطهم الاجتماعي، ولهذا الغرض تقدم الرعاية الصحية كسلعة عامة من طرف الدولة بصورة مجانية أو مقابل مبلغ رمزي، وقبل التطرق لمفهوم السياسة الصحية يجدر بنا تقديم بعض المفاهيم العامة التي لها صلة بالموضوع وهي كالآتي:

- **الصحة:** عرفتها منظمة الصحة العالمية **(OMC)** على أنها حالة التي تكتمل فيها السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية، وليس انعدام المرض أو العجز.[1]
- **النظام الصحي:** يمثل مجموعة من المنظمات والمؤسسات والموارد التي ترمي إلى تحسين المستوى الصحي، والمتمثلة أساسا في الموظفين والمعلومات والأموال وسائل نقل والاتصال وغيرها، من أجل توفير الخدمات الصحية التي من شأنها تلبية الاحتياجات الصحية والاستجابة لها بأسعار منصفة وتقديمها بشكل لائق.[2]
- **الخدمة الصحية:** هو مستوى الأداء الذي يراه المريض في الخدمة الصحية المقدمة له مقارنة بما كان يتوقعه.[3]
- **جودة الخدمة الصحية:** هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تقديم خدمات صحية إلى المرضى، على نحو نظامي وموضوعي الذي يسهم في تحسين الرعاية الصحية وحل المشكلات

* تكمن زيادة كفاءة النظام الصحي في تحقيق المزيد من الأهداف دون أن ينفق المزيد من الموارد المالية، بمعنى تحقيق أفضل المخرجات بالاعتماد على قدر أقل من المدخلات، أما فعالية النظام الصحي تكمن في مدى تحقق الأهداف المسطرة.

[1] Organisation Mondiale de Santé, www.who.int, date de consultation 12/05/2020.

[2] www.who.int, date de consultation 12/05/2020.

[3] بديسي فهيمة وآخرون. (2011). جودة الخدمات الصحية، الخصائص والأبعاد والمؤشرات، مجلة الاقتصاد والمجتمع، (7)، 135-156، ص 138.

من طرف العاملين في الصحة مستعملين مهاراتهم وخبراتهم وتقنيات الطبية المتاحة لضمان تحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة.[1]

**1-1- مفهوم السياسة الصحية:**

- **عرفتها منظمة الصحة العالمية (OMC) :** على أنها مجموعة من الخطط والإستراتيجيات الصحية الرصينة التي تضعها الحكومة، وتأخذ شكل خطابات رسمية أو وثائق دستورية وإدارية، والغرض منها هو تحقيق جملة من الأهداف الصحية العامة لكافة أفراد المجتمع، من أجل الحصول على رعاية صحية ذات الجودة عالية ومتميزة.[2]
- **عرفتها الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية:** بأنها مجموعة من الأهداف المرجوة والموضوعة وفق برامج وخطط معلنة في مجال الصحة، وتأخذ شكل قرارات تشريعية وتنفيذية مقترحة من طرف الحكومة، ويحدد فيها كيفية صنع الأهداف العامة وكيفية تنفيذها وإدارة الخدمات الصحية.[3]

**1-2- أهداف السياسة الصحية:**

اعتمدت معظم دول العالم الثالث عند رسم سياستها الصحية على التقرير الصادر عن دول أعضاء منظمة الصحة العالمية في سنة (1978)، الذي عرف بإعلان **(Alma – Ata)**، الذي حمل في طياته عدة استراتيجيات ورؤى صحية، التي تم تبنيها انطلاقا من المقولة القائلة أن الصحة للجميع، كما شمل الإعلان عدة أهداف أساسية وفي مقدمتها الصحة هي حق أساسي لكل فرد، ولا بد من إلغاء كل التفضيلات والفروقات الموجودة بين أفراد المجتمع في ميدان الصحة، وتطبيق الإنصاف والمساواة للوصول إلى العلاج اللائق، كما يجب مراعاة التوزيع العادل للخدمات الصحية التي يجب أن تكون منسجمة ومتوافقة مع التوزيع الجغرافي، ويجب توفير خدمات العلاج الأولي بالمجان أو دعم الرعاية الصحية الأولية للمستهلكين، وهذا حتى يتسنى للجميع الحصول على العلاج سواءا في المناطق الحضرية أو الريفية، لكن مع حلول الثمانينات من القرن العشرين تميزت الفترة بحدوث أزمات

[1] بن عيشي عمار. (2016). أبعاد جودة الخدمة الصحية ودورها في تحقيق رضا الزبون (المرضى) دراسة حالة مستشفيات ولاية بسكرة، الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، (6)، 7-25، ص 11.

[2] **Organisation Mondiale de Santé, Politiques de santé nationales, www.who.int date de consultation: 06/03/2019.**

[3] خروبي بزارة عمر. (2011). إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1999- 2009، دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية بشلف، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، ص16.

اقتصادية خانقة، والتي أثرت على تطبيق نموذج **( Alma Ata)** بسبب غياب وسائل تنفيذه والمتمثلة أساسا في التمويل.[1]

في ظل زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد وفشل مجمل السياسات الإصلاحية التي تم القيام بها، وكذا السياسات الاجتماعية المنتهجة، تغيرت أهداف السياسة الصحية بسبب أزمة الديون والعجز عن التمويل، فأصبحت تقوم على السياسات الصحية التشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني، ورغم هذا بقيت تعاني من مشاكل صحية جمة، ما ألزمها إعادة توجيه الطب إلى المدن والمستشفيات الكبرى، وذلك بما يتوافق مع ظروفها، وقد حملت هذه السياسة الصحية مجموعة من الإجراءات التي تدخل ضمن أهدافها المرجوة ومن أهمها:[2]

- الانتقال من منطق توفير التجهيزات الطبية إلى منطق توفير الخدمات الصحية (كمرافقة المرضى كبار السن في منازلهم وتوفير الجراحة في المراكز الصحية الجوارية ومتابعة الأمهات الحوامل وغيرها)، وهذا قد يعطي لصناع القرار مرونة أكبر في سرعة الاستجابة لتحديات الصحة.
- انتهاج سياسة صحية تقوم على توفير خدمات طبية متميزة، وتسمح بتنظيم حركة المرضى من خلال المسار العلاجي وكذا تحسين الاستقبال وتوجيه المرضى من طرف الأطباء والممرضين.
- إعادة النظر في الخريطة الصحية المتبعة التي تعتمد على التقسيم الإداري، والعمل على تقسيم الدولة إلى أقاليم صحية تتميز بالانسجام السكان فيما يخص نمط العيش والبنية المحيطة، وذلك لتعميم نظام الصحة.
- توفير المراكز الصحية الجوارية لتقديم العلاج الأولي خاصة في المناطق الريفية، وذلك لتعزيز الصحة القروية.
- توفير الرعاية الطبية العاجلة لجميع شرائح المجتمع بالمجان أو بتكلفة ميسورة وبمعدلات عالية من الجودة.
- رفع كفاءة الرعاية العلاجية للأمراض الخطيرة والمزمنة، مع نشر واستخدام التقنيات الحديثة ودعم الخدمات العلاجية النوعية دقيقة التخصص وعالية التقنية في نطاق التنمية الإقليمية وبالتنسيق مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.

---

[1] Tizio, S. (2004). Entre état et marche une nouvelle régulation sanitaire pour les pays en développement? revue Tiers Monde, tome 45, (179), 643- 663, p 645.

[2] حسيني محمد العيد. (2013). السياسة العامة الصحية في الجزائر، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012، أطروحة ماجستير، جامعة ورقلة، ص 54.

**1-3-تمويل السياسة الصحية:**

لقد أصبحت الحاجة إلى التوجيه والإرشاد في مجال تمويل السياسة الصحية أمرا ضروريا، خاصة في الوقت انتهاج الحكومة السياسة الانكماشية التي من الممكن أن يترتب عنها ارتفاعات متزايدة في تكاليف الرعاية الصحية، وانتشار مختلف الأمراض الخطيرة والمزمنة وتزايد الطلب على الحصول على الخدمات الصحية وتوافر العلاجات الجديدة بأكثر تكلفة، مما يشكل ضغطا رهيبا على صناع القرار وواضعي السياسات الصحية، وما يلزمهم اختيار سياسات صحية تتسم بالحكمة والعقلانية، وعليه في الوقت الذي تقل فيه الموارد المالية لا يجب التفكير في خفض الإنفاق على الصحة، وإنما لا بد من البحث عن فرص لتحسين الكفاءة استخدام الموارد المالية والاستفادة منها، ويكون ذلك من خلال إتباع ممارسات الشراء ما هو ضروري فقط، والاستعمال الواسع للمنتجات الجنيسة، وكذا توفير مختلف الحوافز لمقدمي الرعاية الصحية، وذلك لأن معظم النفقات الصحية تهدر بسبب عدم الكفاءة.[1]

لذلك نجد أن أغلب الأنظمة الصحية في دول العالم تشترك على أن أحد أهدافها الكبرى تتمثل في احتواء التكاليف وزيادة الكفاءة، لا سيما في ضوء الموارد المالية المتاحة متناقصة باطراد، والتي تعد من العوامل التي تعيق عملية التنفيذ، إذ تبقى على إثرها عدة قضايا عالقة بدون حل، فيتعين على صانعي السياسة الصحية التدقيق بعناية في وضع الخطط والإستراتيجيات التي تتلاءم مع الوضع واحتياجات بلدانهم على أفضل وجه هذا من جهة ومن جهة أخرى لا بد من السعي إلى تحقيق الرفاه العام الذي يعتبر أن الصحة هي عنصر هام فيه، وكما أنه لا ينبغي أن يكون البعد المالي هو المبدأ الوحيد الذي يسترشد به، وإنما العمل على ضمان الإنصاف والمساواة في توفير الرعاية الصحية، والذي يبقى من أولويات صانعي السياسات الصحية.[2]

عموما يتم "تمويل الإنفاق على الخدمات الصحية من الأموال العامة والخاصة والخيرية، وبالرغم من مشاركة القطاع الخاص في تمويل القطاع الصحي إلا أن سوق الخدمات الصحية لا يخضع لآلية السوق بشكل كبير كونه قطاع حيوي يتداول سلعة ضرورية، ما يجعل تدخل الحكومات أمرا مبررا

[1] Rapport Sur La Santé Dans Le Monde. (2010). Le Financement Des Systèmes De Santé, Organisation Mondiale De La Santé, p 04.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية.(2002). خلق الفرص للأجيال القادمة، عمان، ص 38.

ومشروعا فهي على سبيل المثال تملك الحق في إصدار التراخيص للمنشآت الصحية وإصدار تصاريح مزاولة المهنة للأطباء وحث المنشآت الصحية لاستخدام التكنولوجيا والعلاجات الحديثة. "[1]

وعليه فإن ضخ المزيد من الأموال لن يحقق الأهداف المرجوة والمتمثلة في التغطية الصحية الشاملة، ولن يزيل الحواجز المالية التي تعترض بعض الفئات من الحصول على الخدمات الصحية من خلال أسلوب الدفع المباشر، ما لم يتم استخدامها بكفاءة وحسب التقرير الصحة العالمية لسنة (2010) الذي يستند إلى دراسات عن النظم الرعاية الصحية في العالم فقد قدرت نسبة هدر الموارد المنفقة على الصحة ما بين 20 % و40%، وهذا بالنسبة لكافة بلدان مهما كان مستوى دخلها، وهي موارد يمكن توجيهها نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة وعليه لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من عدم الكفاءة، ووضع تقييم مبدئي لمعرفة أسباب عدم الكفاءة على المستوى المحلي.[2]

**الشكل 12: خطوات التغطية الصحية الشاملة.**

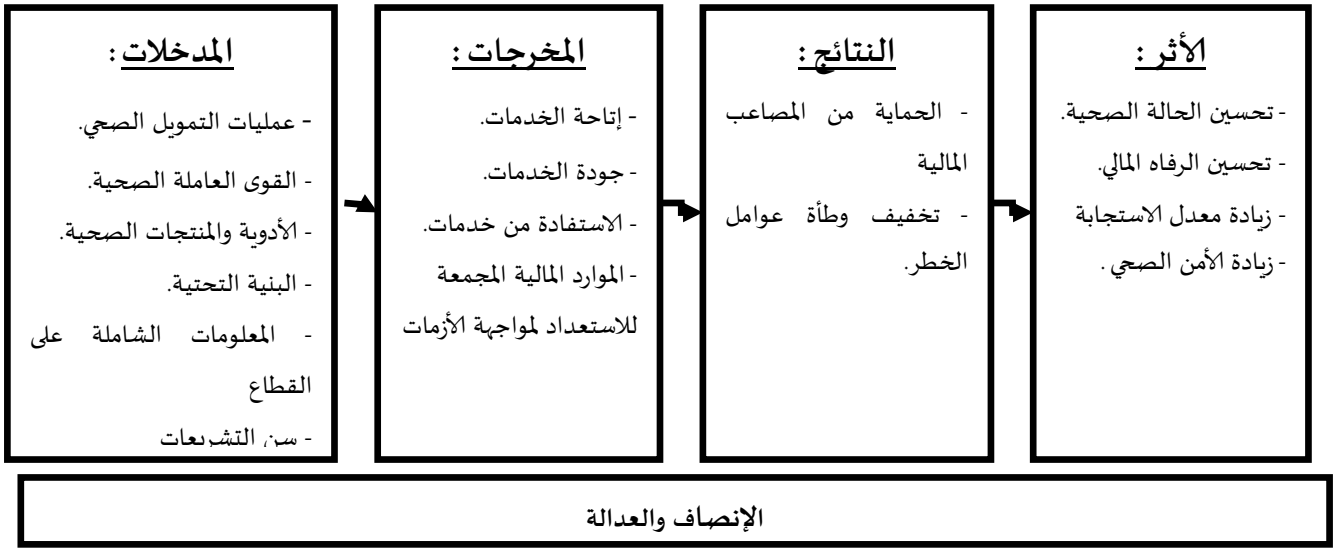


**المصدر:** منظمة الصحة العالمية. (2013). بحوث التغطية الصحية الشاملة، تقرير خاص بصحة العالم، ص 09.

لإحداث التغطية الصحية الشاملة يتطلب توفير مجموعة من العوامل المساعدة على تقديم الرعاية الصحية (المدخلات) كالموارد المالية الكافية واليد العاملة المؤهلة والمنشآت والهياكل القاعدية والأجهزة والمعدات الطبية وغيرها، والتي توظفها الدولة للحصول على مخرجات صحية متعددة والمتمثلة في السلع والخدمات المنتجة كالخدمات الصحية المتاحة والمستوى النوعي لها، والتي تسعى من خلالها

[1] برعي حسين وآخرون. (2013). اقتصاديات الخدمات الصحية إشارة إلى اقتصاديات النظام الصحي السعودي، خوارزمية العلمية، الجزائر، ص13.

[2] Rapport sur la santé dans le monde. (2010). Op .Cit, PP 16 – 17.

تحقيق نتائج في المدى القصير والمتوسط والمتمثلة أساسا في التخفيف من المصاعب المالية الناجمة عن اضطرار المرضى دفع تكاليف الرعاية الصحية، وليتمكن الجميع من الانتفاع من خدمات الرعاية الصحية، وهذا ما يساعد على إحداث آثارا على المدى الطويل على الاقتصاد الوطني وهي الأهداف النهائية المراد تحقيقها كتحقيق الأمن الصحي من خلال تحسين الصحة العمومية بعيدا عن الأمراض المتنقلة والخطيرة، وزيادة معدل الاستجابة للاحتياجات الصحية للمرضى*، ولكن للوصول إلى هذه المرحلة يستوجب أن تتمتع كل مراحل التغطية بالعدالة والإنصاف في أدائها.

وعليه فإن تحقيق التغطية الصحية الشاملة يتطلب تحديد الخدمات المراد تقديمها والسياسات الداعمة اللازمة، بالإضافة إلى تحديد الفئة السكانية التي تحتاج فعلا هذه الخدمات، ومعرفة الفئات التي تتاح لها الخدمات في الوقت الحالي والأخرى التي لا تتاح لها، ومقدار الجودة المقدم لهم، وكذلك حجم الضائقة المالية التي تتعرض المرضى بسبب دفع تكاليف الخدمات من أموالهم الخاصة، ويقتضي هذا فهم أسباب اعتلال الصحة، وبالتالي ينبغي على الحكومات القيام بالتدخلات الممكنة لمعالجتها وتحديد سبل الاقتراب أكثر من تحقيق التغطية الشاملة من خلال استخدامها للموارد المالية المتاحة بكفاءة.

**1-4-دور الإنفاق الصحي في تعزيز النمو الاقتصادي:**

يسهم الإنفاق الصحي بصورة فعالة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خاصة في المدى الطويل، وهذا حسب معظم الدراسات التي أنجزت بهذا الشأن، لكن هذا ليس ثابتا بالنسبة لكل الدول حيث يتباين مقدار النمو من دولة إلى أخرى، ويرجع هذا إلى فعالية وكفاءة الإنفاق الصحي في مجابهة التحديات الصحية وتحسين الصحة العامة، إذ يظهر تأثير الإنفاق الصحي على النمو الاقتصادي بقوة في المراحل الأولى للتنمية، كتصدي للأمراض المعدية والمتنقلة، تحسين صحة الأم والطفل وكذا الفئة الفقراء، زيادة معدلات الأعمار المتوقعة عند الولادة، وتخفيض تكاليف الرعاية الصحية وغيرها.

إن ضخ المزيد من الإنفاق الصحي على النظام الصحي لا يعني بالضرورة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما لم ترافقه توليفة من الإجراءات الجانبية كالشفافية والمحاسبة لزيادة فرص نجاح الإنفاق الصحي في رفع مستويات الصحة والتي تؤدي بدورها إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، كما يمكن

* كثيرا ما تكون هناك صعوبة في الفصل بين المخرجات والنتائج والآثار وعادة ما يتم استعمالها كمترادفات حيث يتم توسيع نطاق مفهوم المخرجات ليشمل النتائج والآثار ما يسمح بتتبع الآثار في المدى القصير والمتوسط والطويل للإنفاق العمومي، ما يعطي نظرة واسعة لو تم الاقتصار فقط على المخرجات بمفهومها الضيق.
لتفاصيل أكثر: (حمد البازا هبة. (2014). المرجع السابق، ص 06).

للإنفاق على الرعاية الصحية أن يرفع من الاستثمار في العنصر البشري بحكم أن هذا الأخير يسهم في زيادة الإنتاجية، فالفرد الذي يتمتع بصحة جيدة هو أكثر نشاطا في عمله وتفاؤلا بالحياة، كما يمكن أيضا أن تتولد عنه وظائف جديدة التي تنعش صناعات متعددة كالأدوية والمعدات والأجهزة والأبحاث الطبية، والتي تسهم أيضا في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية يعود بالمنفعة على الاقتصاد ولو بجزء مما أنفق.[1]

أما بالنسبة لتحديد نوع الإنفاق الصحي (العمومي أو الخاص) المساهم في رفع المستوى الصحي وتعزيز النمو الاقتصادي، فيعود ذلك إلى طبيعة النظام الصحي المعتمد، وقد تضاربت الآراء ووجهات النظر المختصين حول النظام الصحي الأنسب لتقديم خدمات صحية، فهناك من الدول من يعتمد على القطاع العام في تقديمه للخدمات الصحية وتتحمل مصاريفه وتكاليفه، في حين تعتمد أخرى على القطاع الخاص في تقديمه ويتحمل المرضى التكاليف، وهناك من يعتمد على تشاركية القطاعين من خلال منح القطاع الخاص فرصة لتقديم الخدمات، بينما تتحمل الحكومات التكاليف، وفي الوقت ذاته تفرض قيودا على القطاع الخاص للحد من المبالغة في التكاليف، وعموما تعتمد الحكومات على الإيرادات العامة لتمويل التكاليف التي تحصل عليها من الضرائب الرسوم المفروضة على دخول الأفراد وأصحاب الأعمال مقابل التغطية الصحية، وعليه" لا يمكن الجزم بدرجة عالية من الثقة بأن نوعا معينا من الأنظمة أكثر فعالية في توفير الرعاية الصحية أو أنه الأفضل، حيث تختلف ظروف وموارد وفلسفة الدول والحكومات حول الرعاية الصحية ومدى فعالية الحكومات في تقديم الرعاية"، وعليه يقاس نجاح أي نظام صحي من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية هي التكاليف وشمولية التغطية والجودة، ويمكن أن تواجه الأنظمة الصحية المعتمدة على تحميل الأسر والقطاع الخاص التكاليف، نقص في التغطية الصحية خاصة عند ذوي الدخل المنخفض لارتفاع التكاليف، وخير مثال عن هذا هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على القطاع الخاص الذي يبدع في أحدث التقنيات التكنولوجية الطبية في تقديمه للخدمات الرعاية الصحية الجيدة، وفي المقابل تنفق الدولة ما يقارب 18 % من الناتج المحلي الإجمالي، و10 الآلاف دولار للفرد، إلا أن حوالي 30 مليونا لا يتمتع بالتغطية اللازمة بالرغم من الإنفاق الكبير[2]، أما فيما يخص جودة الخدمات الصحية يمكن قياسها من خلال

[1] بن هاشم جليدان سعود. (2017). الإنفاق الصحي يحفز النمو، مقال منشور في الموقع:
https://www.aleqt.com/2017/09/10/article_1248986.html، تاريخ الدخول: 19/ 06/ 2020.

[2] بن هاشم جليدان سعود. (2017). الأنظمة الصحية حول العالم، مقال منشور في الموقع:
https://www.aleqt.com/2017/10/08/article_1263691.html، تاريخ الدخول: 2020/06/19.

مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ومؤشر وفيات الأطفال وحسب التقرير الصادر عن وحدة الأبحاث التابعة للإتحاد الدولي للخدمات العامة لسنة (2010)، الذي أجري حول دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث تعتمد أغلبية الدول فيها على الأنظمة الصحية العامة والأقلية على الأنظمة الصحية الخاصة، فمثلا تتساوى الولايات المتحدة الأمريكية مع كوبا التي تعتمد على القطاع العام في التغطية بالنسبة لمؤشر العمر المتوقع، وتسجل معدلات أسوأ فيما يخص وفيات الأطفال، هذا ما يؤكد في هذه الحالة أن الإنفاق الصحي العمومي هو أكثر فعالية من الإنفاق الصحي الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي، ذلك لأن الإنفاق الصحي العمومي يركز على الرعاية الأساسية والضرورية، بينما الرعاية الصحية الخاصة تميل إلى توفير بعض الخدمات الكمالية التي تستهلك عادة من طرف مرتفعي الدخل، وتبالغ في أسعار خدماتها التي تتعدى حدود المعقول في بعض الأحيان.[1] وهذا المثال لا يمكن أن ينطبق على كافة الأنظمة التي تعتمد على القطاع العام، لأنه يوجد العديد من الدول التي تعتمد على القطاع العام وتعاني من انخفاض نوعية خدماتها وارتفاع الضغوطات في مرافقها وتفشي الفساد وانخفاض خيارات المرضى .. وغيرها، وعليه فإن النظام الصحي الأنسب هو الذي يحرص على مراعاة جانب التكلفة والتغطية الشاملة وجودة الخدمات الصحية المقدمة.

**1-5-إزالة الحواجز المالية التي تعيق إتاحة الخدمات الصحية:**

على الرغم من المخصصات المالية المعتبرة المقدمة لقطاع الصحة، إلا أنه في أغلب الأحيان لن تتحقق التغطية الشاملة، خاصة في حالة معاناة فئة معينة من المجتمع من مصاعب مالية تجعلهم غير قادرين على تحمل التكاليف المطلوبة للحصول على الرعاية اللازمة، بالإضافة إلى التساوي بينهم وبين الأغنياء في دفع الرسوم المفروضة دون النظر إلى وضعهم الاجتماعي والمادي الصعب، وعليه يبقى الفرد مخير بين دفع التكاليف الخدمات الصحية وبين دفع ثمن أمور أخرى تتعلق بالطعام واللباس ...، خصوصا في غياب القوانين الرسمية التي تحمي الفقراء والتي ينجم عنها سوء توزيع الإنفاق على كامل دورة الحياة، وعموما فإن هذا الشكل من المدفوعات المباشرة سائد في جميع بلدان العالم، ويطلق عليها المشاركة في التكاليف، كما نجد أنه كلما ازداد فقر البلدان كلما ارتفعت نسبة إجمالي الإنفاق الممول بهذه الطريقة، ومن أهم الأمثلة عن ذلك البلدان الثلاثة والثلاثين الأكثر فقرا في العالم حيث وصلت نسبة الإنفاق من الجيب فيها إلى 50 % من إجمالي الإنفاق الصحي في سنة (2007)، وعليه

[1] Hall, D. (2010) .Pourquoi Nous Avons Besoin Des Dépenses Publiques ?, PSIRU Université de Greenwich, London, PP 54- 55.

فإن السبيل الوحيد للتقليل من الاعتماد على المدفوعات المباشرة هو تشجيع الحكومات على التخفيف من المصاعب عدم القدرة على التسديد.[1]

وعليه فإن إزالة المصاعب المالية الناتجة عن نظم المدفوعات المباشرة من شأنها أن تساعد الطبقات الفقيرة على الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، لأن السبب الرئيسي في عدم إكمال الأفراد معالجتهم من الأمراض المزمنة هو ارتفاع التكاليف وانخفاض الدخل، ما دفع العديد من الحكومات البحث عن السبل التي من شأنها التغلب على هذه الحواجز ومن بينها تقديم التحويلات النقدية لتحسين صحة الأفراد وزيادة الاستفادة من الخدمات الصحية، وعادة ما ترتبط بالوقاية الصحية، بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي (الدفع المسبق) الذي يساهم في إرجاع المبالغ المنفقة لتغطية تكاليف الانتقال والأدوية.[2]

وفي الأخير يمكن القول أن رصد المزيد من الموارد المالية لقطاع الصحة لن يحقق التغطية الشاملة، كما أنه لن يؤدي إلى إزالة الحواجز المالية التي تعيق الحصول على الخدمات الصحية، وإنما لا بد من ضمان استخدام هذه الموارد المالية بالكفاءة عالية، كما يوجد العديد من الجوانب التي ينبغي إعادة النظر فيها فمثلا في جانب الأدوية نجد أن المضادات الحيوية والحقن تستخدم بشكل مفرط في العديد من البلدان بالإضافة إلى التخزين السيئ للأدوية وهدرها، وعليه لابد من تقليص الإنفاق الغير الضروري للأدوية واستخدامها استخداما أكثر ملائمة، يمكن أن يوفر ما يصل إلى 5 % من الإنفاق الصحي.[3]

**1-6-ضمان فعالية وجودة الخدمات الصحية:**

يعد توفير التجهيزات الطبية والهياكل والمنشآت الصحية والموارد البشرية غير كاف، لضمان فعالية وجودة الخدمات الرعاية الصحية، ما لم ترافقه مجموعة من السبل لتسهيل ذلك كالتأهيل الجيد والمنتظم لطقم الطبي، وتوفير الموارد المالية اللازمة للتكوين والتأهيل لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة، وإزالة كل عراقيل التي تحول دون تحقيق التكفل الطبي الجيد، وتسهيل الحصول على العلاج للمرضى بعيدا عن الجهوية والتحيز لمنطقة جغرافية على حساب منطقة أخرى، وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة، للتخفيف من عبء الفواتير استيراد الأدوية وغيرها، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

[1] Rapport Sur La Santé Dans Le Monde. (2010). Op, Cit, p 10.
[2] Ibid, p 11.
[3] Ibid, p 14.

**الشكل 13: تحسين جودة وفعالية العلاج والتكفل الطبي.**

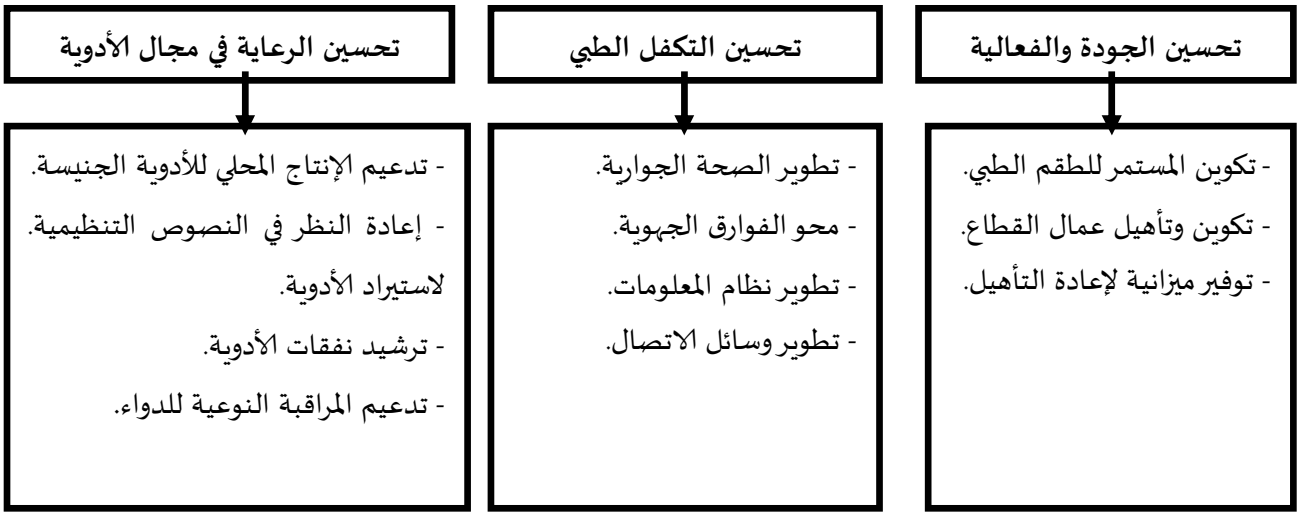


**المصدر**: بوشلاغم عميروش وآخرون. ( 2017). واقع آفاق المنظومة الصحية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، 4(3)، 10- 30، ص 23.

**1-7-مؤشرات تقييم الأداء الصحي:**

يمكن تقييم الأداء الصحي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الصحية، التي تعطي صورة واضحة عن التقدم الحاصل، وهي عبارة عن استنتاجات مستنبطة من بيانات مقدمة ويمكن مقارنتها مع اتجاهات عامة أو نسب أو أحكام مبنية على أساس الخبرة الفنية، وقد تختلف باختلاف المستوى الذي يجري عنده التقييم، ويشترط أن تتسم هذه المؤشرات بالوضوح والدقة، أما بخصوص عدد المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء تختلف من بلد إلى آخر، فمثلا حسب منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على 38 مؤشرا لقياس عناصر جودة الخدمات الصحية، في حين تصدر هولندا تقريرا يحمل 100 مؤشر لتقييم الجودة والإتاحية والتكاليف.[1]

من خلال الشكل الموالي يمكن تلخيص أهم المؤشرات الصحية المتفق عليها والمعتمدة من طرف منظمة الصحة العالمية لتقييم كفاءة الأداء الصحي، التي يمكن تلخيصها في خمسة مجموعات أساسية وتتفرع منها عدة مقاييس مختلفة:

[1] قدي عبد المجيد وآخرون. (2014). أهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية دراسة حالة المؤسسة الإستشفائية الخاصة "البرتقال" بمدينة شلف، مجلة الإستراتيجية والتنمية، 4(7)، 155- 181، ص 166.

**الشكل 14: مؤشرات تقييم الأداء الصحي.**

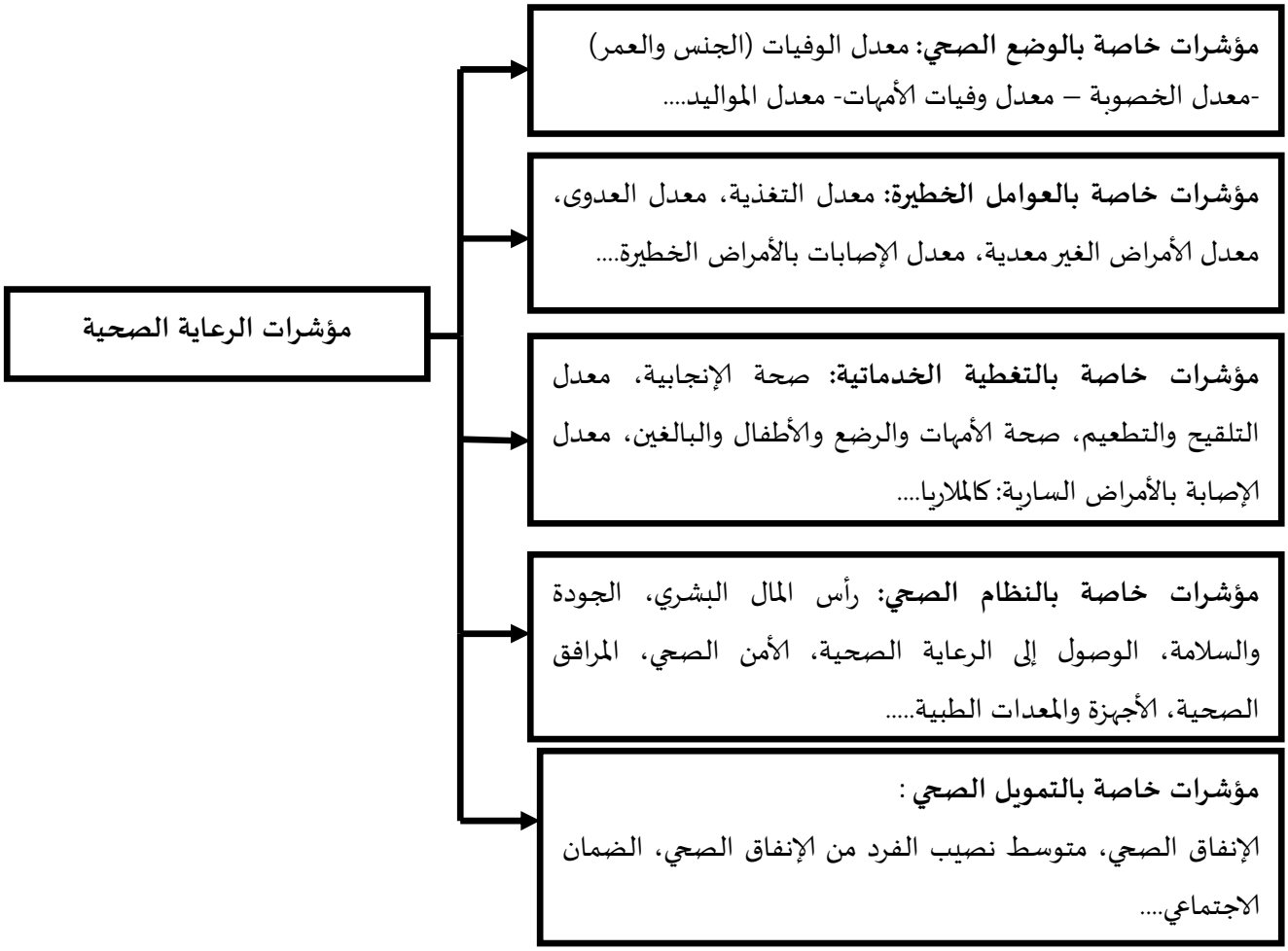


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على (علي دحمان محمد. (2011). تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة ولاية تلمسان، أطروحة ماجستير، جامعة تلمسان، ص 15، الموقع: **www.slideshare.net/weambanjar/2-73843908**،تاريخ الدخول: 2020/06/16.)

انطلاقا من الشكل أعلاه يمكن تحليل مؤشرات تقييم الأداء الصحي كالتالي:

**أ-المؤشرات الخاصة بالوضع الصحي:** تشمل نسبة وفيات الأطفال (منذ الولادة إلى 12 سنة) بالنسبة لعدد الولادات الحية، وحسب القيم المرجعية للحدود الدنيا والقصوى المحددة من طرف منظمة الصحة العالمية والتي يمكن الاسترشاد بها لتقييم النتائج فقد حددت ب 2 %، وتشمل أيضا مؤشر وفيات الأمهات فقد حددت القيمة المرجعية ب 0.25 %، ومؤشر معدل وفيات المرضى التي حدد نسبته ما بين 3% و4 %، وفي حالات التي تفوق النسبة المحددة، فإن الوضع يدل على ضعف جودة الخدمات المقدمة والعكس صحيح، أما معدل الخصوبة ومعدل انتشار الأمراض لم تحدد القيم المرجعية لهما.

**ب-المؤشرات الخاصة بالعوامل الخطيرة:** تشمل معدل العدوى الذي يمثل عدد الحالات التي لم تتماثل بعد بالنسبة للحالات التي تماثلت والحالات التي توفيت، أما معدل الإصابات يمثل عدد الإصابات بالنسبة لعدد سكان منطقة ما أما معدل انتشار سوء التغذية يمثل عدد الأسر التي تعاني بالنسبة لإجمالي السكان، وبالنسبة للقيم المرجعية فلم تحدد.

**ج-المؤشرات الخاصة بالتغطية الخدماتية:** تشمل مؤشر الأطفال الملقحين ضد داء معين أي عدد التلقيحات التي أعطيت بالنسبة لعدد الأطفال في الفئة المستهدفة، ومؤشر الإصابات بالأمراض السارية ويعني عدد الإصابات بمرض معين بالنسبة لعدد السكان المنطقة المستهدفة.[1]

**د-المؤشرات الخاصة بالنظام الصحي:** تشمل مثلا عدد الأطباء المسخرين لخدمة عدد الأسر، بمعنى عدد الأسر المخصصة لكل طبيب خلال فترة زمنية معينة، وحسب القيم المرجعية للحدود الدنيا والقصوى المحددة من طرف منظمة الصحة العالمية والتي يمكن الاسترشاد بها لتقييم النتائج فقد حددت طبيب واحد لكل 4 أسر أو 5 أسر، وأي زيادة في عدد الأسر بالنسبة لكل طبيب عن القيم المرجعية قد ينعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمرضى المقيمين في المستشفى من ناحية التشخيص والعلاج وغيرها، والعكس صحيح.

كما تكمن الجودة والسلامة في مؤشر سرير لكل ممرض لم تحدد القيمة المرجعية له ولكن من المعروف أنه كلما انخفض عدد الأسرة كلما دل على كفاية الممرضين في الوحدة الصحية، وأيضا كفاية الوقت لخدمة المرضى والعكس صحيح.[2] وتشمل عدد الأجهزة الطبية العاطلة بالنسبة للعدد الكلي للأجهزة الطبية، وحسب القيم المرجعية لمنظمة الصحة العالمية فإن انخفاضها يدل على كفاءة الأداء داخل المستشفيات، وتشمل أيضا مؤشر حصة كل مريض من كلفة الأدوية أي بمعنى كلفة الأدوية المستخدمة بالنسبة لعدد المرضى، وكلما انخفضت قيمتها دل ذلك على كفاءة الأداء والعكس صحيح، وأيضا يوجد مؤشر مصاريف الصيانة الذي يشمل مصاريف الصيانة الفعلية بالنسبة لمجموع المبالغ المخصصة للصيانة، كما أن انخفاضها يدل على كفاءة الأداء والعكس صحيح.[3] كما يوجد أيضا معدل الشكاوي المقدمة من طرف المرضى أو الطقم الطبي، حيث تتعلق هذه الأخيرة بعدم توفير الأجهزة

[1] قدي عبد المجيد وآخرون. (2014). المرجع السابق، ص 171.

[2] المرجع نفسه، ص ص 167- 168.

[3] قدي عبد المجيد وآخرون. (2014). المرجع نفسه، ص 169.

الطبية بشكل كاف ونقص فرص التكوين والتنظيم....إلخ، أما المرضى فتتعلق بنقص الأدوية والنظافة والإقامة والأخطاء الطبية وغيرها.[1]

هـ- الرعاية الصحية ويرتبط نموه بدرجة نمو الدولة اقتصاديا، وحسب منظمة الصحة العالمية فقد حددت القيمة المرجعية له بـ5 %من الناتج المحلي الإجمالي [2]، أما نصيب الفرد من الإنفاق الصحي يمثل المقدار المتحصل عليه لكل فرد من الرعاية الصحية لم يتم تحديد قيمته المرجعية، أما الضمان الاجتماعي فهو كل ما يقتطع من أجور العمال للاستفادة فيما بعد من الخدمات الصحية والأدوية.

**1-8-الدراسات التطبيقية والتجريبية حول أثر الإنفاق الصحي على النتائج الصحية:**

- **دراسة ( Sevilay Karamam & Duygu Urek)، (2020):** [3] تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق على الصحة على النتائج الصحية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تم استعمال الانحدار المتعدد التدريجي **(stepwise multiple regression)** مع أخذ الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على الصحة العامة والإنفاق على الصحة الخاصة والإنفاق الصيدلاني للفرد كمتغيرات مستقلة ومعدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأمهات والعمر المتوقع للولادة كمتغيرات تابعة، أظهرت النتائج أن الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على الصحة العامة والخاصة والإنفاق الصيدلاني يؤثران بشكل كبير على معدل وفيات الرضع ووفيات الأمهات والعمر المتوقع، خلصت الدراسة إلى ضرورة زيادة الدعم العام للخدمات الصحية للأم والطفل للحد من وفيات الأمهات والأطفال وكذا تحسين وتعزيز الصحة لزيادة العمر المتوقع عند الولادة، وزيادة مستويات الدخل الفردي لأنه يؤثر بشكل إيجابي على حالتهم الصحية.

- **دراسة ( Richardson kpjo Edeme & Oluckukuw Olisakwe)، (2019):** [4] تبحث في العلاقة الموجودة بين الإنفاق على الصحة العامة والنتائج الصحية والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وتم

---

[1] قدي عبد المجيد وآخرون. (2014). المرجع السابق، ص ص 170- 171.

[2] عياشي نور الدين. (2009). تطور المنظومة الصحية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية وبحوث اقتصادية، (31)، 293 - 309، ص 300.

[3] Sevilay, K. & Duygu, U. (2020). The Impact of Health Care Spending on Health Outcome, New Evidence From OECD Countries, 42(2), 218- 222.
file:///C:/Users/USER/Downloads/The_Impact_of_Healthcare_Spending_on_Health_Outcom.pdf

[4] Richardson, k. E, & Oluckukuw, O. (2019). Public Health Expenditure Economic Grouth and Health Outcome in Nigeria, International Journal of Public Policy And Administration Research, 6(1), 23-32.
file:///C:/Users/USER/Downloads/PUBLICHEALTHEXPENDITUREECONOMICGROWTHANDHEALTHOUTCOMESINNIGERIA.pdf

استخدام البيانات السنوية من (1981- 2017)، وتم تقدير العلاقة باستعمال تقنية الانحدار الخطي الكلاسيكي، **(Linear Regression)**، وتم أخذ مؤشر وفيات الرضع والناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تابعة والإنفاق الصحي ومتوسط العمر المتوقع كمتغيرات مستقلة، ولتقدير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات تم اعتماد على نموذجين فالنموذج الأول للبحث عن أثر الإنفاق على الصحة العامة على معدل وفيات الرضع، أما النموذج الثاني حول أثر الإنفاق على الصحة العامة على النمو الاقتصادي، فأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الإنفاق على الصحة ومعدل وفيات الرضع، وعلاقة إيجابية ومعنوية بين الإنفاق على الصحة العامة والنمو الاقتصادي، وكشفت أيضا نتائج السببية وجود سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق على الصحة إلى معدل وفيات الرضع ومن الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي ولا يوجد سببية بين معدل وفيات والناتج المحلي الإجمالي، واقترحت الدراسة ضرورة الاستخدام الأمثل للإنفاق على الصحة العامة لضمان فعالية النتائج الصحية في نيجيريا.

- **(دراسة ( Ogunjini Joshua & Adebayo Adedeji ) (2018)**[1]: تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة الموجودة بين الإنفاق الصحي والنتائج الصحية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من (1981) إلى (2017)، وتم الاعتماد على سببية **(Toda- Yamamoto)** واختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع **(ADF)** واستعمال اختبار الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة **(ARDL)**، وتم اختيار الإنفاق الصحي ومعدل وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع ووفيات الأمهات والناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات للدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

- علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الصحي إلى معدل وفيات الرضع.
- لا يوجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل وفيات الرضع.
- علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الصحي إلى متوسط العمر المتوقع.
- علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط العمر المتوقع.
- علاقة أحادية الاتجاه من الإنفاق الصحي والناتج المحلي الإجمالي ومعدل وفيات الأمهات.
- علاقة أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الصحي.

[1] Ogunjini, J. & Adebayo, A. (2018), Health Expenditure , Health Outcomes and Economic Grouth in Nigeria, Munich Personal Repec Archive (MPRA), (94989), 1-19 .
file:///C:/Users/USER/Downloads/MPRA_paper_94989%20(4).pdf

توصلت الدراسة أن للإنفاق الصحي والنمو الاقتصادي علاقة سلبية بمعدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأمهات وإيجابية بمتوسط العمر المتوقع، وخلصت بأهميتهما في تحديد النتائج الصحية في نيجيريا، وفي الأخير أوصت بضرورة الرفع من الإنفاق الصحي، وذلك عملا بتوصية منظمة الصحة العالمية التي تفيد بتخصيص ما يقارب 13 % للقطاع الصحي من الميزانية الإجمالية للدولة، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة والرفع من المستوى النوعي للخدمات الرعاية الصحية، خاصة بعد ارتفاع معدلات الوفيات الرضع والأمهات.

- دراسة **Khalilabad ( Samad, Azari & Touraj Harati )**، **(2018)**[1]: تحاول الدراسة تحليل آثار الإنفاق على الرعاية الصحة العامة والخاصة على النتائج الصحية لأنظمة صحية مختلفة خلال الفترة (2000- 2014)، ولتقدير تأثير الإنفاق الصحي على الحالة الصحية تم استعمال اللوحة البيانات **(Panel)**، ل25 دولة على مدى 15 سنة، كما تم حصر النتائج الصحية في ثلاثة متغيرات وهي: معدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات، معدل وفيات الرضع، متوسط العمر المتوقع، فكشفت النتائج وجود تأثير كبير للنفقات الصحية الخاصة على النتائج الصحية مقارنة بالنفقات الصحية العامة في البلدان التي تعتمد على الأنظمة الصحية المختلطة، ووجود تأثير قوي للنفقات الصحية العامة مقارنة بالنفقات الصحية الخاصة في البلدان التي تعتمد على الأنظمة الصحية الوطنية.

خلصت الدراسة إلى ضرورة الزيادة في الإنفاق على الصحة والرفع من الدخول الأفراد للوصول إلى الرعاية الصحية لأنهما من العوامل المهمة لتحقيق النتائج الصحية الإيجابية، ولابد على الدول التي تعتمد الأنظمة الصحية الوطنية أن يكون القطاع العام هو الأكثر مسؤولية عن الصحة، في حين أن الدول التي تعتمد على الأنظمة الصحية المختلطة أن يكون القطاع الخاص هو الأكثر مسؤولية عن الصحة.

- دراسة **(Murad A Bein & Dogan Unlucan)**، **(2017)**[2]: تتمحور حول العلاقة الموجودة بين الإنفاق على الرعاية الصحية والنتائج الصحية في ثمانية دول شرق إفريقيا، حيث تم تقدير النموذج باستعمال بيانات بانل **(Panel)**، خلال الفترة الممتدة من (2000) إلى غاية (2014)، وتم تحديد

[1] Samad, A. & Touraj Harati, k. (2018). Effect of Private and Public Health Expenditure on Health Outcomes Among Countries With Different health Care Systems 2000 and 2014, Medical Journal of the Islamic Republicof Iran (MJIRI), 2-7.
file:///C:/Users/USER/Downloads/mjiri-32-35%20(2).pdf

[2] Murad, A & Dogan, U. (2017). Health Spending and Health Outcomes Evidence From Selected East African Countries, African Health Sciences, 17(1), 247- 254 .
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5636241/pdf/AFHS1701-0247.pdf

متوسط العمر المتوقع ومعدل وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة كنتائج للصحة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق على الرعاية الصحية ومتوسط العمر المتوقع، ووجود علاقة سلبية بين الإنفاق على الرعاية الصحية ومعدل وفيات الرضع حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة.

توصلت الدراسة إلى ضرورة التركيز على أمرين مهمين وهما على حكومات الدول الثمانية أن تخصص موارد القطاع بشكل فعال ومناسب لتوفير الرعاية الصحية، وأن ترفع من الميزانيات الموجهة للقطاع لتحقيق مستويات أعلى من متوسط العمر المتوقع وأقل من معدلات الوفيات، أما الأمر الثاني فيتعلق بضرورة الاستثمار في المؤسسات الصحية الخاصة كالعيادات والمستشفيات لأنها مساعدة على تحسين النتائج الصحية.

- دراسة ( **Jennifer Rubin** )، **(2016)**[1]: اهتمت بإيجاد العلاقة بين الإنفاق العام الاجتماعي والنتائج الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خاصة في ظل الموارد المالية المحدودة والتحديات الصحية والاجتماعية الملحة، فتوصل الباحث إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق أكثر على الرعاية الصحية، إذا ما قورنت ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ أنها تحقق نتائج أسوأ مما تحققه هذه الأخيرة، وتم الاعتماد على نتائج الدراسات السابقة للباحثين (تايلور) (**Taylor**) و(برادلي) (**Bradley**) في سنة (2013)، والتي كان مفادها أن الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية يرتبط بالنتائج الصحية من عدة جوانب، حيث أكدوا أن مستويات الإنفاق الاجتماعي المرتفعة تؤدي حتما إلى نتائج صحية أفضل، وبناءً على نتائج الدراسات السابقة قد بينت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الاجتماعي والنتائج الصحية، وعند إضافة عوامل مجتمعية أخرى كرأس المال الاجتماعي والتفاوت في الدخول، قد لوحظ وجود عدة تحولات وإن كانت طفيفة نسبيا، في قوة العلاقة وأظهر التحليل وجود ارتباط بين الإنفاق الاجتماعي والنتائج الصحية، ويختلف ذلك تبعا لمستوى التفاوت في الدخول، ويكون الارتباط أقوى في السياقات التي تنطوي على قدر أقل من المساواة، أي أن الحماية الاجتماعية تكون أكثر أهمية للنتائج الصحية في المجتمعات الأكثر تفاوتا في المساواة.

[1] جينيفر روبين، هل ترتبط النتائج الصحية الأفضل بالإنفاق الاجتماعي ؟، الإنفاق الاجتماعي ومقاييس الصحة السكانية في تحليل تجربتي عابر للحدود الوطنية، سانتا راند، كاليفورنيا، المملكة المتحدة، 01-123
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1252/RAND_RR1252z1.arabic.pdf

▪ **دراسة( Asuman Lukwago) (2016):** [1] تناولت دور إصلاح التمويل الصحي في تحفيز النظام الصحي من أجل تحقيقه لأهداف السياسة الصحية، والمتمثلة عموما في ضمان تقديم الخدمات الصحية والحماية المالية للأسر من خلال تخفيض الإنفاق من الجيب، وضمان النزاهة في التمويل وتطبيق مبدأ العدالة والكفاءة عند استغلال الموارد، وقد تبين للباحث أنه على الرغم من توفير الوسائل والموارد المالية الكافية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، إلا أن الخدمات الصحية المقدمة تبقى متدهورة وحرجة، بسبب مركزية النظام الصحي والطريقة التقليدية المتبعة في التسيير التي لا تزال تفتقد إلى شروط الصحة، بالإضافة إلى تفشي ظاهرتي الفساد والبيروقراطية.

خلصت الدراسة إلى ضرورة إشراك مسؤولية صياغة السياسات والبرامج الصحية بين وزارة الصحة والفاعلين في المجتمع المدني، لوضع برامج إستراتيجية إنمائية ذات رؤى هادفة للارتقاء بالوضعية الصحية، ويكون ذلك من خلال وضع معايير لتوجيه الموارد لتمويل الخدمات الصحية وضمان جودتها بما يتماشى مع الأولويات المحلية، ومعالجة أوجه القصور في نظام التمويل وترشيد استعمال الموارد المالية وتوزيعها بشكل عادل ومستدام واستخدامها بكفاءة عند التنفيذ الخطط، وعليه لا بد من تضافر الجهود للحصول على الصحة الجيدة لكونها ضرورية في ضمان التحول الاقتصادي والاجتماعي، دون أن ننسى الأهمية البالغة للاستثمار في الصحة للرفع من المستوى الصحي وتحقيق الرفاهية.

▪ **دراسة ( دريسي أسماء )، (2015):** [2] ترتكز على معرفة مدى مساهمة الإنفاق العام في تحقيق الرعاية الصحية، لضمان التغطية الصحية الجيدة والشاملة للمواطنين، وذلك انطلاقا من تحليل تطور الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر ومدى فعاليته خلال الفترة الممتدة من ( 2004 إلى 2013)، خاصة في ظل إصلاح المنظومة الصحية وارتفاع ميزانية القطاع الصحي، وأظهرت نتائج التحليل أن القطاع الصحي لازال لم يحقق أهداف السياسات الصحية الرامية إلى تحسين الخدمات

---

[1] Asuman. L. (2016).Health Financing Strategy 2015/2016-2024/2025**,** Knowledege Management Portal, An article Published in the website:
http://library.health.go.ug/publications/health-system-financing/health-financing/health-financing-strategy-201516-%E2%80%93-202425 Date of access: 02/02/2019.

[2] دريسي أسماء. (2015). تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013، مجلة العولمة والسياسات الاقتصادية، (6)، 137 – 154.
https://www.univ-alger3.dz/labos/labo_mondialisation/telechargement/revue/06-2015/07%20article%20drissi%20asma.pdf

الرعاية الصحية، وبالإضافة إلى سوء التوزيع المؤسسات الصحية عبر كامل التراب الوطني، والتي تتمركز معظمها في المدن الكبرى الشمالية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق على الصحة، وإعادة النظر في السياسة الصحية المنتهجة، وجعلها تتماشى مع التوزيع السكاني الحقيقي عبر التراب الوطني، لكون أن نجاح سياسة الإصلاح مرهون بوجود نظام صحي عصري ومرن.

- **دراسة (الفاتح محمد عثمان مختار)، (2013)**[1]: تناول الباحث في هذه الدراسة تحليل اقتصاديات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية وأثرها على التنمية، ومحاولا بذلك معرفة ما إذا كانت الميزانيات المخصصة من طرف الدول النامية للقطاع الرعاية الصحية كافية أم لا، وما هي أهم الآثار الناجمة عن ذلك عليها، وكذا معرفة مدى قدرة الدول النامية على توفيرها للخدمات الرعاية الصحية الأساسية، فتطرق إلى مفهوم اقتصاديات خدمات الرعاية الصحية وأهمية اقتصاديات الخدمات الصحية وأهم السياسات الصحية المتبعة في بعض الدول النامية، وفي الأخير قام بتحليل أثر اقتصاديات الرعاية الصحية في الدول النامية على التنمية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك ما يقارب 57 دولة من الدول النامية تعاني من عدم توفر وسائل العلاج الأولية لإنقاذ الحياة مثل التطعيمات الخاصة بالطفولة، وضآلة الميزانيات المالية المخصصة للرعاية الصحية، والنقص الفادح في قلة في عدد العاملين في مجال الخدمات الصحية في البلدان النامية بسبب هجرة الكوادر الصحية والطبية إلى البلدان الصناعية بحثا عن فرص عمل أفضل مما جعل هذه البلدان تتضرر أكثر من الهجرة والتي أثرت سلبا على التنمية فيها، وأكدت منظمة الصحة العالمية ذلك وأشارت إلى أن الدول الأكثر تضررا ومعاناة في مجال الرعاية الصحية هي بلدان التي متوسط إنفاقها يبلغ 33 دولار على مجال الرعاية الصحية لكل شخص سنويا، وعليها إعادة النظر في هذا ورفع ميزانياتها السنوية إلى 43 دولار على الأقل للشخص الواحد خلال السنوات العشرين المقبلة، وذلك حتى تتمكن من التغلب على الأزمة وتحقيق أهداف سياساتها الصحية، وفي نفس السياق نوه الأمين العام لمنظمة الصحة العالمية جونج ووك **(Jong Wook)** إلى هذا من خلال تدخله، أنه في حالة عدم اتخاذ أي إجراءات ستبقى الأهداف الخاصة بالتنمية مجرد وعودا جوفاء، مؤكدا على الحاجة الملحة لزيادة الإنفاق على الصحة لتحسين وتوفير الأدوية والمعدات.

[1] الفاتح محمد عثمان مختار. (2013). اقتصاديات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية وأثرها في التنمية، مجلة أماراباك، 4(10)، 121-138
https://www.amarabac-magazin.com/fileadmin/images/pdfs/AMARABAC_4-10_121-138.pdf

بناءً على نتائج الدراسة تم اقتراح بعض التوصيات ومنها: ينبغي على المسؤولين في الدول النامية توفير وسائل التدخل الأساسية لإنقاذ حياة الأطفال كالتطعيم، وكذا الاهتمام بتخصيص ميزانية مناسبة لقطاع الرعاية الصحية، لكي تساهم في توفير خدمات الرعاية الصحية، وعلى واضعي السياسات الصحية البحث عن مختلف الطرق التي يمول بها النظام الصحي، ولا بد أن تواكب الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

- **دراسة (مديحة محمود خطاب)، ( 2009):** [1] تناولت تحديد أولويات الإنفاق الصحي في مصر خلال الفترة الممتدة من (2000) إلى غاية (2006)، حيث تم التركيز على مؤشرات الرعاية الصحية التي تساعد على تقييم مدى فعالية المخصصات المالية التي تم صرفها على القطاع، مع الإشارة إلى اتجاهات الإنفاق وأهم التحديات التي يواجهها قطاع الصحة في مصر فيما يتعلق بالتمويل، وفي الأخير تطرقت الباحثة إلى أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية وأهم التطلعات المرغوبة لإصلاح النظام الصحي بمصر، وخلصت الدراسة إلى أن المزيد من الإنفاق الصحي لن يحقق نتائج صحية مرضية ما لم يتم إزالة المعوقات الرئيسية:

- القدرة على جمع المزيد من الأموال على المستوى المحلي وتجنب الدين الداخلي والخارجي.
- تحسين القدرة الإدارية، والتقليل من مستوى الفساد الإداري والمالي في قطاع الصحة.
- النهوض بقطاع الموظفين ( تنمية المهارات والكفاءة الإدارية والطبية ).
- إعادة الهيكلة والتنظيم المؤسسي الذي يعمل من خلاله مقدمي الخدمة تحت إدارة قوية تتحكم في أدائهم لتجنب إهدار المال العام وإتاحة الخدمات لكل الفئات بدون استثناء.
- التنسيق والتعاون بين كافة المؤسسات لإزالة المشاكل الإدارية المتعلقة بتضارب وتداخل بين هيئات تقديم الخدمة وتمويلها، وتنمية العلاقة التنافسية بينهم للوصول إلى العدالة في إتاحة الحصول على الرعاية الصحية بنفس الجودة سواء على مستوى شرائح الدخل المختلفة أو المناطق الجغرافية.

- **دراسة(Joseph Kutzing)، ( 2008):** [2] تناولت المقاربة النظرية لسياسة التمويل الصحي في بعض دول الأوروبية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث استهل دراسته بتحديد أهم

[1] مديحة محمود خطاب. (2009). تحديد أولويات الإنفاق العام في مجال الصحة، مداخلة مقدمة في مؤتمر دولي حول أولويات الإنفاق في مصر والدول العربية، يومي 23-24 ديسمبر، جامعة القاهرة.

[2] Kutzin, J. (2008). Health Financing Policy, A Guide For Decision- Makers, World Health Organization, Health Financing Policy Paper Division of Country Health Systems. https://qmplus.qmul.ac.uk/pluginfile.php/158457/mod_book/chapter/3328/Kutzin%202008%20health%20financing%20guidance.pdf

أهداف سياسة الإنفاق الصحي، والتي ترتكز على المبادئ الأساسية التي حددتها منظمة الصحة العالمية، وتطرق أيضا إلى تحليل وظائف النظام التمويل الصحي، وأهم القيود المالية التي تؤثر على قدرة الحكومة في تحقيق أهداف السياسة الصحية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة، وخلصت الدراسة بأنه لا يمكن وضع نماذج أو معايير موحدة لإحداث توافق بين التمويل الصحي وأهداف السياسة الصحية تنطبق على كل الدول، وإنما وضع نقاط أساسية يمكن إتباعها وهي:

- استخدام أهداف التمويل الصحي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.
- العمل بمنهج التقيد بالأهداف والأولويات، وذلك لضمان أن يكون لكل إنفاق عائد.
- تقييم السياسات الصحية، لتحديد أهم الإصلاحات اللازمة للنظام الصحي القائم.
- إشراك المواطن في الحوار العام، للإطلاع على كل ما يتعلق بطبيعة النظام الصحي ومشاكله والأهداف التي يسعى لتحقيقها، وإقحامه في وضع القرارات والخيارات والاقتراحات حتى تكون السياسات المقترحة واضحة المعالم.

وفي الأخير اقترح بعض التوصيات لصانعي القرار على أنه ينبغي تحديد ومعالجة الضرر والعواقب وتجزئة ترتيبات التمويل، والعمل بنهج أن سياسات التمويل تتماشى باستمرار مع أهداف السياسة الصحية.

- دراسة **(Rajkumar Andrew &Vinaya Swaroop )، (2008)**:[1] تدور حول العلاقة بين الإنفاق العام ونتائج التعليم والصحة، تم أخذ سلسلة البيانات الزمنية من ( 1990 - 2003)، واستخدام طريقة المربعات الصغرى حيث توصلت النتائج فيما يخص الشق الخاص بقطاع الصحة إلى أن الزيادة في نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 1 % تؤدي إلى التقليل من معدلات الوفيات الأطفال بنسبة 0.32 % وهذا في حالة تمتع البلد في فترة الدراسة بمستويات جيدة من الحوكمة، وأما عند التمتع بمستويات متوسطة من الحوكمة فإن النسبة تقدر ب 0.20 %، بينما لا يتأثر معدل الوفيات لدى الأطفال في حالة ضعف مستويات الحوكمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تحسن مستويات الحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى تحسن أداء وكفاءة الإنفاق العام، وعلى العكس حيث يؤدي الفساد إلى انخفاض أداء وكفاءة الإنفاق العام بسبب إهدار المال العام.

[1] Rajkumar, A & Vinaya, S. (2008).Public Spending and Outcomes: Does Governance Matter? , Journal of Development Economics, (86), 96–111.
https://www.unicef.org/socialpolicy/files/Public_spending_and_outcomes_governance.pdf

- دراسة **(Muhammad Akram & Faheem Jehangir Khan)**، **(2007)**: [1] أجريت لقياس توزيع الحكومة للإنفاق على القطاع الصحي بباكستان على المستوى الإقليمي ( الحضري والريفي) خلال الفترة (2004- 2005)، وتم التطرق إلى أهم السياسات التي تعنى بالخدمات الصحية ومرافق الرعاية الصحية خلال الفترة وتحليلها باستخدام معدلات الفائدة الثلاثية للإنفاق، وأظهرت النتائج عدم وجود مساواة في توزيع الإنفاق الصحي خاصة بالمناطق الريفية التي تعاني من نقص الكبير في توفر الخدمات الصحية، بالرغم من الإنفاق الكبير للحكومة على التدابير الوقائية والمرافق الصحية سنويا، وخلصت الدراسة إلى أن هناك غياب لسياسة صحية واضحة ووجود معوقات كثيرة أمام هذا المسعى، واقترحت الدراسة جملة من التوصيات منها:

- إعادة النظر في توزيع الموارد المالية على المستوى الحضري والريفي.
- إعادة صياغة الإستراتيجيات الصحية التي تهدف إلى تعميم الاستفادة وخاصة للطبقات الفقيرة.
- وضع سياسات صحية تهدف إلى تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية ومع التركيز على الجانب الضمني لنهوض بالمستوى المعيشي لذوي الدخول المنخفضة.

**دراسة (John Nixon & Philippe Ulmann)، (2006)**: [2] تطرقت إلى دور وأهمية الإنفاق على الرعاية الصحية، خاصة في ظل الزيادات المطردة في الإنفاق على الرعاية الصحية في معظم البلدان الصناعية، حيث تم اختبار العلاقة بين الإنفاق الصحي والنتائج الصحية، باستعمال نموذج البانل **(Panel)** ل 15 دولة من دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من (1980 إلى 1995)، مع أخذ متوسط العمر المتوقع ومعدل الوفيات الرضع ( مخرجات ) والإنفاق الصحي ( مدخلات ) كمتغيرات للدراسة، أظهرت نتائج الدراسة أن الزيادات في الإنفاق الصحي تؤدي بشكل كبير إلى تخفيض معدلات وفيات الرضع، وبشكل هامشي معدل العمر المتوقع، وتوصلت الدراسة في الأخير على أنه من غير الممكن أن يؤدي الإنفاق الصحي إلى تحسين النتائج الصحية، في وجود إدارة رديئة يسودها الفساد، فالحل الأمثل هو القضاء على بوادر الفساد للحصول على نتائج صحية مرضية ومقبولة.

---

[1] Muhammad, A & Faheem Jehangir, K. (2007). Health Care Services And Government Spending In Pakistan, Working Paper, Pakistan Institute Of Development Economics Islamabad, Designed, and finished at the Publications Division, PIDE.
https://www.pide.org.pk/pdf/Working%20Paper/WorkingPaper-32.pdf

[2] Nixon, J. &Ulmann, P. (2006).The Relationship Between Health Care Expenditure And Health Outcomes, The European Journal of Health Economics, 7(1), 7- 18.
. file:///C:/Users/USER/Downloads/NixonUlmann%20(1).pdf

**2-السياسة التعليمية:**

حظيت السياسة التعليمية بالاهتمام الواسع من قبل صناع القرار والباحثين في مجال السياسات العمومية، كونها تعتبر من أهم المرتكزات الأساسية في السياسات العمومية، والتي تتصدر جدول أعمال الحكومات في كافة دول العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر من أهم متطلبات التخطيط والتنمية، وذلك لاعتبارها مرشدا للتفكير وموجهة للأهداف والوسائل والإجراءات، ومصدر رئيسي في الإعداد والتنمية والتدريب والتعليم المخرجات البشرية المؤهلة في المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي يحتاجها المجتمع لتحقيق الرخاء، وتدعيم النمو والتطور في مختلف مستوياته، وقبل التطرق لمفهوم السياسة التعليمية يجدر بنا تقديم بعض المفاهيم العامة التي ينبغي الإشارة لها وهي كالآتي:

- **التعليم:** عرفته منظمة اليونيسكو على أنه التكوين الشامل للأفراد وتطوير قدراتهم وتأهيلهم للمشاركة الإيجابي في خطط التنمية.[1]
- **النظام التعليمي:** يشمل مجموعة من الإجراءات والقواعد والتنظيمات التي تتبعها الدولة من أجل تسيير التعليم، وتهدف من خلال هذا المحافظة على المبادئ والقيم والثقافة الإسلامية.[2]
- **الجودة التعليمية:** هي عملية إدارية ترتكز علي مجموعة من القيم، التي تحقق أهداف سوق العمل والطلاب.[3]

**2-1- مفهوم السياسة التعليمية:**

- تعتبر السياسة التعليمية المرحلة الأولى في العملية التعليمية، وتشمل مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التعليم والاتجاهات العامة التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع نحو الأهداف الكبرى والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة، وعليه هي تمثل رؤية المجتمع وقناعة مؤسساته المختلفة بنوعية الحياة التعليمية المرجوة لأجيالهم في المستقبل.[4]

[1] علي دحمان محمد. (2011). المرجع السابق، ص 75.

[2] ابراهيم هياق. (2011). اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو إصلاح النظام التربوي في الجزائر، أطروحة ماجيستير، جامعة قسنطينة، ص 51.

[3] علي دحمان محمد. (2011). المرجع نفسه، ص 12.

[4] بن العقيل عقيل عبد الله. (2005). سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد الناشرون، الرياض، ص 04.

- هي مجموعة من الوثائق والقرارات والتشريعات المعلنة التي تتضمن اتجاهات لتطوير النظام التعليمي برمته، وتأخذ مستويان وهما المستوى المكتوب الذي يكون في شكل وثائق وقرارات وتشريعات، والمستوى العلني الذي يكون في شكل ممارسات وتصريحات للمسؤولين عن النظام التعليمي.[1]

يمكن أن نعرف السياسة التعليمية على أنها مجموعة من القرارات والخطط التي تصاغ في مجال التعليم من أجل حل مشكلات تعليمية مطروحة، لتغيير الأوضاع القائمة وتنميتها وتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة، وعليه فهي ليست خطة مفصلة وإنما هي أسلوب موجه وتفكير منظم للخطط في صورة رؤى ذات أهداف تتعلق بالمجال التعليم على المدى القريب والبعيد في الوقت ذاته، ومن أهم المسوغات التي تؤكد ضرورة وجود السياسة التعليمية هي:[2]

- تحدد السياسة التعليمية العلاقة بين التنمية والتعليم، بحكم أن التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مرتبطان، خاصة بعد أن أصبح التعليم من المتغيرات الأساسية للنظام العالمي الجديد، ومعيارا من معايير القوة والمنافسة، وأحد أبرز السبل المستعملة لمجابهة التحديات العالمية التي تحدث في إطار ثورة المعلومات والتطورات التكنولوجية.
- تساهم السياسة التعليمية في تحديد الحركة المستقبلية لتربية المجتمع، وذلك وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات، وبالتالي توفر كفاءات نوعية لكل فئات المجتمع، وتسهم في تحديد المستويات العلمية والمهارات والخبرات التي يجب أن تتوفر في كل متعلم.
- إن السياسة التعليمية تعمل على إحداث توافق بين متطلبات سوق العمل وما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التعليمية، وذلك تجنبا لتفاقم البطالة الناتجة عن تخرج أعداد كبيرة أكثر من اللازم في تخصصات معينة والتي لا تؤدي إلى إحداث فائض فحسب وإنما تؤدي إلى ضياع الكثير من المال والجهد والوقت.
- السياسة التعليمية توائم بين إمكانات المجتمع التي يمكن أن توظفها لصالح العملية التربوية والتعليمية وبين الأهداف والطموحات التي تسعى لتحقيقها في مجال التعليم، لذلك ينبغي صياغة الأهداف وفق احتياجات المجتمع وفي ضوء الإمكانات المتاحة وحبذا إن كانت بأقل كلفة وأقل جهد وبأقصر مدة.

[1] شبل بدران. (1999). التربية والمجتمع، رؤية نقدية في المفاهيم، القضايا، المشكلات، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ص129.

[2] العربي مليكة. (2016). السياسات الاجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر – مقاربة كمية، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، ص 68.

**2-2 - خصائص السياسة التعليمية:**

ينبغي أن تتصف السياسة التعليمية بعدة صفات منها:[1]

- تتميز السياسة التعليمية بالطابع التوجيهي حيث تضع أسس ومبادئ عامة للعمل بها، وحتى تسهل على الأجهزة الفنية والإدارية عملية تنفيذ السياسة بصورة جيدة.
- تتكامل السياسة التعليمية مع مختلف السياسات العمومية الأخرى، أي يراعى جانب التنسيق بدرجة كبيرة باعتبارها نظام فرعي ضمن السياسات العمومية للدولة.
- لا ينبغي أن تتأثر السياسة التعليمية من فترة إلى أخرى بسبب تغير الأفراد أو المسؤولين في قطاع التعليم كوزير أو مدير...، أي أنها لا تتعدل بالنزعة الفردية لأنها تفقد فعاليتها، كونها تحكمها مجموعة من المبادئ والأهداف العامة ذات قدر كبير من الثبات والاستقرار، وإنما هي مرنة وقابلة للتطور والتنمية حسب الظروف والتحولات والتغيرات الواقعة في المجتمع والحاجة.
- تؤثر السياسة التعليمية إيجابا أو سلبا على فئات المجتمع، فتكون إيجابية عندما توضع أسسها في المسار الصحيح الذي يخدم البرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وتكون سلبية في حالة ما لم توظف نتائجها في خدمة المجتمع والذي يؤذي حتما إلى التخلف.
- السياسة التعليمية هي عملية معيارية توضح ما يجب فعله على مستوى الإستراتيجيات والخطط والمناهج والبرامج من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- تقوم السياسة التعليمية على المنهج العلمي، الذي يتبع خطوات صنع السياسات العمومية.
- تشمل السياسة التعليمية الأبعاد الاجتماعية والتربوية والتعليمية والعلمية، فهي اجتماعية باعتبار أن التعليم نظام اجتماعي يؤثر في المجتمع ويتأثر بظروفه وطموحاته، أما أنها تربوية وتعليمية تكمن في إصلاح التعليم وتجويد مخرجاته، أما أنها علمية لكونها نتاج البحث العلمي.
- تتميز السياسة التعليمية بالعقلانية والرشاد لكونها تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية معينة، ومستخدمة بذلك الإمكانيات المتوفرة بأحسن استخدام ممكن، وحتى تكون فعالة وواضحة لا بد من تسجيلها كتابيا ثم إعلانها ونشرها وذلك لضمان الالتزام بها وتجنب الانحراف عن الاتجاه العام.

[1] الإمام سلمى. (2008). صنع السياسة العامة في الجزائر- دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999- 2007، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، ص ص 129- 130.

وفي الأخير يمكن القول إذا اجتمعت هذه الخصائص في السياسة التعليمية فيمكن أن تحقق أهدافها التي تتطلع إليها في المنظومة التعليمية والمتمثلة في تنمية الموارد البشرية وإنتاج مخرجات ذات جودة عالية موافقة للمعايير العالمية لتستطيع من خلالها تحقيق التنمية الشاملة.

**2- 3-أهداف السياسة التعليمية:**

تختلف أهداف السياسة التعليمية من دولة إلى أخرى، إذ تعد عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية من الخطوات المهمة لتنفيذ السياسة بنجاح، ونجد من بين الأهداف العامة مايلي:[1]

- الاهتمام بتحقيق التعليم والبحث العلمي.
- ضمان حق التعليم لكل الأطفال الذين بلغوا سن معين، دون التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو مكان الإقامة أو الوضع الاجتماعي وغيرهما، وذلك انطلاقا من مبدأ مجانية التعليم على الأقل في المرحلة الابتدائية، وأن تكون الدراسات العليا مفتوحة على قدم المساواة لأصحاب الكفاءة.
- تحقيق التكامل والانسجام مع الأهداف الأخرى التي تتعلق بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.
- توسيع مجالات ووسائل التعليم الأساسي.
- تحقيق العدالة في مجال التعليم الأساسي وتكافؤ الفرص التعليمية من خلال توسيع وتعميم دائرة الالتحاق بالتعليم، لكونها المبرر الأساسي لسياسة التعليم الإلزامي، وغرس الروح الديمقراطية، والعمل على القضاء على التفاوت الطبقي.
- تعزيز بيئة التعلم والاهتمام بها.

**2-4 - تمويل السياسة التعليمية:**

يعد الإنفاق على السياسة التعليمية من أصعب القضايا التي يواجهها القطاع، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها معظم دول العالم، والتي نتج عنها جدلا كبيرا بين صناع قرار السياسات التعليمية، فهناك من يعالج قضية التمويل من المنظور الاقتصادي مناديا بالتركيز على مبدأ ترشيد مجانية* التعليم بتحميل المتعلم مصاريف تعليمه، والتوسع في فتح المؤسسات التعليمية الخاصة، وهناك من يفضل أن يعالج القضية من المنطلق الاجتماعي وذلك بتشجيع على التوسع في الإنفاق العمومي، لإستيعاب أكبر عدد ممكن من المتمدرسين ولتحقيق الديمقراطية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، أما البعض الآخر ينادي بالتمويل المشترك في الإنفاق على التعليم بين القطاع العام

[1] الجهني محمد فالح. (2007). التعليم العام والتعليم العالي من يدفع التكاليف؟، مجلة المعرفة، (108)، 38- 45، ص39.

* نقصد بترشيد مجانية التعليم كأن تمنح فرصة التعليم المجاني لمن لهم الحق في ذلك كالفقراء وذوي الدخل المحدود أو للتلاميذ المتفوقين في الدراسة، في حين يستثنى الأغنياء والراسبين منها.

والقطاع الخاص، ويؤكدون على أهمية وضع معايير واضحة وموحدة لالتحاق التلاميذ بالمؤسسات التعليمية[1].

وفي هذا الصدد دعت منظمة اليونسكو البلدان التي لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التعليم للجميع إلى إنفاق المزيد على التعليم، حيث ارتفعت النسبة المخصصة للإنفاق على التعليم على الصعيد العالمي من 4.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة (1999) إلى 5.1 % سنة (2011)، ولكن نظرا لعدم وضع إطار عام يحدد الأهداف التمويلية للتعليم أدى هذا إلى فروقات واسعة بين الدول في الإنفاق على التعليم، وبقيت فرص الالتحاق بالتعليم وتحصيلهم العلمي مرهونا بأماكن نشأتهم.

بهذا الشأن قررت منظمة اليونسكو تحديد غاية تمويلية مشتركة بين الدول لتحقيق التعليم للجميع، وعلى أن تكون نسبة الإنفاق على التعليم ب 6 % من الناتج المحلي الإجمالي بداية من سنة (2015)، وذلك لأن هناك العديد من البلدان التي أنفقت ما يفوق 6 % وهذا ما أكد إمكانية تحقيقها لغاية التعليم للجميع، في حين أنفقت دول أخرى نسب تقل عن 6 % ما أثر سلبا على التقدم المحرز في عدد الملتحقين بالتعليم وعلى المشاريع التي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم. وعلى هذا الأساس أكدت منظمة اليونسكو على أن البلدان التي تريد الالتزام بنسبة 6 % من الناتج المحلي الإجمالي عليها أن ترفع من حصة الإيرادات الضريبية، كما ينبغي أن تخصص ما لا يقل عن 20 % من ميزانيتها العامة للتعليم، كما ألحت على أن يكون هذا كهدف واضحا بداية من سنة (2015)، مشيرة بذلك إلى أن الدول التي لم تستطع تحقيق أهداف التعليم للجميع لم تستخدم القاعدة الضريبية بما فيه الكفاية ولم تخصص حصة مناسبة من عوائدها للتعليم.[2]

من هذا المنطلق ينبغي وضع مخطط هيكلي*للصورة التي يجب أن تكون عليها مصادر الإنفاق العام في الأجل المتوسط والطويل، ووضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط متوسطة وطويلة الأجل في ضوء الإمكانيات المتوفرة وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع. ومن بين هذه الخطوات نجد مايلي:[1]

[1] طارق عبد الرؤوف محمد عامر. (2006). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)، بحث مقدم ضمن ملتقى دولي بعنوان سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 21- 22 نوفمبر، ص 04.

[2] Rapport Mondial de suivi sur l' EPT . (2014). Enseigner et Apprendre: Atteindre la qualité pour tous, Edition UNESCO, pp 113- 114.

*التخطيط هو البديل المنطقي وأحد الأسس الرئيسية التي يسعى من خلالها صناع القرار تحقيق أهداف السياسة التعليمية، ويعتبر من أهم أنشطة الإدارة، إذن هو نشاط يتضمن مجموعة كبيرة من البدائل التي تتوقف عليها عملية صنع قرارات الإدارة، بمعنى أنه يعتبر كل مرحلة في العمل الإداري ناتج مباشرة عن التخطيط كما أن الحكومات تختلف في مدى اهتمامها بالتخطيط وبمستوى ومدى التخطيط

- تحديد النفقات المباشرة والغير المباشرة في عمليات التمويل لتوجيه وضبط ميزانية التعليم.
- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق على التعليم، للإسهام في رفع جودة التعليم.
- تحديد مصادر تمويل الإنفاق التعليمي وقدرة كل مصدر على تحمل الإنفاق، لأنه من غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليمية وتقديم خدمات تعليمية متميزة وعالية الجودة دون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق.
- التأكد من حسن استغلال المخصصات المالية للوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة وتحقيق الأهداف المنشودة، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجيتها.

**2-5- دور الإنفاق العمومي في رفع كفاءة النتائج التعليمية:**

إن عملية الإنفاق على التعليم يراد منها الاستثمار في العنصر البشري، للرفع من قدراته ومهاراته ومكتسباته الفكرية التي ترفع من العائد الاقتصادي الفردي، الذي يساهم في زيادة الدخل الوطني، كما أن الإنفاق على التعليم لا يؤثر إيجابا فقط على الجانب الاقتصادي وإنما على عدة جوانب اجتماعية وصحية وسياسية وبيئية.

إذ تعد قضية التمويل من أهم القضايا الحاكمة في تحقيق الأهداف التعليمية، كما أن انخفاضها يعد من أهم المشكلات الأساسية التي تعاني منها معظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي تعاني من قصور مواردها المالية وعجز ميزانياتها العامة ما أدى إلى ضعف فعالية وجودة أنظمتها التعليمية، كما أنها يهيمن عليها الإنفاق العمومي على التعليم وذلك لضعف القطاع الخاص في المساهمة في تمويل التعليم، وعليه يبقى التمويل الحكومي يصارع لوحده مهمة تلبية طموحات التوسع ومواكبة التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية والإيفاء بمتطلبات الجودة، ما استوجب الزيادة في التخصيصات للرفع من الإنفاق العمومي على التعليم لتحقيق الأهداف التعليمية المراد تحقيقها، وللتحقق من مدى كفاءة الإنفاق العمومي يستند على ثلاثة معايير رئيسية:[2]

- **معيار الكفاية**: ويمكن قياسه بالاعتماد على عدة مؤشرات نجد منها نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العمومي، ونسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم.

---

الذي تتبعه في القيام بدورها في خدمة المجتمع، إذ يتوقف نوع ومستوى التخطيط في كل دولة على طبيعة النظام السياسي فيها، وعلى بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[1] فتحي السيد يوسف عبد الله. (2012). دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم، الحالة المصرية بالمقارنة بالتجارب الدولية، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة، ص 07.

[2] فلاح خلف الربيعي. (2013). معايير الحكم على كفاءة الإنفاق على التعليم العالي في العراق، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى إستراتيجية التعليم العالي واستحقاقاتها على الموازنة الاتحادية، جامعة النهرين، العراق، يوم 13 أوت، متوفر في الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=373676&r=0، تاريخ الدخول: 15/ 06/ 2020.

▪ **معيار العدالة**: ويمثل عدم حرمان أي طالب من العملية التعليمية، ويعتمد في قياسه عدة المؤشرات نجد منها مؤشر مدى التميز المتمدرسين بسبب التفاوت في الدخول أو القدرات المالية، أي التحيز للأغنياء على حساب الفقراء، ومؤشر التحيز للنوع الاجتماعي (الذكور والإناث)، ومؤشر التحيز على أساس المناطق الجغرافية.

▪ **معيار الكفاءة:** ويكمن في ضوء الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية، فالكفاءة الداخلية تقتصر على مقارنة الإنفاق الإستثماري على التعليم والإنفاق الجاري على التعليم، وأي تفاوت بينهما قد يعكس نسبة الهدر وعدم الكفاءة، في حين الكفاءة الخارجية تقتصر على بعض المؤشرات المباشرة لعدم وجود مؤشرات صريحة تعبر عن ذلك، كمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومؤشر مدى ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

**2-6-مؤشرات تقييم الأداء التعليمي:**

يتم قياس الأداء التعليمي انطلاقا من قياس كفاءة وفعالية التعليم التي تعتمد على مجموعة من المؤشرات التعليمية، ومنها:

**الشكل 15: مؤشرات تقييم الأداء التعليمي**

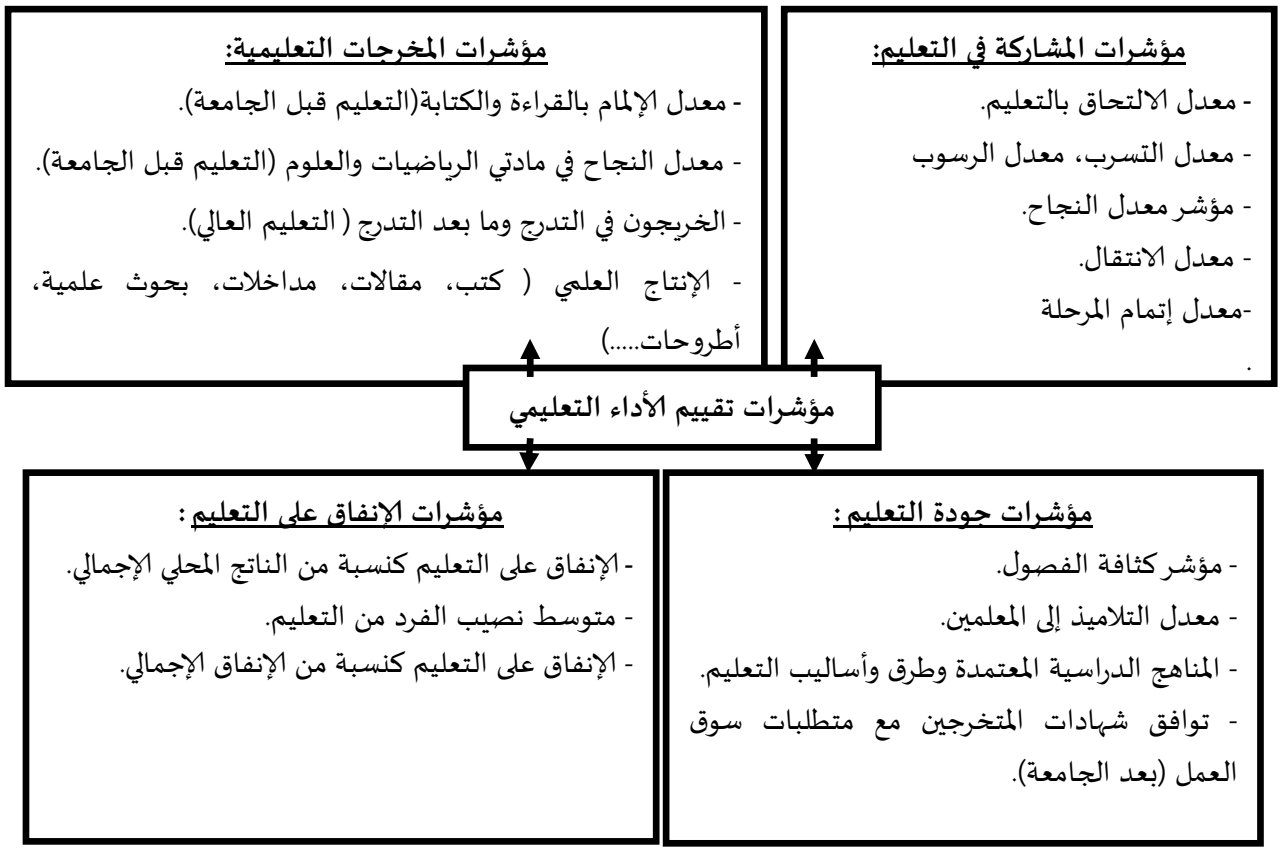


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منار إسماعيل بغدادي. (2015). تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، (30)، ص ص 325، 389، متوفر في الموقع:
https://deu.journals.ekb.eg/article_19365_d6f396a94a7822eaaa5ba4605925ed65.pdf
تاريخ الدخول: 2020/06/20.

- معطيات من البنك الدولي ( التعليم)، https://data.albankaldawli.org/indicateur?tab=all

**2-7-الدراسات التطبيقية والتجريبية السابقة حول أثر الإنفاق على التعليم على النتائج التعليمية:**

- **دراسة (Ihugba Okzie. A & Ukunna , Joseph C &Obiukuwu Sandralyn)، (2019)[1]:**

تعالج تأثير الإنفاق على التعليم على معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في نيجيريا خلال الفترة (1970- 2017)، وتم استخدام اختبار الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة (ARDL)، مع أخذ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية كمتغير تابع والإنفاق على التعليم ومعدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي رأس المال الثابت والإعانات الاجتماعية كمتغيرات مستقلة، أظهرت النتائج أن الإنفاق على التعليم يؤثر سلبا على معدلات الالتحاق بالمدارس، وهذا راجع لعدم كفاءة الإنفاق على التعليم فمثلا عدم وجود الإطعام المجاني بكافة المدارس مع إنه يخصص لذلك أموالا كبيرة، وأن الإنفاق على التعليم يلتهم كله من طرف أجور المعلمين، وأما رأس المال الثابت كان له أثر سلبي وضئيل على معدلات الالتحاق، ما يؤكد ضآلة البنية التحتية للتعليم، أما النمو السكاني يؤثر إيجابا على معدل الالتحاق بالمدارس في الأج وسلبا في المدى الطويل، وهذا ما نجم عنه الاكتظاظ داخل الصفوف بمعدل معلم واحد لكل 100 متعلم، وألزمهم الوضع التدريس في المساحات الخضراء، وأما الإعانات الاجتماعية تؤثر سلبا في المدى الطويل وإيجابا في المدى القصير، حيث تستعمل عادة في دفع مستحقات الدراسة والتغذية والإيجار..أما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يؤثر تأثيرا إيجابيا ضئيلا في المدى القصير وسلبيا في المدى الطويل، حيث أن دخل الفرد غير كافي لتحسين المستوى المعيشي، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى ضرورة تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم للوصول إلى نتائج تعليمية إيجابية، ولا بد من صرف مخصصات التعليم بدرجة عالية من الشفافية والصرامة.

[1] Ihugba. O & Ukunna. J & Obiukuwu. S . (2019), Government Education Expenditure and Primary School Enrolment in Nigeria: An impact Analysis, Journal of Economics and International Finance, 11(3), 24-37 .
. file:///C:/Users/USER/Downloads/Government_education_expenditure_and_primary_schoo.pdf

- **دراسة ( الزنفلي أحمد محمود )، (2017):** [1] تهدف إلى تحليل تطور الإنفاق العمومي على التعليم قبل المرحلة الجامعية خلال الفترة (2006- 2007) و(2016 – 2017)، وذلك بغية توضيح مدى كفاءة وكفاية وعدالة توزيعه، خاصة بعد صدور عدد من الوثائق الرسمية كالدستور والسياسات التعليمية والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية في عام (2006)، تتعهد الحكومة من خلالها بالالتزام بتقديم التعليم بجودة عالية، وإلزاميته ومجانيته وإتاحته للجميع دون تمييز بين الجنسين، ما ألزمها البحث عن توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاح ما تعهدت به.

أظهرت نتائج التحليل تراجع حجم الإنفاق على التعليم ونصيب التلميذ منه بصورة مستمرة، وكذا انخفاض نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نسبته من الإنفاق العمومي الإجمالي، وهذا ما يفسر عدم كفاية الإنفاق الموجه للتعليم الابتدائي، كما أظهرت النتائج ضآلة الإنفاق الرأسمالي والاستحواذ الإنفاق الجاري الذي يستعمل لتغطية الأجور بشكل كبير، ويفسر هذا بضعف كفاءة الإنفاق، وكذا غياب العدالة في توزيع المخصصات المالية بين مختلف المناطق، ذلك لوجود ميول وتحيز لبعض مديريات التربية والتعليم.

خلصت الدراسة بأن الإنفاق العمومي على التعليم قبل الجامعة يتميز بالانخفاض في الكفاية والكفاءة والعدالة، وهذا ما نجم عنه تدهور في الوضعية التعليمية وانحدار نوعيتها، وبالتالي لم تستطع الحكومة المصرية تحقيق الأهداف التي أعلنتها في سياستها التعليمية.

- **دراسة ( Charles Uchennaobi & Sylvester Chukwunonso)، (2016):** [2] تعالج الدراسة الإنفاق الحكومي على التعليم ونتائج التعليم في نيجيريا، تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية من (1970- 2013) ، واختبار جذر الوحدة (ديكي فولر موسع) (ADF)، مع أخذ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية كمتغير تابع والإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المجلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان في المناطق الحضرية كمتغيرات مستقلة، وكشفت النتائج المتوصل إليها أن الإنفاق على التعليم له تأثير إيجابي وهام على نتائج التعليم في

[1] الزنفيلي أحمد محمود. (2017). الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعة: الكفاية والكفاءة والعدالة دراسة تحليلية، مجلة الكلية بالزقازيق،1(97)، 121- 170.
http://search.shamaa.org/PDF/Articles/EGMktz/MktzNo96P1Y2017/mktz_2017-n96-p1_121-170.pdf

[2] Uchennaobi , C & Sylvester, C . (2016). Government Education Spending and Education Outcome In Nigeria, International Journal of Economics Finance and Management Sciences, 4(4), 223- 234 .
file:///C:/Users/USER/Downloads/10.11648.j.ijefm.20160404.18%20(6).pdf

نيجيريا، وأن الإنفاق على الصحة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني في المناطق الحضرية لهما آثار إيجابية على نتائج التعليم ولكنها تقل أهمية عن الإنفاق على التعليم، حيث أن الإنفاق على الصحة يحسن من المستوى المعيشي للأفراد وعليه يساهم في تحسين نتائج التعليم، كما أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يوحي بالوضع الجيد للأفراد وبالتالي يؤثر في النتائج التعليمية، وأن نمو السكان في المناطق الحضرية يترجم بتحسن المستوى المعيشي وعليه يساهم في الالتحاق بالتعليم .

أوصت الدراسة على ضرورة الرفع من الإنفاق على التعليم لتحقيق الأهداف التعليمية في نيجيريا، واعتماد مبدأ الكفاءة في تخصيص الإنفاق على التعليم، ومراقبة ومحاسبة الجهات المعنية بالتنفيذ للقضاء على ظاهرة تفشي الفساد واختلاس الأموال العامة في نيجيريا.

- **دراسة ( Senadza Bernardin & Hodey Louis Sitsofe) (2015):** [1] تبحث عن مدى تأثير الإنفاق العام على نتائج التعليم الابتدائي في دول جنوب صحراء إفريقيا، والمتعلقة أساسا بمعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدل الإصرار على إنهاء المرحلة الابتدائية، باعتبارهما من المؤشرات المهمة التي اقترحتها الأمم المتحدة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية بشأن التعليم الابتدائي، حيث تم استعمال البيانات سنوية ل 18 دولة من جنوب إفريقيا خلال الفترة (2000- 2012)، وتم تقدير النموذج باستعمال بيانات بانل، أظهرت النتائج أن الإنفاق العام على التعليم يؤثر إيجابا على معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدل الإصرار على الصف الأخير من التعليم الابتدائي، وهذا ما يدل على وجود فعالية للإنفاق الموجه للتعليم على نتائج التعليم، وقد خلصت الدراسة أنه يمكن تحقيق التعليم للجميع في حالة استعداد الحكومة للرفع من معدلات إنفاقها على التعليم وخاصة في المرحلة الابتدائية وجعله ضمن أولوياتها.
- **دراسة ( فتحي السيد يوسف عبد المجيد )، (2015):** [2] تهدف إلى تقييم نظام التعليم المصري، من خلال تحليل أهم الأسباب الكامنة وراء تردي الوضع التعليمي بمصر، واقتراح إطار متكامل من

[1] Bernardin, S & Hodey, L, S. (2015). Effect of Public Education Expenditure on Selected Primary Education Outcomes In Sub Sahara An Africa, International Journal, Education Economics and Development, 6(4), 314- 330.
file:///C:/Users/USER/Downloads/EffectofpubliceducationexpenditureonselectedprimaryeducationoutcomesinSub-SaharanA

[2] فتحي السيد يوسف عبد المجيد.(2015).نظام التعليم المصري- تقييم الوضع الحالي ومقترحات التطوير، جامعة البنها، مصر، مقال مأخوذ من الموقع :

السياسات اللازمة للنهوض بالتعليم في مصر، كما تطرقت الدراسة إلى تطور الإنفاق على التعليم قبل وبعد المرحلة الجامعية خلال الفترة (1990- 2014)، وذلك لتقييم الإنفاق على التعليم من منظور الكفاية والكفاءة والعدالة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التصدي للوضع الخطير الذي وصل إليه التعليم بمصر، ولا يكون ذلك من خلال إصلاحات جزئية وإنما وفق إصلاحات جذرية تتضمن مراجعة شاملة للعديد من أساسيات والثوابت وذلك نظرا لجسامة حجم التغير المطلوب وتعدد أبعاده، ويكون ذلك وفق صياغة سياسات تعليمية تحمل إستراتيجيات متكاملة لإصلاح أحوال التعليم والبيئة العلمية وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام على التعليم.

- دراسة ( **Mas Jasmine Wika &Get Sintha &Tri Widodo** )، **(2012)**: [1] تهدف إلى تحليل نسبة الاستفادة من الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في اندونيسيا، ومعرفة أي الطبقات التي تستفيد أكثر من غيرها، وبأخذ بيانات لسنة(2007)، أظهرت النتائج بالنمو التدريجي والبطيء للإنفاق العام الإجمالي على قطاع التعليم، حيث سجلت الطبقة المتوسطة والغنية ارتفاعا كبيرا في نسبة الاستفادة في الطور الثانوي والتعليم العالي من الإنفاق العمومي، في حين سجلت طبقة الفقيرة نسب معتبرة في الطور الابتدائي ونسب منخفضة في الطور الثانوي والتعليم العالي، وخلصت الدراسة على أنه ينبغي على صانعي السياسات صياغة سياسات التعليمية تهدف إلى تحقيق أهداف الإنفاق الاجتماعي لصالح الطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل، وكذا زيادة تخصيص ميزانيات للفقراء لزيادة الاستفادة من الخدمات التعليمية، والتقليل من التكاليف الرسمية والغير الرسمية التي يتحملها الفقراء والقضاء على التحيز الطبقي.
- دراسة (**Roland Craigwell** & **Danielle Bynoe & Shane Lowe** )، **(2012)**: [2] الغرض منها هو تقييم فعالية الإنفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم، من خلال تقييم متوسط العمر المتوقع ومعدل الالتحاق بالمدارس، تمت الدراسة على 19 دولة من دول البحر الكاريبي، خلال الفترة المحددة

https://www.researchgate.net/publication/281112586_nzam_altlym_almsry_tqyym_alwd_alhaly_wmqtrhat_alttwyr

[1] Mas Jasmine, W& Get Sintha, M & Widodo, T. (2012). Distribution of Government Spending on Education in Indonesia, MPRA Paper ( 79501), Gadjahmada University. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/79501/1/MPRA_paper_79501.pdf

[2] Craigwell , R & Bynoe, D. (2012). The Effectiveness of Government Expenditure On Education and Health Care in The Caribbean, International Journal of Development, 11(1), 04- 18. https://pdfs.semanticscholar.org/9199/cd949ef32b70be453ba0d87629a28a4e6fe8.pdf?_ga=2.111529601.408277597.1592004862-552900989.1567239690

من (1995 إلى 2007) بالنسبة للرعاية الصحية، ومن (1980 إلى 2009) بالنسبة للتعليم، تم تقدير النموذج باستخدام لوحة البيانات البانل، حيث كشفت النتائج أن الإنفاق على الصحة له تأثير إيجابي على الصحة، في حين أن الإنفاق على التعليم ليس له تأثير ملموس على التعليم، هذا عكس ما أثبتته الدراسات السابقة التي أجريت في دول بحر الكاريبي على وجود تأثير إيجابي على التعليم وأنه يزيد من جودة النظام التعليمي ونسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية وكذا نسبة المعلمين، وهذا ما يبرز عدم كفاءة الإنفاق على التعليم وسوء استغلاله وتوزعه، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في توجيه الإنفاق على التعليم.

- **دراسة (Risikat Oladoyin )، ( 2011):**[1] تبحث عن مدى تأثير الإنفاق التعليمي على نتائج التعليم في نيجيريا للفترة ( 1975- 2007)، تم استخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وأخذ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين كمتغير تابع والإنفاق على التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وأظهرت النتائج وجود توازن بين المتغيرات على المدى الطويل، وهذا ما يؤكد العلاقة الإيجابية بين الإنفاق التعليمي والنتائج التعليمية، وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين، لأن ارتفاع دخل الفرد سوف يؤدي إلى انخفاض التكلفة النسبية لتسجيل الأطفال في المدارس، وهذا ما يشير إلى أن الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى الزيادة في معدل الالتحاق بالمدارس وما يحسن من معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين على المدى الطويل بالإضافة إلى الزيادة في الطلب على التعليم.
- **دراسة (أشرف العربي )، (2010):**[2] تهدف إلى تتبع التوجهات الأساسية للإنفاق العمومي على التعليم في مصر خلال السنوات الأخيرة، والتعرف على الآلية التي يتم من خلالها تحديد أولويات الإنفاق، والفئات المستفيدة من برامجه وذلك من خلال تقييم سياسات الإنفاق العمومي على التعليم في ضوء المعايير الثلاثة الأساسية وهي الكفاية (Adequacy)، العدالة ( Equity) ، الكفاءة (Efficiency)، خلص الباحث على أن الجزء الكبير من الإنفاق العمومي يحدد بصفة مركزية خاصة في الأطوار التي تسبق التعليم الجامعي، إذ سجلت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الإجمالي والناتج

[1] Risikat, O. (2011). Effect of Educational Spending and Macroeconomic Uncertainty on Schooling Outcomes: Evidence From Nigeria, Journal of Economics, Finance, Administrative Science, 16(31), 07- 15. http://www.scielo.org.pe/pdf/jefas/v16n31/a02v16n31.pdf

[2] أشرف العربي. (2010). تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر على ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، معهد التخطيط القومي. file:///C:/Users/USER/Downloads/16-1%20(2).pdf

المحلي الإجمالي تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في مصر، الذي انعكس بدوره على نوعية الخدمات التعليمية المقدمة من مؤسسات الحكومية والتي عرقلت سير التنمية بمصر، كما أثبتت الدراسة وجود تحيز في الإنفاق على التعليم في المراحل التي تسبق التعليم الجامعي، ما انعكس سلبا على الطبقة الفقيرة التي تعذر عليها استكمال تعليمها حتى المراحل العليا، وأوضح التحليل أيضا إلى وجود درجة عالية من عدم الكفاءة في الإنفاق على التعليم حيث أن النسبة الكبرى توجه إلى الإنفاق الجاري وليس الاستثماري، إذ تستحوذ الأجور والتعويضات العمال على النصيب الأوفر من هذا الإنفاق.

- دراسة **(John C Anyanwu & Andrew E. O Erhijakpor )**، **(2007)**:[1] تناولت العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي في الدول الأربعة التي تم تعينها مؤخرا كأقطاب للنمو في إفريقيا والمعروفة بدول (SANE) وهي الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، تم اختبار العلاقة باستعمال تقنية تحليل التكامل المتزامن لبيانات البانل (Panel)خلال الفترة الزمنية المحددة من (1990 ) إلى( 2002)، مع أخذ بيانات الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي كمتغيرات للدراسة، وقد تم اختيار هذا الأخير للرصد والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكشفت النتائج المتحصل عليها أن الإنفاق العام على التعليم يؤثر إيجابا على معدلات الالتحاق بالتعليم في مرحلتيه الابتدائي والثانوي، خاصة في الجزائر ونيجيريا التي كان التأثير فيها قويا وبشدة، وعليه قد بدا ذلك واضحا من خلال الجهود الحثيثة التي بدلتها الدول الإفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العام على التعليم يساهم في تحقيق نتائج جيدة ولكن لابد من توفير عوامل أخرى لا تقل أهمية عنه كتعزيز مبدأ الديمقراطية خاصة أن الدول الإفريقية تعيش حروب وصراعات مختلفة، وعليه لابد من الحفاظ على موجة الديمقراطية باعتبارها قوة الدافعة للالتحاق بالتعليم.

- دراسة **(Rajkumar Andrew &Vinaya Swaroop )**، **(2008)**:[2] تدور حول العلاقة بين الإنفاق العام ونتائج التعليم والصحة، حيث تم أخذ سلسلة البيانات الزمنية من (1990- 2003)،

[1] Anyanwu, J & Andrew, E. (2007). Education Expenditure and School Enrolment in Africa illustration From Nigeria and Other SANE Countries, Economic Research Working Paper (92), 1- 29. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/26820446-FR-ERWP-92.PDF

[2] Rajkumar. A . & Vinaya. S, (2008). Public Spending and Outcomes: Does Governance Matter? , Journal of Development Economics, (86), 96 –111. https://www.unicef.org/socialpolicy/files/Public_spending_and_outcomes_governance.pdf

باستخدام طريقة المربعات الصغرى بينت النتائج فيما يخص الشق الخاص بقطاع التعليم إلى أن الزيادة في نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 1 % تؤدي إلى تحسن مستويات الرسوب المدرسي في المرحلة الابتدائية من التعليم بنسبة 0.70 % وهذا في حالة تمتع البلد في فترة الدراسة بالحوكمة، توصلت الدراسة إلى أن تحسن مستويات الحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى تحسن أداء وكفاءة الإنفاق العام الذي ينعكس بالإيجاب على جودة الخدمات التعليمية وكافة المؤشرات التعليمية، وعلى العكس حيث يؤدي الفساد إلى انخفاض أداء وكفاءة الإنفاق العام بسبب إهدار المال العام.

- **دراسة ( Tighatonga Nhundu )، (2006):** [1] تستعرض التطورات الأخيرة للتعليم في زمبابوي منذ الاستقلال، ومع التطرق إلى أهم تداعيات تمويل التعليم، وتحليل السياسات التعليمية وممارسات التمويل الحالية للحكومة وأهم الآثار الناجمة عنها في ظل محاولاتها تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتوصل الباحث إلى أنه في الوقت الذي أحرزت فيه الحكومة تقدما كبيرا في تشجيع وتحفيز ودعم المجتمع لتحقيق أهداف السياسات التعليمية المقترحة، فقد تم توزيع العبء على تمويل التعليم بشكل غير متساوي بين المجتمعات، وقد أرجع ذلك إلى العيوب الخطيرة في السياسات الحكومية القائمة على الإعانات فيما يتعلق بالأحكام التي تميل لإدامة وتشجيع عدم المساواة في توفير التعليم في زيمبابوي.

**3- سياسة التشغيل:**

تمثل سياسات التشغيل جزءا هاما في تنمية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنه لا يمكن الاهتمام بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب البشري، خاصة أن الهدف من التنمية هو توفير مستوى معيشي لائق، ويتحقق ذلك إلا بتوفير منصب شغل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه، ويكون ذلك من خلال وضع برامج وخطط ناجعة لتحسين واقع التشغيل واستيعاب البطالة، من خلال تكفل الحكومة بالقادمين إلى سوق العمل.

[1] Tighatonga, N. (2006). The Financing and Provision of Education in Zimbabwe Towards Greater Equality, Journal Educational Review, (41), 243- 253. https://https//doi.org/10.1080/0013191890410304

**3-1- مفهوم سياسة التشغيل:**

- عرفتها **منظمة التعاون والتنمية (OCDE):** سنة (1985) تمثل "مجموع الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج."[1]
- عرفها **المكتب الدولي للعمل ( BIT):** على أنها رؤية منسقة تشير لمجموعة من التدخلات ذات الأبعاد المتعددة، والتي يتم وضعها من أجل تحقيق جملة من الأهداف الكمية والنوعية المحددة للشغل في بلد معين.[2]

وعليه فإن سياسات التشغيل تمثل مجموعة من القرارات والتشريعات الحكومية، التي تحددها وتعتمدها السلطات المختصة ( الحكومة، رجال الأعمال، العمال)، بهدف تنظيم أداء سوق العمل كالاستثمار في القدرات البشرية وخلق مناصب شغل والحد من البطالة.

**3-2- الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل:**

لسياسات التشغيل أبعاد متعددة الجوانب، وتحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف التي ترمي إليها، وتشمل الجانب اقتصادي واجتماعي وحتى البعد التنظيمي والهيكلي ويمكن إبرازها فيما يلي:[3]

**أ: البعد الاقتصادي:**

يهتم هذا البعد باستغلال رأس المال البشري والاستثمار فيه، بالاعتماد على اليد العاملة الماهرة والمؤهلة، بحكم أنها تدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، وذلك بإقحامها في مختلف القطاعات الإنتاجية النشيطة التي تساهم في التحسن النوعي والكمي للإنتاج ومردود يته ولمواكبة تطورات العصر.

**ب: البعد الاجتماعي:**

يرتكز البعد الاجتماعي على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن مشكل البطالة خاصة في أوساط الشباب، ذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، إذ تقوم الحكومة بتوفير مناصب شغل دائمة لهذه الفئة بالذات، لدمجها في المجتمع وتحقق بذلك الاستقرار الاجتماعي.

---

[1] مولاي عبد الرزاق لخضر. (2012). تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000- 2011، مجلة الباحث، 10(10)، 191 - 204، ص 191.

[2] Berar, A. (2012) .Guide pour la formulation des politiques nationales de l'emploi (bureau international du travail), première Edition, Italie, p 15.

[3] عايب حمزة وآخرون. (2011). سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15- 16 نوفمبر، جامعة مسيلة، ص5.

**ج: البعد التنظيمي والهيكلي:**

يقصد به مشاركة جميع الجهات التي لها علاقة في اتخاذ القرارات الجماعية خصوصا المتعلقة بالتنمية المستدامة، ووضع سياسات التشغيل وتنفيذها، ويهدف عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحسين المؤهلات المهنية لإقامة توازن بين حجم الطلب والعرض في سوق العمل.
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لفرص العمل.
- إنشاء هيئات لتنسيق ما بين القطاعات.
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب.
- الرفع من اليد العاملة المؤهلة في المدى القصير والمتوسط.
- تكييف تخصصات التكوين مع متطلبات سوق العمل.
- الحد والتخفيف من البطالة.

**3-3-** التدخلات العامة لسياسات التشغيل:

تهدف سياسات التشغيل عموما إلى تحسين الأداء على مستوى سوق العمل وتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة العالية خاصة عند فئة الشباب، ويمكن التمييز بين صنفين من سياسات التشغيل:

**أ: السياسات النشطة: (Les Politiques Actives)**

تهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة وخلق مناصب شغل جديدة لفئة العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى تدريب وتكوين قدرات القوى العاملة، وتحسين فرص العمل المتاحة، ما يؤدي إلى زيادة نمو العمالة، وتتبنى الدولة هذه السياسات من أجل:[1]

- خلق فرص عمل عن طريق التوظيف في القطاع العام.
- تشجيع تدريب العمال لتعزيز قدرتهم على التكيف.
- تشجيع الشركات على التوظيف من خلال استعمال مختلف الوسائل كتخفيض تكاليف العمالة وإلغاء الاشتراك في الضمان الاجتماعي، وتقديم المكافآت والحوافز والمنح.
- تشجيع على خلق فرص عمل في القطاعات الغير ربحية.

[1] Floyols, A. (2010). Rigidité du Marché du travail et Chômage: Quelles Relation ?Une Réflexion a Partir du Cas de la France, Economies et Finances, pp 21- 22.

**ب: السياسات السلبية: (Les Politiques Passives)**

تهدف هذه السياسات إلى توفير المساعدات الاجتماعية للتخفيف من مخاطر البطالة، والحد من القوى العاملة، وتشتمل هذه السياسات على:[1]

- تعويض العاطلين عن العمل عن طريق تقديم المنح والإعانات.
- تقليل وقت العمل مع مرور الوقت إلى 35 ساعة.
- تشجيع المهاجرين على مغادرة البلد المضيف.
- تشجيع المرأة على البقاء في البيت.
- تخفيض سن التقاعد ( التقاعد المبكر).

**3-4- الإنفاق العمومي على سياسة التشغيل النشطة:**

تنفق مختلف دول العالم مبالغ مالية هامة من دخلها الوطني على سياساتها التشغيلية النشطة، لكن يبقى هيكل إنفاقها وحجمه يختلف من بلد إلى آخر، ويمكن تبيين ذلك من خلال الجدول الموالي:

**جدول 2: نفقات سياسة التشغيل النشطة من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بين بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية):**

| البلد | نسبة النفقات سياسات التشغيل النشطة من PIB(%) |
|---|---|
| هولندا | 1.58 |
| فرنسا | 1.31 |
| ألمانيا | 1.20 |
| إسبانيا | 0.73 |
| الو. م. أ | 0.15 |
| اليابان | 0.30 |
| معدل بلدان (OCDE) | 0.90 |
| البلدان العربية | 1.40 |

**المصدر:** حمدي علي. (2008). تنظيم وتطوير أسواق العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، يومي 15و16 نوفمبر، ص 14.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول يتضح لنا أن معدل الإنفاق على سياسات التشغيل النشطة من الناتج المحلي الإجمالي، في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منخفض إذا ما تم مقارنته

[1] Floyols, A. (2010), Op. Cit, p 22.

بالدول العربية، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن الدراسات والتقارير الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تؤكد أن البلدان التي تنتمي إليها تحقق نتائج إيجابية وجيدة في مجال التشغيل بالرغم من أنها تنفق أقل ما تنفقه الدول العربية.

**3-5- تقييم سياسة التشغيل النشطة:**

بالنظر إلى النتائج المحققة بقطاع التشغيل في الدول العربية، نجد أنه بالرغم من المجهود المالي الكبير الذي تسخره معظمها لتمويل سياساتها التشغيلية النشطة، إلا أن مردودها فيما يخص الاستثمارات في التشغيل والتخفيف من البطالة وإنتاجية العمل ونسبة التدريب والتأهيل في المؤسسات الاقتصادية. .. يعد نسبي ومحدود من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إرجاعه لعدة أسباب وأهمها:[1]

- غياب الإحكام في هيكلة الإنفاق على سياسات التشغيل، التي تعد مخالفة تماما لهيكلة الإنفاق في الدول المتقدمة، التي تولي أهمية كبيرة لجانب التدريب والتأطير المستمر، إذ يمثل البعد التدريبي 56 % من مجموع الإنفاق المقدر ب 0.9 من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق على خدمات التشغيل الذي يمثل 17 %، والإنفاق على البرامج الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة تمثل ب 16%، في حين أن برامج تشغيل الشباب لا تمثل سوى 11%.

أما بالنسبة للدول العربية فمن أولوياتها برامج تشغيل الشباب، مهمشة بذلك الجوانب الأخرى كالتدريب والتأهيل بالنسبة للعاطلين والمسرحين عن العمل..، حتى أن برامج تشغيل الشباب لا توفر بالقدر الكافي الاستجابة لاحتياجات المنشآت الاقتصادية، ما ينجم عنها تدني معدلات الاندماج المستفيدين من هذه البرامج.

- انعدام معايير الاستفادة من برامج التشغيل الموجهة لحاملي الشهادات الجامعية، إذ أن الاستفادة تكون مطلقة للكل دون النظر إلى مدى تطابق مؤهلاتهم مع حاجيات السوق.
- توجيه الإنفاق إلى حاملي الشهادات الجامعية مع إهمال باقي الفئات كالشباب ذو المستويات المتدنية والمتواضعة والفاقدين للشغل والعمال المهددين بالفصل، وقد ينجر عن هذا عدم الإنصاف في تصويب الحوافز حسب حاجيات مختلف الفئات النشيطة وحسب حاجيّات المناطق.

على هذا الأساس فإن برامج التشغيل النشطة في الدول العربية لم تتطابق مع المبادئ العامة التي تقوم عليها، والمتمثلة في تحسين عرض العمل بعناصر تشغيلية جديدة لفائدة طالبي الشغل وإلى

[1] حمدي علي. (2008). المرجع السابق، ص 17.

تحسين طلب العمل من طرف المؤسسات كنتيجة للرفع من كفاءات عن طريق هذه البرامج، وعليه فإن إعادة هيكلة البرامج وتفعيلها مرتبط بشكل كبير بضبط الأهداف المرجوة وتحديد الأولويات عند صياغة هذه الآليات، وذلك استئناسا بتجارب الدول الغربية، ويمكن اعتماد منهجية تطوير البرامج النشطة بإتباع المقاييس المدونة في الجدول الموالي:

**جدول 3: ربط البرامج النشطة بالأهداف الموضوعة حسب الظرف الاقتصادي:**

| الأهداف | توجيه البرامج | الاستهداف |
|---|---|---|
| -مجابهة تراجع النمو الاقتصادي بصفة ظرفية | - توليد فرص العمل (برامج الأشغال العمومية).<br>- التشغيل المدعم (حوافز للمؤسسات).<br>- دعم العمل المستقل. | - تركيز على المناطق المتضررة من البطالة والمناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود.<br>- فئات خاصة |
| -معالجة انعدام التوازن بين العرض والطلب. | -تحسين خدمات التشغيل (الإعلام وتوجيه معلومات سوق العمل).<br>-تطوير تقنيات البحث عن الشغل.<br>- دعم أنظمة التدريب. | -المناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود.<br>- القطاعات الاقتصادية.<br>- المهن الجوارية. |
| -تحسين التصرف في سوق العمل | - توفير البيانات حول سوق العمل وتطوراته المستقبلية (المهن الجديدة).<br>- رفع من أداء الآليات والبرامج.<br>- خدمات التشغيل (إعلام، إرشاد) | - الداخلون لسوق العمل.<br>- المؤسسات. |

**المصدر:** حمدي علي. (2008). المرجع السابق، ص19.

**3-6- مؤشرات تقييم سوق العمل:**

تعد المؤشرات بمثابة الأدوات المستعملة لرصد التغيرات الواقعة في سوق العمل، ولتقييم مدى كفاءته على المستوى المحلي والدولي، كما أنها تساعد واضعي سياسات التشغيل على التعرف على مختلف الاتجاهات الظواهر التي لها علاقة بسوق العمل وعلى مختلف الأهداف التي تحققت، ما يسهل عملية اقتراح الحلول وطرح البدائل هادفة للنهوض بسوق العمل، وحسب منظمة العمل

الدولية تم تصنيف ثمانية عشر مؤشرا سنة (1999)، ليتم رفعها إلى عشرين مؤشرا فيما بعد وتم تبويبها إلى عدة مجموعات رئيسية يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

**الشكل 16: مؤشرات تقييم سوق العمل**

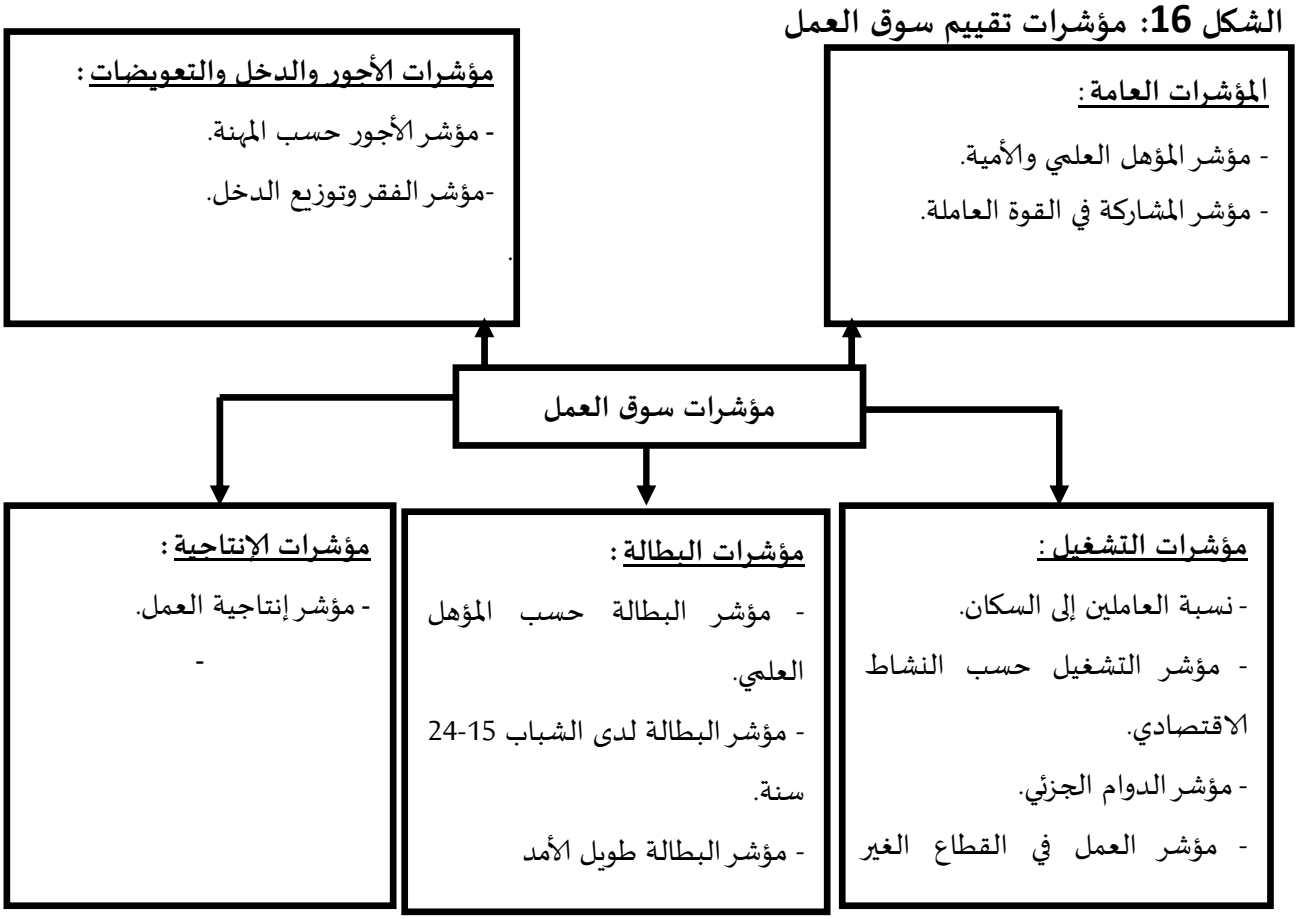


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على ( عادل لطفي. (2007)، مؤشرات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمان: يومي 7- 8 ديسمبر، ص ص 11- 12).

انطلاقا من الشكل أعلاه يمكن عرض مؤشرات سوق العمل حسب منظمة العمل الدولية كالآتي:[1]

**أ: المؤشرات العامة:**

- **مؤشر المؤهل العلمي:** يمثل مستوى توزيع المعرفة والمهارات لدى القوة العاملة من 15 سنة فما فوق، حيث قسمت منظمة اليونيسكو المستويات التعليمية إلى ثلاثة مستويات وهي الأساسي والثانوي وما بعد الثانوي، ويتم حسابه انطلاقا من إجمالي القوة العاملة في مستوى معين بالنسبة لإجمالي القوة العاملة مضروب في مئة.

[1] عادل لطفي. (2007). المرجع السابق، ص ص13 - 37.

- **مؤشر المشاركة في القوة العاملة: (معدل النشاط)** ويشمل جميع السكان الناشطين اقتصاديا بما فيهم العاطلين عن العمل والعاملين، يتم حسابه انطلاقا من إجمالي القوى النشطة بالنسبة لعدد السكان مضروب في مئة.

**ب: مؤشرات التشغيل:**

- **نسبة العاملين إلى السكان:** يقيس نسبة العاملين إلى إجمالي عدد السكان في سن العمل، يتم حساب ذلك انطلاقا من عدد العاملين بالنسبة لعدد السكان مضروب في مئة.
- **مؤشر التشغيل حسب النشاط الاقتصادي:** يقسم هذا المؤشر العاملين إلى ثلاثة نشاطات اقتصادية رئيسية وهي: الزراعة والصناعة والخدمات، ويتم حسابه من خلال عدد العاملين في نشاط معين بالنسبة للعدد الإجمالي للعاملين مضروب في مئة.
- **مؤشر العاملين بالدوام الجزئي:** يختلف تحديد عدد الساعات من بلد إلى آخر لهذا أقرت منظمة العمل الدولية على أن العمل الذي يستغرق أقل من 20 ساعة في الأسبوع يعد عملا بدوام جزئي، ويتم حسابه انطلاقا من إجمالي عدد العاملين بالدوام الجزئي بالنسبة لإجمالي العاملين مضروب في مئة.
- **مؤشر التشغيل في القطاع الغير منتظم:** حددت منظمة العمل الدولي مجموعة من الخصائص التي يمكنها أن تبين عدد العاملين في القطاع الغير رسمي كغياب صفة القانونية للعاملين وعدم توفر التأمينات الاجتماعية للعاملين وغيرها، وتجدر الإشارة إلى صعوبة الحصول البيانات الدقيقة لهذا المؤشر.

**ج: مؤشرات البطالة:**

- **مؤشر البطالة:** يشمل كل الأفراد في سن العمل ولا يزاولون أي نشاط إنتاجي مقابل أجر، يمكن حسابه انطلاقا من حساب إجمالي العاطلين بالنسبة لإجمالي العاطلين والمشتغلين مضروب في مئة.
- **مؤشر بطالة الشباب:** حسب التعريف الدولي هم فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 سنة، ويمكن حساب انطلاقا من إجمالي عدد المتعطلين الشباب بالنسبة لإجمالي السكان الشباب.
- **مؤشر البطالة طويلة الأمد:** للفترات البطالة الطويلة الأمد آثار سلبية عميقة منها فقدان مصدر الدخل وتناقص قابلية البحث عن العمل، يتم حسابه انطلاقا من العدد الإجمالي للمتعطلين لمدة سنة على إجمالي القوة العاملة مضروب في مئة.
- **مؤشر البطالة حسب المؤهل العلمي:** يلقي هذا المؤشر الضوء على المستوى التعليمي للعاطلين، وتقسم المستويات إلى كالآتي: الأقل من التعليم الأساسي والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي وما بعد الثانوي، يمكن حسابه انطلاقا من عدد الباحثين عن العمل في مستوى معين على عدد العاملين والباحثين عن العمل مضروب في مئة.

**د: مؤشرات الأجور والدخل والتعويضات:**

- **مؤشر الأجور حسب المهنة:** يلقي الضوء عن نسبة الأجور في مختلف النشاطات الاقتصادية، ويتم حساب منسوب الأجور انطلاقا من متوسط الأجر في فترة المقارنة على متوسط الأجر في فترة الأساس، وذلك لكل مهنة على حدى.
- **مؤشر الفقر وتوزيع الدخل:** يتم قياسه باستخدام خط الفقر الوطني الذي يختلف من دولة إلى أخرى، بحث يتم حساب نسبة الأفراد الفقراء تحت خط الفقر بالنسبة لإجمالي عدد السكان.

**ه: مؤشرات الإنتاجية:**

- **مؤشر إنتاجية العمل:** يقصد بإنتاجية العمل على أنها الإنتاج مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة عمل، أي الناتج عن ساعة عمل عامل، ويتم حسابها بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لنشاط معين على عدد ساعات العمل لجميع العاملين في نفس النشاط خلال سنة مضروب في مئة.

**3-7- الدراسات التجريبية والتطبيقية السابقة حول أثر الإنفاق العمومي على سوق العمل:**

- **دراسة ( Nnamdi Chinwendu Nwaeze )، ( 2019)**[1]: الغرض من الدراسة معرفة ما إذا كان بإمكان الإنفاق الحكومي تحفيز العمالة وتوليدها في الاقتصاد النيجيري خلال الفترة (1985- 2017)، وذلك بأخذ معدل البطالة كمتغير تابع والإنفاق على التحويلات والإنفاق على الخدمات الاقتصادية والإنفاق على الخدمات الاجتماعية والإنفاق على الإدارة كمتغيرات مستقلة، وتم استخدام اختبار التكامل المشترك جوهانسن واختبار السببية لقرانجر ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، فكشفت النتائج على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق على الخدمات الاقتصادية ومعدل البطالة في المدى القصير ووجود اتجاه واحد لسببية من الإنفاق على الخدمات الاقتصادية نحو معدل البطالة، ووجود علاقة عكسية بين الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ومعدل البطالة لكن التأثير ضعيف ووجود السببية في الاتجاه الواحد من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ومعدل البطالة، وعلاقة عكسية بين الإنفاق على الإدارة ومعدل البطالة ووجود سببية ذات الاتجاه الواحد من الإنفاق على الإدارة إلى معدل البطالة، ووجود علاقة ايجابية بين الإنفاق على التحويلات ومعدل البطالة ولا يوجد سببية بينهما، خلصت الدراسة أن كل من الإنفاق على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية تحفز على خلق مناصب شغل جديدة في نيجيريا، وأوصى الباحث على ضرورة سعي صانعي سياسات التشغيل في نيجيريا إلى

[1] Nnamdi, C, N. (2019). Does Government Expenditure Stimulate Employment Gemeration? a Disaggregaed Empirical Evidence from the Nigeria Economy, Journal Of Economics and Sustainable Development, 10(16), 1-11.
file:///C:/Users/USER/Downloads/49292-52931-1-PB%20(1).pdf

مراقبة وتتبع اتجاه وآثار والتغيرات التي تحدث بالنسبة للإنفاق على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لأن لها دور محوري في عملية التشغيل.

- **دراسة (جرفي زكرياء وآخرون)، (2019)**[1]: الغرض منها هو تحديد العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الإنفاق العام والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018)، وتم أخذ الإنفاق العام كمتغير مستقل وسوق العمل الممثل بمعدل التشغيل كمتغير تابع، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباعدة (ARDL)، فخلصت الدراسة على وجود تأثير موجب معنوي للنفقات العامة على التشغيل في الأجل الطويل ولكن التأثير ضعيف، ولا يوجد تأثير في الأجل القصير، وارجع ذلك إلى أن الإنفاق يوجه إلى نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز المولدة للمناصب الشغل، بالإضافة إلى أن كل ما أنفق على المخططات والبرامج التنموية توجه أكثر إلى قطاع البناء والأشغال العمومية وبعد الانتهاء من الأشغال يحالون إلى البطالة الإجبارية، أما القطاعات الأخرى فلم تتولد عنها عمالة كما كان متوقع وإنما ضاعت، بالإضافة إلى أن الجزء الكبير من العمالة موجود في إطار غير رسمي، وفي الأخير أوصت الدراسة على ضرورة مراجعة السياسة التشغيلية المتبعة وتتبع قنوات صرف الأموال.

- **دراسة (Ewubare Dennis Brown & Maeba Sampson Lucky )، (2018)**[2]: تهدف لتقييم أثر الإنفاق العام على البناء والنقل على معدل العمالة في نيجيريا خلال الفترة (1980- 2017)، تم استعمال التكامل المشترك لاختبار العلاقة بين المتغيرات الدراسة واختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، مع أخذ معدل العمالة كمتغير تابع والإنفاق على النقل والإنفاق على البناء كمتغيرات مستقلة، كشفت النتائج وجود علاقة إيجابية على المدى طويل بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يظهر بوضوح دور الإصلاحات التي باشرتها الحكومة من خلال رفع الإنفاق على البنى التحتية من أجل معالجة مشكل التوظيف وتحسين مستوياته، وخلصت الدراسة على ضرورة البذل المزيد من الجهود لضمان استمرارية البنى التحتية من خلال زيادة الإنفاق السنوي على الميزانية الرأسمالية من أجل الرفع من مستوى العمالة ي نيجيريا.

---

[1] جرفي زكرياء وآخرون. (2019). أثر الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1990- 2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6(4)، 399 – 416.
http://193.194.91.150: 8080/en/article/110480

[2] Ewubare, D. & Maeba, S. (2018). Effect of public Expenditure in Construction and Transportation and Secteur on Employment in Nigeria, International journal of science and Management Studies (IJSMS), 1(4), 130- 136.
https://www.ijsmsjournal.org/2018/volume-1%20issue-4/ijsms-v1i4p116.pdf

- **دراسة (عباس عبد الحفيظ وآخرون)، (2018)**[1]: سعت إلى معرفة إمكانية تطبيق نمذجة قياسية للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، تم أخذ معدل البطالة والإنفاق العام كمتغيرات للدراسة وتم تقدير العلاقة باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار (VAR)اختبار السببية غرانجر، فأظهرت النتائج أن الإنفاق العام يساهم بمعنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغير معدل البطالة، وقد بينت دوال الاستجابة وجود علاقة طردية بين المتغيرين وعند حدوث صدمة إيجابية في الإنفاق العام سيكون لها أثر إيجابي على معدلات البطالة بمعنى أنها ستنخفض، وتوصلت الدراسة إلى أن التوسع في الإنفاق العام سيساهم في امتصاص البطالة.
- **دراسة ( كرمية توفيق )، (2017):** [2] المعنونة بأثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)، حيث سلط الضوء على أهم البرامج الإنفاقية التي اعتمدتها الحكومة خاصة في الفترة التي عرف الاقتصاد الجزائري وفرة مالية كبيرة، والتي ساهمت بشكل كبير في تقليص معدلات البطالة إذا ما تم مقارنتها بالفترات السابقة، وأشار الباحث إلى أن حجم المخصصات المالية التي تم صرفها على البرامج التنموية هو كبير جدا إذا ما تم النظر إلى حجم العمالة التي تم تحققها بفضل هذه البرامج التنموية، والذي كان متواضعا جدا ناهيك عن احتساب مناصب الشغل المؤقتة ضمن المناصب الدائمة، كما لوح إلى الارتفاع الكبير في الطلب الكلي الذي تم تغطيته عن طريق القطاع الخارجي (الواردات)، وأن النسبة الكبيرة من العمالة التي كان منتظر تحققها نتيجة البرامج التنموية ضاعت بسبب عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية الطلب الزائد الذي تولد عن البرامج الإنفاقية المطبقة، وخلصت الدراسة أن مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة عرض لا مشكلة طلب، لأنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاقية توسعية في غياب جهاز إنتاجي مرن وقادر على الاستجابة لزيادة الطلب، وهذا ما يؤكد الفشل الذريع لسياسات جانب الطلب على تطوير النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف سياسات التشغيل.

---

[1] عباس عبد الحفيظ وآخرون. (2018). تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية في الجزائر (1970-2015)، دفاتر MECAS، 14(1)، 246-257.

www.asjp.cerist.dz/en/article/59040

[2] كرمية توفيق. (2017). أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001- 2014، مجلة المعارف،جامعة بويرة، (12)، 60-82.

www.asjp.cerist.dz/en/article/53640

واقترح في الأخير على صناع القرار البحث عن استراتيجيات جديدة لوضع سياسات موجهة لجانب العرض بدلا من جانب الطلب، وذلك لتنشيط الجهاز الإنتاجي وجعله مرنا وقادرا على تلبية الطلب الزائد.

- **دراسة ( المومن عبد الكريم)، (2017):**[1] تبحث عن العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016)، حيث تم استخدام منهجية التكامل المتزامن واختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين معدلات التشغيل والإنفاق الحكومي في الجزائر، ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بينهما، وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ وجد أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 31.30 %في كل سنة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التشغيل في الجزائر، ويظهر هذا بوضوح عند إتباع السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي ينتج عنها ارتفاع في معدلات التشغيل، في حين يلاحظ انخفاضها في حالة انكماش الإنفاق الحكومي المنجر عن انخفاض أسعار البترول، وهذا ما لوحظ في الفترة (2014- 2016 ) حين دخلت الجزائر في حالة تقشف التي انعكست على مستوى الإنفاق الحكومي وتأثر به معدل التشغيل.
- **دراسة( Saous Cheikh & Belarbi Abdelkader & Mostéfaoui Sofiane )، (2017):**[2] تهدف إلى تحليل أثر الإنفاق العام على الدخل والأسعار والعمالة في الجزائر، وذلك لمعرفة إن كانت البرامج الإنفاقية والمشاريع التي تم وضعها بداية من سنة (2000- 2012) قد حققت الأهداف التي كانت ترمي إليها والمتمثلة أساسا في الرفع من القدرة الشرائية للأفراد وتخفيض معدلات البطالة، وقد تم تقدير النموذج باستعمال اختبار ديكي فولر موسع (ADF)، واختبار سببية غرانجر واختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، أظهرت نتائج سببية غرانجر بين متغيرات الدراسة الإنفاق العام والدخل والأسعار والعمالة، أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين الإنفاق العام والدخل، ووجود علاقة ذات اتجاه واحد من الإنفاق العام والعمالة، وأنه لا توجد علاقة بين الإنفاق العام والأسعار، وخلصت الدراسة

[1] المومن عبد الكريم. (2017). تأثير التوسع في الإنفاق الحكومي على التشغيل بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990- 2016، مجلة المعارف، (23)، 114-125.
www.asjp.cerist.dz/en/article/92766

[2] Saous, C & Belarbi, A & Mostéfaoui, S. (2017).The Impact of Public Expenditure on Employment and Income in Algeria an Empirical Investigation, Américan Journal of Economics, 7(3), 155- 161.
file:///C:/Users/USER/Downloads/j.economics%20(2).pdf

أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي على العمالة وتكلفة الاستهلاك للمواطنين الجزائريين، في حين أن الدخل يتأثر بالوهم النقدي الذي يرافقه زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية.

- **دراسة (Abdullahi Araga)، (2016):**[1] تناولت الآثار المترتبة من الإنفاق العمومي على البنية التحتية للطرق والنقل وقطاع الزراعة وقطاع التعليم على معدل العمالة في نيجيريا لمدة 35 عاما، واعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية، وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من (1980- 2014) ، واختبار جذر الوحدة (ديكي فولرموسع) (ADF)واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)، وأظهرت النتائج أن الإنفاق الزراعي وبناء الطرق لهما تأثير سلبي على معدل التوظيف، في حين أن الإنفاق على النقل والتعليم لهما تأثير إيجابي على معدل التوظيف، وفي الأخير اقترح الباحث ضرورة زيادة الإنفاق الرأسمالي للقطاعات الإنتاجية مثل البناء والنقل والزراعة والتعليم، مع استخدامه بحكمة لضمان مساهمته في تعزيز وتوفير فرص العمل في نيجيريا.

- **دراسة (Matius Irsan Kasau &HjRah Matlah & Hmadris Sultan Suhab )، (2015):**[2] تهدف إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على التوظيف بطريقة مباشرة وغير مباشرة في المناطق الشرقية والغربية في أندنوسيا، حيث اعتمد الباحث على عينة من 34 مقاطعة خلال الفترة (2007- 2013)، واستعمل لوحة البيانات البانل (panel models )، وأظهرت النتائج أن للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي مباشر وغير مباشر على التوظيف، ويكون التأثير مباشرا أي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في خلق مناصب شغل وهذا ما يتوافق مع النظرية الكينزية، ويكون بطريقة غير مباشرة من خلال تأثير الاستثمار على التوظيف حيث يزيد من توفير مناصب شغل وهذا ما يتوافق مع نظرية لويس (Lewis) ورانس في (Ranis fei) وهارود دومار( Harrod domar)، التي تؤكد أن تحقيق عملية التنمية ترتكز على مدخرات الأفراد والشركات التي تستثمرها لزيادة سرعة النمو، وأن أساس النمو هو رأس المال الذي يخلق عن طريق هذا الاستثمار والذي بدوره يساهم في خلق فرص عمل إضافية.

[1] Abdullahi, A. (2016). Impact of Government Expenditure on Employment Generation: Evidence From Nigeria, Working Paper, National Open University of Nigeria Lagos. https://www.academia.edu/30558041/IMPACT_OF_GOVERNMENT_EXPENDITURE_ON_EMPLOYMENT_GENERATION_EVIDENCE_FROM_NIGERIA

[2] Irsan Kasau, M & Rah matlah , H & Sultan Suhab , R.(2015). Effect of Government Spending on Employment Through Investment Andits Impact on The Eastern and Western Indonesia , International Journal of Research in Social Sciences, 5(5), 55-64. www.ijsk.org/wp-content/uploads/2015/04/6-GOVERNMENT-SPENDING1.pdf

▪ **دراسة (عياشي كمال & بوهديل سليم )، (2011):**[1] تهدف إلى توضيح مدى فعالية الاعتماد على الإنفاق العمومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر، وذلك من خلال إبراز العلاقة التي تربط الإنفاق العمومي والتشغيل، حيث ارتكزت الدراسة على التحليل الكينزي القائم على أن الطلب هو الذي يخلق العرض وأن أي زيادة في الإنفاق الحكومي من شأنها أن تزيد من الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي، حيث يساهم هذا الأخير في توفير مناصب شغل إضافية، وتم دراسة ظاهرة الارتباط بين الإنفاق الحكومي والتشغيل خلال الفترة (2001 – 2010)، مع أخذ معدلات الإنفاق العمومي كمتغير مستقل ومعدلات التشغيل كمتغير تابع، وأظهرت النتائج على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، وخلصت الدراسة بأن الجزائر تعتمد على المقاربة الكينزية في تنشيط سوق التشغيل، من خلال انتهاجها للسياسة الإنفاقية التوسعية تعمل على امتصاص نسبة هامة من البطالة.

▪ **دراسة ( لعجال العمرية )، (2011):**[2] تهدف إلى معرفة كيف يؤثر الإنفاق العمومي على مستوى التشغيل، انطلاقا من أن الإنفاق العمومي هو جزء من الطلب الكلي، والذي يساهم بدوره في رفع مستويات التشغيل ومكافحة ظاهرة البطالة، فارتكزت الدراسة على آلية تأثير سياسة الإنفاق العمومي على مستوى التشغيل، والتي ترتبط بتقلبات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها العمومي والذي ينتج عنه انخفاض في الطلب الكلي، مما يؤثر على رغبة المنتجين في زيادة الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار ومما يؤدي إلى إيقاف المشاريع الإنتاجية المستقبلية والتي تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، أما في فترات الكساد ترفع الدولة من إنفاقها العمومي والذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في مضاعفة الإنتاج وفتح مناصب شغل، أو عن طريق تقديم إعانات للمنتجين لتحفيزهم على زيادة الإنتاج وتقديم أيضا إعانات للأفراد كالتعويضات والتأمين الذي يزيدهم اطمئنانا بمستقبلهم، وبينت الباحثة أن آلية التأثير تكون حسب السياسة الإنفاقية المنتهجة وتكون إما سياسة انفاقية هيكلية أو ظرفية، فالسياسات الهيكلية يكون لها تأثير بعيد المدى على التشغيل، إذ تقوم الدولة بتمويل المشروعات العامة والبنية التحتية بهدف معالجة فترات الكساد التي تحدث

---

[1] عياشي كمال وآخرون. ( 2011). الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001- 2010، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر.

www.ebook.univeyes.com

[2] لعجال العمرية. (2011). الإنفاق العام وأثره على مستوي التشغيل، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر.https://iefpedia.com/arab/?p=31123

بسبب انخفاض الاستثمار الخاص، ولكن ما يعاب في هذه السياسات هو أن المدة تنفيذ التي تستغرقها المشروعات العامة تطول مما يسمح لفترات الكساد تطول أكثر دون معالجة. وأما السياسات الإنفاقية الظرفية تكون قصيرة المدى، حيث أن زيادة الإنفاق الاستثماري يسمح للمستثمرين بزيادة نشاطاتهم الإنتاجية، وبالتالي خلق مناصب شغل إضافية، أما الإنفاق الجاري فإنه يسمح بزيادة أجور العمال ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المكدسة وعليه تحريك عجلة الاقتصاد.

**4-سياسة النقل العمومي:**

يعتبر قطاع النقل من أهم قطاعات البنية التحتية وذلك لتأثيره المباشر على جميع القطاعات التنموية، إذ أن الارتقاء به في الوقت الراهن يعد الضرورة الملحة، باعتباره أحد أهم المعايير التي تدل على مستوى التنمية العمرانية والتطور الحضاري لمجتمع ما، كما أنه يلعب دورا محوريا في التنمية على المستويين المحلي والعالمي، وذلك من خلال تسهيل عمليات التنقل والتبادل.

تعد حركة تنقل الأشخاص والبضائع المتزايدة وتوسع النشاطات الاقتصادية والنمو الديمغرافي وزيادة عدد السيارات من العوامل الرئيسية التي أدت إلى خلق العديد من المشكلات النقل التي أثرت بشكل سلبي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني، كارتفاع تكاليف النقل وكثرة الحوادث، وغياب الاستقرار والأمن وتلوث الهواء بسبب الغازات والملوثات الضارة التي تنبعث من وسائل النقل، الازدحامات والاختناقات المرورية، وعدم تكافؤ فرص الوصول لدى الأفراد والبضائع وكثرة استخدام الأراضي لإنجاز المطارات والمواقف وطرق والجسور غيرها، ما استوجب إعداد سياسات للنقل العمومي تسعى لتحقيق النقل المستدام بعيدا عن الحلول التخطيطية التقليدية التي كان لها أثر كبير في فشل أكثر الخطط في حل المشكلات النقل كالتدهور البيئي وارتفاع التكاليف الاقتصادية وغيرها، وعليه لا بد من التنسيق الجيد بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، للتوسع في الأهداف والخيارات والآثار المتوقعة وضمان توافق بين القرارات الفردية قصيرة الأجل مع الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل لتحقيق النقل المستدام، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم سياسة النقل العمومي والإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية التي لها صلة بها:

**4-1- مفهوم سياسة النقل العمومي:**

تعد سياسة النقل العمومي جزء أساسي وهام في نظام النقل، ويتم اعتمادها بناءً على الطلب والعرض السوق وانطلاقا من النتائج المحققة، وكما تتقيد بخيارات البنية التحتية وهي نفسها الخيارات المشروطة في المبادئ التوجيهية لها، وتسعى من خلالها السلطات العمومية إلى تحقيق جملة من الأهداف كتحسين وتطوير النقل وتشغيله بكفاءة وفعالية حتى يضمن تقديم خدمات ترقى إلى

المستوى المطلوب، وكذا حماية البيئة والمساهمة في تنظيم التخطيط المكاني وتحقيق العدالة الاجتماعية [1].

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الإجراءات والبرامج والمشاريع التي تهدف إلى تحسين وتنظيم أداء نظام النقل وزيادة معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عموما فإن السياسة النقل العمومي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترمي مجملها إلى تكوين نظام نقل متكامل، وتكون عملية اتخاذ القرار بموافقة الحكومة وبمشاركة مختلف متعاملي النقل، وما يبرر تدخل الحكومة في إدارة نظام النقل ومحافظتها على المصلحة العامة.

- **النقل العمومي:** عرفه القانون الجزائري على أنه كل نقل يتم مقابل أجرة ويكون لحساب الغير يقوم به أشخاص طبيعيون أو معنويين مرخص لهم لهذا الغرض.[2]
- **النقل المستدام:** هو ضمان أن الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية تِؤخذ بالحسبان في القرارات التي تؤثر على فعالية النقل[3]، أي بمعنى تحقيق الوصول لتلبية احتياجات التنمية دون التأثير على المحيط الخارجي (التلوث البيئي )، إذ يركز على النقل الغير ميكانيكي كالمشي وركوب الدراجات....والنقل الميكانيكي كالنقل الجماعي...، وقد عرفه البنك الدولي في تقرير له سنة (1996) من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية التي يجب تحقيقها جملة من أجل الوصول إلى النقل المستدام وهي مبينة في الشكل الموالي:

[1] Didier, M & Prud'homme, R. (2007) .Infrastructures de Transport, Mobilité et Croissance, Conseil d'analyse Economique (PAO), Paris, p29.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1988)، المادة 18، العدد 19، السنة الخامسة والعشرون، ص 785.

[3] باسل خلف أحمد وآخرون، (2015)، تقييم استدامة خطة النقل في مدينة كربلاء المقدسة، مجلة التراث الكربلائي، 2(2)، 187 - 224، ص 191.

**الشكل 17: أبعاد النقل المستدام.**

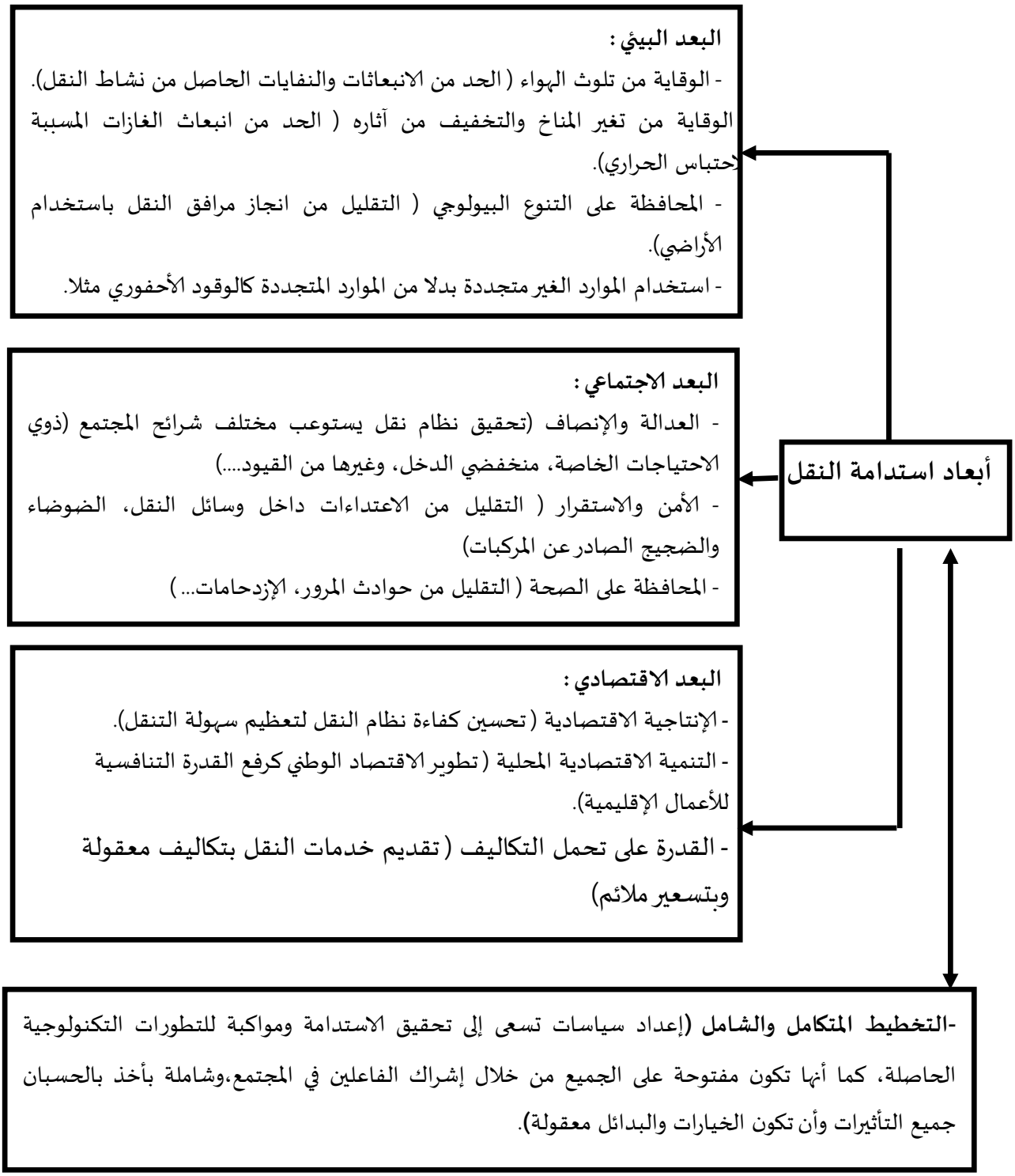


**Source:** Measured,W & Todd, L. (2019). Developing Indicators For Sustainable and Livable Transport Planning, Victoria Transport Policy Institute, p 03.

**4-2-أنماط النقل:**

يتشكل النقل من عدة أنواع من وسائل النقل ومنها:

**أ: النقل البري**: يشمل النقل البري النقل عبر الطرق والنقل بالسكك الحديدية:

- **النقل عبر الطرق:** تعتبر شبكات الطرقات وسيلة مرنة وسهلة للاتصال بين مختلف المناطق الجغرافية، سواء تعلق الأمر بنقل الأفراد أو السلع والبضائع، كما أن درجة الاعتماد عليها عرفت تزايدا ملحوظا في الآونة الأخيرة، حيث اتجهت العديد من الدول إلى تهيئة وتطوير وتحديث شبكات النقل كي تحصل كفاءة أعلى في العملية الإنتاجية والاجتماعية.
- **النقل بالسكك الحديدية:** تكمن أهمية النقل بالسكك الحديدية في قدرتها على نقل الحمولات الثقيلة للمسافات الطويلة وبسرعات عالية، كما أن وجودها في المناطق معينة قد يساهم في تنمية المنطقة، وتبرز أهميته في عمليتي الإنتاج والتوزيع من خلال زيادة فرص العمل ونقل المواد الأولية.

**ب: النقل الجوي:** يعد من أحدث أنماط النقل وأسرعها، إذ لا تقتصر أهميته على نقل الأفراد والبضائع نحو الخارج وإنما حتى داخل البلد الواحد، وعليه تسعى الدول توفير بنية أساسية للنقل الجوي من خلال إنشاء مطارات.

**ج: النقل البحري:** يعد النقل البحري من أولى وسائل النقل التي استعملها الإنسان، ويتميز بانخفاض تكلفته عن باقي الوسائل، كما أنه له القدرة على نقل الثروة النباتية والحيوانية والبترول والخدمات ثقيلة الوزن.

**4-3-خصائص الطلب والعرض على خدمات النقل:**

**أ: الطلب على خدمة النقل:**

إن الهدف الأساسي من إنشاء البنية التحتية للنقل هو تسهيل تنقل المواطنين والبضائع، لذلك من المهم معرفة الأسباب التي تقود إلى التنقل لتحديد احتياجات النقل، وعند تحليل الطلب على النقل نجد أنه يتبع قوانين مستقرة حيث ترتبط هذه القوانين إلى حد كبير بطريقة حياة السكان الإقليمية والجغرافية، وعليه وبالرغم من اختلاف أنماط الحياة إلا أنه هناك مميزات عامة مشتركة للطلب على النقل، ويتميز بالتعددية اختلاف أغراض الرحلات الأمر الذي جعل سوق النقل يتضمن مايلي:[1]

[1] القنطري زليخة. ( 2014). سياسات نقل الأشخاص في الجزائر، واقع وآفاق دراسة حالة منظومة النقل الحضري لمدينة الجزائر العاصمة، أطروحة الدكتوراه، جامعة باتنة، ص102.

**ب-الطلب الإلزامي على النقل:** يتضمن هذا السوق عدة رحلات نذكر منها الرحلات الخاصة بالمتعلمين، وتتركز هذه الرحلات في أوقات الذروة والطلب عليها يكون غير مرن، ويوجد أيضا الرحلات الخاصة بالموظفين والعمال وتتضمن ساعات الذروة حيث تعمل وسائل النقل بكامل طاقتها ويكون الطلب غير مرن، ورحلات خاصة بالمسافرين التي تكون طيلة اليوم.

**ج- الطلب الاختياري على النقل:** يمكن تقسيم هذا النوع من الرحلات إلى: رحلات التسوق يتسم الطلب عليها بالمرونة وتتصف بعنصر الزمن الأقل أهمية من الرحلات الإلزامية، وتشمل رحلات للشراء وغالبا ما تحدث خارج أوقات الذروة خاصة في المدن المزدحمة، كما تتضمن رحلات للتنزه والاستجمام ورحلات لتبادل الزيارات، بالإضافة إلى حركة مركبات نقل البضائع وتوزيعها داخل المدن وخارجها.

وبالتالي فإن أهم ما يميز الطلب على خدمات النقل على أنه طلب مشتق من أجل تحقيق أغراض مختلفة، كما أنه يختلف باختلاف مستوى النشاط الاقتصادي، ويمكن أن تحدث تقلبات في معدلات الطلب على خدمات النقل وذلك حسب الفترات اليومية والأسبوعية والموسمية.

**د- عرض خدمات النقل:** قد تختلف تكاليف عرض خدمات النقل باختلاف وسيلة النقل المستعملة، كما أنها غير قابلة للتخزين لكون أن عملية إنتاج الخدمة واستهلاكها تتم في الوقت ذاته، أضف إلى هذا أنها غير قابلة للتجزئة باعتبار أن العملية تتم وفق نقطتين مهمتين وهما نقطة الانطلاق ونقطة الوصول، أما بالنسبة لمعدلات عرض الخدمة فإنها تتوقف أساسا على سرعة وسيلة النقل في إنجازها للخدمة.[1]

**4-4 -العوامل المساعدة على إتاحة خدمات النقل العمومي:**

- **مراجعة أنماط الإنفاق العمومي على قطاع النقل:** ينبغي الرفع من كفاءة الإنفاق العمومي على قطاع النقل حتى يتمكن من تلبية احتياجات الطلب المتزايد على خدماته، وكذا الاهتمام بجانبين مهمين وهما الصيانة التي تخص الطرقات والمعدات....، وذلك تجنبا لتدهور حال شبكات النقل، أما الجانب الثاني في يتعلق بالنقل في المناطق الحضرية الذي غالبا ما يعاني من مشكلة في الطاقة الاستيعابية بسبب الازدحام الكبير الذي تشهده المدن الكبرى، وبالتالي لا بد من إعطاء الأولوية لقطاع النقل من خلال وضع أنظمة النقل الجماعي لاستيعاب حجم وكثافة الطلب الزائد على النقل كشبكات النقل السريع بالحافلات الذي يعد من أفضل الخيارات التقنية لكن دون الاقتصار عليه، كما ينبغي

[1] حبيطة علي. (2014). الأهمية الاقتصادية للنقل ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر، 11(2)، 59-84، ص 62.

العمل على تحسين بدائل الاستثمار في النقل ودرجة انتقائيتها، فهناك العديد من المشاريع التي تفوق مواصفاتها التصميمية احتياجاتها الفعلية، لذا يجب استبعادها والتركيز على البدائل السليمة اقتصاديا ولها ما يبررها.[1]

- **زيادة مستوى الأداء وبناء قدرات القطاع العام:** العمل على بناء القدرات سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى المشاريع المبرمجة، إذ يتوجب على متخذي القرارات الاستعانة بتجارب نظرائهم الغربيين لبلورة إستراتيجياتهم بطرق مناسبة وملائمة، من أجل ضمان عمليات التنفيذ بكفاءة، فمثلا تحسين أنظمة التخطيط خاصة في المناطق الحضرية التي تعاني من الازدحام، وحتى يتسنى إدارة الأصول خاصة فيما يخص الطرق، وبالتالي يعد تحسين أنظمة الإدارة والمساءلة عنصران ضروريان للرفع من أداء القطاع.
- **إشراك القطاع الخاص في إقامة مرافق البنية التحتية الأساسية وتقديم الخدمات:** يتعين على صانعي السياسات العمومية للنقل إدخال تحسينات كبيرة على الإطار المؤسسي والتنظيمي والمالي في قطاع النقل بغرض إتاحة الحوافز الملائمة لمشاركة القطاع الخاص.

**5-4- خطوات تحقيق أهداف سياسة النقل العمومي:**

**الشكل 18: خطوات تحقيق أهداف سياسة النقل العمومي.**

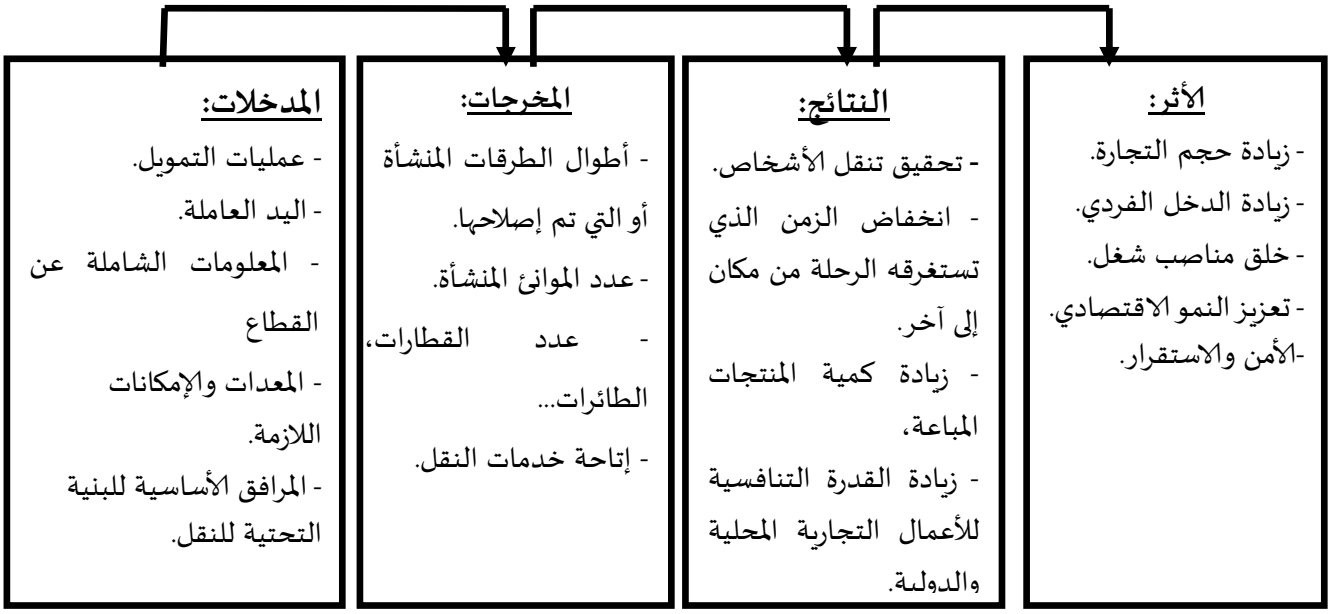


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على (حمد البازا هبة. (2014). المرجع السابق، ص 06).

[1] مجموعة البنك الدولي. ( 2008). المرجع السابق، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org ، تاريخ الدخول: 2019/09/30.

انطلاقا من الشكل يعد خلق مناصب الشغل وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق تنقل الأشخاص والرفع من حجم التعاملات التجارية من الأهداف الرئيسية التي يضعها صانعي سياسات النقل العمومي في مقدمة مساعيهم، وعليه يتطلب الأمر توفير مجموعة من العوامل المساعدة على ذلك والمتمثلة في المدخلات والتي تتكون من الموارد المالية واليد العاملة والبنية التحتية الأساسية وغيرها، والتي توظفها الحكومات للحصول على مخرجات والمتمثلة في السلع والخدمات المنتجة كالخدمات النقل العمومي المتاحة والمستوى النوعي لها والتوسع في البنية التحتية على كامل النطاق الجغرافي وزيادة عدد وسائل النقل والمواقف والمطارات والموانئ ...إلخ، والتي تسعى من خلالها تحقيق نتائج في المدى القصير والمتوسط والمتمثلة أساسا في تحقيق التنقل والتقليل من الوقت المستغرق في التنقلات وزيادة التدفقات التجارية، وهذا ما ينجر عنه آثارا في المدى الطويل على الاقتصاد الوطني وهي الأهداف النهائية المراد تحقيقها.

**4-6-مؤشرات تقييم النقل العمومي:**

يهدف قطاع النقل العمومي أساسا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تقديم خدمة النقل لجميع المواطنين بجودة عالية وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية لها، وعليه فإن قياس أداء النقل لا بد أن يعكس الأداء في المجالات النقل الرئيسية المختلفة المتاحة في البلد ما كالنقل البري (طرق، سكك حديدية) والنقل الجوي، والنقل البحري، ومن ثم يمكن الاعتماد على مدى تحقق هدفي إمكانية الوصول للخدمة واتساع التغطية الجغرافية لها، بواسطة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يمكن ذكرها في الشكل الموالي على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

**الشكل 19: مؤشرات تقييم أداء قطاع النقل.**

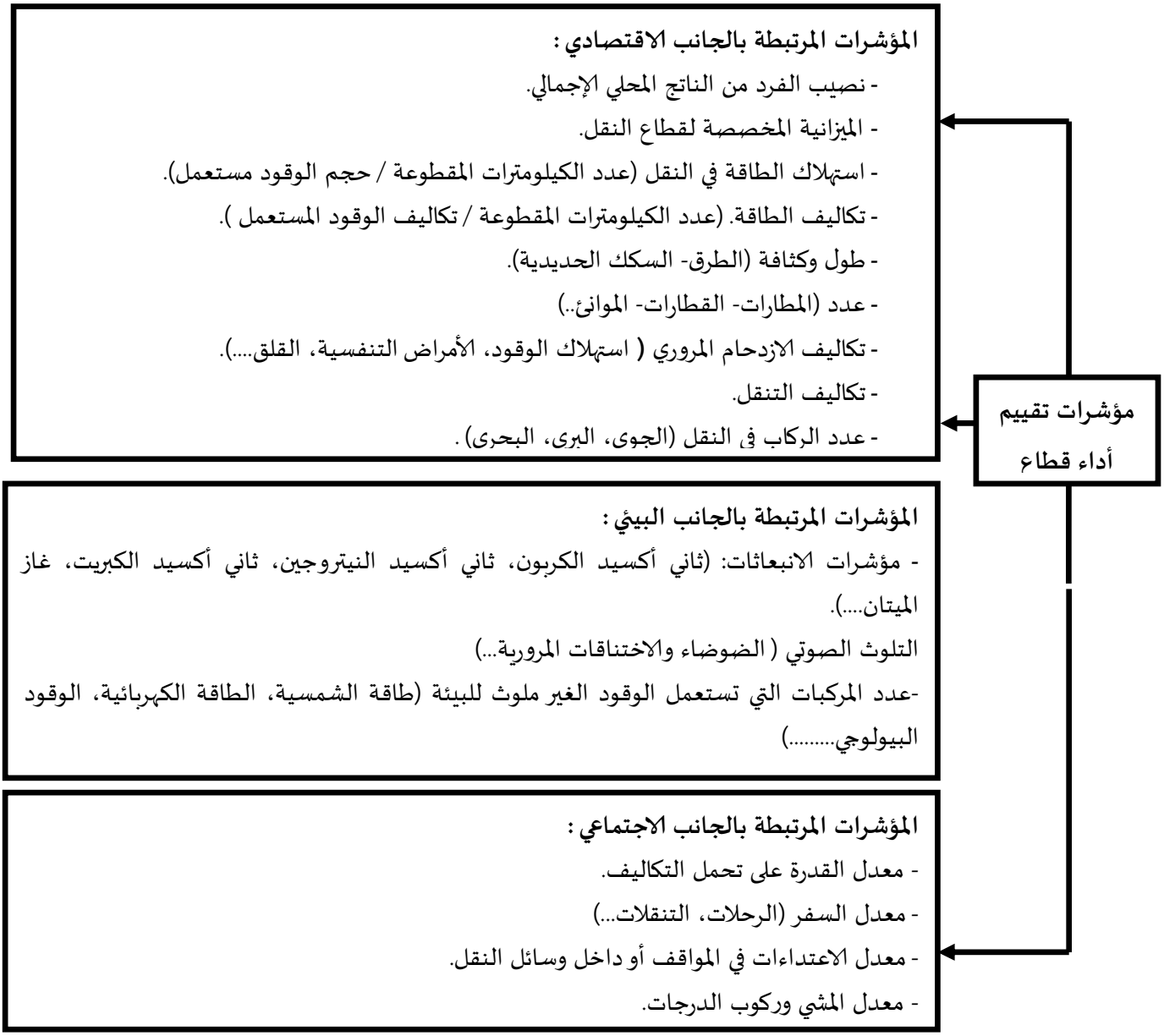


**Source**: Measured, W & Todd, L. (2019). Op. Cit, p 92.

**4-7-الدراسات التطبيقية والتجريبية السابقة حول أثر الإنفاق العمومي على النقل العمومي:**

- **دراسة (Mustapha Yusufu & Sunday Eligay & Muhammad Usaini )، (2018)[1]: تعالج** الدراسة تأثير الإنفاق الحكومي على قطاع النقل والنمو الاقتصادي في نيجيريا (1980-2016)، حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والإنفاق الحكومي على النقل والإنفاق الاستثماري

[1] Yusufu. M & Eligay. S & Usaini. M, (2018). Impact Of Government Expenditure On Transportation Sector And Economic Growth In Nigeria (1980-2016), Bingham Journal of Economics and Allied Studies, Bingham University, Karu, Nigeria, 1(2), 1-12. https://www.researchgate.net/publication/340788628_IMPACT_OF_GOVERNMENT_EXPENDITURE_ON_TRANSPORTATION_SECTO

ومعدل الفائدة كمتغيرات مستقلة، وتم تقدير النموذج باستخدام (ECM)، وأظهرت الدراسة أن الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي على النقل من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بينهما ولكن توجد علاقة طويلة المدى، وأوصت الدراسة على ضرورة ضمان إدارة الإنفاق على النقل بشكل صحيح حتى يرفع من القدرة الإنتاجية للدولة ويسرع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في النقل لأنها تقلل من تكلفة الأعمال التجارية وتزيد من ربحية الشركات التي تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

- دراسة **(Bilal Idres & Nouara Kaid Tlilane) (2016)**:[1] الهدف منها هو تقييم تكلفة استهلاك الطاقة التي تتسبب فيها الحركة الفردية للسيارات في الجزائر بسبب قلة وسائل النقل الجماعية، حيث استهل الباحثان دراستهما بالتطرق إلى أهمية النقل بالنسبة للحياة اليومية للمواطنين وقدرته التنافسية للشركات ودوره في تحقيق النمو الاقتصاد يفي الجزائر، كما تطرقا إلى المناخ الاقتصادي الجيد في العقد الماضي الذي أدى إلى زيادة استخدام النقل والطلب عليه، خاصة في ظل تزايد عدد السكان وتنقلهم بشكل متزايد على مستويات مختلفة وذلك لأسباب مهنية وكذا البحث عن ظروف اجتماعية أفضل. ولكن ما لفت انتباه الباحثان هو أن سياسة النقل العمومي وعرض وسائل النقل لم تتطور بالكامل، كما أنها بقيت عاجزة عن تلبية احتياجات السكان المتمثلة في التنقل وأرجعه الباحثان إلى الضعف الاقتصادي، حيث ارتفعت نسبة مستخدمي السيارات الفردية خلال 15 سنة قد مضت، والتي كان لها تأثير على ارتفاع نسبة استهلاك الوقود، وأدى هذا إلى اتساع دائرة الطلب على الطاقة في قطاع النقل، ولهذا الغرض حاولت الدراسة إيجاد العلاقة بين حركية السيارات واستهلاك الطاقة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2013)، فتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وأظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين حركية السيارات واستهلاك الطاقة، وقد أرجعته الدراسة إلى نمو عامل الدخل لدى الأفراد الذي ساهم بقوة في نمو أسطول السيارات الفردية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لم يعد من الممكن في الوقت الحالي تصور استدامة سياسة النقل في الجزائر بصرف النظر عن ترشيد الإنفاق الفردي على السيارات الفردية وحماية البيئة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية المهملة، وعليه فإن التدخل الحكومي ضروري في الوقت الراهن للمساهمة في لتحسين الكمي والنوعي

[1] Idres , B & Kaid Tlilane, N. (2016). La Politique De Transport en Algérie: Moteur de Croissance Economique ou De Dépense ?, Les Cahier MECAS, (13), 231- 250. file:///C:/Users/USER/Downloads/La%20politique%20de%20transport%20en%20Alg%C3%A9rie%20_%20Moteur%20de%20croissance%20%C3%A9conomique%20ou%20de%20d%C3%A9pense%20%20%20(1).pdf

لوسائل النقل العام الجماعية، لأن نموذج النمو المدعوم في الجزائر يولد تكاليف أكثر من الأرباح في قطاع النقل والذي يتلخص أساسا في استيراد السيارات وزيادة استهلاك الوقود والعدد المتزايد لحوادث المرور وبالتالي زيادة تكلفة الرعاية الصحية.

- **دراسة( Bustam )، (2015):** [1]الغرض منها هو معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على البنية التحتية للنقل، حيث استهلت بأهمية البنية التحتية للنقل في أند ونسيا، باعتبارها من العناصر الأساسية لتحقيق النمو الشامل للبلاد، خاصة في ظل اتساع مناطقها، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في البنية التحتية للنقل وكل ما يتعلق بصيانة الطرق والجسور واستحداثها وتوفير خدمات النقل العمومي من الناحية الكمية والنوعية يعتبر غير كاف، مما شكل عقبات كبيرة لتحقيق النمو الشامل في أندونسيا، ويعود ذلك إلى عدم استقرار واستمرار في السياسات العمومية للنقل بسبب تعاقب المسؤولين، وانتشار البيروقراطية والميول والتحيز في إنشاء البنية التحتية للنقل بين المناطق، فمثلا نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجال النقل البري التي تم توزيعها بشكل غير منصف وعادل حيث استفادت بعض المناطق بنسب مرتفعة جدا في حين استفادت مناطق أخرى بنسب تقل عن 8.93%، ونفس الشيء بالنسبة للنقل البحري حيث يرتفع في مناطق معينة ويقل في مناطق أخرى عن 2.49 %، هذا من جانب ومن جانب آخر القيود المفروضة على المستثمرين في البنية التحتية للنقل التي أثرت على جودة ونوعية الخدمات المقدمة حيث احتلت أندونيسيا المرتبة 78 في ترتيب جودة خدمات النقل على المستوى العالمي، والمرتبة 104 بالنسبة للنقل البحري، والمرتبة 89 بالنسبة للنقل الجوي، بالإضافة إلى عدم كفاية الإنفاق المخصص للبنية التحتية للنقل حيث يظهر ذلك جليا في نسبته من الإجمالي الإنفاق الحكومي مقارنة بقطاع الطاقة وقطاع التشغيل في الميزانية العامة لسنة (2012)، والتي قدرت ب 63.26 تريليون فقط في حين قدر حجم الإنفاق الموجه للطاقة ب 168.5 تريليون أما قطاع التشغيل فقد قدر ب 215.8 تريليون، كما أن الميزانية الموجهة للنقل تعرف انخفاضا مستمرا منذ (2008).

[1] Bustan. (2015). Effect of Government Spending on Transportation Sector Against Economic Growth and Income Distribution, Journal of Eonomics and Sustainable Developmnt, 6 (24), 208- 219. https://www.iiste.org/Journals/index.php/JEDS/article/view/27924/28637

▪ **دراسة (Amadi Chukwuemeka & Amadi Nyekachi Nyewe & Nyenke Christian Ugondah)، (2013):**[1] تهدف إلى إلقاء الضوء على دور الإنفاق العام بالنسبة للبنية التحتية للنقل والنمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع للجذور الوحدوية (ADF)، واختبار التكامل المشترك واختبار تصحيح الخطأ (ECM)، مع أخذ بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من ( 1981) إلى غاية (2010)، وتم اختيار الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والإنفاق على النقل والإنفاق على التعليم، والإنفاق على الصحة والإنفاق على الدفاع والإنفاق على الأمن الداخلي والإنفاق على القطاع الزراعي كمتغيرات مستقلة، وقد أظهرت نتائج التكامل المشترك على وجود علاقة توازن طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، كما توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق على البنية التحتية للنقل يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وليس له دلالة إحصائية وهذا ما يتنافى مع الطرح النظري، وفي الأخير تم ختم الدراسة بتوصيات لتحسين قطاع النقل في نيجيريا وهي: ضمان التمويل الكافي لقطاع النقل ورصد وتقييم أداء القطاع والتنفيذ الصحيح للقوانين المالية لضمان المزيد من المساءلة والانضباط المالي في استخدام المخصصات المالية الخاصة بقطاع النقل لأن هذا لن يؤدي فقط لتحسين قطاع النقل وإنما تعزيز النمو الاقتصادي بنيجيريا.

▪ **دراسة ( Zelalem Mehari)، (2013):**[2] تحاول تحليل أثر الإنفاق العام على الطرق من جهة وعلى النمو الاقتصادي من جهة أخرى في أثيوبيا، حيث أظهرت نتائج التحليل أن اتجاه الإنفاق العام على الطرق عرف تزايدا مطردا في السنوات الأخيرة، حيث عرف القطاع تحسنا كبيرا في الأداء ونمو شبكة الطرقات بصورة سريعة، إلا أن قضية الوصول إلى المناطق الريفية يبقى دون المستوى المطلوب، وأما من الناحية القياسية فقد تم استعمال اختبار التكامل المشترك واختبار تصحيح الخطأ ومع أخذ البيانات السنوية منذ ( 1974- 2010)، وذلك لقياس تأثير الإنفاق العام على الطرق وعلى النمو الاقتصادي، فكشفت النتائج القياسية أن للإنفاق العام تأثير إيجابي على الطرق، وتأثير إيجابي أيضا على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل والقصير، وأوصت الدراسة في الأخير على ضرورة التزام الحكومة بتعزيز دعمها للبنية التحتية للطرق من خلال تخصيص المزيد من التمويل للطرق، نظرا

[1] Amadi , C & Amadi , N & Nyenke, C. (2013). Public Spending on Transport Infrastructure and Economic Growth in Nigeria, 1981-2010, Journal of sociological Research , 4(2), 438- 446 . www.citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.675.3978&rep=rep1&type=pdf

[2] Zelalem. M, (2013).Impact of Government Road Sector Spending on Economic Growth In Ethiopia , Journal of Development Economics, (86), 96 –111 https://core.ac.uk/download/pdf/43540697.pdf

لأهميتها البالغة في الاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بالمساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا العمالة أو تقديم الخدمات التي لا يمكن الاستغناء عنها لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى توسيع شبكة الطرقات للوصول إلى المناطق الريفية.

- **دراسة ( James Heintz& Robert Pollin)، (2009):** [1] تدور حول كيفية تدعيم الاستثمارات البنية التحتية للنقل الاقتصاد الأمريكي بالتوظيف والإنتاجية والنمو، حيث أظهرت نتائج التقييم لحالة الطرق والجسور وأنظمة النقل العام للفترة (1950- 1979)، أن نمو الاستثمارات في البنية التحتية للنقل رافقها ارتفاع في متوسط النمو الاقتصادي، أما الفترة (1980- 2007) فقد تميزت بانخفاض الاستثمارات في البنية التحتية للنقل وانخفاض متوسط النمو الاقتصادي، وذلك لنقص البنية التحتية للنقل التي أثرت بالسلب على القدرة التنافسية، وقوضت أداء التصنيع والتدفقات التجارية، التي أدت بدورها إلى الرفع من معدلات البطالة، وعلى هذا الأساس أوصت الدراسة بضرورة إعادة الاستثمار العام إلى جدول أعمال الحكومة للخروج بسياسات عمومية للنقل تدعوا إلى تنشيط البنى التحتية المهتلكة لتنشيط الإنتاجية وخلق فرص عمل.
- **دراسة ( Glen Weisbrod & Arlee Reno)، (2009):** [2] يركز هذا التقرير على تأثير الإنفاق العام على النقل العام، الذي يكون مباشرا من خلال المساهمة في توسيع نطاق الخدمة وتسهيل التنقل بتوسيع شبكة الطرقات والأنفاق والمواقف والمحطات وتوفير مختلف الآليات ووسائل النقل وخلق فرص عمل جديدة، وإما بطريقة غير مباشرة وتكون على الصناعات الداعمة التي توفر سلع وخدمات لتمكين الإنفاق المباشر كصناعات الخاصة بالمحركات وقطع المعدات والخرسانة والحديد والصلب والمواد البلاستيكية اللازمة لبناء المركبات، ومرافق المحطات، وخلص التقرير على أنه يمكن اعتبار هذه الآثار بمثابة مؤشرات خاصة بقطاع النقل، لأنها تبرز كيفية الاستثمار في وسائل النقل العام والذي بدوره يساهم في خلق مناصب شغل وزيادة الدخل، وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق على النقل يؤدي إلى الزيادة في خلق فرص عمل يولدها قطاع النقل وكذا القطاعات الأخرى التي تستفيد من الإنفاق العام على النقل بطريقة غير مباشرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يقلل من الازدحام المروري ويحقق وفرات

[1] Heintz, J & Pollin, R. (2009). How infrastructure Investments Support the U.S Economy, Employment, Productivity and Grouth, Political Economy Research Institute, Alliance for American. www.s3-us-west-2.amazonaws.com/aamweb/uploads/research-pdf/Infrastructure_2009.pdf

[2] Glen, W &Arlee, R. (2009).Economic Impact Of Public Transportation Investment, American Public Transportation Association , Transit Cooperative Research Program (TCRP).

مباشرة في تكاليف السفر للشركات ولمستعملي السيارات الفردية ويساعد على نمو الأعمال التجارية الإقليمية والدولية.

**خلاصة الفصل الثاني:**

يعد قطاع الصحة والتعليم والتشغيل والنقل العمومي من أهم القطاعات التي تولي لها الحكومات اهتماما واسعا، وتعمل على تطويرها وتنميتها لكونها من المتطلبات الأساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية، لذلك تركز عليها في سياساتها العمومية لتحقق من خلالها جملة من الأهداف، ومخصصة لها مبالغ مالية تسمح بتغطية وامتصاص الطلب المتزايد على مختلف الاحتياجات والمطالب، وهذا ما أكدته الدراسات التجريبية والتطبيقية السابقة حيث صبت مجملها في منحى واحد وهو أن للمخصصات المالية دور هام وفعال في تمويل السياسات العمومية وتحقيق نتائج مرضية، ويظهر ذلك بوضوح بالنظر إلى إيجابية المؤشرات الكمية التي حققها كل قطاع، ولكن بالرغم من النتائج الإيجابية التي تبرزها مختلف المؤشرات الكمية، لا يجب أن تخفي النقائص التي ما تزال تعاني منها القطاعات، والتي تشكل تحديات كبيرة ينبغي التصدي لها مواجهتها مستقبلا خاصة في ظل التحولات الديمغرافية وسوء استغلال وتسيير الموارد المالية وتفشي الفساد بكافة أطيافه وهدر المال العام.

هذا ما يقود إلى البحث عن كيفية الحصول على موارد مالية بالحجم الكافي لضمان تحقيق الفعالية والكفاءة والعدالة، واعتماد سياسات عمومية كفيلة لحصول مختلف الفئات وخاصة الفئات المحرومة على الخدمات العامة الضرورية، دون تعرضهم للمصاعب المالية، وإن تحقيق هذه الغايات يكون وفق إستراتيجيات وطنية مضبوطة ذات رؤية ثاقبة لتحسين كيفية توظيف الموارد المالية من خلال التخطيط الجيد، ومراعاة الكم والكيف في آن واحد، وتطبيق مبدأ التوزيع المتكافئ للموارد المالية والمادية ودون المساس بالأمور الحقوقية ومسائل العدالة والإنصاف ويمكن أن يكون ذلك في إطار التكامل الوظيفي بين القطاعين العام والخاص.

# الفصل الثالث

## تحليل تطور الإنفاق العمومي على السياسات العمومية في الجزائر

**تمهيد:**

سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف عند الدور الذي يلعبه الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسات العمومية في الجزائر، بدءا بدراسة تطور وتحليل انعكاساته على السياسات العمومية المختارة، وتتبع أهم التطورات والتغيرات التي عرفتها السياسات العمومية بداية من الأزمة الاقتصادية الحادة نهاية الثمانينات وما نتج عنها من سياسات في إطار الإصلاح الهيكلي، مرورا بمرحلة وضع البرامج التنموية الذي نتج عنها سياسات عمومية ذات منهجية جديدة ورؤى واضحة، ومع تقييم النتائج المحققة من خلال المؤشرات، وفي الأخير سنحاول تقييم فعالية النتائج المحققة كما ونوعا، وذلك لتوصل إلى أهم الأهداف التي تحققت ومع رصد أهم النقائص التي لا تزال تهدد القطاعات المختارة والتي يمكن طرحها كانشغالات مستقبلا.

**1- السياسة الصحية:**

أولت الجزائر اهتماما متزايدا لتحصيل إيراداتها العامة، لجمع قدر كافي من العوائد لتمويل القطاع الصحي بصفة مستمرة وعادلة في حق المواطنين، وحتى يتسنى للطبقات محدودة الدخل الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية، وكذا توفير لهم الحماية المالية اللازمة لمواجهة مختلف الأمراض والإصابات الغير متوقعة، فتخصيص الموارد المتاحة لا بد أن يضفي نوعا من العدالة والإنصاف بين مختلف الفئات المجتمعية والمناطق الجغرافية والمؤسسات الصحية، من خلال توزيعها حسب الاحتياجات والأولويات المحددة من قبل منظمي الخدمات الصحية.

وعليه يبقى الشغل الشاغل للسياسة الصحية في الجزائر هو تحدي ومواجهة الإختلالات الواقعة، لتحسين التكفل الصحي بالمواطنين، كتقليص نسبة الوفيات سواء تعلق الأمر بوفيات الأطفال الرضع أو دون سن الخامسة أو وفيات الأمهات، والقضاء على الأمراض المتنقلة ذات الانتشار الواسع، وفك الخناق عن المراكز الإستشفائية الجامعية والمؤسسات الإستشفائية المتخصصة على مستوى المراكز الحضرية الكبرى وغير ذلك.

**1-1-تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على قطاع الصحة في الجزائر (1990- 2017):**

**أ: المرحلة الممتدة ما بين (1990- 2000):**

عرفت المنظومة الصحية عدة تغيرات وتحولات خلال فترة التسعينات، خاصة بعد الأزمة المالية الحادة التي شهدها العالم سنة (1986)، التي نتج عنها انخفاض رهيب في العائدات النفطية وتراجع الاقتصاد الوطني، وأثرت بشكل كبير على كافة الجوانب وعلى رأسها الجانب الصحي الذي عانى هو

الآخر من الانسداد المالي، خاصة بعد استمرار تطبيق سياسة الطب المجاني التي تم الإعلان عنها سنة (1974)، والتي أثرت على سير وعمل المؤسسات الصحية بسبب زيادة التكاليف الصحية.

كما أن الوضع الأمني المتدهور الذي عاشته الجزائر خلال العشرية التسعينات كان له أثر وخيم على القطاع الصحي، الذي نتج عنه تخريب وحرق الهياكل والبنى التحتية ما جعلها خارج الخدمة، حيث دفعت هذه الوضعية السلطات العمومية إلى القيام بإصلاحات اقتصادية في إطار التثبيت الاقتصادي، وبهذا فتحت أبوابها على الأسواق العالمية واتجاهها نحو اقتصاد السوق، واعتمادها على التسيير الليبيرالي ومنح الاستقلالية في التسيير.

إن أهم ما ميز بداية التسعينات هو اعتماد سياسة صحية تهدف إلى مكافحة وفيات الأطفال، لكن بقيت المنظومة الصحية تعاني تأرجحا في ظل غياب أهداف واضحة، إذ ظهر ذلك من خلال كثرة الاحتجاجات بسبب نقص التكوين والتمويل وقلة الحوافز وغيرها، حيث غلب عليها الاهتمام بتوفير الدواء وتنظيم الاستعجالات والملفات الاجتماعية، وعموما اتسمت الفترة بكثرة المشاكل التي ساهمت في عرقلت السير الحسن للقطاع، وأمام هذه الوضعية المزرية حدث نوع من الإهمال الطبي ما دفع توجه المرضى نحو القطاع الخاص لتلقي الخدمات الصحية، وما جعل الدولة تعيد النظر في سياستها الصحية واهتمامها بسياسة الوقاية ونظام العيادات بدلا من المستشفيات الجامعية، وفي منتصف (1991) تم اقتراح برنامج لإصلاح القطاع الصحي، ومن بين الأهداف التي تم التركيز عليها:[1]

- الانفتاح على العالم والعمل على التسيير الفعال للميزانية.
- وضع آليات مساعدة للتكيف والتجاوب من خلال المسار الشامل لمدة خمس سنوات.

لكن مع تردي الوضع خلال الفترة وانعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لم يحقق البرنامج نجاحا وكان أقرب من الافتراضات المعزولة التي تفتقر إلى الدراسة الثابتة في ظل غياب الأهداف الواضحة والتوجه الغير مدروس، وغياب المراقبة للقطاع الصحي الخاص الذي زاد من تدهور القطاع الصحي العام.

كما تم إصدار مجموعة من المراسيم التنفيذية للنهوض بالقطاع الصحي والتي دعت إلى ضرورة إنشاء وحدات صحية جديدة كالهياكل الإستشفائية الجامعية وعصرنتها، وإعادة تنظيم وبناء ما تم تخريبه من أجل إضفاء نجاعة على القطاع ومن بينها: المرسوم التنفيذي لسنة (1993) الذي صدر

[1] علي دحمان محمد. (2017). تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص 118.

لتنظيم معهد وطني للصحة العمومية، والمرسوم التنفيذي لسنة ( 1994) الذي يتعلق بإنشاء مخبر وطني لرقابة المواد الصيدلانية، والمرسوم التنفيذي لسنة (1995) الذي يتعلق بمساهمة المرضى في تسديد نفقات الإيواء والطعام في الوسط الإستشفائي، وقد أعلنت ذلك فيما سبق في قانون المالية لسنة (1993)، أنه بداية من هذه السنة ستتكفل بالوقاية والبحث وبالمعوزين أما باقي العلاجات تكون وفق النظام التعاقدي بين المؤسسات الإستشفائية وهيئات الضمان الاجتماعي، والمرسوم الوزاري لسنة (1998) الذي يتعلق بالإنفاق على الهياكل الصحية كالمراكز الصحية والتجهيزات الصحية وغيرها.[1]

وعليه فإن إلقاء المسؤولية على المرضى لتسديد نفقات العلاج كان أمرا ملحا خاصة في الوقت الذي قلت فيه الموارد المالية، حيث أدت هذه الوضعية إلى انخفاض أداء القطاع الصحي في مواجهة الطلب على الخدمات الصحية، فالسياسة الصحية المعتمدة كانت تهدف أساسا إلى تقليص تكاليف القطاع الصحي من خلال تقليص تطبيق مبدأ المجانية في العلاج، خاصة في ظل انخفاض قيمة العملة الوطنية التي أثرت على القدرة الشرائية للمواطنين، والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف العلاج.

تجدر الإشارة إلى الفترة التي طبق فيها مبدأ المجانية حيث تم وضع آلية تتكفل بعملية تمويل القطاع الصحي المسماة "بالميزانية الإجمالية" التي رفعت الحواجز المالية عن المرضى، وساهمت في تلبية الاحتياجات الصحية للمرضى، حيث تمنح مباشرة إلى المؤسسات الصحية على شكل جزافي، وتحدد سنويا وفق قانون المالية، إذ أنها تعتمد على مصدرين رئيسيين وهما مساهمة الدولة ومشاركة الصندوق الضمان الاجتماعي، إذ يغطي هذا الجزاف مصاريف التسيير وكذا الأموال الموجهة للاستثمارات العمومية، حيث شهد نموا كبيرا خاصة في ظل غياب الإجراءات اللازمة لربط التمويل بمعايير النجاعة سواءا من طرف الإدارة العامة أو المصالح الصحية، [2] وعلى هذا الأساس ونظرا لارتفاع تكاليف العلاج بسبب تدهور الوضع المالي للبلاد، أصبح من الضروري توفير مصادر تمويل كافية لتلبية الطلب على العلاج، وما جعل الحكومة تدعوا إلى تقليص مبدأ المجانية وإلقاء عبء الدفع على المرضى. وفيما يلي سنوضح نسبة تمويل الرعاية الصحية خلال فترة التسعينات.

[1] خروبي برازة عمر. (2011). المرجع السابق، ص 46.

[2] علي دحمان محمد. (2017). المرجع السابق، ص171.

**جدول 4: نسب تمويل الرعاية الصحية خلال فترة التسعينات.**

| | الدولة | الضمان الاجتماعي | الأسر |
|---|---|---|---|
| **1996** | % 59 | %38 | % 2.6 |
| **1998** | %58 | % 37 | %2.8 |
| **2000** | %60 | % 37 | %2.8 |

**المصدر:** دحمان علي محمد. (2017)، المرجع السابق، ص171.

نلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول أن نسبة مساهمة الدولة في تمويل القطاع الصحي عرفت تراجعا محسوسا في فترة التسعينات، فبعد أن سجلت أعلى مستوياتها في سنة (1974) والتي قدرت ب 71 % بعد تطبيق مبدأ مجانية العلاج، إلا أنها بدأت في الانخفاض بحلول الأزمة الاقتصادية العالمية (1986)، التي شكلت عائقا لتمويل القطاع، ليتحول العبء إلى الضمان الاجتماعي غير أن هذا التناقص في التمويل الحكومي لم يدم طويلا بسبب العجز الدائم الذي أصبح يعاني منه الضمان الاجتماعي بعد تراجع وثيرة النمو بسبب الأزمة التي أثرت بشكل كبير على التشغيل باعتباره يعتمد على خصم أجور المستخدمين، وبالتالي تقلصت نسبة مساهمة الضمان الاجتماعي بداية من سنة (1993)، وتراوحت نسبة مساهمة الدولة من 58 % إلى 60 % إلى غاية سنة (2000)، [1] أما بالنسبة لمساهمة الأسر تبقى ضئيلة جدا ومعتبرة إلا أنها تساهم إلى حد ما في تغطية تكاليف القطاع.

**1-2-تطور أهم المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000):**

**1-2-1-الإنفاق على الصحة:**

يعد الإنفاق على الرعاية الصحية من المؤشرات الهامة المحددة لمستوى جودة العملية الصحية، إذ يساهم في تحسين الحالة الصحية للأفراد من خلال الخدمات العلاجية والوقائية، كما يعد من أهم مكونات الإنفاق الاجتماعي، إذ يخصص له مخصصات مالية لتقديم الخدمات الصحية.

**أ: الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:**

يقيس لنا هذا المؤشر ما يمكن تخصيصه للرعاية والخدمات الصحية من الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي نوضح أهم النسب المسجلة لتطور الإنفاق العام على القطاع الصحي من الناتج المحلي الإجمالي:

[1] علي دحمان محمد. (2017). المرجع السابق، ص 173.

**الشكل 20: تطور الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2000).**

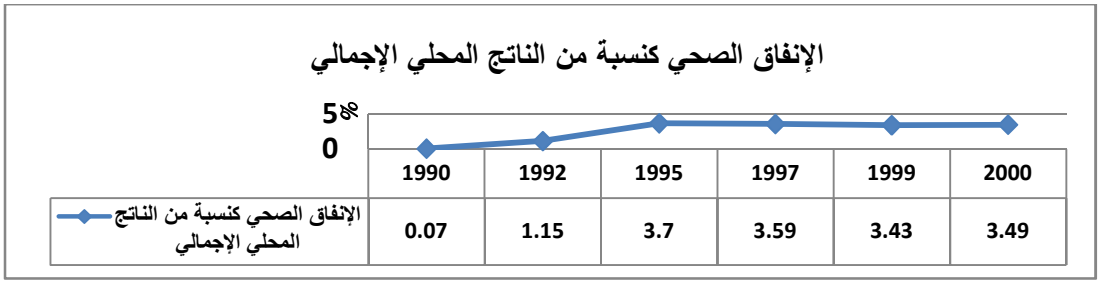


**المصدر**: القيم محسوبة من طرف الطالبة بالاعتماد:

- تقارير قوانين المالية للسنوات المعنية (1990-2000).
- الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962-2011، المحاسبة الوطنية).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH5-SANTE_Arabe.pdf

*الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنفاق الصحي/الناتج المحلي الإجمالي*100).

تشير المعطيات الواردة في الشكل أعلاه أن نسبة الإنفاق الصحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كانت ضئيلة في بداية التسعينات ويعود ذلك للظروف الاقتصادية والأمنية التي مرت بها البلاد، لكن بعد الاستنجاد بالهيئات الدولية عرفت نموا طفيفا، حيث " كانت قيمة الاعتمادات في السنة المالية (1990) لا تتعدى 1.3 مليار دج، وارتفعت سنة (1995) إلى 21.17 مليار دج ثم أصبحت تتعدى 33.9 مليار دج في السنة المالية (2000) أي بمعدل نمو يتعدى 26 % "[1] ما يبرز شروع الدولة في جملة من الإصلاحات الاقتصادية كالاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقطاع بما في ذلك الأطباء وصيادلة والطاقم الشبه الطبي، بالإضافة إلى العمال الإداريين بالسلك الطبي، أما نفقات التجهيز فقد عرفت انخفاضا كبيرا لم يسبق لها مثيل من قبل، حيث بدا ذلك واضحا من خلال تراجع البنى التحتية الصحية من مستشفيات ومراكز صحية وغيرها.

**ب: متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية:**

يمثل مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق الصحي المقدار المتحصل عليه لكل فرد من الرعاية الصحية، أي أنه يدل على مستويات وجودة الرعاية الصحية، ودرجة قدرات الدولة على تطوير الخدمات الصحية والاهتمام بها، ويؤكد الاقتصاديون على مسألة ارتباط نمو الإنفاق على الرعاية الصحية بنمو الدولة اقتصاديا، وبذلك يتقارب الاثنان من الاتجاهات العامة الهامة في السياق التحول في تمويل الرعاية الصحية، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة وانخفاض النفقات التي يتحملها

[1] بوقناديل محمد وآخرون. (2016). تقييم الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر نسبة إلى الموازنة العامة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 1(2)، 81-95، ص 81.

من الخدمات الصحية.[1] ويمكن توضيح نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في الشكل البياني الموالي:

**الشكل 21: تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي خلال الفترة (1990-2000).**

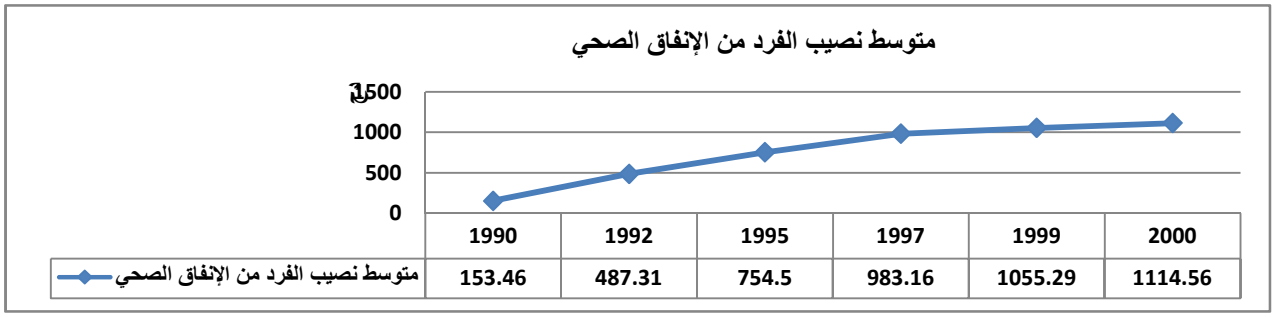


| | 1990 | 1992 | 1995 | 1997 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي | 153.46 | 487.31 | 754.5 | 983.16 | 1055.29 | 1114.56 |

**المصدر**: القيم محسوبة من طرف الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير قوانين المالية للسنوات المعنية (1990- 2000).

- الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962- 2011، الديموغرافيا).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH120DEMOGRAPHIE_20Arabe-2.pdf

*متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي (الإنفاق الصحي / عدد السكان * 100).

انطلاقا من المعطيات المبينة في الشكل يتبين لنا أن متوسط الفرد من الإنفاق الصحي قد عرف ارتفاعا تدريجيا خلال فترة التسعينات، ما يبرز اهتمام الدولة بالفرد لضمان حصوله على الرعاية الصحية وتجنبا لوقوعه في الفقر أثناء سعيه للحصول على الخدمات الصحية، لكن في المقابل نلاحظ أن الزيادة المسجلة في نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية لا تمثل زيادة حقيقية بقدر ظاهريتها، لأنه قابلتها ارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم، والتي بلغت أعلا مستوياتها سنة (1995) حيث سجلت 29.27 %، ما يوحي بانخفاض القدرة الشرائية، وبالتالي فإن التراجع المستمر في القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من الإنفاق على الصحة قد أثرت سلبا على المخرجات الصحية، وعليه يمكن القول أن الحكومة لم تخصص مبالغ كافية للارتقاء بالمستوى الصحي.

[1] Fan,V & Glassman, A. (2014) .L'échelon Local, Finances & Développement, 51(4), 12- 15, P 12.

**1-2-2- الهياكل القاعدية الصحية:**

**جدول 5: تطور عدد المنشآت القاعدية الصحية خلال الفترة (1990-2000).**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المستشفيات | 284 | 263 | 263 | 267 | 274 | 251 | 232 | 223 | 245 | 261 | 268 |
| المراكز الصحية | 1309 | 1112 | 1117 | 1131 | 1160 | 1152 | 1098 | 1110 | 1126 | 1185 | 1252 |
| قاعات العلاج | 3344 | 3618 | 3848 | 3958 | - | 4174 | 3748 | 3601 | 3780 | 3851 | 3964 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962- 2011، فصل الصحة).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH5-SANTE_Arabe.pdf

تبين الأرقام الواردة في الجدول الانخفاض المحسوس في انجاز المنشآت العمومية للصحة بداية من التسعينات، حيث سجلت في سنة (1990) ما يقارب 284 مستشفى و1309 مركزا صحيا و3344 قاعة للعلاج، لينخفض عددها في سنة (1995)، ويسجل ما يقارب 251 مستشفى و1152 مركزا صحي، وليعاود الارتفاع التدريجي في السنوات الموالية ويسجل سنة (2000) ما يقارب 286 مستشفى و1252 مركزا صحيا و3964 قاعة للعلاج، وإجمالا ما يمكن حوصلته من منجزات في هذه الفترة هو توفير " 2 سرير لكل 1000 ساكن، وعيادة لكل 60731 نسمة، ومركز صحي لكل 25454 نسمة، وقاعة للعلاج لكل 6667 نسمة، والجدير بالذكر أن معظم هذه المنشآت الصحية هي غير مشغلة وعاطلة عن العمل وقد قاربت 13% ."[1]

لكن تبقى الإجراءات لإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية لمحاولة تقريب الخدمات الصحية للمواطنين غير كافية بالنظر إلى الأموال المعتبرة التي أنفقت على القطاع، بالإضافة إلى تمركزها في المناطق الشمالية الكبرى، إذ تبقى المناطق الجنوبية والمناطق الريفية تعاني من النقص الفادح في قلة المرافق الصحية، وعليه فإن توزيع الإنفاق الاستثماري لإنشاء المنشآت الصحية في الجزائر هو غير عادل وغير منصف في حق بعض المناطق من الوطن.

**1-2-3- التغطية البشرية:**

فيما يخص التغطية الصحية البشرية فنجد أن الإنفاق العمومي على الرعاية الصحية يساهم في تكوين رأس المال البشري، ما يجعل الاقتصاد يحافظ على قوته العاملة ويرفع من كفاءتها، وهذا ما يدعم الأفكار التي طرحها العالم الشهير (Schultz) في سنة (1961)، ومن بينها تعميم الخدمات الصحية بصورة واسعة، وضم كل الإنفاقات التي تؤثر على توقعات الحياة وقوة والنشاط والحيوية

[1] خروبي برازة عمر. (2011). المرجع السابق، ص 47.

وقدرة الاحتمال لدى الأفراد، وتعمل على تحسين القدرات البشرية وتساهم بالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي.[1] وفيما يلي سنتطرق إلى التغطية الصحية للممارسين للصحة خلال فترة التسعينات:

**جدول 6: تطور حجم التغطية الصحية البشرية خلال الفترة (1990-2000).**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأطباء | 23550 | 24791 | 25304 | 25491 | 25796 | 27317 | 27652 | 28344 | 29970 | 30962 | 32332 |
| عدد الصيادلة | 2134 | 2575 | 2984 | 3189 | 3425 | 3691 | 3866 | 4022 | 4299 | 4600 | 4814 |
| جراحي الأسنان | 7199 | 7563 | 7833 | 7885 | 7763 | 8056 | 7837 | 7966 | 7954 | 8062 | 8197 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل الصحة).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH5-SANTE_Arabe.pdf

تشير البيانات المشار إليها في الجدول أعلاه إلى ارتفاع عدد الممارسين الصحة سواء تعلق الأمر بالأطباء أو الصيادلة أو جراحو الأسنان، ويرجع ذلك إلى اهتمام الدولة بالمنظومة الصحية من خلال تعزيز المرافق الصحية باليد العاملة المؤهلة سعيا منها لسد احتياجات المرضى، وذلك بإصلاح التعليم الجامعي للأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان، ووضع برامج للتكوين وفق التطورات والمعايير الدولية للوصول إلى التغطية الصحية الجيدة.

بالرغم من الجهود الكبيرة في مجال التكوين إلا أن هذا لم يرق إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى حجم الإختلالات المتعلقة بعرض الخدمات العلاجية والتغطية الطبية التي تتوزع توزيعا غير عادل عبر مناطق الوطن، والتي حرمت المناطق الجنوبية والداخلية والريفية من الاستفادة من الخدمات الطبية، خاصة الطبقات الفقيرة التي لا تستطيع الدفع مقابل حصولها على العلاج، ونتج عن ذلك انتشار عدة أمراض سميت بأمراض الفقر التي تعتبر كمؤشر واضح لتدني الوضع الصحي للسكان، ومن أهم الحالات المرضية المسجلة في أواخر التسعينات حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات:[2]

- مرض التيفويد سجل 2427 حالة.
- مرض الإسهال سجل 2892 حالة .
- مرض الحمى سجل 3434 حالة.
- التسممات الغذائية سجلت ب 1090 حالة.

[1] مالكي عمر. (2018). تحليل أثر النفقات العامة على التنمية البشرية خلال الفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص 235.

[2] خروبي برازة عمر. (2011). المرجع السابق، ص 48.

وعليه فإن وجود تفاوت وتباين في توفر الخدمات الصحية بين المدن الكبرى والجنوبية والريفية، يدل على أن الإنفاق على الرعاية الصحية يفتقد للعدالة والإنصاف في توزيع الموارد بين مختلف مناطق الوطن، وقد تم الإشارة إلى ذلك في الكتاب المعنون ب ( The Spirit Level ) أن توزيع المداخيل بصورة عادلة* يؤدي إلى تأمين الحياة الأفضل للأفراد وذلك فيما يخص تلقي الخدمات الصحية، حيث يخفض نسبة الوفيات أطفال ويزيد من معدل العمر المتوقع، ويقلل من الأمراض والجرائم...إلخ، كما أشار العالم الاقتصادي والفيلسوف الهندي (Amartya Sen) إلى أن الوظيفة الاجتماعية للإنفاق العمومي تكمن في تنمية القدرات الاجتماعية والفردية، وذلك انطلاقا من فكرة أن الأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة يملكون إمكانية أكبر على تنمية قدراتهم، ويتحقق هذا البعد عند تنفيذ الإنفاق العمومي من خلال ثلاثة سبل هي:[1]

- التوزيع العادل للإنفاق العمومي يؤدي إلى مشاركة الجميع في منافع الموارد الاقتصادية بصورة متساوية.
- كما يساهم في زيادة الفعالية على مستوى تأمين الخدمات المقدمة للمجتمع وفي مقدمتها الرعاية الصحية.
- حماية البيئة وتطوير الطاقات المتجددة.

**1-2-4- معدل وفيات الأطفال: (Taux de Mortalité Infantile)**

يعد مؤشر الوفيات لدى الأطفال دون السن الخامسة والوفيات الرضع حديثي الولادة من المؤشرات الصحية الهامة التي تعطي فكرة واضحة عن أداء المنظومة الصحية ومدى كفاءة الإنفاق الصحي، كما أنه يعكس حجم الرعاية الصحية التي تقدمها الدولة للعناية بهذه الفئة العمرية، وقد استطاعت الجزائر خلال فترة التسعينات تخفيض مؤشر الوفيات الأطفال، ما يترجم بجهود الدولة واعتمادها برامج صحية تهدف إلى تحسين المؤشرات الصحية وصحة الأطفال، لكن ما يعاب فيها هو أن هذه النتائج تخفي فوارق جهوية بين مختلف المناطق وطبيعة الوفيات، إذ يوجد تباينا كبيرا بين المناطق الشمالية والمناطق الداخلية والجنوبية التي تسجل مستويات حرجة.[2] وفيما يلي سنتطرق إلى أهم التطورات التي شهدها المؤشران خلال فترة التسعينات:

[1] Hall, D. (2010). Op. Cit, P 33.

[2] عياشي نور الدين. (2009). المرجع السابق، ص 298.

**الشكل 22: تطور معدل وفيات الأطفال خلال الفترة (1990-2000).**

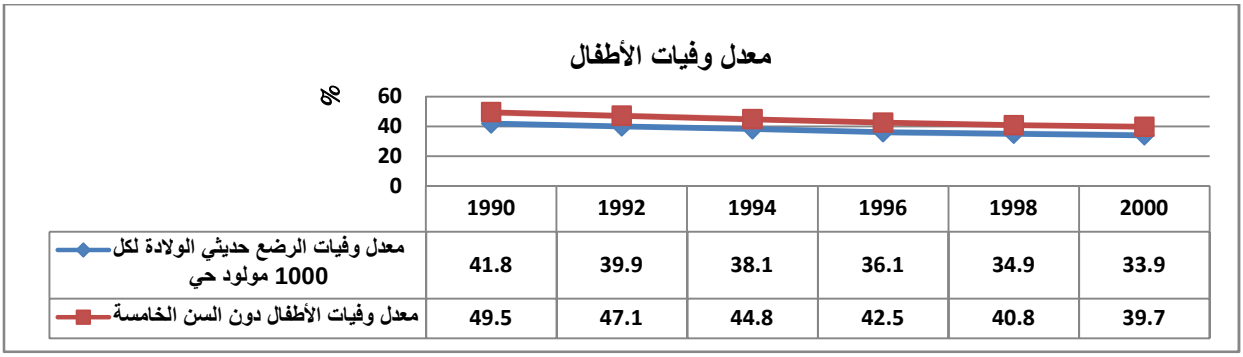


| | 1990 | 1992 | 1994 | 1996 | 1998 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل وفيات الرضع حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي | 41.8 | 39.9 | 38.1 | 36.1 | 34.9 | 33.9 |
| معدل وفيات الأطفال دون السن الخامسة | 49.5 | 47.1 | 44.8 | 42.5 | 40.8 | 39.7 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN?locations=DZ
www.data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT?locations=DZ

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تبني عدة سياسات صحية تهدف إلى تحسين الوضع الصحي للسكان، والتي كان لها أثر واضح على تحسين مختلف المؤشرات الصحية، كانخفاض معدلات وفيات الأطفال سواءا بالنسبة لحديثي الولادة أو الأطفال دون سن الخامسة، حيث انتقل عدد وفيات الرضع حديثي الولادة من 69 حالة وفاة لكل 1000 ولادة في سنة (1990) إلى 44 حالة وفاة لكل 1000 ولادة في سنة (2000) [1]، وبعبارة أخرى فقد انتقل من 41.80% في سنة (1990) إلى 33.90% في سنة (2000)، أما معدل الوفيات الأطفال دون السن الخامسة فقد عرف هو الآخر انخفاضا محسوسا حيث سجل 49.5% في سنة (1990) لينتقل ويسجل 39.7% في سنة (2000)، وهذا ما يترجم جهود الدول ومساعيها لتحسين الوضع الصحي للأطفال من خلال البرامج الصحية الوطنية الموسعة التي انطلقت منذ نهاية الستينات بأول حملة للتلقيح الجماعي ضد مرض السل وضد مرض الجدري والسعال الديكي، وفي سنة (1977) تم التلقيح ضد الكزاز ليصبح إجباريا سنة (1984)[2]، وفي سنة (2000) أضيف التلقيح ضد مرض التهاب الكبد من نوع (B)، وبهذا بلغت عمليات التلقيح والتطعيم ضد الحصبة وضد الدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس وغيرهما مستويات متزايدة، حيث بلغت نسبة التغطية بالتطعيم على المستوى الوطني ب 90 % ( 83.1 %في المناطق الحضرية و81.8 % في الأوساط الريفية )[3].

[1] Rapport National Du MSPRH. (2003). Population et De Développement En Algérie, Edition ANDS, Alger, PP 14- 15.
[2] Rapport National sur le Développement Humain (RNDH) de CNES. (1998). Réalisé En Coopération avec PNUD, Algérie, P 48.
[3] Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique. (2017). Profil de pays 2016 – Algérie, p24. (www.uneca.org/publications), Consulté le 20/ 06/ 2019.

إجمالا تبقى أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى وفاة الأطفال والرضع هو المستوى التعليمي للأم، أي أن معدل الوفيات له علاقة عكسية بالمستوى التعليمي للأم، حيث كلما ارتفع هذا الأخير انخفض معدل الوفيات، حيث قدر هذا المعدل ب 40 ‰ لدى الأمهات الأميات، في حين نجد 12 ‰ بالنسبة للأمهات المتعلمات هذا من جهة، ونجد من جهة أخرى أن سن الأمهات يؤثر هو الآخر على معدل وفيات الأطفال، فنجد أن معدل الوفيات يقدر ب 30 ‰ في حالة سن الأمهات تراوح ما بين (20- 34 سنة)، ويرتفع أكثر إلى 40 ‰ إذا قل أو فاق المجال المحدد سابقا.[1]

**1-2-5-معدل وفيات الخام ومعدل المواليد الخام: (Taux de mortalité et Taux de natalité)**

**الشكل 23: تطور معدل الوفيات الخام ومعدل المواليد الخام خلال الفترة (1990-2000).**

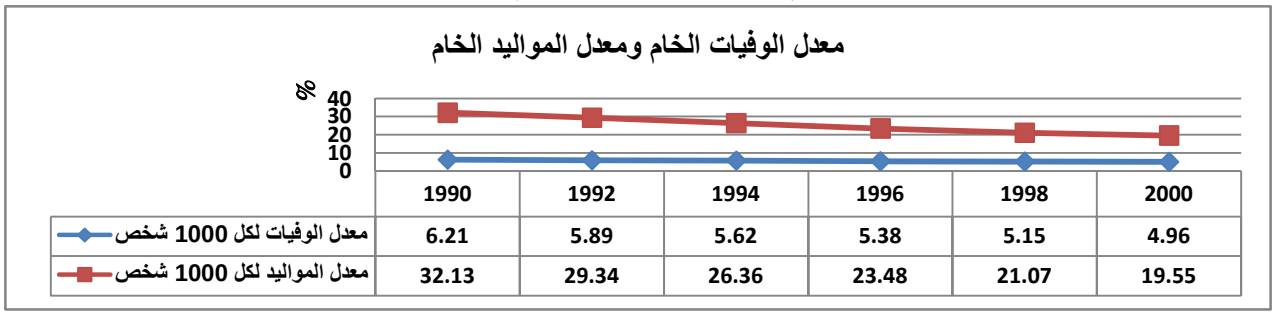


| | 1990 | 1992 | 1994 | 1996 | 1998 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الوفيات لكل 1000 شخص | 6.21 | 5.89 | 5.62 | 5.38 | 5.15 | 4.96 |
| معدل المواليد لكل 1000 شخص | 32.13 | 29.34 | 26.36 | 23.48 | 21.07 | 19.55 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CDRT.IN?locations=DZ

توضح المعطيات الواردة في الشكل البياني أعلاه التحسن المسجل في مؤشر الوفيات الخام، حيث انخفض من 6.21 % سنة (1990) إلى 4.96 % سنة (2000)، ويعود هذا إلى البرامج الصحية المنتهجة للنهوض بالقطاع والتي تهدف أساسا إلى القضاء على الأمراض المعدية والمتنقلة، أما مؤشر المواليد الخام فقد عرف هو الآخر انخفاضا من 32.13 % سنة (1990) إلى 19.55 % سنة (2000)، وهذا ما يعود إلى البرامج الوطنية المطبقة للتحكم في النمو الديمغرافي، التي تم إطلاقها بداية من سنة (1986) من أجل الوقاية الصحية للأمهات لتنظيم النسل[2]، وهو ما أدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة خلال الفترة التسعينات.

[1] بوقناديل محمد. وآخرون. (2016). المرجع السابق، ص 85.

[2] Delenda, A. & Abdelkrim, F. (2006). La transition Démographique en Algérie, Revue Des Sciences Humaines, Université de Biskra, (10), 55- 64, P59.

### 1-2-6- معدل وفيات الأمهات ومعدل الخصوبة: (Mortalité Maternelle et Taux de Fécondité)

**الشكل 24: تطور معدل وفيات الأمهات ومعدل الخصوبة خلال الفترة (1990-2000).**

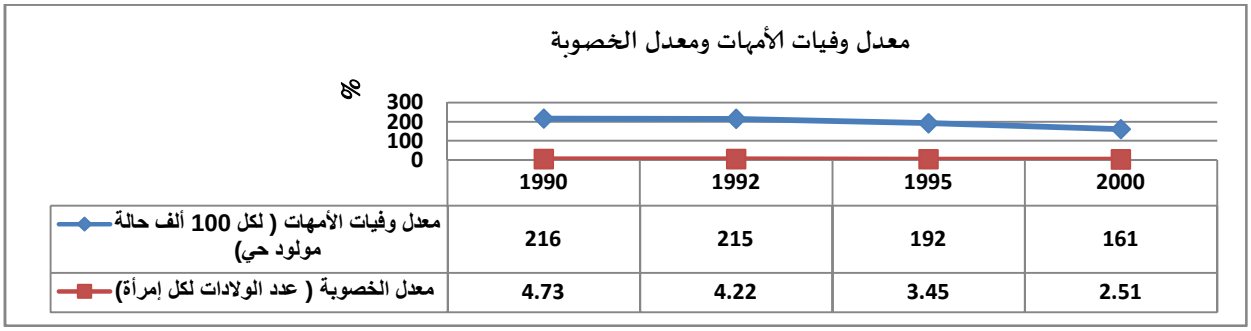


| | 1990 | 1992 | 1995 | 2000 |
|---|---|---|---|---|
| معدل وفيات الأمهات ( لكل 100 ألف حالة مولود حي) | 216 | 215 | 192 | 161 |
| معدل الخصوبة ( عدد الولادات لكل إمرأة) | 4.73 | 4.22 | 3.45 | 2.51 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة الصحة العالمية ومعطيات البنك الدولي.

www.apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/193994/WHO_RHR_15.23_ara.pdf?sequence=8
www.data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=DZ

من خلال الشكل يتبين لنا أن معدل وفيات الأمهات قد سجل تراجعا ملحوظا خلال الفترة، حيث انتقل من 216 حالة وفاة ضمن 100 ألف حالة حية سنة (1990) إلى 161 حالة وفاة سنة (2000)، أما بالنسبة لمعدل الخصوبة هو الآخر عرف انخفاضا حيث انتقل من 4.73 % سنة (1990) إلى 2.51% في سنة (2000)، ويعود هذا الانخفاض الحاصل في المؤشرين إلى البرامج الوقائية الصحية والتحسيسية الموجهة للأم والطفل كالتربية الصحية ومتابعة أطوار الحمل وتنظيم النسل .

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو التفاوت الحاصل بين ولايات الوطن في نسبة وفيات الأمهات، إذ سجلت المناطق الداخلية والهضاب العليا معدلات مرتفعة مقارنة بالمناطق الكبرى، فمثلا سجلت ولاية أدرار في سنة (1999) ما يقارب 239 حالة وفاة ضمن 100 ألف ولادة حية وفي المقابل سجلت ولاية عنابة أخفض نسبة قدرت ب 23.27 %.

لكن بالرغم من التراجع المسجل يبقى المعدل مرتفعا، خاصة إذا نظرنا إلى حجم المنشآت الصحية المتوفرة والإمكانيات البشرية المؤهلة لهذا الغرض، إذ نجد ما يقارب 90 % من الولادات تتم في الوحدات الإستشفائية وبحضور عمال مؤهلين، إلا أن تبقى نسبة وفيات الأمهات تعادل 10 % من مجموع وفيات النساء، وإجمالا يمكن إرجاع سبب بقاء هذا المؤشر في مستويات عالية إلى جملة النقائص المتعلقة بمستويات التغطية الصحية وفعاليتها.[1]

[1] عياشي نور الدين. (2009). المرجع السابق، ص 298.

**1-2-7-متوسط العمر المتوقع عند الولادة: (Esperance de vie à la naissance)**

يعد من المؤشرات الصحية التي تعبر عن إنتاجية الإنفاق الصحي، والتي لم يتم ذكره كهدف في ميثاق الألفية، ففي الجزائر عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا، حيث انتقل من 60.94 سنة في سنة (1990) إلى 70.64 سنة في سنة (2000)، وبهذا قد حصلنا على ربح بشري بزيادة أكثر من أربعة سنوات، وعليه فإن التحسن الإيجابي الحاصل في هذا المؤشر يبرز تغير في التركيبة العمرية وتغير خريطة المرض التي تتسم بالتراجع النسبي لحالات الإصابة بالأمراض المعدية مقابل ارتفاع الحالات المصابة بالأمراض المزمنة ( ضغط الدم، السكري، السرطان...)[1]

**الشكل 25: تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (1990-2000).**

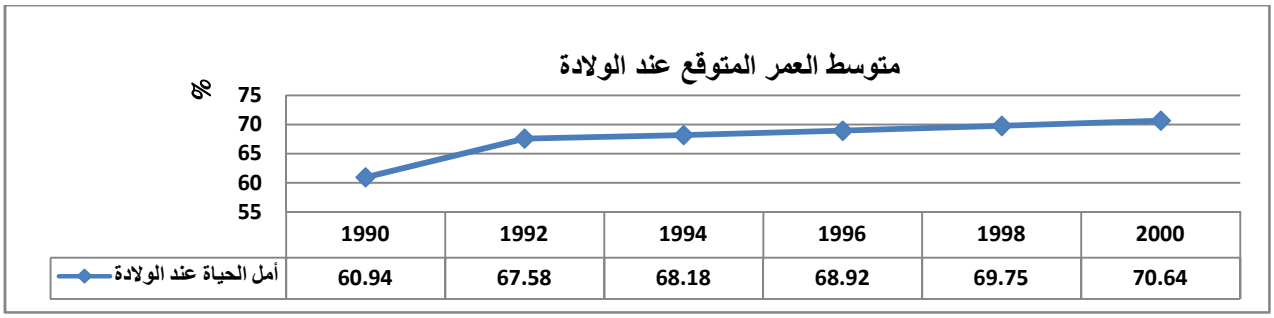


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN?locations=DZ

**ب: المرحلة الممتدة ما بين (2000-2017):**

حرصت السلطات العمومية على استعادة الثقة والأمن والاستقرار بعد العشرية الدامية، حيث وضعت خريطة صحية وطنية تهدف إلى إصلاح المستشفيات وعصرنة النشاطات الصحية بما يتماشى ومتطلبات المرضى، ما يسمح بتقديم الخدمات الصحية ذات جودة عالية وتقليص الفوارق اللامساواة بين المناطق ومراعاة خصوصيات والحاجات الملحة لكل جهة ومعالجة الإختلالات الواردة في التنظيم والتنسيق، وكما أولى البرنامج الحكومي اهتماما بمجال تهيئة الموارد البشرية من خلال التكوين المستمر من أجل تحسين وترقية القطاع الصحي وتعزيز الرعاية الصحية ورفع من أداء المؤسسات الإستشفائية وتحديثها لإستعاب الاحتياجات المتزايدة للمواطنين .

وفي السياق ذاته تم تطبيق سياسة صحية جديدة في مجال توزيع الأدوية، وذلك من أجل تقديم خدمات صحية ذات جودة متميزة وعالية، والغرض منها هو تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية الجنيسة والمماثلة، وكذا دعم الأدوية الضرورية لأصحاب الأمراض المزمنة والخطيرة، وعملت أيضا على توفير

[1] علي دحمان محمد. (2011). المرجع السابق، ص 54.

المعدات والتجهيزات الطبية في المستشفيات الجهوية من أجل رفع العبء والضغط عن المراكز الإستشفائية الجامعية، وكذا فتح أقطاب طبية جديدة، وتعزيز تدبير النظام الصحي في مجال الوقاية والطب الإستشفائي.[1]

أما بالنسبة لأهم الإجراءات المطبقة في إطار تنظيم وإصلاح القطاع الصحي خلال الفترة فهي كالتالي[2]:

- تم وضع برنامج صحي وطني خلال الفترة (2000- 2005) خصص للفئات الفقيرة من أجل تعميم الاستفادة لكافة المعوزين من الخدمات الصحية، ومن أهم النقاط التي شملت البرنامج هي:
  - تدعيم البرامج الوطنية للوقاية وخصوصا صحة الأم والأطفال والمسنين.
  - تعزيز نشاطات النظافة الصحية.
  - تشخيص الأفراد المصابين بالأمراض المزمنة وذلك من خلال وضع إجراءات خاصة لمراقبة هذه الأمراض لاسيما عن طريق نشاطات جواريه لفائدة هؤلاء الأشخاص.
  - تعزيز التربية الخاصة بالصحة بالاعتماد على طرق تدخل مشتركة.
- أما في سنة (2008) تم تطبيق نظام صحي جديد مرفوق بمجموعة من القوانين الخاصة بالمؤسسات الإستشفائية، وذلك بغية ترقية مستوى العلاج، وقد أسفرت هذه الإصلاحات التنظيمية والقانونية عن اعتماد مؤسستين صحتيتين وهما:
  - المؤسسة العمومية للصحة الجوارية.
  - المؤسسة العمومية الإستشفائية.
- كما تم اعتماد النظام التعاقدي للعلاج بصورة نهائية في سنة (2009)، حيث تم توزيع الإنفاق الصحي العمومي على المرضى عن طريق الضمان الاجتماعي (CASNOS- CNAS)، أما الفئات التي لا تملك دخول فيكون ذلك من خلال مساهمة الدولة ( مديرية النشاط الاجتماعي).
- أما في إطار التوجهات التنموية الاستثمارية فقد استفاد القطاع من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) من 14.7 مليار دج كحصة من إجمالي الموارد الموجهة للتنمية البشرية التي تقدر ب 90.3 مليار دج، حيث تعزز القطاع بعدد معتبر من المشاريع الاستثمارية ما يعادل 545 مشروع من ضمن 16063 مشروع موزعة على أربعة سنوات بمعدل 136 مشروع خلال السنة.

[1] خروبي برازة عمر. (2011). المرجع السابق، ص 50.

[2] لأكثر تفاصيل ارجع إلى:

- علي دحمان محمد .(2017). المرجع السابق، ص 125.
- بوقناديل محمد وآخرون. (2016). المرجع السابق، ص ص 90-93.

➢ أما بخصوص البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) فقد خصص للقطاع 85 مليار دج ما يقدر ب 4 % من مخصصات البرنامج، وفي سنة (2007) ومن أجل خلق ديناميكية في الجنوب والهضاب العليا تم تخصيص 6 مليار دج للولايات الجنوبية و10.56 مليار دج للولايات الهضاب العليا، وفي سنة (2009) بلغت قيمة الاعتمادات الموجهة للجنوب ب 5.8 مليار دج وأما الهضاب العليا ب 7.88 مليار دج.

➢ بالنسبة للبرنامج الخماسي (2010- 2014)، فقد تم تخصيص 619 مليار دج لإنجاز 17 مستشفى و457 مركز متخصص في الصحة و377 عيادة متعددة الإختصاصات و1000 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 1000 مؤسسة متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

➢ أما في الفترة المحددة من (2015- 2019) فقد عملت الحكومة على مواصلة تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، ومحاولة استكمال البرامج التنموية السابقة، حيث تم الشروع في التغيير الجذري في تسيير المؤسسات الصحية والبحث عن الخدمة النوعية داخل المؤسسات الإستشفائية، ما جعلها تسخر لها ميزانية ضخمة لإنجاح ما تتطلع إليه.

**1-3-تطور أهم المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017):**

**1-3-1-الإنفاق على الصحة:**

**أ: الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:**

**الشكل 26: تطور الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2017).**

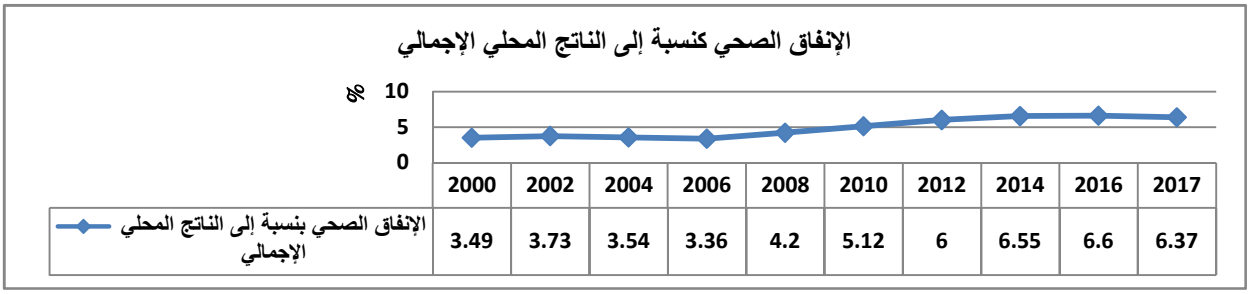


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنفاق الصحي بنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي | 3.49 | 3.73 | 3.54 | 3.36 | 4.2 | 5.12 | 6 | 6.55 | 6.6 | 6.37 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.CHEX.GD.ZS?locations=DZ&view=chart

تشير المعطيات الواردة في الشكل أعلاه أن نسبة الإنفاق الصحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد عرفت نموا تدريجيا، ما يبرز الجهود المبذولة في إطار النهوض بالقطاع الصحي وتطويره، و"العمل بتوصيات منظمة الصحة العالمية التي تفيد بضرورة تخصيص للإنفاق الصحي ما يفوق 5 % من الناتج المحلي الإجمالي."[1]

[1] عياشي نور الدين. (2009). المرجع السابق، ص 300.

أما إذا تم مقارنتها بالدول التي لها نفس الخصائص كتونس والمغرب التي بلغت نسبتهما على التوالي ب 7.23 % و5.25 % سنة (2017)[1]، فيمكن القول أن نسبتها متواضعة ولكنها تعد ضعيفة وغير كافية، ولا يمكن تفسير الضعف التخصيص بانخفاض حجم الموارد المالية المخصصة للقطاع، خاصة أن الجزائر كانت تعيش خلال الفترة الأخيرة وفرة مالية كبيرة لم يسبق لها مثيل، وعليه يمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل من نجد من بينها: [2]

- ضعف إدراك الدولة لفكرة أن الصحة الجيدة للفرد تساهم وتزيد في الإنتاج والإنتاجية، لذلك وجب على الدولة الاهتمام أكثر بالفرد من خلال تخصيص مبالغ هامة للقطاع ضمن ميزانيتها العامة.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص، باعتبار أن العبء المالي الأكبر يتحمله القطاع العام.

**ب: متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي:**

**الشكل 27: تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي خلال الفترة (2000- 2017).**

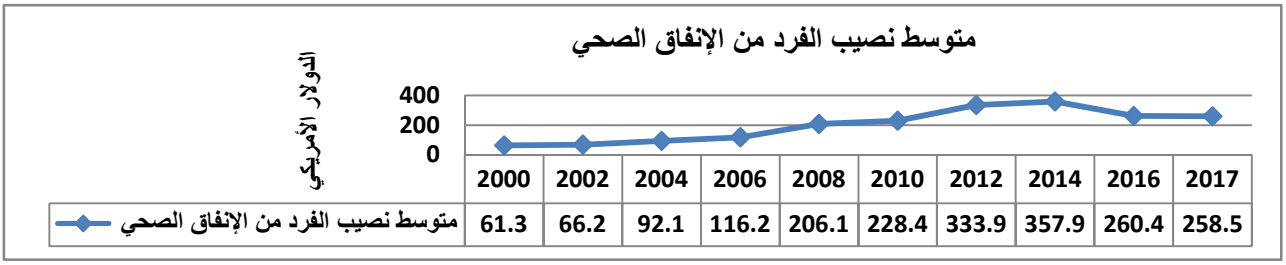


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات منظمة الصحة العالمية.

www.apps.who.int/gho/data/view.main.GHEDCHEpcUSSHA2011v?lang=en#

من خلال المعطيات الموضحة في الشكل أعلاه نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في الجزائر عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة وبلغ أعلا مستوياته سنة (2014) قدرت ب 357.9 دولار أمريكي، وإذا تم مقارنته بالدول المغاربية تبدو نسبته مقبولة نوعا ما في سنة (2017) حيث سجلت الجزائر 258.5 دولار أمريكي، في حين سجلت تونس 250.6 دولار أمريكي والمغرب 161 دولار أمريكي، ولكن إذا تم مقارنتها بالدول المتقدمة فيظهر بوضوح التفاوت الكبير، حيث سجلت الولايات المتحدة الأمريكية في السنة ذاتها 10246.14 دولار أمريكي وفرنسا 4379.73 دولار أمريكي، وهي نسب مرتفعة جدا تعكس مدى اهتمام الدول المتقدمة بصحة الفرد وجعلها ضمن أولوياتها، في حين نجد أن الدول النامية تسجل نسب منخفضة جدا ومحتشمة، هذا ما يوضح حجم الفجوة التي تمثل الفارق

[1] الاعتماد على معطيات البنك الدولي. www.data.albankaldawli.org ، تاريخ الدخول 2020/06/06.

[2] علي دحمان محمد. (2017). المرجع السابق، ص 247.

في الإنفاق الصحي، ويتبين لنا أن الجزائر لا تخصص مبالغ مالية كافية للأفراد من الإنفاق الصحي مقارنة بالمتوسطات والمعدلات الدولية.

عموما فإن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في الدول النامية يبقى منخفضا بالنسبة للدول المتقدمة، ويمكن أن نفسر سبب ارتفاعه في الدول المتقدمة بالتقدم التكنولوجي وزيادة عدد السكان، وتعكس النسب الأدنى في الدول الصاعدة بتوليفة من الاحتياجات في الإنفاق العمومي والقدرة المحدودة على زيادة الإيرادات[1]، وبالتالي فإن" الزيادات في مجموع الإنفاق الصحي تبدوا أمرا حتميا، لكن تراجع مدفوعات الرعاية الصحية التي تتسبب في إفقار المواطنين ليس حتميا بالضرورة، فرغم انخفاض متوسط الإنفاق من الأموال الخاصة للمواطن، فلا يزال هناك العديد من الأسر ترزح تحت وطأة الفواتير الطبية وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، وتشير البحوث إلى ضرورة زيادة تعبئة الموارد الحكومية من أجل الصحة إلى جانب السياسات التي ترفع من كفاءة استخدام الأموال العامة في النظم الصحية."[2]

على ضوء ما تقدم فإن الإنفاق العمومي الموجه إلى القطاع الصحي يتسم بعدم الكفاية وهذا لا يعكس ما جاء في بنود الإصلاحات، ما يوضح تراجع دور الحكومة بالقيام بمسؤولياتها اتجاه الصحة من خلال عدم توفيرها للموارد المالية الكافية واللازمة لتطويرها وإتاحتها لكافة أفراد المجتمع.

**ج: ميزانيتي التسيير والتجهيز لقطاع الصحة خلال الفترة (2000- 2017):**

**الشكل 28: تطور ميزانيتي التسيير والتجهيز لقطاع الصحة خلال الفترة (2000- 2017)**

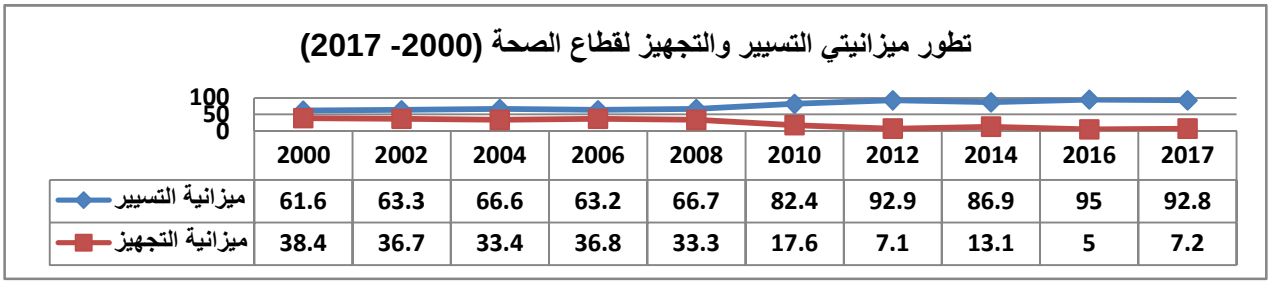


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ميزانية التسيير | 61.6 | 63.3 | 66.6 | 63.2 | 66.7 | 82.4 | 92.9 | 86.9 | 95 | 92.8 |
| ميزانية التجهيز | 38.4 | 36.7 | 33.4 | 36.8 | 33.3 | 17.6 | 7.1 | 13.1 | 5 | 7.2 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من مديرية الميزانية لوزارة المالية.

نلاحظ الارتفاع المستمر لنفقات التسيير حيث بلغت ذروتها سنة (2012) وذلك راجع للإصلاحات المتتالية التي عرفها القطاع، بينما نفقات التجهيز عرفت انخفاضا تدريجيا بالرغم من إصلاحات التي عرفتها الفترة، ولكن عند مقارنة نفقات التسيير مع نفقات التجهيز نلاحظ استحواذ نفقات التسيير على

[1] Benedict ,C & Coady, D. (2011). Quels Remédes pour les Finances de la santé?, Finances & Développement, 42(1), 42-45, p 42.
[2] Fan, V & Glassman, A. (2014). Op .Cit, p 12.

الإنفاق الصحي بينما مخصصات التجهيز هي ضئيلة جدا، ما يبرز عدم كفاءة تخصيص الموارد المالية الصحية، وهذا ما يقودنا للبحث عن طبيعة توزيع الإعتمادات المخصصة لنفقات التسيير:

**جدول 7: تطور نفقات التسيير المؤسسات الصحية حسب طبيعة الاعتمادات (2000- 2017):**

**الوحدة: مليون دج**

| السنة | الموظفون | التكوين | التغذية | الأدوية | الوقاية | المعدات | صيانة المباني | خدمات اجتماعية | التسيير الإداري | البحث الطبي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 37185 | 1327 | 1024 | 8015 | 1161 | 1883 | 1161 | 707 | 2326 | 20 |
| **2002** | 46534 | 1613 | 1203 | 11015 | 1561 | 2592 | 1491 | 769 | 2693 | 20 |
| **2004** | 54000 | 2177 | 1828 | 16500 | 2608 | 3780 | 2730 | 1037 | 4501 | 40 |
| **2006** | 60020 | 2560 | 3200 | 18100 | 3400 | 5000 | 3600 | 1689 | 5768 | 45 |
| **2008** | 94243 | 5300 | 5605 | 39487 | 5190 | 9000 | 7000 | 1720 | 10090 | 50 |
| **2010** | 118350 | 8550 | 7104 | 49268 | 8200 | 10500 | 8925 | 2356 | 13750 | 50 |
| **2012** | 317170 | 18714 | 7875 | 5400 | 8800 | 11500 | 9800 | 2700 | 15000 | 50 |
| **2014** | 301485 | 35000 | 9001 | 58210 | 5611 | 12941 | 10911 | 5350 | 9132 | 50 |
| **2016** | 295274 | 35000 | 9323 | 50000 | 4900 | 13500 | 5400 | 4550 | 8511 | 50 |
| **2017** | 313599 | 35000 | 9323 | 53134 | 4900 | 13303 | 4851 | 4568 | 8177 | 50 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق من مديرية الميزانية لوزارة المالية.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن نفقات الموظفين تستحوذ على جزء كبير من المخصصات الموجهة للمؤسسات الصحية التي لا تقل عن 45 %، وتليها نفقات التكوين والأدوية التي لا تقل عن 30 %، وتبقى كل التغذية والمعدات وصيانة الهياكل والخدمات الاجتماعية والتسيير الإداري والبحث العلمي تخصص له نسب ضئيلة جدا لا تتجاوز 25%.

**1-3-2-الهياكل القاعدية الصحية:**

**جدول 8: تطور عدد المنشآت الصحية خلال الفترة (2015- 2017).**

| التعيين | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| مؤسسة إستشفائية عامة | 200 | 200 | 205 |
| مؤسسة استشفائية | 09 | 09 | 09 |
| مراكز استشفائية جامعية | 15 | 15 | 15 |
| مؤسسة استشفائية جامعية | 01 | 01 | 01 |
| مؤسسة استشفائية متخصصة | 75 | 75 | 77 |
| دور الولادة الخاصة | 114 | 123 | 127 |
| دور الولادة العمومية | 415 | 416 | 409 |
| قاعات العلاج | 5762 | 5875 | 5957 |

**Source**: ONS. (2018). L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2015-2017, N°47, Edition 2018, p 22. www.ons.dz/IMG/pdf/aqced2018.pdf

توضح البيانات المشار إليها في الجدول أعلاه التحسن الملحوظ في مجمل الهياكل الصحية، حيث تم إنجاز حوالي 205 مؤسسة استشفائية عامة، 409 دار للولادة العمومية، 5957 قاعة للعلاج في سنة (2017)، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن المنشآت الصحية تتمركز معظمها في المناطق الشمالية للوطن، فبالرغم من الجهود المبذولة لتوسيع في البنى التحتية الصحية يبقى هاجس التفاوت في توزيع التغطية الصحية مطروحا، وهو ما يمثل تحديا أمام السياسة الصحية لتسوية الإختلالات الواقعة، " وحسب التقرير الخاص بالصحة في العالم الصادر عن منظمة الصحة العالمية لسنة (2015)، يوجد 61 % من المستشفيات في الشمال، ومنها 28.4 % في منطقة الوسط - الشمال، مقابل 16.7 % في الشمال الغربي، وفي حين يوجد 27.3 % من مجموع المستشفيات في الهضاب العليا، ولا يحظى الجنوب سوى 11.7 % إذ يقع 1.4 %منها في الجنوب الكبير (أقصى الجنوب)، أما بالنسبة للتغطية السريرية هي الأخرى تعرف نفس التفاوت، حيث بلغ معدل الأسر في المناطق الشمالية سريرين لكل 1000 نسمة وهو أفضل معدل على المستوى الوطني، في حين تحوز مناطق الهضاب العليا على معدل سرير واحد لكل 1000 نسمة"[1].

1-3-3-التغطية البشرية:

ساهم ارتفاع عدد الممارسين في المجال الصحي في تزايد الإنفاق الصحي، خاصة بعد أن عرفت مجالات التكوين وثيرة متسارعة في الآونة الأخيرة، حيث أشارت المعطيات الإحصائية المتعلقة بالديمغرافية الطبية لسنة (2017) إلى ارتفاع عدد الممارسين الصحة مقارنة بالسنوات السابقة، ووفقا للديوان الوطني للإحصائيات يوجد طبيب واحد لكل 529 ساكن بعدما كان يغطي 545 ساكن في سنة (2016)، وجراح أسنان واحد لكل 2925 ساكن بعدما كان يغطي 2971 ساكن في سنة (2016)، وصيدلي واحد لكل 3382 ساكن بعدما كان يغطي 3435 سنة (2016)، [2] وهذا ما يشير إلى التحسن الكبير في معظم مؤشرات التغطية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique. (2017). Op.cit, p25.
[2] ONS. (2018). L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2015-2017, N°47, Edition 2018, p 21.

**جدول 9: تطور عدد عمال السلك الطبي خلال الفترة (2015- 2017).**

| | القطاع العمومي | | | القطاع الخاص | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2015 | 2016 | 2017 |
| الأطباء | 54953 | 55158 | 57227 | 18478 | 19779 | 21611 |
| جراحو الأسنان | 7261 | 7014 | 6928 | 6384 | 6733 | 7335 |
| صيادلة | 1501 | 1695 | 1796 | 9974 | 10193 | 10541 |

**Source**: ONS. (2018). L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2015-2017, Op. Cit, p 21. www.ons.dz/IMG/pdf/aqced2018.pdf

من خلال المعطيات الواردة في الجدول يتبين لنا أن عدد ممارسين الصحة بالقطاع العام يفوق عدد ممارسين الصحة بالقطاع الخاص ماعدا الصيادلة، وقد شكل هذا صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية المتخصصة، لوجود نقص كبير في عدد الأطباء الأخصائيين و"تمركزهم في الولايات الثلاثة الكبرى في الوطن وهي الجزائر، قسنطينة ووهران، مما يتعذر تلبية احتياجات المواطنين المتزايدة، وتوزع بنسبة 53 % من الأخصائيين في القطاع العام، و34 % في القطاع الخاص"[1]، بالإضافة إلى مشكل الأعطال المتكررة التي تصيب التجهيزات الطبية العمومية التي تصل نسبتها إلى 20%، وذلك بسبب تقليص الغلاف المالي المخصص للصيانة والتجهيز، مما يجبر المواطنين التوجه إلى القطاع الخاص، ما نجم عنه ارتفاع مساهمة الأسر في نفقات الصحة.[2] وهذا ما أكدته دراسة Jorge (Coarasa, Jishnu Das , Jeffrey Hammer) تحت عنوان ( القطاع الخاص مقابل القطاع العام) على أنه يوجد إقبال كبير على القطاع الخاص في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، بالرغم من زيادة التمويل المتاح للخدمات الرعاية الصحية العامة وإلغاء الرسوم عليها، ويعود السبب إلى الإزدحامات الشديدة وغياب مقدمي الخدمة وعدم الاعتناء الكافي بالمرضى.[3]

وقد نتج عن المعاملات السيئة للأطقم الطبية ارتفاع عدد الشكاوي المقدمة التي تتعلق بالعلاج والاستقبال وتقليص ساعات تقديم الخدمة، وكذا ارتفاع ضحايا الأخطاء الطبية بسبب الظروف الإستشفائية السيئة وتهاون الأطباء بحياة المرضى والتي أدت إلى الإصابة بتشوهات خلقية والفقدان للأعضاء والوظائف الحيوية ووصلت إلى زهق الأرواح، أما بالنسبة لمدة الانتظار العلاج قد تستغرق في بعض الأحيان سنة بكاملها ليحين دور المريض للعلاج، وهناك حالات كثيرة توفيت دون أن يحين دورها

[1] علي دحمان محمد. (2017). المرجع السابق، ص 120.

[2] بوشلاغم عميروش وآخرون. (2017). المرجع السابق، ص 12.

[3] Coarasa ,J & Jishnu, D & Jeffrey. H. (2014), Privé ou Public, Finances & Développement, 51(4), 34-36, p p 34-35.

بعد، بالإضافة إلى الظروف السيئة لإقامة المرضى وقلة النظافة وكثرة النفايات الطبية وندرة وغياب الأدوية الضرورية حتى في العلاجات الأولية.

وبالتالي يمكن القول أنه وبالرغم من الجهود التي توليها الدولة بتخصيصها مبالغ مالية هامة للرفع من فعالية المخرجات إلا أن مستوى الخدمات الصحية لم يرقى إلى المستوى المطلوب، هذا ما يشير إلى ضعف كفاءة الإنفاق، فحسب تقرير الذي أعده موقع (Numbeo) المختص في تصنيف الدول والصادر سنة (2020)، معتمدا بذلك على المؤشرات الصحية وجهود الدول من أجل تطوير القطاع، وقد شمل هذا التصنيف (89) دولة في العالم فقط، حيث احتلت بذلك الجزائر المرتبة (74)، بينما احتلت تونس المرتبة (63) والأردن ( 45)، لبنان ( 48)، قطر (18)حيث صنفت النظام الصحي الجزائري ضمن أسوء الأنظمة الصحية كونه لم يشهد أي تطورات مقارنة بالدول المجاورة.[1]

**1-3-4- معدل وفيات الأطفال: (Taux de Mortalité Infantile)**

**الشكل 29: تطور معدل وفيات الأطفال خلال الفترة (2000- 2017).**

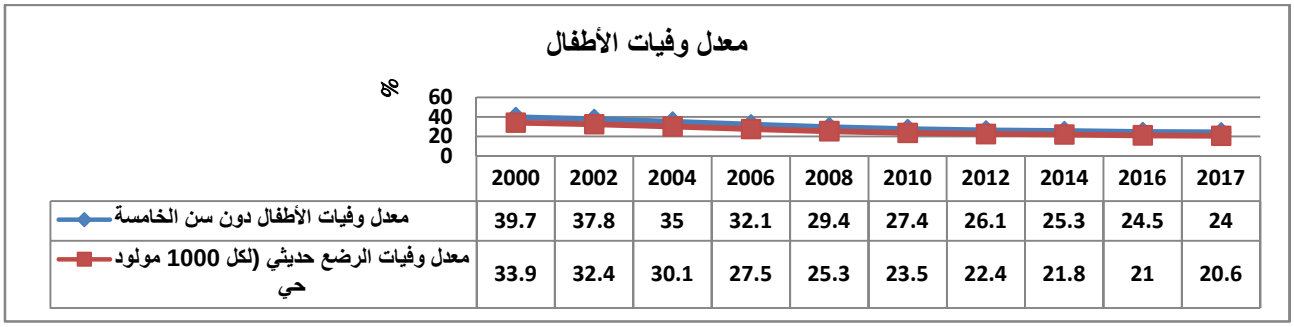


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة | 39.7 | 37.8 | 35 | 32.1 | 29.4 | 27.4 | 26.1 | 25.3 | 24.5 | 24 |
| معدل وفيات الرضع حديثي (لكل 1000 مولود حي | 33.9 | 32.4 | 30.1 | 27.5 | 25.3 | 23.5 | 22.4 | 21.8 | 21 | 20.6 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN?locations=DZ
www.data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT?locations=DZ

تبرز المعطيات الواردة في الشكل البياني أن الدولة استطاعت أن تخفض من مؤشر وفيات الرضع حديثي الولادة ومؤشر وفيات الأطفال دون السن الخامسة، وهو ما يترجم بالجهود المبذولة والبرامج الصحية المعتمدة لتحسين المؤشرات الصحية العامة (التطعيم، المراقبة المستمرة للأمهات قبل الولادة...)، لكن تبقى هذه النتائج غير كافية بالنظر إلى حجم الإمكانات المتوفرة والإنجازات المحققة أضف إلى أنها تخفي الفوارق الجهوية بين مختلف المناطق، ما يبرز ضعف كفاءة التخصيص.

[1] www.numbeo.com/health-care/rankings_by_country.jsp?title=2019-mid&displayColumn=1 , Date de Consultation Le: 03/05/2020.

### 1-3-5- معدل وفيات الخام ومعدل مواليد الخام: (Taux de mortalité brut et Taux de natalité)

**الشكل 30: تطور معدل وفيات الخام ومعدل مواليد الخام خلال الفترة (2000-2017).**

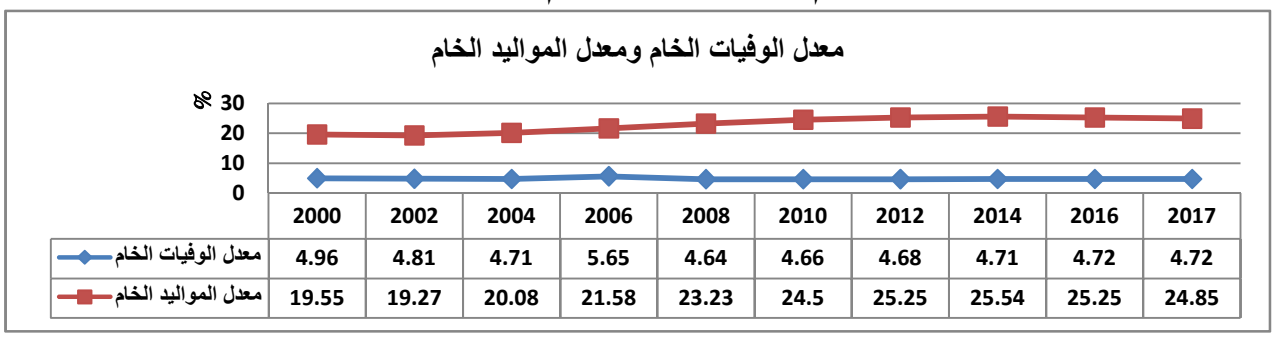


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الوفيات الخام | 4.96 | 4.81 | 4.71 | 5.65 | 4.64 | 4.66 | 4.68 | 4.71 | 4.72 | 4.72 |
| معدل المواليد الخام | 19.55 | 19.27 | 20.08 | 21.58 | 23.23 | 24.5 | 25.25 | 25.54 | 25.25 | 24.85 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CDRT.IN?locations=DZ

من خلال الشكل البياني أعلاه يظهر أن معدل وفيات الخام يعرف استقرارا على طول الفترة، وفي الوقت ذاته يشهد معدل المواليد الخام ارتفاعا تدريجيا، هذا ما يدل على النتائج الإيجابية المحققة للمحافظة على العنصر البشري وتقليص الوفيات من خلال البرامج الصحية الوقائية والتحسيسية الموجهة للأم والطفل وإلى كافة أفراد المجتمع.

### 1-3-6-معدل وفيات الأمهات ومعدل الخصوبة: (Mortalité Maternelle et Taux de Fécondité)

**الشكل 31: تطور معدل وفيات الأمهات ومعدل الخصوبة خلال الفترة (2000-2017).**

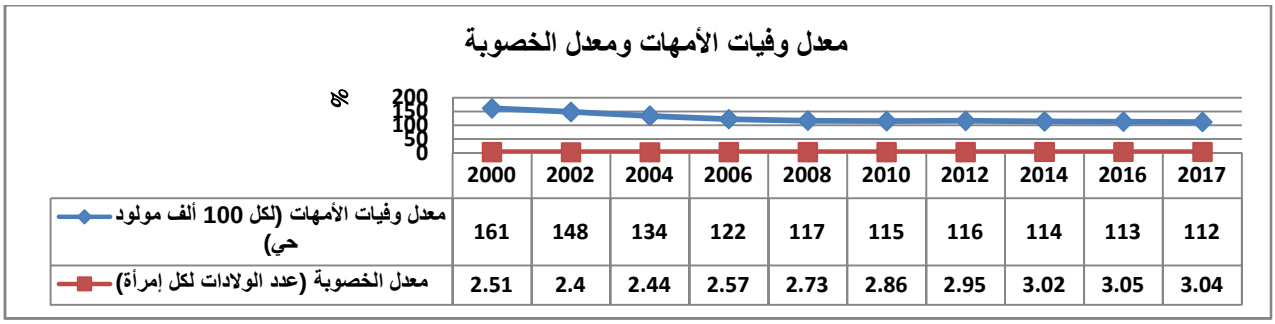


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي) | 161 | 148 | 134 | 122 | 117 | 115 | 116 | 114 | 113 | 112 |
| معدل الخصوبة (عدد الولادات لكل إمرأة) | 2.51 | 2.4 | 2.44 | 2.57 | 2.73 | 2.86 | 2.95 | 3.02 | 3.05 | 3.04 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=DZ
www.data.albankaldawli.org/indicator/SH.STA.MMRT?locations=DZ

انطلاقا من الشكل البياني أعلاه يتضح لنا أن معدل الخصوبة عرف ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة، حيث انتقل من 2.51 % سنة (2000) إلى 3.04 % سنة (2017)، ما يترجم برغبة الأمهات تعويض ما تم فقدانه خلال العشرية السوداء، أما معدل وفيات الأمهات فقد عرف انخفاضا ملحوظا حيث انتقل من 161 حالة وفاة من بين 100 ألف مولود حي سنة (2000) إلى 112 حالة سنة (2017)، لكن وبالرغم من التحسن الحاصل في المؤشر إلا أنه يبقى غير كافي، ويعود هذا إلى تردي الخدمات الصحية والمحسوبية وتهاون واللامبالاة للقابلات والممرضات، الذي دفع بالنساء الحوامل

يتوجهن إلى القطاع الخاص مقابل مبالغ مالية مرتفعة، وهذا رغم الميزانية الضخمة التي تسخر لفائدة مصالح التوليد لإعادة تجهيزها بالوسائل والتجهيزات الحديثة من أجل ضمان التكفل الجيد بالأمهات.[1]

**1-3-7- متوسط العمر الموقع عند الولادة: (Esperance de vie à la naissance)**

**الشكل 32: تطور مؤشر العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2000-2017)**

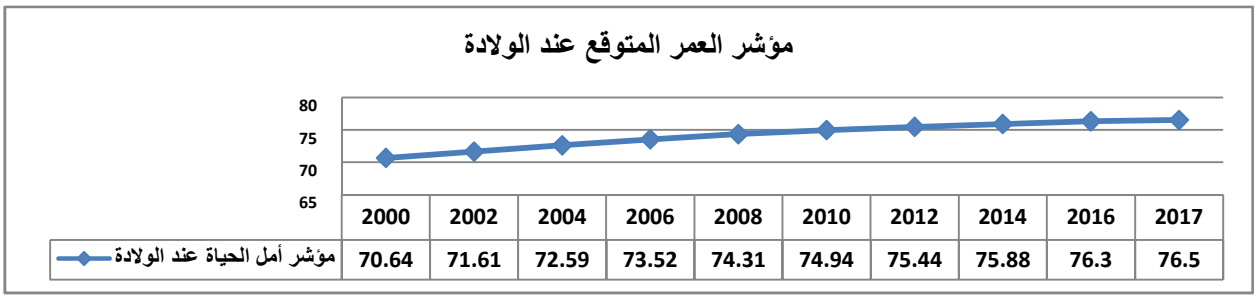


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر أمل الحياة عند الولادة | 70.64 | 71.61 | 72.59 | 73.52 | 74.31 | 74.94 | 75.44 | 75.88 | 76.3 | 76.5 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.DYN.LE00.IN?locations=DZ

من خلال الإحصائيات الواردة في الشكل البياني نلاحظ أن مؤشر أمل الحياة عند الولادة ارتفع من 70.64% في سنة (2000) إلى 76.50%في سنة (2017)، وهذا راجع إلى اهتمام الحكومة بالرعاية الصحية وتعميمها للصحة العمومية والعلاج على المستوى الوطني، الذي كان له انعكاسات إيجابية في تغيير خريطة المرض، التي زادت من تنامي التكاليف، وهذا ما يظهر حجم الصعوبات الناجمة عن التمويل والتي رافقها ضعف في التخصيص.

**1-4- تقييم الأداء بالقطاع الصحي في الجزائر:**

يمكن تقييم فعالية الأداء الصحي انطلاقا من تقييم النتائج المتحصل عليها من الإنفاق الاجتماعي الصحي، ويمكن أن نستعين بالجدول الموالي لمعرفة أهم بنود الفعالية وعدم الفعالية النظام الصحي:

[1] رضى، ك. (2016). عيادات الموت، مقال منشور في الموقع الالكتروني: www.djazairess.com/essalam/56359 . تاريخ الدخول 2020/05/03.

**جدول 10: أهم بنود الفعالية وعدم الفعالية الإنفاق الاجتماعي الصحي.**

| بنود فعالية النظام الصحي | بنود عدم فعالية النظام الصحي |
|---|---|
| - تحسن في مؤشرات الحالة الصحية. | - الأداء المنخفض للخدمات الصحية الأساسية . |
| - انخفاض في معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض. | - تباين مستوى الأداء في الخدمات الصحية تبعا للمنطقة. |
| - وجود بنية تحتية صحية. | - وجود أمراض متعلقة بالفقر. |
| - التغطية الكاملة لخدمات الصحة العامة. | - تدهور الخدمات الصحية. |
| - ارتفاع معدل استخدام التطعيم. | - تكدس اليد العاملة الطبية في مناطق دون الأخرى |
| - نظام متعدد للخدمات الصحية. | - انخفاض مستوى الحالة الصحية للأمهات والأطفال. |
| - التحسن في بعض مؤشرات نظام توصيل الخدمات الصحية. | - انخفاض الأجور الفعلية. |

**المصدر:** برنامج السياسات والنظم الصحية. (2005)، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر، دراسة تحليلية للوضع الراهن والرؤى المستقبلية، جمعية التنمية الصحية والبيئية، ص 106.

انطلاقا من بنود النظام الصحي المدونة في الجدول أعلاه يمكن معرفة مدى تحقق الأهداف المسطرة والنتائج المحققة بالقطاع الصحي ومدى فعالية ونجاح السياسة الصحية أو إخفاقها:

- **تحسن المؤشرات الصحية:** عرفت المؤشرات الصحية تحسنا ملحوظا خصوصا في الآونة الأخيرة، كانخفاض في معدلات الوفيات سواء تعلق الأمر بالرضع أو الأطفال الأقل من خمسة سنوات أو الأمهات وارتفاع مؤشر أمل الحياة عند الولادة ويعود ذلك إلى تطبيق جملة من البرامج الصحية المتعلقة بمكافحة الأمراض الخطيرة والمعدية، كالتوسع في عمليات التطعيم والتلقيح ضد الأمراض الفتاكة كالسل والكزاز والسعال الديكي وشلل الأطفال وجدري وغيرها، بالإضافة إلى البرامج الموجهة لصحة الأم وطفلها، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أنه وبالرغم من الإنجازات ونتائج المحققة في مختلف المجالات فإن هذه المؤشرات لا تعكس حقيقة وحجم الإمكانيات المالية والبشرية التي سخرتها الجهات الوصية في هذا المجال، وهذا ما يبرز حجم التحدي المنتظر من طرف الدولة للوصول إلى مؤشرات صحية ذات المستوى المطلوب خصوصا إذا ما تم مقارنتها بالدول المتطورة أو البلدان النامية ذات التنمية الاقتصادية الشبيهة.[1]

[1] عياشي نور الدين. (2017). المنظومة الصحية الجزائرية بين إشكالية ضمان عرض العلاج وترشيد النفقات، مجلة منتدى الأستاذ، (20)،90-116،ص 99.

- **تحسن مؤشرات نظام توصيل الخدمات الصحية**: حيث ارتفع عدد الممارسين الصحة، ليسجل سنة (2017) طبيب واحد لكل 529 ساكن، وطبيب أسنان لكل 2925 ساكن، وصيدلي لكل 3382 ساكن.[1] لكن ما يمكن الإشارة إليه هو نقص الأطباء المتخصصون، وذلك راجع إلى تدهور أجورهم وضعف أساليب التحفيز على مستوى القطاع العام، مما أدى إلى لجوء معظمهم إلى العمل في العيادات الخاصة، وظهر نقص الأطباء المختصين في القطاع العام خاصة بعد الجائحة التي عرفها العالم مؤخرا حيث تم الاستنجاد بالأطباء المتقاعدين لسد العجز في المستشفيات العمومية والمراكز الصحية ودعم العاملين بها.
- **وجود بنية تحتية صحية كاملة**: شهدت المنشآت القاعدية الصحية في بلادنا نموا متزايدا في الفترة الأخيرة، خاصة في إطار إصلاحات (2007) التي أقرت إنشاء المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وذلك لتقريب الخدمات الصحية للمواطن، وتحسين أساليب التسيير ونوعية الخدمات على مستوى الهياكل العمومية، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتوسع في البنى التحتية الصحية إلا أن هناك تفاوت كبير في توزيعها على مختلف المناطق الوطن، إذ يبقى التحيز واضح على المناطق الحضرية دون الريفية، والمناطق الشمالية دون الداخلية والجنوبية، وهذا ما يمثل تحديا أمام السياسة الصحية لإيجاد حلول بديلة لهذا المشكل.
- **التغطية الشاملة للخدمات الصحية العامة**: بالنسبة لتغطية الخدمات الصحية العامة نلاحظ أن هناك نقص كبير في الخدمات الصحية المقدمة من طرف القطاع العام، إذ أن في أغلب الأحيان يتجه الموطنون إلى القطاع الخاص لتلبية حاجاتهم الصحية، ويعود السبب إلى الظروف السيئة للاستقبال وإقامة المرضى وقلة النظافة والتأخر في معالجة المرضى لندرة الأدوية والتعطل الدائم للتجهيزات الطبية وهناك ما تزال لم تشغل بعد، بالرغم من" ارتفاع حجم المخصصات المالية لاقتناء التجهيزات الطبية والذي بلغ 2076 مليون في سنة (2015)، بعدما كان 1900 مليون سنة ( 2005)، وبهذا يمكن لهذه التجهيزات أن تغطي الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، لكن لعدم وجود مختصين لاستعمال هذه الوسائل أدى هذا إلى تآكلها وإهتلاكها دون استغلالها"[2]، وهذا راجع إلى أن الوزارة كان همها الوحيد هو توفير الأجهزة من الخارج التي كان المرضى بحاجة إليها دون اشتراط

[1] ONS. (2018). L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2015-2017, Op. Cit, p 21.

[2] علي دحمان محمد . (2017). المرجع السابق، ص 234.

الصيانة، لكن بداية من سنة (2014) تم عقد مجلس وزاري نص على ضرورة اشتراط الصيانة في العقود، لكن تم تهميش هذا الجانب فيما بعد، ويرجعه المختصون في مجال الصحة إلى مركزية شراء الأجهزة الطبية، وأن الوزارة تحتفظ بصفقات الشراء على مستوى ضيق دون فتح المجال إلى الشركات من خلال المناقصة[1]، وتبين ذلك بوضوح مؤخرا عند انتشار فيروس كوفيد 19 الذي كشف عن ضآلة أسرة الإنعاش وانعدام الأجهزة واللوازم الطبية الضرورية على مستوى المستشفيات، ما استدعى إلى إستيرادها.

- **تباين مستوى الأداء في الخدمات الصحية تبعا للمنطقة:** تكدس اليد العاملة المؤهلة في المناطق الحضرية الكبرى مما يجعل الخدمات الصحية تتوزع توزيعا غير عادلا بالنسبة لمناطق الوطن، ويعود السبب إلى تحيز الإنفاق الصحي للمناطق الكبرى دون المناطق الجنوبية والداخلية.
- **استمرار وجود الأمراض المتعلقة بالفقر:** تراجع نسبة الإصابة بالأمراض المعدية والخطيرة في الآونة الأخيرة، لكن قابلها ارتفاع في الأمراض المزمنة، التي باتت السبب الرئيسي في ارتفاع عدد الوفيات ويعود ذلك إلى التشخيص المتأخر وارتفاع تكاليف العلاج والتكفل غير اللائق بالمرضى.

بناءً على ما تقدم يمكن القول أن الإنفاق الصحي ساهم في تحقيق عدة أهداف كانت مبرمجة في السياسة الصحية بفعالية إلى حد ما، التي تعد كمكاسب للنظام الصحي الجزائري وكنقاط قوة في مجال الرعاية الصحية من الناحية الكمية كارتفاع مستويات التغطية الصحية وتحسن المؤشرات الصحية الأساسية كارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وانخفاض معدلات الوفيات واتساع القاعدة التحتية للهياكل الصحية كالمستشفيات ومراكز العلاج وغيرها والموارد البشرية كالأطباء وجراحو الأسنان وصيادلة.. ولكن التحسن في بعض المؤشرات الصحية لا يعكس المستوى الصحي الحقيقي، وإنما لابد من النظر إلى حجم النقائص والمشاكل التي أثرت سلبا على مسار تطور النظام الصحي وأضعفت فعاليته وكفاءته كنقص التغطية الشاملة للخدمات الصحية العامة وتباينها بين مختلف مناطق الوطن، وفي حالة توفرها تكون دون المستوى المطلوب وضعف جودتها، ضعف الاستجابة لحاجات المرضى، وكذا ارتفاع تكاليف الحصول على الخدمات الصحية، وذلك في ظل غياب الرقابة وتفشي الفساد بمختلف أشكاله (الإداري والمالي )، ما أدى إلى عدم قدرة الحكومة على تمويل القطاع بسبب النمو الديمغرافي المتزايد من جهة ومن جهة أخرى اهتراء البنى التحتية للهياكل الصحية

[1] محمد فوزي. (2019). الفساد والإهمال في مستشفيات الجزائر، أجهزة طبية معطلة منذ سنوات، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: www.alaraby.co.uk/investigations/2019/6/6/، تاريخ الدخول: 02 /06/ 2020.

ما أفضى إلى عجزها عن توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين، وما دفع الكثير منهم إلى التوجه إلى دول الجوار بحثا عن خدمات طبية ذات جودة.

وعليه يجب التفكير في بناء نظام صحي مرن وفعال قادر على التكيف مع التغيرات الطارئة وذلك من خلال وضع سياسات صحية فاعلة وملمة وقادرة على خلق انسجام وتكامل بين مختلف مدخلات النظام الصحي وخاصة التركيز على التسيير العقلاني والرشيد للإنفاق الصحي من خلال استخدامه بكفاءة كشراء كل ما هو ضروري فقط واستعمال الأدوية والمنتجات الجنيسة وتشديد الرقابة...، وذلك للحصول على مخرجات ونتائج صحية جيدة وذات جودة عالية ومتميزة.

**2- السياسة التعليمية:**

تولي الحكومة اهتماما كبيرا لقطاع التعليم، إذ لا تخلوا أجنداتها السياسية دون أن تتخللها قضايا التعليم على رأس أولوياتها، خاصة بعد إدراك أن للتعليم انعكاسات مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويستلزم مثل هذا التوجه السعي نحو صياغة جملة من البرامج التعليمية والخطط الإستراتيجية لتحقيق الأهداف المنشودة من خلال السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي بما ينعكس على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وما ألزم السلطات العمومية تخصيص مبالغ مالية معتبرة من ميزانيتها لتمويل القطاع ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين، وفي هذا الإطار سعت الحكومة إلى تحقيق عدة انجازات كانت ضمن تطلعات سياساتها التعليمية، كرفع من معدلات الالتحاق بالمدارس في جميع الأطوار وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم، والحد من نسبة الرسوب المدرسي وتحسين جميع الجوانب النوعية للتعليم كرفع من كفاءة المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية، وكذا توفير مختلف الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للمتعلمين وتوفير لهم البيئة الآمنة للتعليم.

لكن ما يمكن الإشارة إليه هو ارتفاع حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاع خاصة في الآونة الأخيرة، والجهود الكبيرة المبذولة في سبيل الرفع من مستوى الخدمات التعليمية المقدمة، إلا أن الاستفادة من ذلك لا تزال تحت المستوى المطلوب، والتي يمكن إرجاعها إما إلى القصور الإداري وسوء التسيير أو لعدم فعالية السياسات التعليمية الموضوعة أو إلى أن قيمة الإعتمادات المخصصة للقطاع غير كافية، أو عدم الاستخدام الأمثل لها، وبالتالي أمام هذه التحديات النوعية أصبح من الضروري البحث عن السبل لمواجهة هذه التحديات لتوفير خدمات تعليمية متميزة وذات جودة عالية، من خلال التسيير العقلاني والرشيد للموارد المالية الموجهة للقطاع والاهتمام بالطاقات المؤهلة حتى تؤدي مهامها على أحسن وجه ممكن.

**2-1- تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم في الجزائر (1990-2017):**

**أ: المرحلة الممتدة ما بين ( 1990 –2000):**

تعد الجزائر واحدة من الدول التي عرف نظامها التعليمي تغيرات جمة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، إذ تمخضت عنها عدة إصلاحات لإحداث نهضة علمية نوعية، ولمجابهة الظروف التعليمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد تميزت فترة نهاية الثمانينات بتحقيق نتائج كمية ونوعية إيجابية من حيث عدد الطلاب والمعلمين والمنشآت التربوية وغيرها، وذلك بعد تطبيق السياسة التعليمية التي انطوت مبادئها العامة على الإصلاحات التي جاءت بأمر رقم 76- 35 المؤرخ في 16 أفريل ( 1976)، والتي كان مفادها بناء منظومة تربوية أصيلة ترتكز على قيم العربية والإسلامية، وذلك لتنمية شخصية المواطنين وإعدادهم للعمل، وإكسابهم المعارف العلمية والتكنولوجية، ومع جعل التعليم إجباري لجميع الأطفال من سن السادسة إلى السادسة عشر، وتلقين التلاميذ مبدأ العدالة والمساواة فيما بينهم.

لكن مع حلول التسعينات تغيرت الأوضاع بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها البلاد بالإضافة إلى الوضع الأمني الغير مستقر، الذي جعل الدولة تتخلى على النهج الاشتراكي ورغبتها في الانتقال إلى الانفتاح الاقتصادي، لكن بالرغم من ذلك بقيت المنظومة التربوية تعتمد على النهج الاشتراكي في تسييرها، وهذا ما يدل على الاهتمام بالوضع السياسي في هذه الفترة أكثر منه في الجوانب الأخرى.[1]

شرعت المنظومة التعليمية في إعادة النظر في محتوى البرامج التعليمية وتغييرها للتخفيف من كثافتها ما بين (1993- 1994)، وذلك انطلاقا من البرامج التعليم الابتدائي وهذا بإعادة كتابة البرامج دون انجاز الكتب، كما قامت بإدراج اللغة الإنجليزية كلغة ثانية إلى جانب اللغة الفرنسية في الطور المتوسط، وتم إعادة هيكلة التعليم بمختلف أطواره وتقسيم الطور الابتدائي إلى ستة سنوات والطور المتوسط إلى ثلاثة سنوات، أما الطور الثانوي فقد تم إعادة تنظيم الجذوع المشتركة التي تم إدراجها في الثمانينات، مع تعديل طرق الانتقال إلى الثانوي بالاعتماد على شهادة التعليم الأساسي[2]،

[1] مجلس التربية الوطنية. (1994). عرض وزير التربية الوطنية حول المنظومة التربوية في الجزائر، ص 06.

[2] معهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية. (2004). النظام التربوي والمناهج التعليمية، الجزائر، ص ص 25- 27.

بالإضافة إلى تكوين الأساتذة والمعلمين في مختلف الأطوار بداية من سنة (1999)، وذلك بعد إنشاء المجلس الأعلى للتربية لتنسيق وتنظيم الإصلاحات التعليمية سنة(1996).[1]

وقد تجلت مهام السياسة التعليمية انطلاقا من التعديلات التي جاء بها الدستور (1996) حسب المادة (53)، والتي نصت على "الحق في التعليم المضمون (المجاني)، والتعليم الأساسي إجباري، والتعليم المجاني حسب الشروط التي يحددها القانون وتنظيم الدولة للمنظومة التربوية والسهر على التساوي في التربية والتكوين من طرف الدولة."[2]

**2-2-تطور أهم المؤشرات التعليمية في الجزائر خلال فترة التسعينات:**

**2-2-1- الإنفاق على التعليم والتربية:**

**أ: الميزانية العامة للتعليم والتربية:** تعد نفقات التسيير والتجهيز من المؤشرات الهامة التي يتم استخدامهما للتعبير عن الكفاءة الداخلية للإنفاق العمومي على التعليم، أما بالنسبة للكفاءة الخارجية لا يوجد مؤشرات محددة تعبر عنها بشكل مباشر، وإنما عادة ما يتم استخدام مؤشرات لقياس الكفاءة بصورة غير مباشرة، وذلك لكون أن الإنفاق على التعليم يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التعليمية، ومن تم يصبح معيار كفاءة الإنفاق على التعليم هو مدى تحقق هذه الأهداف، وعليه يمكن أخذ معدل الإلمام بالكتابة والقراءة كمؤشر للتعبير عن ذلك.[3]

ورغبة في الوصول إلى تحقيق أهداف التعليم وبرغم من الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الدولة في هذه الفترة وانتهاجها للسياسة التقشفية تحت طلب من الهيئات الدولية في إطار برامج التعديل الهيكلي، لم يثنيها على تمويل قطاع التعليم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

**الشكل 33: تطور نفقات التسيير والتجهيز للتربية والتعليم خلال الفترة (1990-2000).**

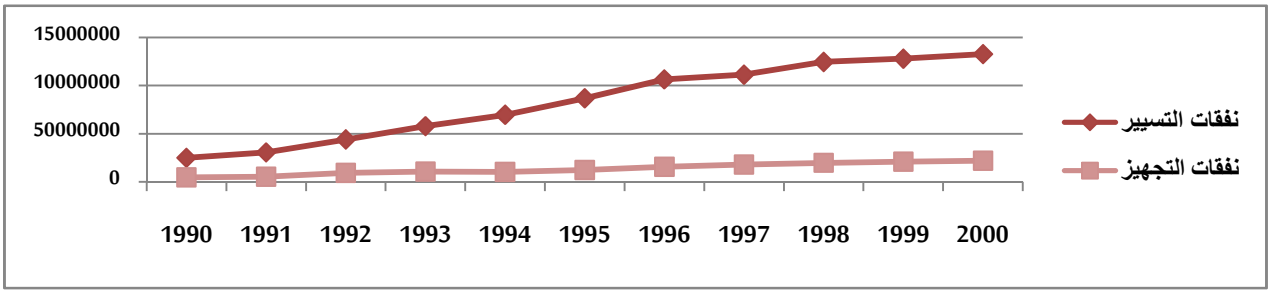


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ( حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

[1] بوتليليس مراد. (2012). تطور التعليم في الجزائر 1830- 2011، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، ص 85.

[2] المجلس الدستوري. (1976). الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76، ص 13.

[3] العربي أشرف. (2010). المرجع السابق، ص 18.

نلاحظ تذبذب في نفقات التسيير والتجهيز في بداية التسعينات، ويفسر ذلك بالأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة التي كانت تعيشها البلاد خلال هذه الفترة، ولكن بعدها عرفت نفقات التسيير نموا متزايدا في حين نفقات التجهيز كانت ضئيلة ونسبية بعد تسوية وضعها المالي واستنجادها بالهيئات الدولية، وقد بدا ذلك واضحا من خلال تطور المؤشرات الكمية للتعليم والتي تعبر عن الفعالية الداخلية الكمية (Efficacité Interne Quantitative)*، كزيادة عدد التلاميذ والأساتذة، ومعدل الالتحاق بالتعليم، معدل الانتقال، مؤشر مستوى التعليم وانخفاض معدلي الرسوب والتسرب وغيرها.

على ضوء ما تقدم يتبين لنا أن نفقات التسيير تستحوذ على مجمل الإنفاق الموجه للتعليم، وتكاد تلتهم كل المخصصات المالية، وفي المقابل تتضاءل المخصصات الموجهة للاستثمار في القطاع، هذا ما يدل على التوزيع الغير منصف والعادل وانخفاض الكفاءة في استغلال الموارد المالية والتخصيص السيئ لها.

**ب: الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:**

يعد الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا هاما لقياس مدى كفاية الإنفاق المخصص للتعليم، بمعنى ما يتم اقتطاعه للتعليم من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن توضيح تطور الإنفاق

على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة التسعينات فيمايلي:

---

*يقصد **بالفعالية الداخلية للتعليم:** تشير إلى مدى تحقق الأهداف الداخلية للأنظمة التعليمية من الناحية الكمية والنوعية، ولها بعدين أساسيين وهما:

- **الفعالية الداخلية الكمية:** يقصد بها قياس الفعالية بطريقة كمية من خلال حساب معدلات التدفق الطلابي كنسب الالتحاق والتسرب والرسوب والانتقال... وهي مؤشرات كمية تعبر عن مدى تحقق أهداف النظام التعليمي بطريقة كمية،
- **الفعالية الداخلية النوعية:** يقصد بها مدى تحقق الأهداف التعليمية من الناحية النوعية، أي المهارات والمعارف المكتسبة من طرف المتعلمين في ظل عمليات النظام التعليمي.

- **أما الفعالية الخارجية للتعليم:** تقيس التطابق بين مخرجات النظام التعليمي والحاجات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع وسوق العمل، كما أنه يأخذ بعدين رئيسيين هما:

- **الفعالية الخارجية الكمية:** تقيس مدى تلاؤم بين مخرجات النظام ومتطلبات سوق العمل من ناحية العدد.
- **الفعالية الخارجية النوعية:** تتعلق بالبحث عن المهارات المكتسبة والكفاءات من قبل خريجي النظام .
- للتفاصيل أكثر: البحيري خلف محمد. (2019). تفعيل بعض مداخل ترشيد الإنفاق في تحسين الفاعلية التعليمية بالمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، المجلة التربوية، (59)، 72-126، ص107.

**الشكل 34:-تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2000).**

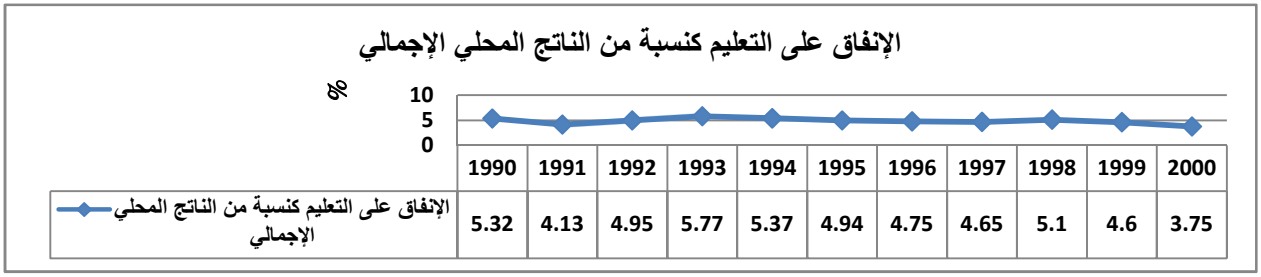


| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 5.32 | 4.13 | 4.95 | 5.77 | 5.37 | 4.94 | 4.75 | 4.65 | 5.1 | 4.6 | 3.75 |

**المصدر:** القيم محسوبة من طرف الطالبة بالاعتماد:

- تقارير قوانين المالية للسنوات المعنية (1990-2000).

- الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962-2011، المحاسبة الوطنية)

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES2_Arabe.pdf

*نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ( الإنفاق على التعليم/الناتج المحلي الإجمالي*100).

من الشكل يتبين لنا أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي هي مستقرة ومتذبذبة على طول الفترة بين الارتفاع والانخفاض، ما يؤكد عدم وجود سياسة واضحة للتعليم وتخبط خطوات إصلاح التعليم أمام اقتراح حلول ومبادرات ظرفية لم تسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

**ج: نسبة ميزانية التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة:**

**الشكل 35: تطور حصة ميزانية التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة (1990-2000).**

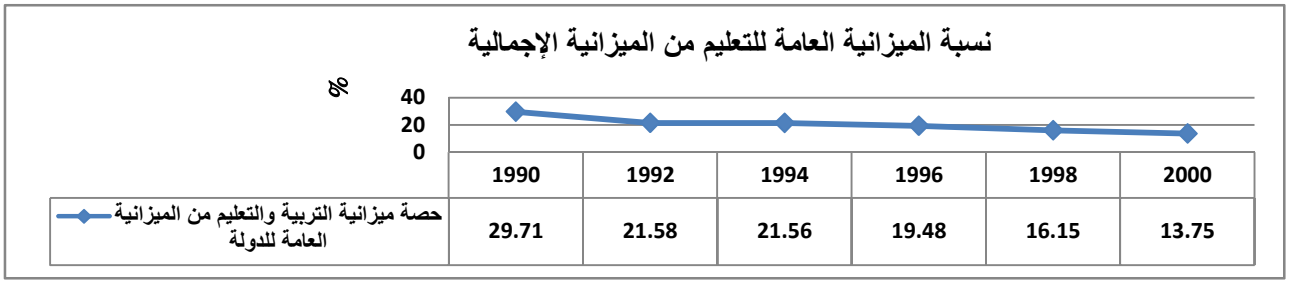


| | 1990 | 1992 | 1994 | 1996 | 1998 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حصة ميزانية التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة | 29.71 | 21.58 | 21.56 | 19.48 | 16.15 | 13.75 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

نلاحظ أن حصة المخصصات المالية لقطاع التربية والتعليم عرفت انخفاضا بالنسبة للميزانية العامة للدولة، حيث انتقلت من 29.71 % سنة (1990) إلى 13.75 % في سنة (2000)، لكن في المقابل كانت هناك زيادة حقيقية في الأموال المخصصة للتربية والتعليم على طول الفترة من سنة إلى أخرى.

### 2-2-2- البنية التحتية للمؤسسات التعليمية:

**الشكل 36: تطور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية خلال الفترة (1990-2000).**

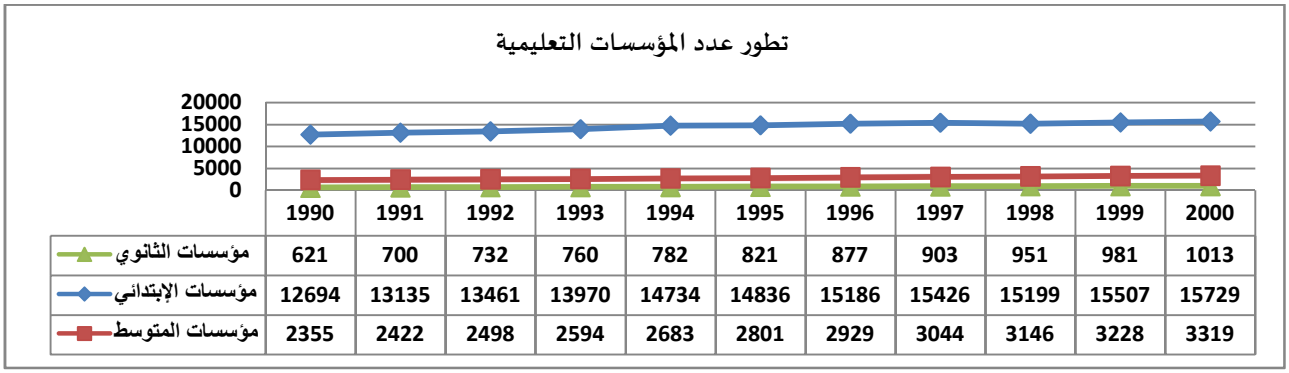


| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤسسات الثانوي | 621 | 700 | 732 | 760 | 782 | 821 | 877 | 903 | 951 | 981 | 1013 |
| مؤسسات الإبتدائي | 12694 | 13135 | 13461 | 13970 | 14734 | 14836 | 15186 | 15426 | 15199 | 15507 | 15729 |
| مؤسسات المتوسط | 2355 | 2422 | 2498 | 2594 | 2683 | 2801 | 2929 | 3044 | 3146 | 3228 | 3319 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن عدد المؤسسات الابتدائية عرف تزايدا كبيرا، حيث انتقل من 12694 مدرسة ابتدائية في سنة (1990) إلى 15729 مدرسة ابتدائية سنة (2000)، وكذلك بالنسبة للمؤسسات في الطور المتوسط هي الأخرى عرفت تزايدا مستمرا إذ انتقلت من 2355 مؤسسة في سنة (1990) إلى 3319 مؤسسة في سنة (2000)، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الثانوي التي انتقلت من 612 ثانوية في سنة (1990) إلى 1013 ثانوية في سنة (2000).

لكن ما يمكن الإشارة إليه هو وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي أنجزت خلال هذه الفترة، إلا أن مشكل الاكتظاظ بقي يلازم جميع المدارس والمؤسسات التعليمية الذي أدى بدوره إلى عجز التلاميذ عن استيعاب الدروس بسبب غياب الاهتمام بهم ومراعاة الفروق الفردية بينهم من قبل المعلمين.

**2-2-3- عدد التلاميذ في المستوى الابتدائي والمتوسط والثانوي:**

**الشكل 37: تطور عدد التلاميذ خلال الفترة (1990-2000).**

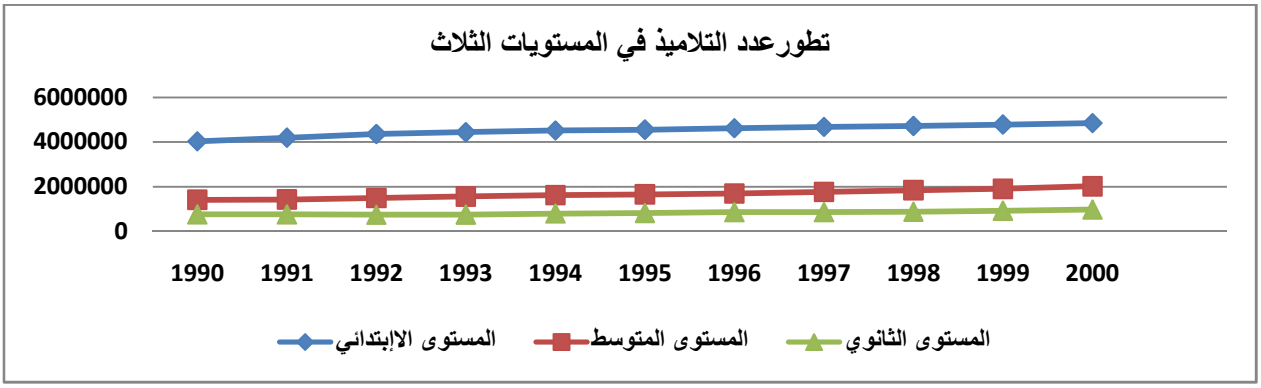


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

من خلال الشكل البياني يتبين لنا أن عدد التلاميذ في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي قد عرف تزايدا تدريجيا ومستمرا خلال فترة المحددة من 1990 إلى 2000، حيث انتقل عدد التلاميذ في المستوى الابتدائي من 4027612 تلميذ في سنة (1990) إلى 4843313 تلميذ في سنة (2000)، أما الطور المتوسط فقد انتقل عدد التلاميذ من 1408522 تلميذ في سنة (1990) إلى 2015370 تلميذ سنة (2000)، وأما الطور الثانوي فقد انتقل من 753947 تلميذ في سنة (1990) إلى 795862 تلميذ سنة (2000)، وهذا ما يبرز زيادة عدد التلاميذ الملتحقين بمقاعد الدراسة.

**2-2-4- معدل الالتحاق بالتعليم: (Taux d'inscription)**

يعد معدل الالتحاق بالتعليم من المؤشرات التي تعبر عن كفاءة الإنفاق التعليمي ومدى فعالية التعليم من الناحية الداخلية، الذي يدل على قدرة النظام التعليمي على استيعاب الفئات المستهدفة، سواء تعلق الأمر بالأطفال الذين بلغوا سن الست سنوات (سن التمدرس) للالتحاق بالمدارس الابتدائية أو التلاميذ الذين انتقلوا من الطور الابتدائي إلى المتوسط أو التلاميذ الذين انتقلوا من الطور المتوسط إلى الثانوي.

**الشكل 38: تطور معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمتوسط والثانوي خلال الفترة (1990-2000):**

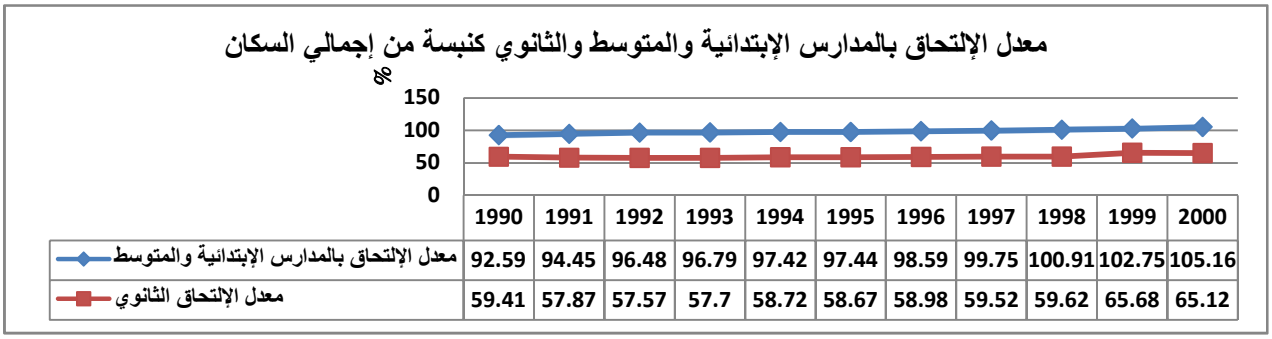


| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية والمتوسط | 92.59 | 94.45 | 96.48 | 96.79 | 97.42 | 97.44 | 98.59 | 99.75 | 100.91 | 102.75 | 105.16 |
| معدل الإلتحاق الثانوي | 59.41 | 57.87 | 57.57 | 57.7 | 58.72 | 58.67 | 58.98 | 59.52 | 59.62 | 65.68 | 65.12 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.ENRR?locations=DZ

-Perspective Monde, Université de Sherbrook, http// perspective. Usherbooke.ca/, date de Consultation: 03/03/2019

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن معدل التحاق التلاميذ بالمدارس الابتدائية والمتوسطات والثانوية خلال هذه الفترة عرف تطور تدريجي ونسبي، هذا ما يدل على الرغبة في تعزيز المعارف المكتسبة وتعميقها في مختلف مجالات المواد التعليمية، وتطوير طرق وقدرات العمل الفردي والعمل الجماعي وكذا تنمية وتحليل وتلخيص والاستدلال والحكم والتواصل وتحمل المسؤوليات، وتوفير مسارات دراسية متعددة تسمح بالتخصص التدريجي في مختلف الشعب تماشيا مع اختيارات التلاميذ واستعداداتهم، [1] وزيادة وعي الأسر الجزائرية بأهمية التعليم وضرورة الالتحاق به، وإلى إلزامية التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية.

على ضوء ما سبق يتبين لنا أن الإنفاق الاستثماري الموجه للتعليم ساهم إلى حد ما في التوسع في بناء المدارس والمؤسسات التعليمية سواء تعلق الأمر بالطور الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي، والذي نتج عنه زيادة واضحة في معدلات الالتحاق بالتعليم في المستويات الثلاثة، بالتالي يتضح وجود علاقة طردية بين الإنفاق على التعليم ومعدلات الالتحاق بالتعليم، بمعنى أن الإنفاق على التعليم يؤثر إيجابا على معدلات الالتحاق بالتعليم، وهذا ما يبرز أهمية ودور الإنفاق العمومي على التعليم في تحسين وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم.

[1] القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008.

**2-2-5-مؤشر الرسوب المدرسي:**

يمثل معدل الرسوب المدرسي( Taux d'échec ) عدد التلاميذ الذين لا يسمح لهم بالانتقال إلى السنة الموالية لتراجع مستواهم الدراسي، الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى التسرب المدرسي (Taux décrochage scolaire)، وفيمايلي نوضح تطور معدل الرسوب المدرسي في الجزائر:

**الشكل 39: تطور معدل الرسوب في المرحلة الابتدائية كنسبة من إجمالي التلاميذ.**

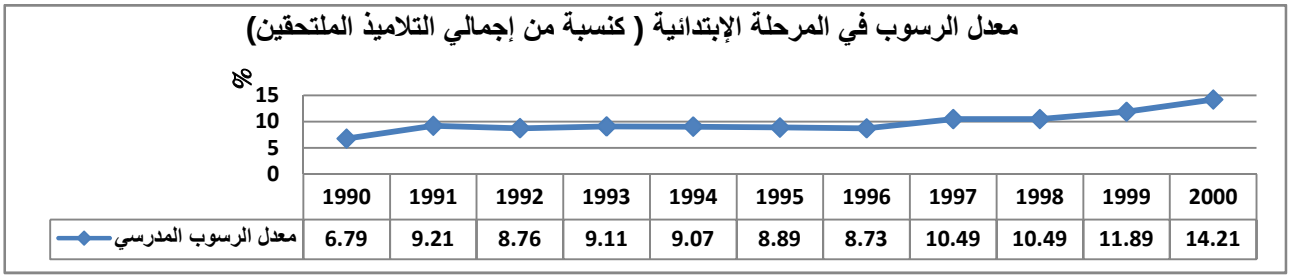


| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الرسوب المدرسي | 6.79 | 9.21 | 8.76 | 9.11 | 9.07 | 8.89 | 8.73 | 10.49 | 10.49 | 11.89 | 14.21 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.REPT.ZS?locations=DZ&view=chart

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات الرسوب في تزايد مستمر انطلاقا من سنة (1990)، وذلك نتيجة للأوضاع الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال هذه العشرية، التي كان لها آثارا واضحة على تراجع التحصيل الدراسي للتلاميذ، وهذا ما أدى إلى امتناع معظم التلاميذ عن مواصلة الدراسة، فحسب تقرير اليونيسكو حول التربية في الجزائر سجلت في فترة التسعينات 500 ألف حالة تسرب مدرسي أي ما يقارب 30 % من نسبة الأطفال المتمدرسين، هذه النسبة أرجعها المختصون إلى العوامل الاقتصادية كإغراءات سوق العمل وزيادة الطلب على يد العاملة غير الماهرة بأجور مرتفعة نسبيا، والعوامل الاجتماعية كالفقر والحاجة إلى العمل لتغطية نفقات الالتحاق بالمدرسة ولمساعدة الأسرة بسبب انخفاض القدرة الشرائية، وكذا زواج البنات في سن مبكر، وعوامل تربوية تتمثل في ضعف تأهيل المعلمين تربويا وعدم ارتباط المناهج المدرسية بالبيئة وضعف نظم التقويم والامتحانات.[1]

**2-2-6-معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية:( Taux d'achèvement primaire et secondaire )**

يمثل هذا المؤشر عدد التلاميذ من دفعة واحدة الذين يصلون إلى مستوى معين (ابتدائي أو ثانوي)، في سنة معينة ومن نسبة مئوية واحدة من عدد التلاميذ الملتحقين بالسنة الأولى ابتدائي أو الثانوي، ويعد واحد من أهم المؤشرات المستعملة لقياس الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي.

[1] سليماني جازية. (2014). تسرب مدرسي مقلق في الجزائر، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: www.alaraby.co.uk/society، تاريخ الدخول: 2020/6/2.

**الشكل 40: تطور معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية خلال الفترة (1990-2000).**

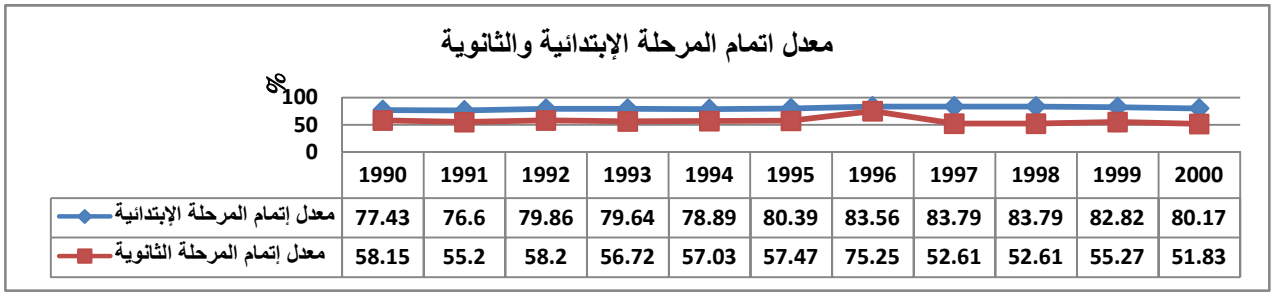


| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل إتمام المرحلة الإبتدائية | 77.43 | 76.6 | 79.86 | 79.64 | 78.89 | 80.39 | 83.56 | 83.79 | 83.79 | 82.82 | 80.17 |
| معدل إتمام المرحلة الثانوية | 58.15 | 55.2 | 58.2 | 56.72 | 57.03 | 57.47 | 75.25 | 52.61 | 52.61 | 55.27 | 51.83 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.CMPT.ZS?locations=DZ&view=chart
www.data.albankaldawli.org/indicator/SE.SEC.CMPT.LO.ZS?locations=DZ

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن معدلي إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية عرف تزايدا مستمرا على طول الفترة، هذا ما يبرز حجم الإمكانات المادية والمعنوية التي تم توفيرها لمواصلة الدراسة، وكذا زيادة وعي الأسر الجزائرية بأهمية التعليم واهتمامها به، ما ساعد على زيادة الالتحاق بمقاعد الدراسة.

**2-2-7- معدل نجاح شهادة البكالوريا خلال الفترة (1990-2000):**

**الشكل 41: تطور نسب النجاح في شهادة البكالوريا خلال الفترة (1990-2000).**

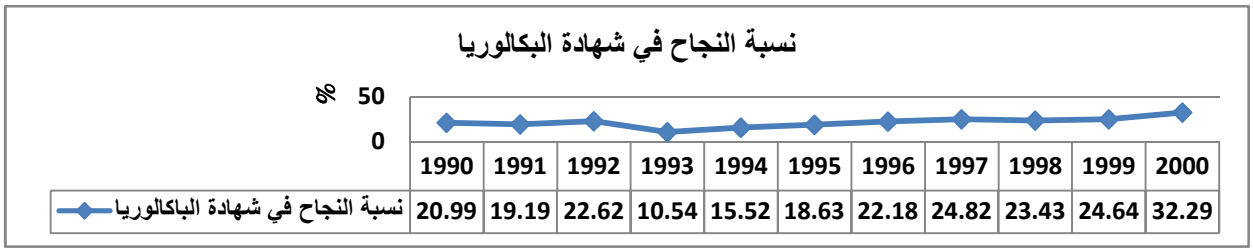


| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة النجاح في شهادة الباكالوريا | 20.99 | 19.19 | 22.62 | 10.54 | 15.52 | 18.63 | 22.18 | 24.82 | 23.43 | 24.64 | 32.29 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، ( حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

عرفت معدلات النجاح في شهادة البكالوريا تزايدا مطردا على طول فترة التسعينات برغم من أنها عرفت انخفاضا محسوسا سنة (1993) ويعود ذلك إلى الظروف التي كانت تعيشها الجزائر خلال العشرية السوداء، ويمكن إرجاع الارتفاع إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالمدرسة الجزائرية من خلال التغيرات الجذرية التي أحدثت في المنظومة التعليمية خلال الفترة.

**ب: - المرحلة الممتدة ما بين (2000 – 2017):**

إن إصلاح المنظومة التربوية في مطلع الألفية الثالثة كان ضرورة حتمية بسبب الوضعية التي حالت إليها المدرسة الجزائرية، نتيجة الصعوبات والاختلالات التي أثرت على نوعية التعليم ومردوديته،

الناتجة عن التحولات الداخلية والخارجية التي كان لها وقع كبير على المنظومة التربوية، وتميزت هذه الفترة بثلاثة أحداث رئيسية وهي:

- تشكيل لجنة وطنية للإصلاح بمرسوم رئاسي المؤرخ في 09 ماي سنة (2000)، بهدف الخروج بسياسة تربوية جديدة، حيث تم طرح عدة قرارات ارتكزت مجملها على ثلاثة محاور أساسية أهمها:[1]

- السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير الجانب البيداغوجي.
- تحسين نوعية التأطير التربوي والإداري.
- إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية.

- تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الأمر رقم 03/09 المؤرخ في 13-08-2003، المعدل والمتمم للأمر 35/ 76 المؤرخ في 16- 04- 76، حيث تجلى هذا في إحداث تغيير جذري في هيكلة التعليم الابتدائي والمتوسط، وأصبح الطور الابتدائي يدوم 5سنوات بدلا من 6 سنوات والطور المتوسط يدوم 4 سنوات بدلا من ثلاثة سنوات، بالإضافة إلى إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي لكن أعيد النظر في هذا وإدراجها في السنة الثالثة، كما تم إدراج مادة التربية العلمية للسنة أولى ابتدائي، ومادة الإعلام الآلي للسنة أولى متوسط، وتم النظر إلى اللغة الأمازيغية وإعادة الاعتبار لها، كما تم تشجيع الاستثمار في التعليم من خلال فتح مدارس ومؤسسات خاصة للتعليم، كما تم بداية من الموسم الدراسي (2003- 2004) توجيه التكوين إلى المعاهد المتخصصة الذي يدوم ثلاث سنوات.[2]

- صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية تحت أمر 08-04 المؤرخ في 23- 01- 2008، الرامي إلى الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية، من خلال وضع المدرسة الجزائرية تحت إطار تشريعي قادر على الاستجابة للتحديات والمطالب الاجتماعية للتربية، ويتماشى مع التغيرات الواقعة محليا ودوليا، كإدراج مبدأ الديمقراطية في التعليم وربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية، ومع تجسيد خيار تعريب التعليم وجزأرة تأطير الأساتذة والبرامج في مختلف المستويات.[3]

[1] القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08- 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، ص 04.
[2] بوتليليس مراد. (2012). المرجع السابق، ص ص 90- 91.
[3] المرجع نفسه، ص 91.

**2-3-تطور أهم المؤشرات التعليمية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017):**

**2-3-1-الإنفاق على التربية والتعليم:**

**أ: الميزانية العامة للتربية والتعليم:**

مع استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد شرعت الدولة منذ (2001) في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل، خاصة بعد التجربة المريرة التي مرت بها خلال فترة التعديل الهيكلي، وفي ظل تحسن الوضع المالي للبلاد جراء الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، حيث قامت الدولة بتنفيذ جملة من البرامج التنموية، حيث تدعم القطاع من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، بما يقارب 27 مليار دج، أي بنسبة 30 % من حصة النشاطات المتعلقة بالتنمية البشرية، والذي خصص للهياكل القاعدية والتنمية المحلية، حيث وصل عدد ها إلى 1046 برنامج في غضون أربعة سنوات، أي بمعدل 260 مشروع كل سنة، وأما البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) كان يهدف إلى مواصلة وثيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له 200مليار دج، من أجل تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، أما البرنامج الخماسي الثاني (2010- 2014) فقد أعتبر مكملا لبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تم تبني مشاريع جديدة والهدف النهائي منها هو تحسين المستوى المعيشي في مختلف الجوانب، فقطاع التربية والتعليم تدعم بغلاف مالي يقدر ب 852 مليار دج، من أجل إنشاء الهياكل التعليمية وتحسين التعليم في مختلف أطواره الابتدائي والمتوسط والثانوي[1]، حيث تم بناء 3000 مدرسة ابتدائية و1000 إكمالية و850 ثانوية، الإضافة إلى المرافق الضرورية للتعليم، وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات والمطاعم نصف داخليات، وتكوين ما يقارب 136 ألف معلم وذلك لغرض تقريب المدارس أكثر من التلاميذ خاصة في أوساط الريف[2].

[1] Rapport National Sur Le Développement Humain, CNES, Algérie, 2009-2010, p 39.

[2] Rapport sur L état Economique et Social, Situation Du Système Education-Formation, Mai 2013, p 86.

**الشكل 42: تطور نفقات التسيير والتجهيز لقطاع التعليم خلال الفترة (2000-2017).**

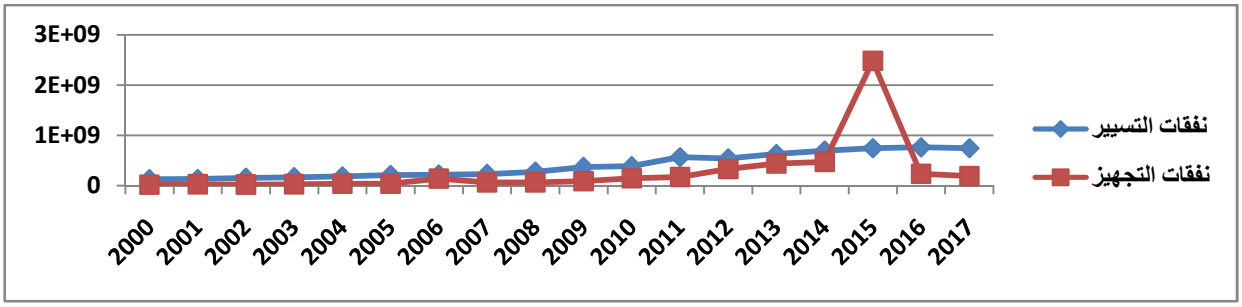


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- قوانين المالية للسنوات المعنية (2000- 2017).

- الديوان الوطني للإحصائيات ( حوصلة إحصائية 1962- 2011، فصل التعليم).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

نلاحظ أن نفقات التسيير والتجهيز الموجهة للتعليم والتربية عرفت نموا متزايدا منذ سنة (2000)، ذلك لانتهاج الحكومة السياسة الإنفاقية التوسعية في إطار الوضع المالي المريح للدولة، من خلال تجسيدها لسلسلة من البرامج الإصلاحية لفائدة قطاع التعليم من أجل التحسين الكمي والنوعي، وبالرغم من انخفاض الموارد المالية التي ميزت النصف الثاني من سنة (2014)، الناجمة عن انخفاض أسعار البترول على الصعيد الدولي، إلا أن الدولة باشرت جملة من إجراءات بداية من (2015) لمواصلة ما شرعت فيه منذ (2001)، ومواجهة انخفاض الموارد والحد من الزيادة في النفقات العمومية مع الحفاظ على مستوى مقبول من جودة الخدمات.[1]

كما يمكن الإشارة إلى أن نفقات التسيير الموجهة للتعليم تغطي في مجملها أجور ومرتبات الموظفين، أما الباقي يوجه لتغطية النشاطات المتعلقة بالجانب الاجتماعي والثقافي والرياضي بالإضافة إلى نفقات أخرى توجه للتسيير الإداري، وفي مقابل توجد شكاوي عديدة تطالب برفع الأجور، وعليه فليست الحصة المخصصة للأجور مؤشرا لارتفاع دخل المعلمين والأساتذة، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة الأجور إلى إجمالي الإنفاق لا يعكس ارتفاع أجور المعلمين وأعضاء الهيئة العلمية.[2] بل تقدم للشرائح العليا في الهيكل الإداري في صورة مكافئات واجتماعات وملتقيات ....وغيرها، وهذا ما يعكس درجة عالية من الهدر وعدم كفاءة الإنفاق، لأن الأعداد الكبيرة من العاملين غير المعلمين يعد استنزافا للموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم.

[1] مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 تقديرات 2018-2019، ص 04.

[2] الزنفيلي أحمد محمود. (2017). المرجع السابق، ص ص 151-152.

**ب: الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:**

**الشكل 43: تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017).**

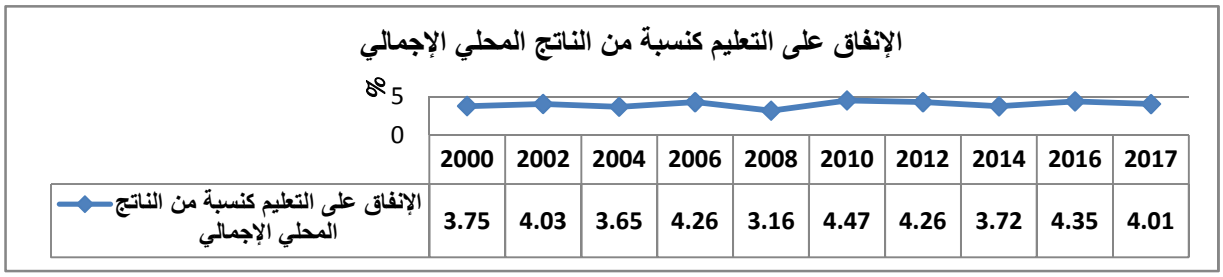


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 3.75 | 4.03 | 3.65 | 4.26 | 3.16 | 4.47 | 4.26 | 3.72 | 4.35 | 4.01 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962- 2011، فصل التعليم، الجزائر بالأرقام 2016-2017)

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf
www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf

- تقارير قوانين المالية للسنوات 2014-2016-2017.

* القيم محسوبة بالنسبة للسنوات (2012-2014-2016-2017).

*الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ( الإنفاق على التعليم / الناتج المحلي الإجمالي*100) .

تظهر المعطيات الواردة في الشكل أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة على طول الفترة، وهي غير كافية بالنظر إلى الوضع المالي الجيد الذي عاشته البلاد في هذه الفترة، كما يمكن الإشارة إلى أن "منظمة اليونسيكو أكدت سنة (2012) على أن تخصص الحكومات للتعليم من الناتج المحلي الإجمالي ما لا يقل عن 6 % أو 20 % من إنفاقها الإجمالي، وأن تضمن الفعالية والكفاءة والإنصاف في تخصيص الأموال للتعليم"[1] وبالتالي فإن النسب المسجلة في الجزائر تقل بكثير عن المعايير الدولية المحددة من طرف منظمة اليونيسكو، وعليه فإن الجزائر لا تخصص موارد مالية كافية للتعليم.

[1] الزنفيلي أحمد محمود. (2017). المرجع السابق، ص 138.

**ج: نسبة ميزانية التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة:**

**الشكل 44: تطور حصة ميزانية التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة.**

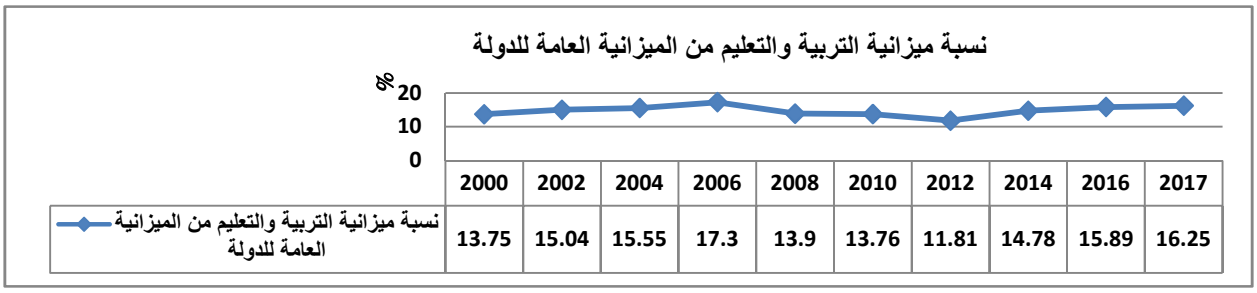


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة ميزانية التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة | 13.75 | 15.04 | 15.55 | 17.3 | 13.9 | 13.76 | 11.81 | 14.78 | 15.89 | 16.25 |

**المصدر:** القيم محسوبة من طرف الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962- 2011، فصل التعليم).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

- تقارير قوانين المالية (2017- 2016- 2014- 2012).

* نسبة ميزانية التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة: (الميزانية التربية والتعليم /الميزانية العامة للدولة * 100).

نلاحظ أن حصة ميزانية التعليم من الميزانية العامة الدولة عرفت ارتفاعا منذ سنة (2000)، وذلك راجع إلى إتباع سياسة انفاقية توسعية نتيجة لارتفاع أسعار النفط، لكن انخفضت قليلا سنة (2008) بسبب الأزمة العالمية وما تبعها من انخفاض في الإيرادات، لكن الدولة واصلت عزمها على مواصلة الإصلاحات التي باشرتها وتمسكها بموقفها المالي التوسعي ما نجم عنه ارتفاع في حصة المخصصات من جديد.

وفي الأخير يمكن القول أنه وبالرغم من أن التمويل الحكومي عرف نموا مطردا في الآونة الأخيرة، إلا أن هذه الزيادات لم تكن كافية لتحقيق الحد الأدنى من التميز في المؤسسات التعليمية، وبالتالي ما يعيق تحقيق الفعالية بالقطاع هو عجز الموارد المالية عن تلبية متطلبات إصلاح التعليم، وهذا ما أدى إلى التدهور النوعي لمخرجات التعليم.

**2-3-2- المنشآت القاعدية التعليمية:**

**الشكل 45: تطور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية خلال الفترة (2000-2017).**

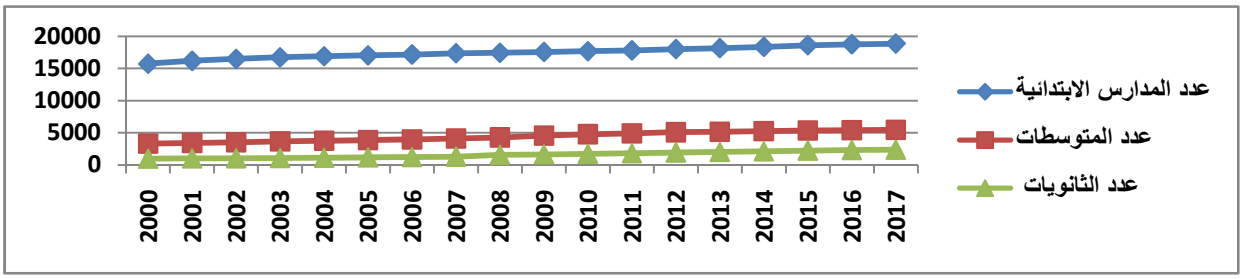


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم)، الجزائر بالأرقام 2014-2016-2017.

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf
www.ons.dz/spip.php?rubrique327

من خلال الشكل البياني يتبين لنا أن البنى التحتية التعليمية لكافة الأطوار التعليمية الثلاث عرفت تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 15729 مدرسة ابتدائية في سنة (2000) إلى 18856 مدرسة في سنة (2017)، ومن 3319 متوسطة سنة (2000) إلى 5455 متوسطة سنة (2017)، ومن 981 ثانوية سنة (2000) إلى 2392 ثانوية سنة (2017)، وعليه فإن زيادة عدد المؤسسات التعليمية يبرز لنا الاهتمام الكبير للحكومة بالقطاع ورغبتها في تحقيق تنمية اقتصادية المستدامة من خلال انتهاجها لسياسة انفاقية استثمارية، خاصة بعد الظروف الصعبة التي مرت بها في فترة التسعينات، حيث عانا القطاع من عدة مشاكل كمشكل الإكتظاظ والتأطير والإختلالات البيداغوجية.

**2-3-3- عدد التلاميذ المسجلون في المستويات الثلاث:**

**الشكل 46: تطور عدد التلاميذ في المستوى الابتدائي والمتوسط والثانوي خلال الفترة (2000-2017).**

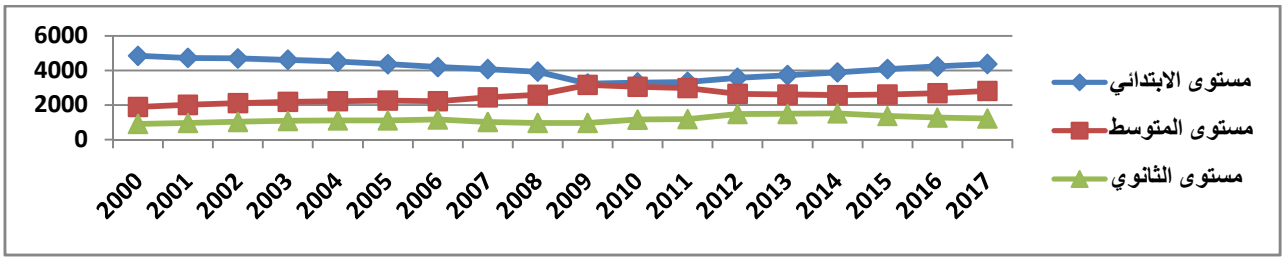


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم، الجزائر بالأرقام 2014-2016-2017)

www.ons.dz/spip.php?rubrique327
www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

من خلال الشكل البياني نلاحظ تراجع في أعداد التلاميذ المسجلين بالطور الابتدائي بين السنة الدراسية (1999- 2000) والسنة الدراسية (2009 - 2010)، حيث انتقل عدد التلاميذ المسجلون من 4843313 إلى 4373459 تلميذ مسجل أي أن نسبة التراجع تقارب 469854 تلميذ.

يرى المختصون أن هذا التراجع لا يفسر بعدم التمدرس وإنما يعود إلى انخفاض نسبة الولادات، التي أدت إلى انخفاض نسبة التلاميذ على مدى عشرة سنوات، وانطلاقا من السنة الدراسية (2010- 2011) عاود الارتفاع من جديد بصورة متسارعة إلى غاية السنة الدراسية (2016- 2017)، وهذا راجع إلى زيادة عدد الولادات المسجلة في سنة (2005)، والتي تقدر ب 700000 ولادة حية والذين التحقوا بالمدرسة الابتدائية في السنة الدراسية (2010- 2011).[1]

أما الطور المتوسط فقد عرف ارتفاعا كبيرا في عدد التلاميذ المسجلون في التعليم المتوسط إذ انتقل من 1895751 تلميذ في السنة الدراسية (1999- 2000) إلى 2811684 تلميذ مسجل في السنة الدراسية (2016- 2017)، بينماالطور الثانوي هو الآخر شهد زيادة معتبرة خلال السنة الدراسية (1999- 2000) حيث انتقل من 921959 تلميذ مسجل إلى 1175731 تلميذ مسجل في السنة الدراسية (2005- 2006)، أي بزيادة تفوق 250000 تلميذ. لكن فيما بعد عرفت انخفاضا محسوسا إلى غاية السنة الدراسية (2008- 2009) بأكثر من 200000 تلميذ ويعود الانخفاض إلى تمديد التعليم المتوسط إلى من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، وانطلاقا من هذه السنة الدراسية عاود عدد التلاميذ في الارتفاع والتزايد، وهذا ما يبرز الاهتمام الكبير بقطاع التعليم في الآونة الأخيرة.

**2-3-4- معدل الالتحاق بالتعليم:**

**الشكل 47: تطور معدل الالتحاق بالتعليم خلال الفترة (2000- 2017).**

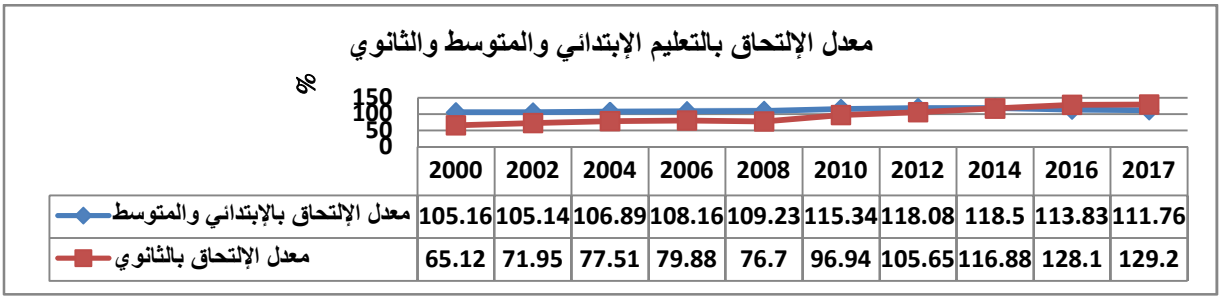


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الإلتحاق بالإبتدائي والمتوسط | 105.16 | 105.14 | 106.89 | 108.16 | 109.23 | 115.34 | 118.08 | 118.5 | 113.83 | 111.76 |
| معدل الإلتحاق بالثانوي | 65.12 | 71.95 | 77.51 | 79.88 | 76.7 | 96.94 | 105.65 | 116.88 | 128.1 | 129.2 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Perspective Monde, Université de Sherbrook, http// perspective. Usherbooke.ca/, date deconsultation: 03/03/2019.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.ENRR?locations=DZ&view=chart

[1] علي دحمان محمد. (2011). المرجع السابق، ص 97.

أحرزت الجزائر تقدما ملحوظا لا يمكن إنكاره فيما يتعلق بزيادة فرص الالتحاق بالمدارس، فبين عامي (2013 و2014) التحق ما يزيد عن 98.5 % من الأطفال في سن السادسة بالمدرسة، في حين لم تتجاوز نسبتهم 43 % في سنة (1966)، إذ بلغ معدل التحاق الفتيات في سن السادسة بالمدارس 98.9 % عام (2013)، وفاق المعدل الخام للالتحاق بالتعليم الابتدائي 100% في سنة (2014)، إذ قدرت نسبته ب 115.1 %بالنسبة للفتيات، و122.2%بالنسبة للفتيان، أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد بلغ إجمالي التحاق الفتيان ب 101.6 %، و98.1 % بالنسبة للفتيات[1]، ويمكن إرجاع ذلك إلى انتشار الوعي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع، أضف إلى ذلك مجهودات الدولة في القطاع من أجل تعميم التعليم " التحضيري" والذي كان له أثر متزايد على العدد الكلي للتلاميذ المتمدرسين.[2]

وبالتالي فإن عدالة الإنفاق العمومي على التعليم من جانب النوع الاجتماعي ( الجنس) تشير إلى على حدوث تحسن ملحوظ في مؤشرات التعليم سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث، والملاحظ أن النسب تكاد تتقارب بين الجنسين، وعليه لا توجد أي دلائل واضحة عن وجود تمييز بين الإناث والذكور.

**2-5-3-معدل الرسوب المدرسي:**

**الشكل 48: تطور معدل الرسوب في المرحلة الابتدائية كنسبة من إجمالي التلاميذ الملتحقين.**

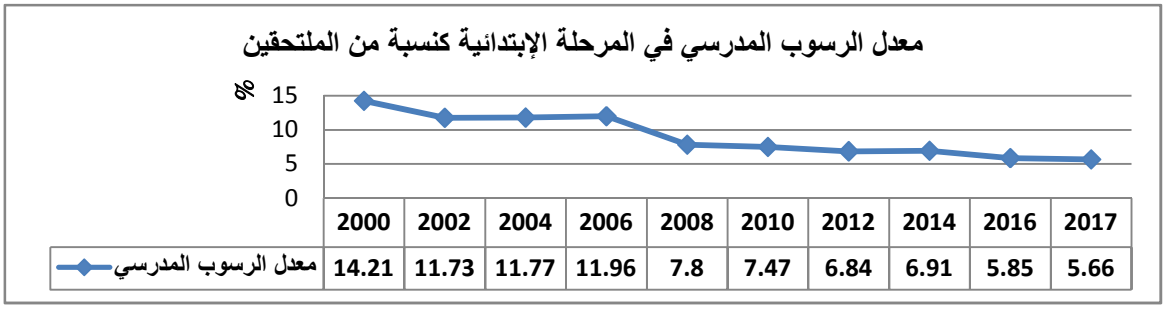


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.REPT.ZS?locations=DZ&view=chart

تشير النتائج الواردة في الجدول إلى أن معدل الرسوب المدرسي عرف انخفاضا محسوسا خلال الفترة الممتدة ما بين (2000) إلى (2017)، ويعود الفضل إلى مجهودات الدولة ومساعيها لتحسين الظروف التعليمية، وذلك لاعتباره من أخطر المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي، وللتصدي لهذه

[1] Nations Unies. (2017). Profil De Pays 2016 – Algérie, Op. Cit, p 22.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2015). تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، ص 09.

المشكلة اتخذت الحكومة إجراءات عديدة لتقليص من معدلات الرسوب وتجنبا للتخلي عن الدراسة بسبب الرسوب، ونجد منها:[1]

- إنشاء مطاعم مدرسية لنحو 89 % من إجمالي عدد التلاميذ، أما في ولايات الجنوب بلغت 100%.
- توفير نظام الإقامة النصف الكاملة في الطورين المتوسط والثانوي لحوالي 1 مليون تلميذ، أي نسبة التغطية بلغت 27 %، وهي أكبر بأربعة أضعاف من تلك المسجلة سنة (2000)، إذ تسجل أكبر تغطية في ولاية أدرار التي بلغت ب 54 %، فيما بلغت أضعف نسبة تغطية في الجزائر العاصمة ب 2 %.
- تخصيص منح لتوفير الدعم إضافي للتلاميذ المحرومين في المرحلتين المتوسط والثانوي، حيث ارتفع عدد التلاميذ المستفدين بأربعة أضعاف، إذ انتقل من 166 ألف تلميذ سنة (2000) إلى 733 ألف تلميذ سنة (2013).
- مجانية الكتب.

**2-3-6-معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية: (Taux d'achèvement primaire et secondaire)**

**الشكل 49: تطور معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية خلال الفترة (2000-2017).**

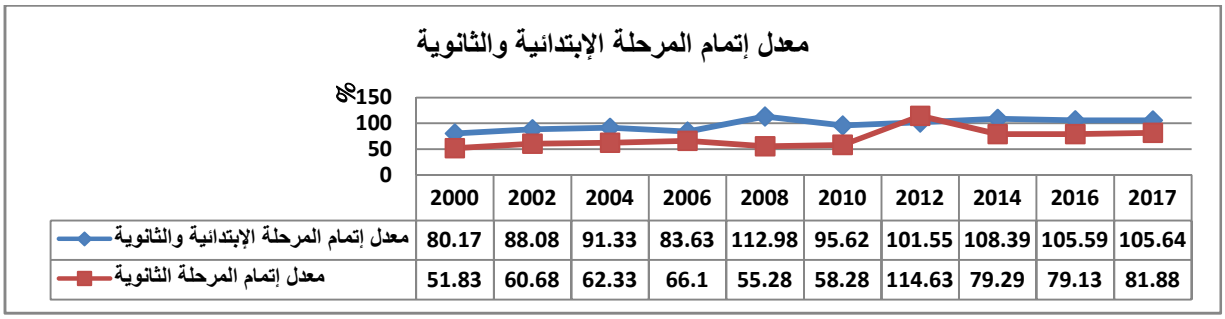


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل إتمام المرحلة الإبتدائية والثانوية | 80.17 | 88.08 | 91.33 | 83.63 | 112.98 | 95.62 | 101.55 | 108.39 | 105.59 | 105.64 |
| معدل إتمام المرحلة الثانوية | 51.83 | 60.68 | 62.33 | 66.1 | 55.28 | 58.28 | 114.63 | 79.29 | 79.13 | 81.88 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/SE.SEC.CMPT.LO.ZS?locations=DZ
www.data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.CMPT.ZS?locations=DZ&view=chart

نلاحظ أن معدلي إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية عرفا تزايدا مستمرا على طول الفترة، هذا ما يشير إلى انتشار الوعي والثقافة التعليمية والرغبة في التعلم بين الأفراد بالإضافة إلى تحمل الدولة كافة تكاليفه لجعله مجاني وإتاحته لجميع أفراد المجتمع.

[1] Nations Unies. (2017). Op. Cit, p 23.

**2-3-7-معدل النجاح في شهادة البكالوريا:**

**الشكل 50: تطور نسبة النجاح في شهادة البكالوريا خلال فترة (2000- 2017).**

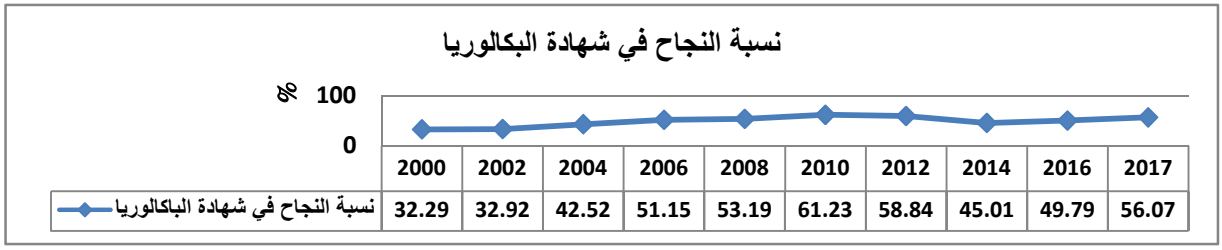


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962- 2011، فصل التعليم).
www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf
- متوفر على الموقع: www.eddirasa.net/vb/showthread.php?t=23409، تاريخ الدخول: 11/05/2020.

عرفت معدلات النجاح في شهادة البكالوريا ارتفاعات مستمرة منذ بداية الفترة إلى غاية سنة (2010)، حيث بلغت أعلى مستوياتها وقدرت ب 61.23 %، لكن انخفضت انخفاضا طفيفا في السنوات الموالية، لكن ما يمكن قوله أن ارتفاع معدلات البكالوريا خلال هذه الفترة بالرغم من تراجع مستوى أداء المدرسة الجزائرية، يرجع هذا إلى اعتماد التلاميذ على أنفسهم بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها أسرهم للاستثمار فيهم من خلال الدعم والتوجيه والاستعانة بالدروس الخصوصية للرفع من مستويات الإدراك والفهم لدى أبنائهم.

وأخيرا وبرغم من انخفاض معدلات الرسوب المدرسي وزيادة عدد الملتحقين بالتعليم وزيادة معدل التلاميذ الذين أتموا الدراسة في الابتدائي والثانوي وارتفاع نسبة النجاح في البكالوريا، إلا أن التعليم في الجزائر يتميز بتدني وضعف جودته التعليمية، وهي من أخطر المشاكل التي تعبر عن عدم فعالية النظام التعليمي، ويظهر ذلك من خلال الاكتظاظ الذي يلازم الأقسام بمختلف الأطوار، والتباين الكبير في توزيع المدارس والمؤسسات التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية، وكذا الاعتماد على المناهج الدراسية التقليدية التي لا تحوي لا على محتوى ولا مضمون، وبرغم من إقرار الحكومة إتباع إستراتيجية المقاربة بالكفاءات، حيث ينتقل المتعلم فيها من منطق المتلقي للمعارف إلى منطق المشاركة في التحليل وتركيب المشكلات، ما أدى إلى انخفاض مستوى التحصيل العلمي وتراجع مردوديته، وكذا ضعف قدرته على المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، بسبب تدني وتراجع الأداء التعليمي، والتي يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل كنقص التأهيل العلمي والخبرة التعليمية لدى المعلمين خصوصا في الطور الابتدائي، وخاصة بعد إقحام الغير تربويين للتدريس، وكذا نقص المخصصات المالية الموجهة للتأهيل والتكوين التي أضعفت جودة التعليم.

**2-4- تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على قطاع التعليم العالي (1990- 2017):**

**أ: المرحلة الممتدة ما بين (1990 –2000):**

ارتأت الحكومة إلى وضع جملة من التدابير والإجراءات الجديدة لمسايرة التعليم العالي مع الوضعية التي تعيشها البلاد وتتلاءم مع متطلبات وتحديات المرحلة، خاصة بعد أن ارتفعت نسبة الرسوب والتخلي عن الدراسة وهجرة معظم الأساتذة وتأخر في إنجاز الهياكل الجامعية وغيرها، حيث شكل لهذا الغرض ستة لجان وثلاث فرق عمل من طرف وزير التعليم العالي في نوفمبر (1994) وفي يناير (1995)، وقد أوكلت لها مهام تحضير إصلاح شامل للمنظومة الجامعية وجعلها تتوافق مع متطلبات السوق، وتم تحديد أهداف السياسة الجامعية في برنامج الحكومة لسنة (1997) لمعالجة الإختلالات الواقعة ونجد منها:[1]

- تعزيز الهياكل القاعدية.
- تعزيز عدد الأساتذة.
- رفع مخصصات الممنوحة للطلاب.
- تعزيز الاستثمار في مجال التجهيزات العلمية والتربوية.
- العمل على تحقيق توافق بين خريجي الجامعات وسوق العمل.

كما تم وضع قانون توجيهي للتعليم العالي سنة (1998) حيث تم استبدال المعاهد بالكليات من أجل إحداث تنظيم إداري، وإنشاء ستة جذوع مشتركة يوجه لها الطلبة الجدد، وستة مراكز جامعية وتحويل 13 مركز جامعي إلى جامعات، كما تم إعادة تنظيم الوزارة انطلاقا من الهياكل المركزية حيث تم تقليص عدد المديريات من تسعة مديريات إلى ستة مديريات وهي: مديرية التعليم والتكوين، مديرية تنسيق البحث العلمي والتكنولوجي، مديرية التنظيم والتعاون، مديرية التنمية والتخطيط، مديرية الموارد البشرية، مديرية إدارة الوسائل.[2]

عموما تميزت المرحلة التسعينات بإجراء إصلاحات شملت فقط الجانب الهيكلي والإداري للوزارة، وتدعم القطاع بعدد من الجامعات والمراكز والمعاهد، دون أن ترافقها إصلاحات في الجانب البيداغوجي والتكويني للطلبة كالمناهج الدراسية المنتهجة وتوفير أساتذة أكفاء للمساهمة في الرفع من مستوى مخرجات التعليم العالي، خاصة بعد هجرة معظمها.

[1] المجلس الأعلى للتربية. (1997). تطوير المنظومة التربوية والنهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة، الجزائر، ص ص 9- 14.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1998). الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 98- 399 مؤرخ في 13 شعبان عام 1419 الموافق ل2 ديسمبر، تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص23.

**2-5-تطور أهم مؤشرات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000):**

**2-5-1- الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.**

**الشكل 51:تطور الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1990- 2000).**

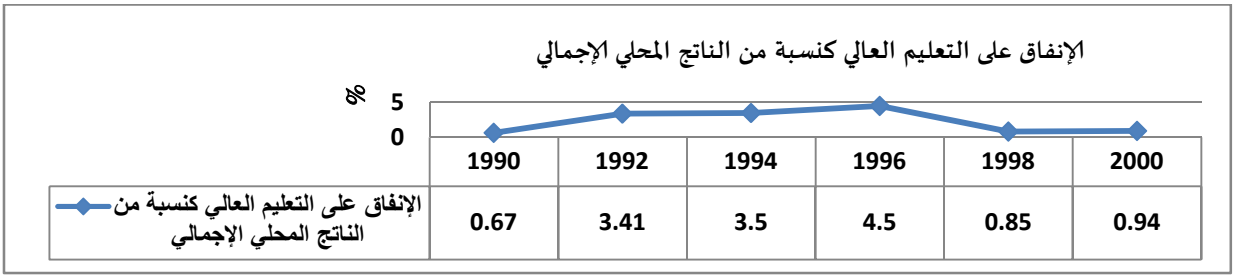


| | 1990 | 1992 | 1994 | 1996 | 1998 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 0.67 | 3.41 | 3.5 | 4.5 | 0.85 | 0.94 |

**المصدر:** قيم محسوبة من طرف الطالبة بالاعتماد على:

-تقارير قوانين المالية للسنوات المعنية (1990- 2000).

الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية، المحاسبة الوطنية).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES2_Arabe.pdf

*الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنفاق على التعليم/الناتج المحلي الإجمالي*100)

تشير المعطيات الواردة في الشكل أعلاه أن نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كان ضئيلا في بداية التسعينات ويعود ذلك للظروف الاقتصادية والأمنية التي مرت بها البلاد، لكن بعد الاستنجاد بالهيئات الدولية عرف نموا طفيفا، ما يبرز رغبة الدولة في تطوير القطاع من خلال الإصلاحات التي شرعت فيها.

**2-5-2- عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين:**

**الشكل 52: تطور عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين خلال الفترة (1990- 2000).**

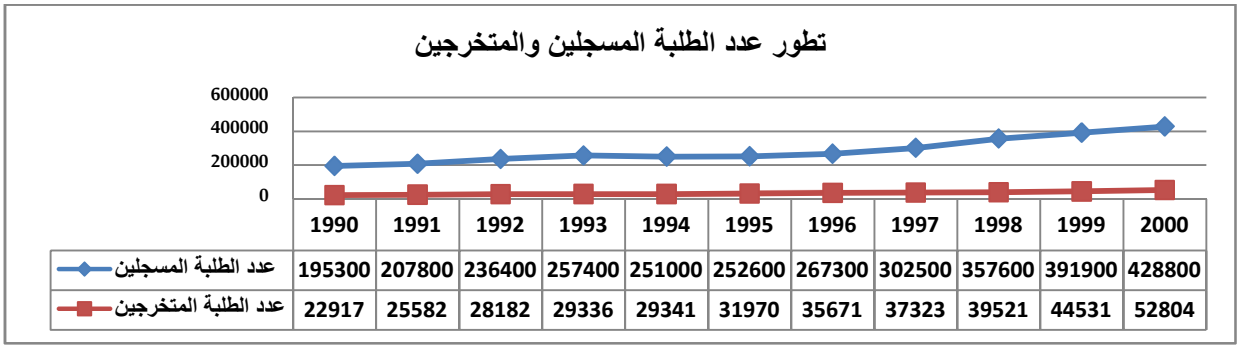


| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الطلبة المسجلين | 195300 | 207800 | 236400 | 257400 | 251000 | 252600 | 267300 | 302500 | 357600 | 391900 | 428800 |
| عدد الطلبة المتخرجين | 22917 | 25582 | 28182 | 29336 | 29341 | 31970 | 35671 | 37323 | 39521 | 44531 | 52804 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين من الجامعة قد عرف ارتفاعا متذبذبا في بداية التسعينات، وذلك راجع إلى الوضعية الأمنية الصعبة التي رافقها امتناع العديد من الطلبة عن الالتحاق بالجامعة والهجرة الكبيرة للأساتذة، لكن بعد استعادة الأمن تدريجيا تم تسطير السياسة التعليمية الجامعية سنة (1997) تهدف أساسا إلى التقليص عدد الراسبين، حيث سمحت بارتفاع عدد الطلبة بالجامعات.[1] بالإضافة إلى مجانية التعليم والرغبة في مواصلة الدراسة للمكانة الهامة للشهادات الجامعية.

عموما فإن الجامعة حققت نتائج إيجابية في الجانب الكمي الذي يتعلق بعدد الطلبة ( المسجلون والمتخرجون)، لكن ما يعاب على الفترة هو تميز السياسة التعليمية الجامعية بمركزية القرار، واعتمادها على تسيير روتيني مناقض لروح الإبداع والتجديد هذا من جهة ومن جهة أخرى سياسات الإنفاق الانكماشية المتبعة التي أثرت كثيرا على القطاع، حيث أصبحت الجامعة غير قادرة على استيعاب العدد الكبير للطلبة لنقص الهياكل البيداغوجية وهياكل الإيواء الجامعي بسبب التأخر الحاصل في إنجاز المباني.

**2-5-3- حجم هيئة التدريس:**

**جدول 11: تطور عدد الأساتذة في الجزائر خلال فترة التسعينات.**

| السنوات | 1992 /1991 | 1994 /1993 | 1997 /1996 | 1999 /1998 |
|---|---|---|---|---|
| عدد الأساتذة | 14494 | 14180 | 14584 | 15801 |
| عدد الأجانب | 809 | 524 | 69 | 74 |
| نسبة الجزأرة | % 94.4 | % 96.3 | %99.5 | %99.5 |

**المصدر:** بن غنيمة محمد السعيد. (2014)، المرجع السابق، ص124.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض محسوس في عدد الأساتذة الجزائريين والأجانب خصوصا في سنة (1994)، ويعود ذلك إلى الهجرة الكبيرة للإطارات بسبب الوضع السياسي والأمني خلال الفترة، ولكن سرعان ما عاد العدد إلى الارتفاع المتذبذب والتدريجي بعد تحسن الأوضاع، أما نسبة الجزأرة فقد عرفت ارتفاعا مستمرا وهذا ما يدل على أن مشكلة التعريب لم تعد مطروحة كما كانت مطروحة فيما سبق.

عموما تميزت الفترة بعدة مشاكل حالت دون تحقيق المطالب المطروحة ضمن أهداف الإصلاحات، وطرحت عدة اختلالات على المستوى النوعي للتكوين ومردوديته كمشكل التحجيم المعروف بالتدفق

[1] بن غنيمة مجمد السعيد. (2014)، المرجع السابق، ص 123.

الطلابي الناتج عن ارتفاع عدد الملتحقين بالتعليم العالي سنويا مقارنتا بعدد الأساتذة وقدرة الاستيعاب ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الناجحين في الباكالوريا وانتهاج منطق الكم، وأما المشكل الثاني يتعلق بالتمويل وضعف ميزانية التعليم العالي مقارنتا بباقي القطاعات، بالإضافة إلى سوء توزيعها وانعدام مصادر جديدة للتمويل بخلاف التمويل الحكومي، وأما المشكل الثالث فيتعلق بالتأطير ونقص الأساتذة الجامعيين ذوي الرتب العالية بسبب غلق أبواب الجامعة أمام الجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية ارتفاع هجرة الأدمغة، أما المشكل الأخير فيتعلق بنقص الهياكل الجامعية وتأخر إنجازها، خاصة في ظل تزايد عدد الطلبة ونقص التمويل اللازم الذي أدى إلى فقدان القدرة على الاستيعاب واكتظاظ قاعات الدراسة وتراجع مستوى المردود العلمي.[1]

وعليه يمكن القول وبالرغم من الإفلاس المالي للدولة إلا أنها واصلت في عملية الإنفاق من أجل إصلاح التعليم العالي في هذه الفترة، إلا أن النتائج المرجوة لم تتحقق كلها وبقيت تتخبط في نفس المشاكل السابقة، ما يشير إلى ضعف فعالية القطاع ناهيك عن الجانب الهيكلي للجامعة الذي تم تغييره والتطور الكمي لعدد الطلبة الملتحقين والمتخرجين.

**ب: المرحلة الممتدة ما بين (2000-2017):**

كما هو معلوم فإن بداية الفترة عرفت انتعاشا اقتصاديا بسبب الاستقرار الأمني والسياسي وارتفاع أسعار المحروقات، ما سمح للحكومة ببدل جهود فعالة في قطاع التعليم العالي لتحقيق مبدأ الديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وإعادة التنظيم الإداري للجامعات بتحويل المعاهد إلى الكليات، خاصة وأن الجامعة كانت تسير وفق منطق الكم والاستجابة لحاجيات طلب التكوين.

إضافة إلى ما تقدم تم تسطير إستراتيجية لمرحلة ما بعد (2004) تضمنت إعداد وتطبيق إصلاح شامل للتعليم العالي، حيث تم وضع هيكلة جديدة للتعليم تشمل ثلاثة أطوار أساسية وهي: ليسانس – ماستر – دكتوراه (LMD)، لخلق علاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية لخلق فرص للتكوين التطبيقي، كما تم تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، كلفت على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة القائمة ترصد من خلاله أهم المشاكل التي تعاني منها الجامعة[2].

[1] زرقان ليلى. (2012). إصلاح التعليم العالي الراهن ل.م.د، ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 9 (16)، 187- 207، ص ص 196- 197.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2000). الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 2000/ 101، الموافق ل 09 ماي الموافق ل 6صفر 1421، يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، العدد 27، ص 04.

كما تم صدور سنة (2008) قانون رقم 08- 05 المكمل للقانون الصادر سنة (1998) حيث تم إنشاء مديرية عامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتم تقسيمها إلى مراكز بحث متخصصة، كإنجاز 34 برنامج بحث وطني (PNR) مسجلة ما بين (2008) و(2012)، وخلق مخابر بحث جديدة ليصبح عددها الإجمالي 1144 وتضم 23922 باحث، وتدعيم الباحثين بنظام الوطني للتوثيق (SNDL).[1]

**2-6-تطور مؤشرات قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017):**

**2-6-1-الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2017):**

**الشكل 53: تطور نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2017).**

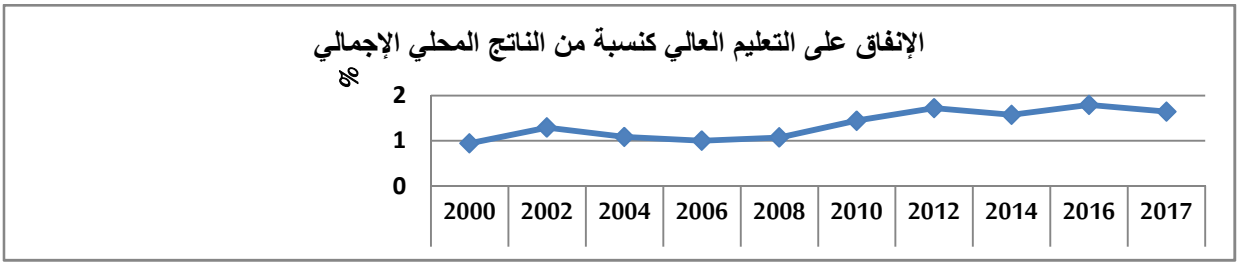


**المصدر:** قيم محسوبة من طرف الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير قوانين المالية للسنوات المعنية (2000- 2017).

-الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962- 2011- المحاسبة الوطنية، الجزائر بالأرقام 2014-2015-2017).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES2_Arabe.pdf

نلاحظ أن نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي عرفت زيادة ضئيلة على طول الفترة، لكنها غير كافية لتطوير التعليم العالي والارتقاء بالعنصر البشري، خصوصا أن الفترة تميزت بوفرة مالية معتبرة، "وحسب خبراء من البنك الدولي أن نسبة 1 % غير كافية لخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة للمحروقات، ولا تستجيب للمعايير الدولية باعتبار أن الاستثمار في رأس المال البشري من أهم العوامل المساهمة في تطوير البحث العلمي، "[2] كما تتميز بعدم الكفاءة لأنه عند النظر إلى

[1] طالبي صلاح الدين. (2015)، تقييم فعالية التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص ص 162-163.

[2] خواثرة سعيدة. (2019). الإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة (2000- 2018) واقع وتحديات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، 9(3)، 75-95، ص 88.

توزيع هذه المخصصات يلاحظ أن ميزانية التسيير تأخذ ما يعادل ثلاثة أرباع الميزانية العامة الموجهة للتعليم العالي، حيث تتوزع خلال معظم الفترات حسب النسب التالية:[1]

- 45% من ميزانية التسيير توجه لتغطية أعباء الأجور.
- 40 % من ميزانية التسيير تصرف على الخدمات الجامعية(الإيواء، الطعام، النقل..)
- 15% من ميزانية التسيير يصرف لصالح البحث العلمي.

على ضوء هذا التقسيم يتضح لنا وجود إختلالات في هيكل الإنفاق الجاري للتعليم العالي، خاصة أن النسبة الموجهة للبحث العلمي ضئيلة جدا، وعليه فإن إنخفاض الإنفاق على المكونات العلمية والأكادمية من شأنها أن تشكل تراجع المردود العلمي وجموده والركود الأكاديمي.

ومن ناحية أخرى عند مقارنة مخصصات القطاع بالقطاعات الاجتماعية الأخرى نجده يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع الصحة وقطاع التربية الوطنية على التوالي، حيث بلغت نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 6.37 %، 4.01 % وعليه فإن الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي تعد غير كافية بالنظر إلى القطاعات الأخرى.

**2-6-2- عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين:**

**الشكل 54: تطور عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين (2000- 2017).**

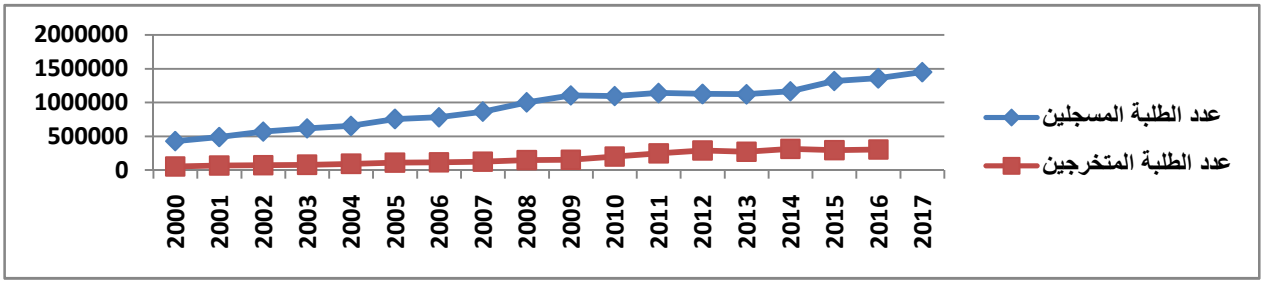


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم، الجزائر بالأرقام 2014-2015-2016-2017).

**ملاحظة:** عدد المتخرجين لسنة (2017) لم يتم ذكرها بعد.

[1] صاولي مراد وآخرون. (2018). تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني تمويل التعالي والبحث العلمي في الجزائر، جامعة العربي تبسي، يومي 2 و3 ماي، ص 09.

من خلال الشكل البياني يتبين لنا أن نسبة الطلبة المسجلين والمتخرجين قد عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة، وهذا يعطي صورة حسنة للجامعة الجزائرية خاصة بارتفاع نسبة الحاملين للشهادات الجامعية في مختلف الفروع والتخصصات، وهذا دليل على فعالية الإصلاحات التي مست القطاع.

لكن في المقابل ما يمكن الإشارة إليه هو استفحال ظاهرة البطالة وسط خرجي الجامعات، هذا ما يدل على فشل نظام ل. م. د عن ربط الخريجي بمحيطهم الاجتماعي والاقتصادي، والتوسع الغير مخطط للتعليم وانخفاض درجة المواءمة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل، وعدم توافق الشهادات الجامعية مع مناصب الشغل وغياب القدرة الإبداعية، مما يتطلب إعادة تكوين أصحاب الشهادات من جديد لأن الشهادة غير كافية للحصول على منصب شغل، ما يبرز ضعف الفعالية الخارجية للتعليم العالي في الجزائر[1]، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

**جدول 12: تطور نسبة العاطلين عن العمل لحاملي الشهادات الجامعية:**

| السنوات | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة العاطلين عن العمل لحاملي الشهادات الجامعية | 6.2 | 12 | 19.8 | 21.4 | 16.7 | 14 | 12.6 | 14.1 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

**2-6-3-عدد الأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي:**

عرف القطاع إدماج عدد كبير من الأساتذة في مختلف الفروع والتخصصات، وهذا دليل واضح على مدى فعالية الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للقطاع.

**جدول 13: عدد أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي.**

| | 2016/2015 | 2017/2016 | 2018/2017 |
|---|---|---|---|
| عدد الأساتذة | 56876 | 58116 | 59113 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات، (الجزائر بالأرقام 2017).

www.ons.dz/IMG/pdf/aqcr2017ed2018ar-2.pdf

يظهر بوضوح تزايد عدد الأساتذة من سنة إلى أخرى، لكن بالنظر إلى الجانب النوعي نلاحظ أن هناك تواضع في الإنتاج العلمي للأساتذة خاصة باللغات الأجنبية وكذا نقص الدراسات والبحوث المساهمة في الرصيد المعرفي العالمي، وتواضع رتب الأساتذة حيث تمثل النسب العالية سوى 20 % من مجموع الأساتذة، فيما يحافظ أغلب الأساتذة على رتبة أستاذ مساعد.[2]

[1] طالبي صلاح الدين . (2015). المرجع السابق، ص 175.

[2] المرجع نفسه، ص ص 173- 175.

2-6-4-الهياكل والمنشآت التعليم العالي والبحث العلمي: **أنجز قطاع التعليم العالي شبكة كثيفة من مؤسسات التعليم وهذا استجابة لحاجيات الطلبة الذين يتزايد عددهم باستمرار، ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:**

**جدول 14: عدد الهياكل والمنشآت الجامعية.**

| | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الجامعة | 50 | 50 | 50 |
| المركز الجامعي | 13 | 13 | 13 |
| المدرسة عليا للأساتذة | 10 | 11 | 11 |
| المدرسة العليا للتعليم التقني | 1 | - | - |
| المدرسة الوطنية العليا | 20 | 31 | 31 |
| المدرسة التحضيرية | 12 | 1 | 1 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf.

بالرغم من إنجازات الكبيرة للمنشآت والهياكل الجامعية تبقى غير كافية بالنظر إلى عدد الطلبة الوافد إلى الجامعات، الذي نجم عنه اكتظاظ كبير في الأقسام والمدرجات وشكل ضغطا على الطلبة والأساتذة.

**2-7-تقييم أداء قطاع التعليم والتربية والتعليم العالي في الجزائر:**

- **تحسن المؤشرات التعليمية:** عرفت المؤشرات الكمية تحسنا ملحوظا خصوصا في الفترة الأخيرة، بعد الجهود الحثيثة التي أرادت الحكومة من خلالها تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم وتعميمه وكذا مجانيته وإلزاميته، حيث ارتفع عدد التلاميذ والطلبة الملتحقين بالدراسة وكذا انخفاض نسبة التسرب والرسوب المدرسي، وارتفاع عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات، لكن إتباع سياسة التحجيم أدت إلى تفاقم عدة مشاكل كزيادة الحاجة إلى التمويل لمواجهة الزيادة المطردة في عدد التلاميذ والطلبة من حيث مقاعد البيداغوجية والهياكل، وزيادة البطالة لدى الخريجي نتيجة لضعف الشهادات وعدم ارتباطها بعالم الشغل، وهذا ما يدل على ضعف الفعالية الداخلية والخارجية الكمية للتعليم.
- **الهياكل والمنشآت التعليمية:** بالرغم من انجاز شبكة كثيفة من المدارس والمؤسسات التعليمية والجامعات، إلا أنها لم تفي بحاجات الطلب المتزايد بسب ظاهرة الاكتظاظ التي أصبحت تلازمها، ويرجع ذلك إلى غياب وانعدام الاستراتيجيات الجادة التي من شأنها إقامة توازن بين عدد الدارسين والهياكل البيداغوجية.

- **تحسن مؤشرات نظام توصيل الخدمات التعليمية**: بالرغم من توظيف عدد كبير من الأساتذة والمعلمين في السنوات الأخيرة إلا أنه مازال يعاني كلا القطاعين وخاصة قطاع التعليم العالي من نقص كبير في هيئة التدريس المؤهلة (المؤطرين) خاصة ذوي الرتب العالية لتفعيل ضمان الجودة، ويعود ذلك لسوء الظروف المادية والمعنوية للأساتذة مع غياب الحوافز وضعف الأجور، وضعف الإنفاق على تكوين الأساتذة من خلال عدم كفاية التربصات قصيرة المدى عددا وقيمة.
- **التجهيزات والوسائل التكنولوجية الحديثة:** هناك نقص فادح في توفير الوسائل التكنولوجيا الحديثة بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تكتسيها للحاق بالركب، والربط ما هو نظري بما هو تطبيقي.
- **جودة الخدمات التعليمية:** تدني وتراجع مستوى الخدمات التعليمية بسبب الاعتماد على المناهج الدراسية التقليدية التي تجعل المتعلم العنصر المتلقي دون إقحامه في عمليات التحليل والتركيب لإكسابه مهارات ومعارف علمية، وحسب التقارير التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2017) هو تمركز الجزائر في المراكز الأخيرة سواء تعلق الأمر بجودة التعليم الإبتدائي أو التعليم العالي، حيث احتلت المرتبة 95 من بين 134 دولة والمرتبة 92 من بين 137 دولة وهذا على التوالي[1]، ما يدل على ضعف الفعالية النوعية للتعليم.

على الرغم من الإنفاق الكبير على التعليم في الجزائر إلا أن النتائج النهائية المحققة لم تكن كافية مقارنة بحجم الموارد المالية التي خصصت لذلك، وهذا ما يبرز عدم كفاءة استخدام الإنفاق والتوظيف الغير ملائم له، حيث أفضى إلى تزايد متطلبات التمويل خاصة بعد زيادة التوسع في قبول طالبي الالتحاق بالتعليم وإتباع الحكومة منطق الكم، ولم يساهم في تعزيز ورفع كفاءة التعليم وتحسين مخرجاته وربطها بمتطلبات التنمية المستدامة وحاجات سوق العمل، واستحداث تخصصات جديدة تساعد على اللحاق بركب التنمية والرفع من جودة التعليم وتفعيل أداء المؤسسات التعليمية والجامعات والاهتمام بجوانب تطوير المناهج الدراسية، ولكنها أدت إلى تحقيق متطلبات ثانوية بعيدة عن التقنيات الحديثة والمستجدات العلمية والتكنولوجية، وهذا ما يظهر ضعف العلاقة بين الإنفاق على التعليم والمخرجات النهائية، ما يؤكد ضعف فعالية التعليم في الجزائر.

**3-سياسة التشغيل:**

أولت السلطات الحكومية اهتماما واسعا لمسألة التشغيل، من خلال بحثها عن السبل الكفيلة لمعالجة مشكل البطالة والتخفيف من حدته خاصة في أوساط الشباب، إذ أحدثت من أجل ذلك

[1] Global Competitiveness Reports. (2018). World Economic Forum From the official web site: www.weforum.org

مجموعة من الآليات والبرامج المتعددة في إطار سياساتها التشغيلية، وخصصت لها أغلفة مالية ضخمة بغية مواكبة النمو الديموغرافي المتزايد وما نتج عنه من ارتفاع مضطرد في الطلب على الشغل الذي فاق نمو العرض، لكن وبالرغم من النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها كتعديل سوق العمل وتخفيض معدلات البطالة وإدماج الشباب البطال في سوق العمل.، إلا أن في الواقع نجد ارتفاع عدد العاطلين عن العمل ووجود سوق العمل هش تكتنفه المناصب شغل المؤقتة وارتفاع بطالة حاملي الشهادات...إلخ، هذا ما يستدعي إعادة النظر في السياسة التشغيلية المنتهجة من أجل تفعيلها وجعلها تواكب تطلعات العاطلين عن العمل.

**3-1- تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل في الجزائر (1990- 2017):**

**المرحلة الممتدة من ( 1990 – 2000):**

إن ما ميز سوق العمل في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق، هو الارتفاع المطرد لمعدلات البطالة، ويعود ذلك للآثار السلبية التي سببها تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي تزامن مع الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد، والمتمثلة في تقليص الاستثمارات العمومية والتوقف عن دعم المؤسسات العمومية ما أدى إلى تقلص عروض العمل وغلق العديد من المؤسسات لعدم تمكنها من التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة ومواجهتها، بالإضافة إلى تسريح العديد من العمال، وحسب الإحصائيات الواردة عن الديوان الوطني للإحصائيات فقد تم غلق ما يقارب 1200 مؤسسة وتسريح 60 ألف عامل في القطاع الصناعي.[1]

كما أن مبادرات تنفيذ برامج خوصصة المؤسسات الاقتصادية بداية من سنة (1995)، كان لها تأثير مباشر على التشغيل حيث ساهمت في رفع معدلات البطالة من خلال تقليصها للطلب على العمل، بعد اعتمادها على مقاربة الكفاءة الاقتصادية في التسيير، ما أدى إلى تسريح العمال وإحالة البعض الآخر إلى التقاعد المبكر، مما استدعى إلى وضع خطة جديدة للتأمين ضد البطالة تقدم بموجبها مدفوعات إنهاء الخدمة على شكل مبالغ مالية تسلم للمسرحين خلال الفترة المحددة من (1994 إلى 1997).[2] وهذا لتعويض المتضررين من عملية الخوصصة، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة (1996) كجهاز مختص في دعم إنشاء مؤسسات مصغرة، كما تم

[1] قصاب سعدية. وآخرون. (2016). سياسة التشغيل في الجزائر 1990- 2014 تشخيص وتقييم، مجلة معارف، 11 (20)، 36- 51، ص 38.

[2] درواسي مسعود. (2004). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 390.

إنشاء وكالة للتنمية الاجتماعية (ADS)سنة (1996) الغرض منها هو توفير مناصب عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل في الأنشطة ذات المنفعة العامة وشملت برنامج عقود ما قبل التشغيل، برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة، وهذا جاء لمحاولة التصدي للآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التعديل الهيكلي وتخفيف من وطأته، ولكن الملاحظ أنه وبالرغم من توفير عدة البرامج والأجهزة الغرض منها مواجهة مشكلة البطالة إلا أن هذه الأخيرة عرفت ارتفاعا مطردا خلال فترة التسعينات حيث انتقلت من 25 % سنة (1995) إلى 29 % سنة (1998) وهي فترة نهاية التعديل الهيكلي، كما أن معظم عروض العمل تغلب عليها الطابع المؤقت كعقود العمل محدودة المدة، وبلغ متوسط الوظائف المؤقتة سنويا ب 74.5 %، في حين المعدل السنوي للوظائف الدائمة ب 25.5 %.[1]

أما عن مساهمة القطاعين العام والخاص كانت متفاوتة النمو، حيث تناقص التشغيل في القطاع العام بعد غلق معظم المؤسسات العمومية وتسريح عمالها حيث انخفضت حصة المؤسسات العمومية من التوظيف الوطني من 14 % في سنة (1990) إلى 10 % سنة (2001)، بينما عرف القطاع الخاص نموا محسوسا في التشغيل حيث أصبح يشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية بعدما كان يشمل فقط في سنة (1983) قطاع الزراعة والتجارة.[2]

عموما فترة التسعينات تميزت بتفاقم مشكل البطالة خاصة في أوساط الشباب، على غرار الغليان الاقتصادي والمالي التي كانت تتخبط فيه جراء تهاوي أسعار البترول سنة (1986)، ما جعلها تستنجد بالصندوق الدولي لتوفير السيولة اللازمة لتحقيق الأهداف المشروطة وفق البرامج الإصلاحية المتتالية، فقد اعتمدت في إطار امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل على "وضع سياسة تشغيلية ذات مقاربة اقتصادية ومقاربة اجتماعية*في قالب سياسة نشيطة لإعادة التوازن في سوق العمل من خلال

[1] عطية مفيدة، وآخرون. (2017). إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر مقاربة اقتصادية أم اجتماعية؟، مجلة العلوم الإنسانية، (47)، 199- 211، ص ص 201، 202.

[2] Musette, M & Hammouda. N. (2003). Marché du Travail et Emploi en Algérie, Elément Pour Une Politique National de L'emploi, Organisation Internationale Travail, Programme des Emplois en Afrique, Alger, P38.

* **المقاربة الاقتصادية:** نعني بها وضع مشكل البطالة في السياق الاقتصادي ومحاولة توفير حلول اقتصادية فعالة له، من خلال وضع تدابير تسمح بتوفير مناصب عمل حقيقية في الاقتصاد، وذلك انطلاقا من تهيئة الظروف المناسبة للمؤسسات الإنتاجية حتى تتمكن من ممارسة نشاطها وتوسيعه لخلق مناصب عمل جديدة.

أما **المقاربة الاجتماعية** فهي تبني الدولة لبرامج توفر حلولا غير اقتصادية لمشكل البطالة كتوظيف اليد العاملة بكميات تفوق الحاجة الحقيقية، أو توفير مناصب شغل مؤقتة أو دفع تعويضات عن البطالة أو التقاعد المبكر.

لتفاصيل أكثر ارجع إلى: عطية مفيدة، وآخرون. (2017)، المرجع السابق، ص ص 200- 201.

إجراءات وبرامج تشغيلية متعددة تتوافق مع خصوصيات سوق العمل وخصوصا الجانب الكمي وسياسة خاملة التي يراعى فيها الفئات الهشة لإدماجها في سوق العمل."[1]

**2-3-تطور أهم مؤشرات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000):**

يمكن تقييم فعالية سياسة التشغيل من خلال بعض مؤشرات سوق العمل، والتي تعطي دلالة واضحة عن جهود الدولة التي تبدلها من أجل تعديل سوق العمل.

**3-2-1-حصة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الإجمالي:**

**الشكل 55: تطور حصة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990- 2000).**

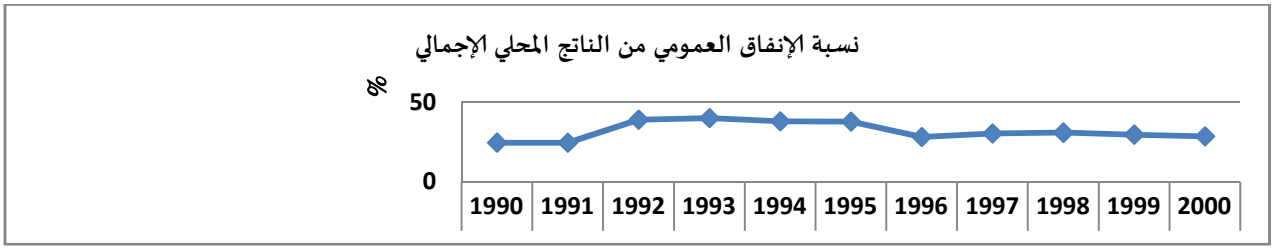


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني الإحصائيات، ( حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية العمومية، المحاسبة الوطنية).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES2_Arabe.pdf

- الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنفاق العام/ الناتج المحلي الإجمالي*100).

يظهر لنا بوضوح تدني نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت من سنة (1993) من 40.6% إلى 30.93 % سنة (1998)، ذلك راجع إلى انتهاج الجزائر لسياسة تقشفية، خلال مرحلة التعديل الهيكلي التي كانت تهدف إلى تقليص حجم الإنفاق العمومي وترشيده، لتقليص عجز الموازنة العامة، والذي نجم عنه انعكاسات سلبية على سياسة التشغيل ومعدلات البطالة، كما أن التحويلات المخصصة للتشغيل خلال فترة (1993 - 1995 ) تميزت بزيادات متذبذبة وبطيئة جدا، بحيث انتقلت من 2000 مليار دج سنة (1993) إلى 2550 مليار دج، مما أثر سلبا على خلق مناصب شغل، وزيادة في معدل البطالة، فبالرغم من تسجيل ارتفاع في التحويلات المخصصة للتشغيل إلى 7900 مليار دج سنة(2000)، إلا أن معدل البطالة واصل ارتفاعه، ويعود السبب إلى التجربة المريرة التي مرت بها البلاد خلال برنامج التعديل الهيكلي.

[1] قصاب سعدية، وآخرون. (2016). المرجع السابق، ص 40.

**3-2-2-الإنفاق الجاري والإنفاق الإستثماري خلال الفترة (1990- 2000):**

**الشكل 56: تطور الإنفاق الجاري والإستثماري خلال الفترة (1990-2000):**

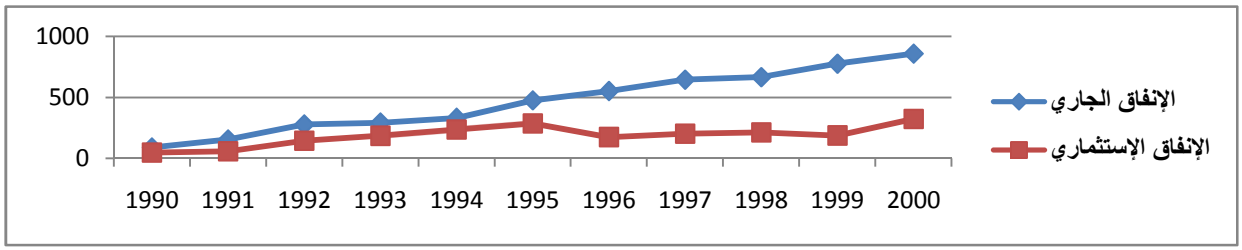


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية العامة).www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

من خلال الشكل يتضح استحواذ الإنفاق الجاري على كافة الإنفاق العمومي، في حين أن الإنفاق الاستثماري يبدوا ضئيلا ومنخفضا جدا، ما يؤكد عدم وجود كفاءة في التوزيع الهيكلي للإنفاق.

**3-2-3-معدل البطالة ومعدل التشغيل:**

**الشكل 57: تطور معدل البطالة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000).**

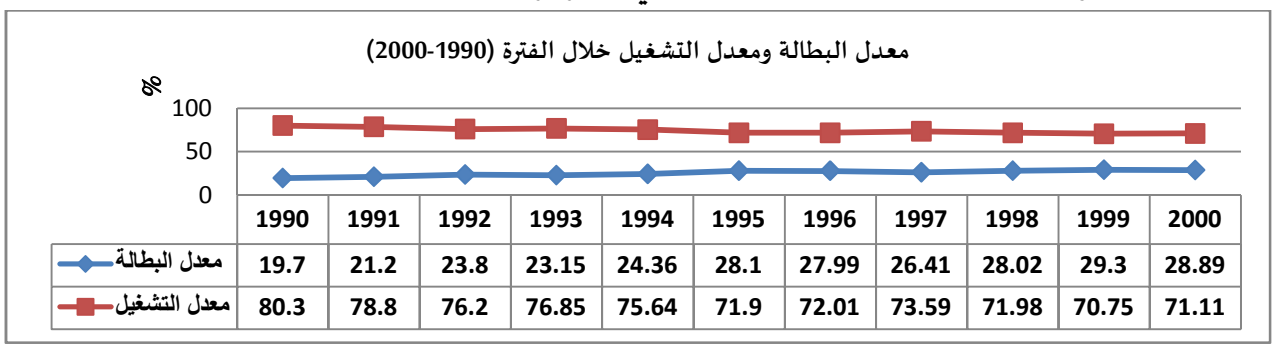


| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 19.7 | 21.2 | 23.8 | 23.15 | 24.36 | 28.1 | 27.99 | 26.41 | 28.02 | 29.3 | 28.89 |
| معدل التشغيل | 80.3 | 78.8 | 76.2 | 76.85 | 75.64 | 71.9 | 72.01 | 73.59 | 71.98 | 70.75 | 71.11 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التشغيل)

www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

*معدل التشغيل ( القوة المشتغلة / القوة النشطة *100).

*معدل البطالة (القوة العاطلة/ القوة النشطة *100).

الملاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف ارتفاعا مستمرا، حيث انتقل من 19.70% في سنة (1990) إلى 28.1 % سنة (1995) ثم إلى 28.8 % في سنة (2000)، ويرجع هذا الارتفاع إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب التغيرات الهيكلية المنتهجة من خلال برنامج التعديل الهيكلي، التي اهتمت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهيرها المالي، التي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب

غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العامة والخاصة، والتي نتج عنها آثار سلبية وخيمة أثرت بشكل كبير على سوق العمل، ومنها:[1]

- فقدان أكثر من 360 ألف منصب شغل وتسرب أكثر من 600 ألف تلميذ سنويا.
- أكثر من 80 % من البطالين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة.
- 3/2 من البطالين يلتحقون بسوق الشغل لأول مرة.
- 80 % من البطالين عديمي التأهيل.
- 73 ألف بطال حامل للشهادة.
- مدة البحث عن الشغل وصلت إلى 30 شهر سنة (1998).
- اقتحام المرأة لسوق العمل مراعاة للجانب الاجتماعي.

أما فيما يخص معدل التشغيل (Taux D'occupation) نلاحظ أنه متذبذب، ويسير بوثيرة بطيئة نحو الارتفاع والانخفاض، إذ نجد أنه حقق نسبة 80.30% في سنة ( 1990)، لينخفض ويسجل نسبة 70.11% في سنة (2000)، وعليه يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر خلال الفترة لم تؤتي بنتائج إيجابية وإنما كان لها تأثير سلبي على قطاع التشغيل، حيث إذا تم النظر إلى التخفيضات الضريبية والتحفيزات الإنتاجية الكبيرة التي منحت للمستثمرين إلا أنهم عملوا على تحقيق أغراضهم الخاصة والمتمثلة في تحقيق الربح دون النظر إلى تطلعات الدولة كما أن الميول كان فقط في الأنشطة الإستثمارية السهلة التي لا تمنح مناصب شغل جديدة وهذا ما انعكس سلبا على التشغيل.

**3-2-4-مؤشري عرض الشغل والطلب عليه:**

يمكن تقييم سياسة التشغيل من خلال عروض الشغل المقدمة من قبل المؤسسات الاقتصادية لفئة العاطلة عن العمل، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعطيات المدونة في الجدول:

**جدول 15: عرض الشغل والطلب عليه خلال الفترة (1990-2000).**

| السنوات | 1990 | 1992 | 1994 | 1996 | 1998 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| طلب الشغل | 229845 | 170709 | 142808 | 134858 | 166299 | 100919 |
| عرض الشغل | 78783 | 44815 | 44205 | 36768 | 28192 | 24489 |

**Source**: ONS, (2000), L'Algérie en quelques chiffres, N° 31.

[1] قصاب سعدية، وآخرون. (2016). المرجع السابق، ص 38.

يظهر لنا بوضوح من الجدول الارتفاع المتزايد للطلب على الشغل على طول الفترة، وفي مقابل تناقص عروض العمل، هذا ما يبرز الآثار السلبية الناجمة عن برنامج التعديل الهيكلي التي أظهرت الاختلال الواضح بين عارضي وطالبي الشغل، المتمثل في تفاقم ظاهرة البطالة.

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو نوعية المناصب المستحدثة، حيث نلاحظ سوق العمل الجزائرية اتجهت بقوة نحو توفير مناصب شغل مؤقتة وبأجور ضعيفة ومنخفضة، إذ تعتبر مناصب شغل هشة عكس المناصب الدائمة التي عرفت تراجعا منذ بداية التسعينات في الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد الجزائري منعرجا حاسما نتيجة تبني قواعد اقتصاد السوق، حيث أنشأت المناصب المؤقتة ضمن مختلف الأطر والآليات*، وفيمايلي يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

**جدول 16: تطور العمل الدائم والمؤقت في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).**

| السنة | 1990 | 1992 | 1994 | 1996 | 1998 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العمل المؤقت | 27443 | 21916 | 24179 | 25976 | 22636 | 19165 |
| العمل الدائم | 33055 | 14752 | 12806 | 6134 | 3926 | 3014 |

**Source**: ONS, (2001), L'Algérie en quelques chiffres, n°31.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ أن العمل الدائم في الجزائر عرف تراجعا واضحا مقارنة بالشغل المؤقت الذي يشهد تطورا ملحوظا منذ سنة (1990)، ما يفسر أن سوق العمل الجزائرية اتجهت نحو التشغيل المؤقت.

**المرحلة الممتدة ما بين (2000 –2017):**

تعتبر الفترة التي تلت الإصلاحات نقطة تحول في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث عرف حركة ديناميكية بإتباعه للمقاربة الكينزية التي أعطت أهمية كبيرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال توسعها الإنفاقي، وذلك لغرض تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات الكبرى خاصة بعد عودة ارتفاع أسعار المحروقات في سنة (1999)، التي أضفت نوعا من الراحة المالية على الفترة،

*أولا: الهياكل والآليات التي وضعت تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وهي:

- مديريات التشغيل، الوكالة الوطني لدعم وتشغيل الشباب (ENSEJ)، الصندوق الوطني لتسيير القرض، وكالة التنمية الاجتماعية (ADS )، الوكالة الوطنية للتشغيل (ENEM)، جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، أشغال المنفعة العامة ذات كثافة اليد العاملة (TPUHIMO)، التشغيل المأجور بمبادرة محلية (ESIL).

ثانيا: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وهي:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC ) ، عقود ما قبل التشغيل .(CPR )

حيث تم استغلال الفوائض المالية في بعث النشاط الاقتصادي، إذ شرعت الدولة منذ سنة(2001) في انتهاج سياسة انفاقية توسعية، لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك وفق تجسيد برامج للاستثمارات العمومية طيلة الفترة الممتدة من (2001) إلى غاية (2014)، ما ألزم الدولة تغيير مسارها الاقتصادي وفق جملة من البرامج لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة المالية والاقتصادية والأمنية للبلاد، والعمل على بعث حركية الاستثمار، لخلق فرص عمل ولتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد ودعم النشاط الاقتصادي.[1]

إن السياسة الإنفاقية التوسعية المطبقة خلال الفترة (2001) إلى (2014) على برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو، خصصت لها أغلفة مالية ضخمة من أجل إنجاحها، إذ قدرت المخصصات التي وجهت لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، ب 525 مليار دج ما يقارب 7 مليار دولار أمريكي، الذي يهدف أساسا إلى خلق مناصب شغل والحد من البطالة وكذا الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية[2]، حيث تم توزيع هذا الغلاف المالي على مختلف القطاعات على الشكل التالي:

**جدول 17: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).**

| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع (المبالغ) | النسبة (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية | 100.7 | 70.2 | 37.6 | 2.0 | 210.5 | 40.1 |
| التنمية المحلية والبشرية | 71.8 | 72.8 | 53.1 | 6.5 | 204.2 | 38.8 |
| دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري | 10.6 | 20.3 | 22.5 | 12.0 | 65.4 | 12.5 |
| دعم الاصلاحات | 30 | 15 | - | - | 45 | 8.6 |
| المجموع | 205.4 | 185.9 | 113.9 | 20.5 | 525 | 100 |

**المصدر:** المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2001). تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني، ص 87.

نلاحظ أن البرنامج وجه بشكل واضح إلى التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر من اليد العاملة العاطلة، حيث وجهت نسبة كبير من الغلاف المالي لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل والنمو الاقتصادي، حيث سمح بخلق 751812 منصب شغل منها 464930 منصب

[1] عطية مفيدة، وآخرون. (2017). المرجع السابق، ص 202.

[2] Musette, M & Hammouda. N. (2003). Op. Cit, P 45.

دائم و292882 منصب مؤقت، واستفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر حيث قدرت حصيلة البرنامج ب 22400 مؤسسة مع نهاية جوان (2004) منها 96% مؤسسة خاصة[1].

لكن إذا تم النظر إلى حجم النفقات التي خصصت للبرنامج كان من المتوقع أن تحقق معدلات بطالة أدنى من التي تم تحقيقها، حيث بلغت عدد المناصب المستحدثة نهاية (2004) إلى 728666 منصبا منها 457500 منصبا دائما أي 63 % و27116 منصبا مؤقتا أي 37 %، حيث أن زيادة العمالة لا تعكس زيادة الطلب الكلي الناتج عن البرنامج الذي تم تلبيته من القطاع الخارجي، حيث عرفت نسبة الواردات ارتفاعات كبيرة وانتقلت من 9 مليار دولار سنة (2001) إلى 17 مليار دولار سنة (2004)، ويعود السبب إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، الذي أدى إلى ضياع آلاف فرص العمل التي كان من الممكن الاستفادة منها لو تمت تلبية زيادة الطلب بواسطة الجهاز الإنتاجي المحلي وليس الجهاز الإنتاجي الخارجي[2].

**3-3-توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2001- 2004):**

**جدول 18: توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2001- 2004).**

**الوحدة: ( ألف عامل)**

| القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 1328 | 1434 | 1565 | 1617 |
| الصناعة | 503 | 504 | 510 | 523 |
| البناء والأشغال العمومية | 803 | 860 | 907 | 977 |
| إدارة | 1456 | 1503 | 1490 | 1510 |
| النقل والمواصلات والتجارة | 1109 | 1157 | 1269 | 1349 |
| خدمة منزلية أو نشاطات أخرى | 1398 | 1455 | 1537 | 2070 |

**Source**: Banque d'Algérie. (2005). Rapport annuel de la banque d'Algérie, P180. www.bank-of-algeria.dz/html/communicat1.htm

نلاحظ أن الأغلبية العظمى للمناصب كانت في الأعمال الحرة تم يليها قطاع الفلاحة والإدارة ثم الخدمات والبناء والأشغال العمومية، أما قطاع الصناعة فلم يتجاوب بالشكل الكافي لضعف الأداء وانعدام القدرة التنافسية خصوصا بعد التراجع المسجل في عدد الوحدات الصناعية في فترة التسعينات .

[1] مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.(2005). المرجع السابق، ص 113.

[2] كرمية توفيق. (2017). المرجع السابق، ص 77.

▪ أما بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو ( 2005 – 2009) فقد خصصت له 55 مليار دولار أي 4200 مليار دج، وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو وتحقيق التنمية، ويمكن توضيح في الجدول الموالي ما جاء في مضمونه:

**جدول 19: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009).**

| القطاعات | المبالغ (مليار/ دج) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان | 1908.5 | 45.5 |
| برنامج تطوير المنشآت الأساسية. | 1703.1 | 40.5 |
| برنامج دعم التنمية الاقتصادية | 337.2 | 8 |
| تطوير الخدمة العمومية وتطويرها | 203.9 | 4.8 |
| برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال | 50 | 1.1 |
| المجموع | 4202.7 | **100** |

**المصدر:** البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.،www.premier-ministre.gov.dz/

يظهر لنا من الجدول أن برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان يحتل النسبة الأكبر من مخصصات البرنامج قدرت ب 45.5%، والتي تتعلق أساسا بالصحة والتعليم والتربية والتعليم العالي والسكن والتنمية المحلية...، ويليه برنامج المنشآت الأساسية التي تخصص لها 40.5 % ويتعلق الأمر بالنقل والأشغال العمومية، ويليه برنامج دعم التنمية الاقتصادية ب 8 % ويضم قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة والصيد البحري....، ثم يأتي برنامج الخدمة العمومية ب 4.8% ويهدف أساسا إلى تحسين نوعية الخدمة العمومية، ثم يأتي في الأخير برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال الذي يهدف أساسا إلى فك العزلة عن المناطق النائية.

**3-4-توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2005-2009):**

**جدول 20: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2005-2009):**

**الوحدة ( الآلاف )**

| القطاعات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 1683 | 1780 | 1842 | 1841 | 1242 |
| الصناعة | 523 | 525 | 522 | 530 | 1194 |
| بناء وأشغال عمومية | 1050 | 1160 | 1261 | 1371 | 1718 |
| إدارة | 1527 | 1542 | 1557 | 1572 | / |
| نقل ومواصلات وتجارة | 1439 | 1510 | 1589 | 1686 | 5318 |
| أعمال منزلية ونشاطات أخرى | 2275 | 2485 | 2498 | 2579 | / |

**Source**: Banque d'Algérie. (2009). Rapport annuel de la banque d'Algérie, P207. www.bank-of-algeria.dz/html/communicat1.htm

نلاحظ تزايد حجم العمالة في الأعمال الحرة ويليها قطاع الفلاحة والخدمات والأشغال العمومية، في حين أن قطاع الصناعة لم يشهد أي زيادة في حجم العمالة باستثناء سنة (2009) التي شهدت زيادة ضئيلة، ما يؤكد أن قطاع الصناعة في الجزائر يعاني من عدة إختلالات هيكلية، ما يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجيات الصناعية.

أما بالنسبة لعدد المناصب المستحدثة إجمالا فقد بلغت 5031692 منصبا، والتي ساهمت في تقليص معدلات البطالة خلال الفترة، لكن بالنظر إلى حجم الإنفاق العمومي الذي خصص للبرنامج وحجم العمالة المستحدثة فإنه لا يعبر عن حجم الحقيقي المفروض أن ينتج من عمالة في هذا البرنامج، خاصة أن حجم الواردات انتقل من 19 مليار دولار سنة (2005) إلى 39 مليار دولار سنة (2009)، ما يؤكد أن زيادة الطلب الناتجة عن زيادة الإنفاق تم تغطيتها بواسطة العالم الخارجي، في الوقت الذي عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن الاستجابة له[1].

أما بالنسبة لبرنامج التنمية الخماسي (2010- 2014) فقد خصصت له ما يقارب 286 مليار دولار أي 21214 مليار دج[2]، وذلك لتحقيق عدة أهداف ومن بينها مواصلة المشاريع التي تم إقرارها في البرنامجين السابقين بخصوص السكك الحديدية والطرق والمياه، وإطلاق مشاريع أخرى جديدة من أجل التخفيف من حدة البطالة*، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**جدول 21: مضمون برنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).**

| القطاع | المبالغ (مليار/دج) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| التنمية البشرية | 10122 | 49.5 |
| المنشآت القاعدية الأساسية | 6448 | 31.5 |
| تحسين وتطوير الخدمات العمومية | 1666 | 8.16 |
| التنمية الاقتصادية | 1566 | 7.7 |
| الحد من البطالة | 360 | 1.8 |
| البحث العلمي والتكنولوجيا للإعلام وللاتصال | 250 | 1.2 |
| المجموع | 21214 | 100 |

**المصدر**: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، ص ص 3-4.
www.algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

[1] كرمية توفيق. (2017). المرجع السابق، ص 78.

[2] قصاب سعدية، وآخرون. (2016). المرجع السابق، ص 39.

*استهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل بواسطة الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية، بينما البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) كان قد استهدف مليون منصب شغل.

انطلاقا من الجدول نلاحظ أنه تم تخصيص أكثر من 40% لتحسين التنمية البشرية (كالتعليم والصحة والسكن، تزويد بالغاز الطبيعي والماء والكهرباء، الشبيبة والرياضة والمجاهدين والثقافة والشؤون الدينية والاتصال)، وتخصيص ما يقارب 40 % لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية (كتوسيع شبكة الطرقات، زيادة قدرات الموانئ، تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية والعدالة والضرائب والتجارة )، ثم تخصيص ما يقارب 8 % لدعم تنمية الاقتصاد الوطني ( كدعم التنمية الفلاحية الريفية وترقية ودعم المؤسسات الصغير والمتوسطة، تنمية الصناعة كإنجاز محطات لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية، كما تم تخصيص ما يقارب من 1.8 لتشجيع على إنشاء مناصب شغل جديدة (كمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات، والتكوين المهني ودعم إنشاء مؤسسات مصغرة)، وفي الأخير تم تخصيص ما يعادل 1.2 % لتطوير اقتصاد المعرفة (كدعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم والمرافق العمومية )[1].

**3-5-توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (2010- 2014):**

**جدول 22: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010- 2014):**

**الوحدة: (الآلاف)**

| القطاعات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 1136 | 1034 | 912 | 1141 | 899 |
| الصناعة | 1337 | 1367 | 1335 | 1407 | 1290 |
| بناء والأشغال العمومية | 1386 | 1595 | 1663 | 1791 | 1826 |
| النقل والاتصالات والتجارة والخدمات | 5377 | 5603 | 6260 | 6449 | 6224 |
| قطاعات أخرى | 8600 | 8565 | 9258 | 9647 | 9340 |

**Source:** Banque d'Algérie. (2014). Rapport annuel de la banque d'Algérie, P 153. www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/annexe_tableauxstatistiques2014.pdf

نلاحظ أن عدد العمالة يهيمن على قطاع النقل والاتصالات والتجارة والخدمات بنسبة كبيرة ويليها قطاع البناء ولأشغال العمومية، أما قطاعي الفلاحة والصناعة فنسبة العمالة فيهما منخفضة جدا مقارنة ببقية القطاعات، وبالتالي يمكن القول أن حجم العمالة مرتفع فقط في القطاعات التي تعد غير

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، ص ص 2-3. www.algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

منتجة للقيمة المضافة وهي مساعدة للقطاعات المنتجة للقيمة المضافة والمساهمة في الرفع من النمو الاقتصادي كالفلاحة والصناعة.

**3-6-توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب طبيعة القطاع:**

فيما يخص حجم مساهمة القطاع الخاص في استيعاب القوة العاملة فكانت حصته كبيرة مقارنة بالقطاع العام، ولكن سيطرته كانت في القطاعات الثانوية فقط كقطاع الخدمات والتجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية، ويبقى القطاع العام يرتكز على قطاع المحروقات وقطاع الإدارة، [1] ويمكن توضيح توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب طبيعة القطاع العام والخاص بالجزائر خلال السنوات الأخيرة في الشكل الموالي:

**الشكل 58: توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب طبيعة القطاع العام والخاص بالجزائر.**

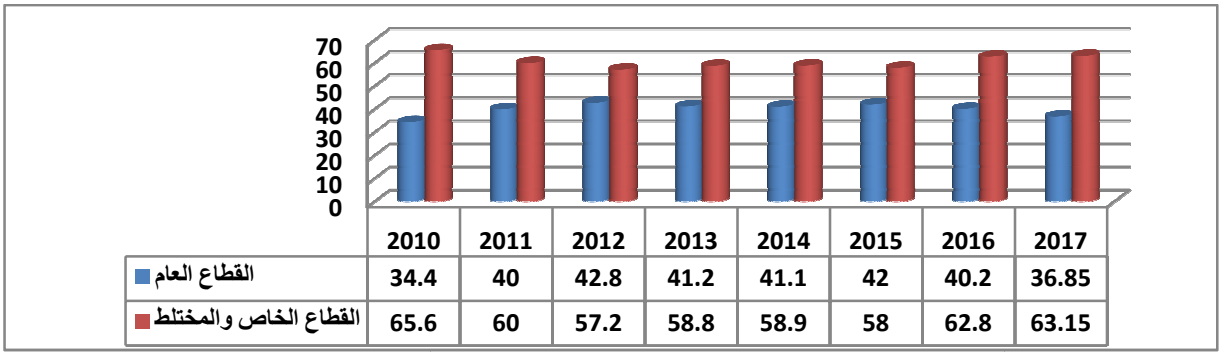


| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع العام | 34.4 | 40 | 42.8 | 41.2 | 41.1 | 42 | 40.2 | 36.85 |
| القطاع الخاص والمختلط | 65.6 | 60 | 57.2 | 58.8 | 58.9 | 58 | 62.8 | 63.15 |

**Sourc**e: ONS. Activité, Emploi & Chômage en Septembre 2017, 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, www.ons.dz/spip.php?rubrique204

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن القطاع الخاص يشغل أكبر عدد من اليد العاملة على حساب القطاع العام ما يبرز جهود الدولة في دعم الاستثمار الخاص، غير أنه عرف نوعا من الانخفاض في السنوات الأخيرة بسبب زيادة الطلب على اليد العاملة من القطاع العام، خاصة في قطاع الخدمات والإدارة، حيث يوجد تباين كبير بين الجنسين إذ تتمركز اليد العاملة النسوية بنسبة 64.1 % في القطاع العام بينما الذكور يتمركزون في القطاع الخاص بنسبة 61.1 %، [2] وهذا يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل واعتبارات كتحسن المستوى التعليمي للمرأة ورغبتها في تولي مناصب في القطاع الخدمات والإدارة وغيرها.

[1] Musette, M & Hammouda. N. (2003). Op. Cit, P 17.
[2] ONS. (2015). Op. Cit, p 17. www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915-2.pdf

**3-7-تطور عدد المناصب العمل المنشأة من قبل القطاع الخاص:**

وفيما يلي يمكن توضيح مدى مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب شغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي:

**جدول 23: عدد المناصب العمل المنشأة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

| السنوات | 2001 | 2003 | 2005 | 2007 | 2009 | 2011 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مناصب العمل المنشأة | 634375 | 705000 | 1157856 | 1355399 | 1546584 | 1724197 | 2487914 | 2601958 |

**Source:** Bulletin d'information statistique de la PME.

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتبين لنا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل عرف تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث تشير الإحصائيات أنها بلغت نسبة التشغيل 7.4 % سنة (2001) لتنتقل في سنة (2010) إلى 15%، ثم إلى 20 % سنة (2015)، لكن هذا التقييم الكمي لا يكفي للتعبير عن حقيقة وضع التشغيل واستقراره لأن التوجه سوق العمل في العشريتين الأخيرتين ارتكز على مناصب الشغل المؤقتة حيث بلغت نسبة العمل الدائم 38.24 %في سنة (2005)، وفي سنة (2010 ) ب 33.4 % وبينما في سنة (2015) ارتفعت نوعا ما لتصل إلى 42.87%، [1] وبالتالي فإن عدد المناصب المنشأة تبقى دون المستوى المطلوب خاصة إذا ما تم مقارنتها بالدول المتقدمة وحتى النامية فمثلا نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس بلغت 56%، وفي المغرب بلغت 50 % أما ألمانيا بلغت 62.5 %، والدنمارك ب65 % بينما بولونيا ب 68.9%. وتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول ذات الدخل العالي إلى ما يفوق 65 % في حين تقدر نسبة الدول ذات الدخل المتوسط ب 55 % والدول ذات الدخل المنخفض ب 30 %.[2]

عموما فإن التشغيل في الجزائر اتسم بوهم التشغيل( **L' illusion de l' emploi )** ، وهو وهم الذي تعتقد الحكومة أنها خلقت فرص عمل من جهة، ويعتقد فيه المستفيدين من المناصب أنهم ينتمون إلى فئة المشتغلين من جهة أخرى. وبالتالي فإن الإستراتيجية المنتهجة في سياسة التشغيل تهدف أساسا إلى امتصاص الضغوط الاجتماعية، وإسكات الأصوات المتعالية لطلب الشغل، من خلال تكديسها في

[1]ONS. (2015). Op. Cit, p18. www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915-2.pdf
[2]Meghana, A & Thorsten, B. ( 2003). Small and Medium Enterprises Across The Globe, A New Data Base, Policy Research Working Paper, (3127), p 27.

المكاتب والورشات، وإرغام المؤسسات العمومية والإدارات على توظيفهم في إطار التشغيل التعاقدي، من أجل خلق مناصب شغل وهمية استجابة للضغوط الاجتماعية وليس للحاجة الاقتصادية.[1]

في الواقع لا يمكن الحديث على مستويات عالية من التشغيل في ظل ضآلة وانعدام الاستثمارات، فمثلا لو نظرنا إلى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002- 2012)، لوجدنا استحواذ قطاع النقل على إجمالي الاستثمارات ب 28757 مشروع وخلق ما يقارب 157940 منصب شغل، في حين لم يحظى قطاع الزراعة والصناعة والسياحة بعدد ضئيل من الاستثمارات بالرغم من أنها من القطاعات الأكثر توليدا لفرص العمل.[2]

**3-8- تطور أهم مؤشرات التشغيل خلال الفترة (2000- 2017):**

**3-8-1- نسبة الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:**

**الشكل 59: حصة الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2017).**

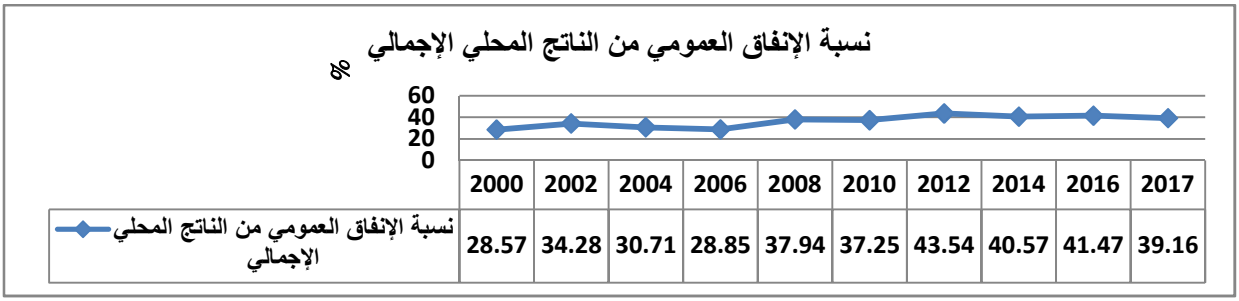


| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الإجمالي | 28.57 | 34.28 | 30.71 | 28.85 | 37.94 | 37.25 | 43.54 | 40.57 | 41.47 | 39.16 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ( حوصلة إحصائية 1962-2011، المحاسبة الوطنية، الجزائر بالأرقام 2014، 2017).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES2_Arabe.pdf
www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf
www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2014_ed_2015_-_arabe_.pdf

من خلال الشكل يتبين لنا أن نسبة الإنفاق العمومي عرفت ارتفاعا مقارنة بفترة التسعينات ويعود ذلك إلى تحسن الوضعية المالية بفضل الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط، حيث تم انتهاج السياسة

انفاقية التوسعية ومع إقرار البرامج التنموية، والتي ساهمت بدورها في خلق مناصب شغل جديدة التي قلصت من عدد العاطلين عن العمل.

[1] حسين رحيم . (2013). سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، مجلة البحوث الاقتصادية، مج 20، (61- 62)، 132- 150، ص145.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع: www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport.، تاريخ الدخول: 2020/06/16.

### 3-8-2- تطور الإنفاق الجاري والاستثماري:

**الشكل 60: تطور الإنفاق الجاري والإستثماري خلال الفترة (2000-2017).**

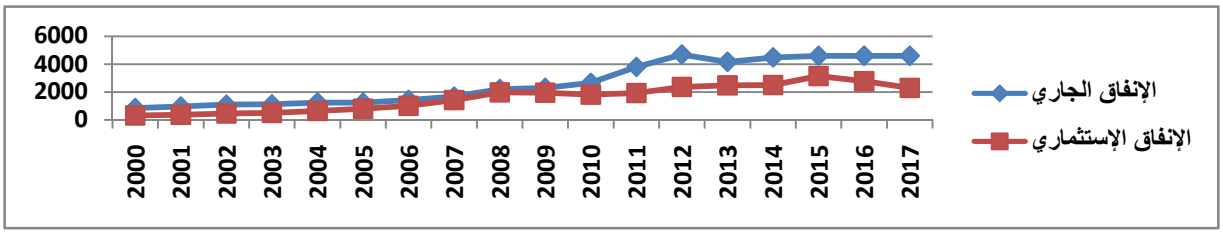


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، ( حوصل إحصائية 1962-2011، المالية العامة).www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا الارتفاع الكبير للإنفاق الجاري مقارنة بالإنفاق الاستثماري ما يبرز عدم كفاءة توزيع الإنفاق العمومي، خاصة وأن الإنفاق الاستثماري هو المولد للمناصب الشغل.

### 3-8-3-معدل البطالة ومعدل التشغيل:

**الشكل 61: تطور حجم الإنفاق العام وعدد العاطلين على العمل خلال الفترة (2000-2017).**

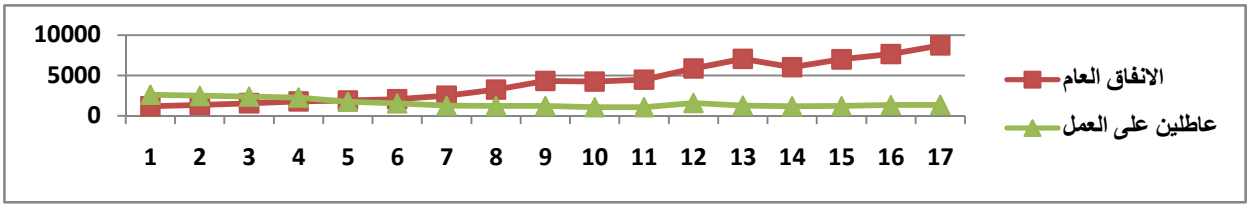


**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962- 2011، فصل التشغيل، المالية العمومية).

**الشكل 62: تطور معدلات البطالة والتشغيل بالجزائر (2000-2017).**

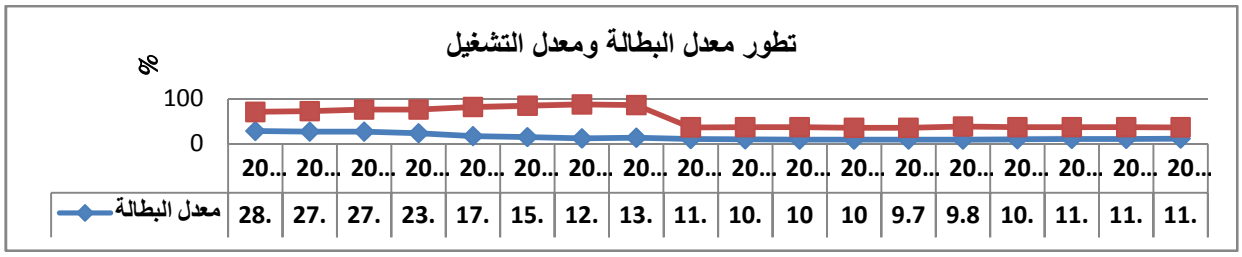


**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962- 2011، فصل التشغيل، الجزائر بالأرقام 2014-2016- 2017). www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf.

www.ons.dz/spip.php?rubrique327

عرف مجال التشغيل خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي نشاطا حيويا لم يسبق له مثيل، حيث حقق نتائج إيجابية رغم أنها لم تكن عند الطموح المتوقع الوصول إليه، وانخفضت معدلات البطالة من 27,30 % سنة (2001) إلى 17,7% سنة (2004)، وهذا ما يفسره انخفاض

عدد العاطلين عن العمل من 2478 ألف في سنة (2001) إلى 1734 ألف في سنة (2004)، وارتفاع معدل التشغيل الذي انتقل من 29.8 % سنة (2001) إلى 34.7 %سنة (2004)، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع وثيرة الاستثمارات العمومية التي خلقت مناصب شغل دائمة ومؤقتة من خلال إدماج البطالين في سوق العمل وفق مختلف الإجراءات والبرامج المتخذة سواءا ضمن المقاربة الاجتماعية أو المقاربة الاقتصادية، وقد ترجم هذا في الزيادات المعتبرة في النفقات العامة التي انتقلت من 1321 مليار دج سنة (2001) إلى 1903,6 سنة (2004)، وبعدها جاء برنامج دعم النمو كمكمل للبرنامج السابق حيث خصصت له الدولة أغلفة مالية معتبرة، ما أدى إلى مضاعفة النفقات العامة بسبب زيادة الاستثمارات العمومية المبرمجة وهذا كان له وقع كبير على مجال التشغيل، حيث انخفضت نسبة البطالة من 17,7 %سنة (2004) إلى 10,2 %سنة (2009)، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في سنة (2009) حوالي 1245 ألف عاطل بعد أن كان 1734 عاطل، واحتفظت على نفس الوثيرة من نفقات عامة في السنوات الموالية، حيث سجلت انخفاضا في معدلات البطالة التي استقرت مابين 9% و10 % .

على عكس فترة التسعينات فقد بدا مجال التشغيل متواضعا نسبيا، حيث أن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان ملفتا للنظر، خاصة في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل الذي ساهم في تحسين أوضاع أسواق العمل، بالإضافة إلى ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة التي أدت ارتفاع معدل نمو قوة العمل النسائية[1].

تجدر الإشارة إلى أن زيادة التوظيف اقترنت في كثير من الأحيان بتدن الإنتاجية، خاصة أن الوظائف الجديدة ارتكزت على التجارة، الخدمات، الإدارة العمومية، وهي قطاعات ليست منتجة للقيمة المضافة، وإنما مساعدة للقطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة، [2] على ضوء ما تقدم يمكن أن نستخلص ثلاثة عوامل أساسية التي ساهمت في تخفيض معدلات البطالة وهي: [3]

- التحسن النسبي في الجانب الاستثماري بعد الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عاشتها البلاد في التسعينات، خاصة بعد الإجراءات التحفيزية المتخذة فيما يخص دعم الاستثمار.

[1] صندوق النقد العربي. (2009). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الفصل الثاني، ص 38.
[2] المرجع نفسه، ص 38.
[3] حسين رحيم . (2013). المرجع السابق، ص134.

- تكثيف البرامج والتدابير التي تتعلق بدعم التشغيل خاصة لدى فئة الشباب، سواء تعلق الأمر بدعم من أجل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بدعم العمل المأجور.
- إتباع سلسلة من البرامج الاقتصادية التنموية منذ (2001) التي ساهمت في تنشيط الاستثمار العمومي وخلق مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات.

**3-8-4-مؤشري عرض الشغل والطلب عليه:**

**جدول 24: عرض الشغل والطلب عليه خلال الفترة (2000-2016).**

| السنة | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| طلب الشغل | 100919 | 147 914 | 570 736 | 590784 | 1176156 | 612 8341 |
| عرض الشغل | 24489 | 31 358 | 73 311 | 132117 | 213194 | 234 666 |
| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| طلب الشغل | 742 272 | 903 134 | 1 136 477 | 1 232 016 | 1 005 506 | 1 037 095 |
| عرض الشغل | 253 605 | 287 110 | 349 179 | 400 734 | 441 812 | 465 901 |

**Source:** ONS, L'Algérie en quelques chiffres, n°48, 44, 36, 34.

نلاحظ ارتفاع الطلب على الشغل من سنة إلى أخرى في المقابل ارتفاع أيضا عرض الشغل من سنة إلى أخرى لكن ليس بنفس الوثيرة، وعليه ما يمكن قوله هو أن عرض العمل برغم من تزايده خلال الفترة يبقى دائما طالبي الشغل أكبر منه ما يبرز اختلال الواقع في سوق العمل.

لكن ما يمكن الإشارة إليه هو ما إذا كان هناك التوافق بين الجانب العددي والنوعي للشغل، بمعنى بين ما هو مطلوب والمحقق في سوق العمل، فبالنظر إلى التوافق العددي يمكن تتبعه وإدراكه من خلال متابعة تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة، في حين أن التوافق النوعي الذي يتعلق بمدى توافق بين المتطلبات النوعية للوظيفة ومؤهلات شاغلها، ولا يكن إدراكه إلا من خلال التحقيقات الميدانية خاصة، كما تجدر الإشارة إلى أن التوافق العددي لا معنى له اقتصاديا ما لم يكن مدعما بهدف التوافق النوعي.

في هذا الصدد نشير إلى أن سياسات تشغيل الشباب المعتمدة في الجزائر ترتكز في معالجتها لمشكل البطالة على الجانب العددي وواضعة بذلك الجانب النوعي للوظيفة على الهامش، وعليه للرفع من التوافق النوعي للوظائف لا بد من الاستجابة لمتطلبات الوظيفة من الناحية الفنية والإدارية من خلال التكوين والتدريب المستمر (Formation- emploi).[1]

[1] حسين رحيم . (2013). المرجع السابق، ص 142.

يمكن التطرق إلى نوعية المناصب المستحدثة خلال هذه الفترة في الجدول الموالي:

**جدول 25: تطور العمل الدائم والمؤقت في الجزائر.**

| السنة | 2001 | 2004 | 2007 | 2009 | 2011 | 2014 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العمل الدائم | 3191 | 11689 | 19307 | 21286 | 18580 | 25202 | 10482 |
| العمل المؤقت | 20505 | 45357 | 106334 | 157598 | 193442 | 279181 | 359662 |

**Source:** ONS, L'Algérie en quelques chiffres, n°48, 44, 36, 34.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ أن العمل الدائم في الجزائر عرف نموا متذبذبا وواضحا مقارنة بالشغل المؤقت الذي يشهد تطورا ملحوظا منذ سنة (2001)، ما يفسر أن سوق العمل الجزائري لا يزال يتجه نحو التشغيل المؤقت منذ التسعينات، ولكن في الحقيقة الاتجاه نحو العقود المؤقتة في العمل هو حل من الحلول التي تعمل على التخفيف من حدة البطالة، حيث نجد أن" أكبر الأسواق المرنة كسوق الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا تطبق هذا النوع من العقود كما أن النقابات العمالية لا تعارضها لكون أن قانون العمل يضمن الحقوق الأساسية للعامل من حيث الأجر العادل والحماية الاجتماعية والظروف المناسبة للعمل....إلخ، لكن في الجزائر الجهود المبذولة من طرف الدولة لتعديل سوق العمل بالوظائف الدائمة أو المؤقتة لا يمكن إنكارها، إلا أنها مازالت تفتقد لمعايير العمل اللائق*"[1].

وبالحديث عن العمل اللائق **(Travail décent)** الذي يقوم على الحرية والإنصاف والكرامة الإنسانية، فإن واقع سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر تشير إلى الابتعاد المتزايد عن مضامين العمل اللائق، خاصة فيما يتعلق بالمناصب المؤقتة الموجهة لفئة الشباب في إطار عقود الإدماج المهني، ذلك أن هذه العقود فضلا عن تقليلها من قيمة الكفاءات تمس بالكرامة الإنسانية للمعنيين، كما أنه يطلق عليها (عقود الاستعباد)، بالإضافة إلى غياب الأجر العادل(Le juste salaire) للموظفين، الذي لا تكافئ

* **العمل اللائق:** يمثل الوظائف القارة والمستقرة وذات الأجر العادل الذي يمكن الأفراد والأسر من تلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتطلعاتهم وخلق فرص وخيارات، كما أن الوظائف الغير لائقة تؤثر في النمو والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدي إلى تفشي ظواهر غير مرغوبة كعمالة الأطفال واتساع السوق غير الرسمي، عدم احترام حقوق العمال، عدم المساواة في الجنس، عدم وجود حماية اجتماعية، ولهذا وجب وضع العمل اللائق في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية ودمجها مع الأهداف الدولية المعترف بها باعتبارها وسيلة لتعزيز العدالة الاجتماعية واحترام حقوق وكرامة الإنسان وتجاوز التفاوتات.

لتفاصيل أكثر أنظر إلى:

-Bureau International du travail Genève. (2015). Localiser l'agenda pour le travail décent, grâce a la cooperation Sud- Sud et ville a ville, Département des partenariats et de l'appui aux programmes extérieurs, p 08.

[1] قصاب سعدية، وآخرون. (2016). المرجع السابق، ص47.

جهودهم المبذولة، على الرغم من عملهم يكون طوال الوقت، وأدائهم لمهمات تكافئ مهمات العمال الدائمون.[1]

وفي الأخير وللحكم عن جدية وفعالية سياسة المطبقة لابد من النظر إلى كيفية توزيع الإنفاق الحكومي والفرص ما بين مختلف الفئات الاجتماعية (الجنسين) أو ما بين الأقاليم، ومن أجل ذلك يتوجب وضع آليات لبسط الشفافية وأخرى لتعزيز مبدأ العمل للجميع، ومن هذا المنظور نجد في الواقع تمييزا في توزيع الإنفاق والفرص، فالفئات الأكثر فقرا وأقل جاها هي عادة الأبعد من الحصول على عمل، كما أن منح عقود ما قبل التشغيل كثيرا ما يتم عن طريق الوساطات والمنافع المكتسبة، أما إقليميا فيلاحظ التركيز المفرط في توطين المشاريع الاستثمارية بمناطق الشمال الجزائري فعلى سبيل المثال "استحوذت هذه المناطق خلال سنة (2017) على 61% من المشاريع في حين لم تحظ مناطق الهضاب إلا على 25% ومنطقة الجنوب على 14 %"[2]، في حين ظلت المناطق الريفية والنائية تشكو من اللامبالاة السلطات العمومية بها وتفضيل مناطق على حساب أخرى.

**3-9-تقييم الأداء بقطاع التشغيل في الجزائر:**

- **ارتفاع حجم العمالة:** إن السياسة التوسعية التي تم انتهاجها في سنة (2001)، رافقها انخفاض محسوس في معدلات البطالة حيث انتقلت من 27.3 % سنة (2001)، إلى10.6 % سنة (2014)، لكن بالنظر إلى حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، وحجم المناصب التي تم خلقها يتبين لنا أن ما تحقق من زيادة في العمالة نتيجة للبرامج المطبقة كان متواضعا وضئيلا، خاصة في الوقت الذي لا يزال الاقتصاد يتوافر على نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل، وعليه فإن النسب المتزايدة من الطلب الكلي قد تم تلبية احتياجاتها بواسطة القطاع الخارجي، بسبب عدم وجود جهاز إنتاجي مرن وكفء قادر على تغطية الطلب المحلي الذي تولد عن زيادة الإنفاق، [3] وهذا يمثل تحدي أمام السلطات الحكومية من أجل العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي (العرض) والتركيز على القطاعات الإنتاجية التي لها قيمة مضافة، والأكثر توليدا لفرص العمل كقطاع الزراعة والصناعة والسياحة.

[1] حسين رحيم . (2013). المرجع السابق، ص 143.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع: www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport.، تاريخ الدخول 2020/12/12.

[3] كرمية توفيق. (2017). المرجع السابق، ص ص 81- 82.

- **نوعية المناصب المستحدثة:** في ظل وجود اختلال بين وثيرة نمو اليد العاملة ووثيرة نمو الاقتصاد، أي أن نمو الطلب على العمل يفوق نمو العرض، تسعى الحكومة لتغطية هذه الفجوة المتنامية بينهما، من خلال اختلاق مناصب شغل كحل مؤقت ولو كان خارج حاجة الاقتصاد، وهي مناصب تفتقد لمعايير العمل اللائق وبأجور زهيدة ومنخفضة وهذا ما يعكس هشاشة مناصب الشغل المختلقة في سوق العمل الجزائري.
- **مساهمة القطاع الخاص:** بالرغم من التحسن الملحوظ في مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب شغل في الآونة الأخيرة التي بلغت 63 % سنة (2017)، إلا أنها تبقى دون المستوى الذي يحققه القطاع في الدول المتقدمة والدول النامية، كما أن نوع المناصب المستحدثة تقتصر في الغالب على المناصب المؤقتة، وارتكزت على قطاع التجارة والخدمات، وهذا ما يدل على هشاشة هذا القطاع وتدني إنتاجيته، رغم المبالغ المالية الكبير التي سخرتها الدولة لترقيته والنهوض به للاعتماد عليه اقتصاديا.
- **انخفاض معدلات البطالة:** اتجاه معدلات البطالة في الجزائر نحو الانخفاض المستمر، ما يطرح التساؤل عن كيفية حساب معدل البطالة وأهم المعايير المعتمدة في ذلك؟ وحسب المنظمة العالمية للعمل (OIT) يتم قياسه انطلاقا من التحقيقات الميدانية أو الإحصائيات العامة أو أثناء جرد المعلومات حول طالبي العمل من المؤسسات المتكفلة، لكن في الجزائر يتم قياسه بصورة استثنائية تعتمد على التصريحات التلقائية العفوية*حول العمل من عدمه.[1] ما يشير إلى التشكيك في صحة الأرقام الرسمية المنشورة حول البطالة، في ظل غياب التحقيقات الاقتصادية والتعتيم الذي يعم المضامين المعتمدة وتجاهل المعايير الدولية المعتمدة.
- **اتساع السوق الغير الرسمي:** (L' emploi informel)

سادت سوق العمل الجزائرية ظواهر جديدة لم تكن موجودة سابقا، خاصة بعد غلق المؤسسات العمومية وتسريح معظم عمالها، وهي العمالة غير الرسمية حيث عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد تراكم الاحتياجات الاجتماعية الضرورية التي لم يتم تلبيتها كالإسكان والتعليم والصحة والدخل...إلخ،

*إن التصريحات العفوية والشفهية للأفراد تكون في إطار الإحصاء العام للسكن والسكان لبلورة التصنيفات المحددة للوضعيات الفردية: عامل أو عاطل.

[1] صايب ميزات محمد. (2011). بانوراما سوق العمل في الجزائر اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مقال مقدم في الملتقى الوطني الموسوم ب راهن العلاقة بين التكوين والشغل بجامعة وهران، يومي 05- 06 أكتوبر. المأخوذ من الموقع التالي:
www.journals.openedition.org/insaniyat/13490

وقد ساهمت في خلق أنشطة التي اعتبرت مصدرا للرزق ولسد الحاجات الاجتماعية، حتى وإن كانت غير مقنعة وغير قانونية إلا أنها عوضت عدم كفاية مساهمة القطاع المعلن عنه، وعليه كان تطور التشغيل الغير الرسمي بوثيرة متزايدة قدرت نسبته سنة (1985) ب 25 % من إجمالي العمالة، و29% في سنة (1992) ثم 33 % سنة (1997) وقد بلغت ذروتها في سنة (2001)[1]، وأخذت عدة أشكال أساسية أهمها عمل المرأة في المنازل حيث نجد أكثر من 30 % من النساء يعملن في المنازل لإعالة عائلاتهم ويرجع ذلك للظروف الاجتماعية الصعبة التي تتميز بانعدام وانخفاض المداخيل بسبب البطالة والإصلاحات الاقتصادية. كما يأخذ التشغيل غير الرسمي ظاهرة خطيرة بسبب اتساع الفقر في المجتمع وهي عمالة الأطفال وهي الفئة التي لم تبلغ بعد السن القانونية للدخول إلى سوق العمل، وتنتشر هذه الظاهرة بقوة في فترات معينة كالمواسم كممارسة بعض الأشغال مع اقتراب شهر رمضان لتعزيز ميزانية هذا الشهر والعمل في العطل لتوفير الأدوات المدرسية وغير ذلك.[2]

بناءً على ما تقدم يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري انتهج النهج الكينزي لتحقيق أهداف سياسة التشغيل، خاصة في الفترة التي عرف فيها الاقتصاد راحة مالية كبيرة، حيث نتج عنها تراجع ملحوظ في معدلات البطالة، جراء انتهاج سياسة انفاقية توسعية، التي ساعدت على زيادة وثيرة المشاريع التنموية، وزادت من حجم العمالة مقارنة بالفترات السابقة، التي تراوحت فيها معدلات البطالة في حدود 30.29 %في سنة (1999)، لتنخفض إلى حدود 10 %في سنة (2010) وتبقى مستقرة إلى غاية الآن، وعليه ما حققته سياسة التشغيل من الناحية الكمية لا يمكن نكرانه، لكن بالنظر إلى نوعية المناصب المستحدثة ( المؤقتة) فهي لا تستوفي لشروط العمل اللائق ولا للأجر العادل وكما أنه لا يوجد توافق بين المتطلبات النوعية للوظيفة ومؤهلات شاغلها، وهذا ما يشير إلى نقص وضعف فعالية سياسات التشغيل المطبقة لانتهاجها للسياسة الظرفية والترقيعية الهدف الأساسي منها هو إيستيعاب وامتصاص الضغوط الاجتماعية.

**4 - سياسة النقل العمومي:**

يعتبر النقل من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، ولهذا أولت الحكومة أهمية خاصة للقطاع لما له من أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني، وعليه فمن الضروري تواجد نظم نقل فعالة وشبكات طرق حديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي على نطاق واسع، وبهذا الصدد خصصت الدولة

[1] Musette, M & Hammouda., N. (2003). Op. Cit, P 43.

[2] قصاب سعدية. (2014). المرجع السابق، ص 48.

مبالغ مالية هامة للقطاع حيث عرف تحولا نوعيا في العشرية الأخيرة من خلال الإنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى لا تزال في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للاستجابة للاحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين، وخاصة وأنه المحور الذي يربط بين القطاعات الأخرى كالتوظيف والصحة والتعليم والفلاحة والصناعة...

**4-1- تحليل تطور وانعكاسات الإنفاق العمومي على قطاع النقل في الجزائر (1990- 2017):**

**المرحلة الممتدة ما بين ( 1990- 2000):**

من المعروف أن الفترة تميزت بظروف اقتصادية وأمنية صعبة أثرت على كافة القطاعات ومن بينها قطاع النقل الذي عانى هو الآخر، حيث شرعت الحكومة في إطار الإصلاحات التي قامت بها بإصدار مجموعة من النصوص التشريعية تهدف إلى توفير بيئة ملائمة لتنظيم النقل وتحريره وإقحام القطاع الخاص فيه، ومن بينها المرسوم التنفيذي 88- 17 المؤرخ يوم 10 ماي 1988، الذي منح الحرية لإنشاء المؤسسات الخاصة للنقل العمومي للمسافرين والبضائع على حد السواء، وهذا ما نصت عليه المادة 12 على أنه " يمكن إنشاء وتطوير مؤسسات من القانون العام والقانون الخاص للنقل العمومي عبر الطريق للمسافرين والبضائع وتوضيح واجباتها في مجال الاستغلال والأمن والنظافة وشوط العمل والراحة والتعريفات"

كما نصت المواد **(2- 3- 4- 5)** في مجملها على أن سياسة نقل الأشخاص تهدف إلى إعطاء الأولوية إلى تطوير وسائل النقل الجماعي، مع مراعاتها تطوير مختلف أنماط النقل من مهام ومزايا حتى تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب على نظام النقل أن يرمي إلى تحقيق فعالية في تلبية الحاجات الحقيقية في مجال النقل، مع ضرورة احترام معايير الخدمات العمومية من حيث التسعيرة ونوعية الخدمة واحترام الوقت وتحقيق الأمان.

أما في المادة السادسة فقد تم تحديد فيها مجالات تدخل الدولة في ظل التوجه الجديد لسياسة النقل وتضمنت مايلي:

" تعود مهمة وضع نظام النقل البري إلى الدولة والجماعات المحلية وتكمن في:

- إنجاز الهياكل القاعدية والتجهيزات الضرورية مع التأكد من مطابقتها للمقاييس الراحة والأمن.
- تنظيم الشروط العامة لممارسة أنشطة النقل خاصة منها التي تتعلق بالتأهيل والاستغلال والأمن والنظافة والتعريفة.

- ترقية مجالات البحث والدراسات والإحصائيات والإعلام المتعلقة بنظام النقل."[1]

عموما تميزت الفترة بفتح المجال أمام القطاع الخاص نتيجة لعجز مؤسسات الدولة عن تلبية الحاجات الضرورية للنقل البري وتدني نوعية خدماته وارتفاع تكاليفه التي أصبحت تتحملها بسبب ضعف فعالية التسيير الجهات المحلية في ظل قلة الموارد المالية مما أدى إلى إفلاسها وانسحابها عن تقديم الخدمة العمومية، والتي تحولت إلى الاستغلال التجاري من خلال التدفق الكبير للخواص الذين ساهموا في الزيادة في حجم العرض بشكل محسوس وكبير، إلا أن الخدمة المقدمة كانت رديئة وغير مرضية لأن هدفهم الأساسي هو تحقيق المردودية والربح في أسرع وقت ممكن، خاصة في ظل غياب الرقابة والمحاسبة التي زادت من حجم الفجوة بين الكم والكيف أمام عجز الدولة عن التصرف في الوضع طيلة الفترة كون الأولوية كانت تخدم الكم لا الكيف، أما النقل الجوي فقد تأخر تحريره إلى غاية سنة (1998).[2]

**4-2-تطور أهم مؤشرات النقل العمومي:**

**4-2-1-الإنفاق على النقل العمومي:**

**الشكل 63: تطور نسبة الإنفاق على النقل من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2000)**

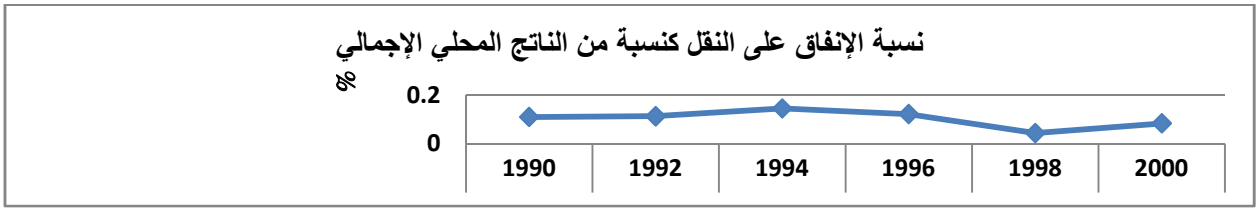


**المصدر:** قيم محسوبة من طرف الطالبة بالاعتماد على: - قوانين المالية للسنوات المعنية (1990-2000) - الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962-2011- المحاسبة الوطنية).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES2_Arabe.pdf

*الإنفاق على النقل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنفاق على النقل/ الناتج المحلي الإجمالي*100)

من خلال الشكل البياني أعلاه يتبين لنا أن نسبة الإنفاق على النقل من ناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا ما يبرز أن قطاع النقل كان بعيدا عن دائرة الاهتمام من خلال الإصلاحات الهيكلية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1988). الجريدة الرسمية، العدد 19، ص784.

[2] قنطري زليخة. ( 2014). سياسات نقل الأشخاص في الجزائر واقع وآفاق، دراسة حالة منظومة النقل الحضري لمدينة الجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، ص 213.

**4-2-2-مؤشر عدد رحلات النقل الجوي:**

**الشكل 64: تطور عدد رحلات شركات النقل الجوي خلال الفترة (1990-2000).**

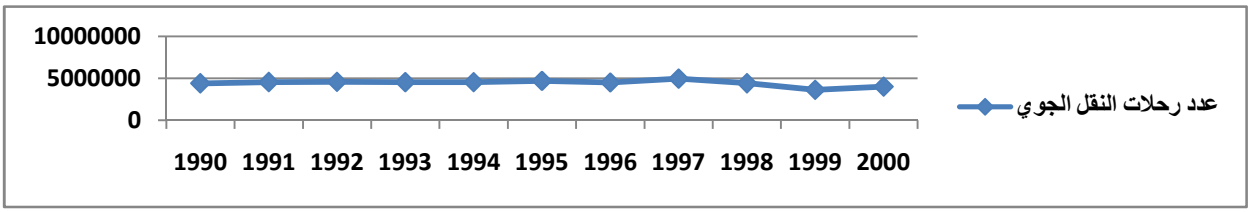


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/IS.AIR.DPRT?locations=DZ&view=chart

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن عدد الرحلات الجوية عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث انتقل عدد الرحلات سنة (1990) من 4410000 رحلة إلى 4960000 رحلة سنة (1997) وذلك بعد تعزيز النقل الجوي بإنشاء شركة طيران الطاسيلي بتعاون الخطوط الجوية الجزائرية وشركة سونطراك، ولكن بداية من سنة (1998) انخفضت عدد الرحلات حيث قدرت ب 4420000 رحلة ويعود ذلك إلى النقص الكبير في عدد الطائرات.

**4-2-3-مؤشر أطوال السكك الحديدية:**

**الشكل 65: تطور أطوال السكك الحديدية بالجزائر خلال الفترة ( 1990-2000).**

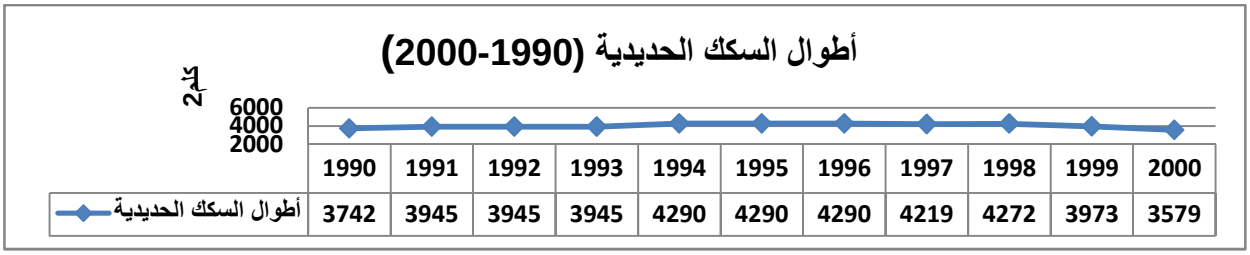


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، ( حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل النقل).

www.ons.dz/IMG/pdf/CH11-TRANSPORTS-Arabe.pdf

من خلال الشكل يتبين لنا أن أطوال السكك الحديدية عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وذلك راجع للأزمة الاقتصادية والأوضاع الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد التي قلصت من المشاريع الموجهة للسكك الحديدية ما أدى إلى تقليص عدد مستعملي القطار وكذا تقلص حمولة البضائع المشحونة بالسكك.

**المرحلة الممتدة ما بين ( 2000-2017):**

عرف قطاع النقل في بداية الفترة إصلاحات شاملة مست كل جوانبه كأنماط النقل وتنظيمه فيما يخص المنشآت القاعدية والتجهيزات وكذا هيئات التي تتكفل به والعقوبات والمخالفات وغيرها، وذلك

لجعله أكثر حيوية ونشاط في تقديمه للخدمات، وهذا ما أكدته المادة 4 في نصها " على أن ترمي منظومة النقل إلى التلبية الفعلية لحاجات المواطنين في مجال النقل وفق شروط أكثر نفعا للجماعة الوطنية والمستعملين من حيث الأمن وتوفير وسائل النقل والسعر ونوعية الخدمة"، كما نصت المادة 3 على النقل البري أن يساهم في تجسيد سياسة التهيئة العمرانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن التراب الوطني وحماية البيئة والمحافظة عليها.[1]

أما عن حصيلة البرنامج الخماسي (2005- 2009) الذي تدعم بغلاف مالي قدره 2550 مليار دج، الذي سمح بصيانة وتطوير أكثر من 67369 كلم من شبكة الطرقات وبناء 1250 منشأة فنية، حيث اعتبرت شبكة الطرقات مقبولة بنسبة 95 % من الطرقات الوطنية مقابل 55 % سنة (1999) و75 % الطرق الولائية مقابل 45 % سنة (1999) و71 % للطرق البلدية مقابل 40 % سنة (1999).

خصص برنامج الاستثمارات العمومية (2010- 2014) ما يقارب 40 % لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وتدارك العجز والتأخر الحاصل وبعث حركية الاستثمار والنمو وفك العزلة عن السكان في كل أنحاء الوطن وحددت كالآتي:[2]

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- أكثر من 3100 مليار دج موجهة للأشغال العمومية لمواصلة وتوسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، فقد تم إتمام شبكة الطريق السيار شرق- غرب واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق، وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم وانجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق وانجاز وتحديث حوالي 20ميناء للصيد البحري وتعزيز ثلاثة موانئ.

كما تم إطلاق مخطط مشروع الترامواي لتحديث النقل الحضري والجماعي في ثلاثة ولايات الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة حيث تم انجازه في أواخر سنة (2008) ودخل حيز الخدمة في الجزائر العاصمة سنة (2012)، وفي سنة (2013) في ولاية وهران وفي سنة (2015 ) في ولاية قسنطينة، وتم تعميم الفكرة إلى كل من ولاية سيدي بلعباس، باتنة، ورقلة، مستغانم، عنابة، سطيف.

كما تعزز القطاع بمشروع الميترو في الجزائر العاصمة في سنة (2012)، الذي بلغ طوله 9 كلم ويحتوي على 10 محطات.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2001). الجريدة الرسمية، العدد 44، ص 05.

[2] بيان إجتماع مجلس الوزراء. (2010). المرجع السابق، ص03.

**3-4-تطور مؤشرات قطاع النقل خلال الفترة (2000- 2017):**

**4-3-1-الإنفاق على النقل العمومي:**

**الشكل 66: تطور نسبة الإنفاق على النقل من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2017).**

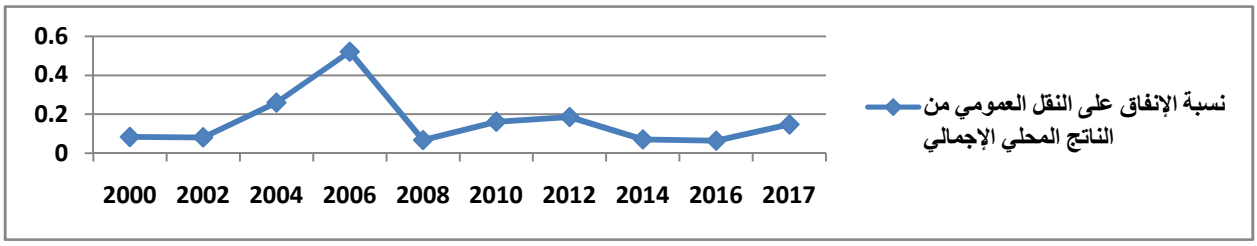


**المصدر:** قيم محسوبة من طرف الطالبة بالاعتماد على:

- قوانين المالية للسنوات المعنية (2000-2017).

- الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962- 2011- المحاسبة الوطنية- الجزائر بالأرقام 2016-2017)، www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES2_Arabe.pdf

www.ons.dz/spip.php?rubrique327

*الإنفاق على النقل العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي( الإنفاق على النقل العمومي /الناتج المحلي الإجمالي*100).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن مخصصات النقل العمومي من الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا وغير كافية إذا ما قورن بالقطاعات الأخرى، حيث بلغت أقصى مستوى سنة (2006) ب 0.52%، ما يؤكد أن النقل العمومي يبقى خارج اهتمامات الحكومة.

**4-3-2-مؤشر عدد رحلات النقل الجوي:**

**الشكل 67: تطور عدد رحلات النقل الجوي خلال الفترة (2000- 2017).**

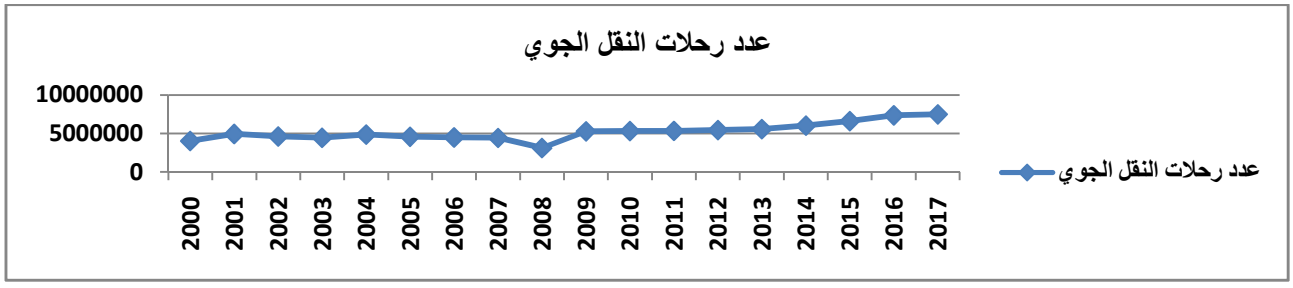


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي.

www.data.albankaldawli.org/indicator/IS.AIR.DPRT?locations=DZ&view=chart

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من الموقع الإلكتروني: www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport، تاريخ الدخول 2020/12/12.

يظهر لنا من خلال الشكل تزايد عدد رحلات النقل الجوي خاصة في الآونة الأخيرة، حيث تم إنفاق ميزانية تفوق 60 مليار دينار لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة (2013-2017)، كما تم اقتناء 3 طائرات بسعة 150 مقعدا وتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ (767) وشراء طائرتين لشحن نقل البضائع[1]، وهذا ما أدى إلى تزايد عدد المسافرين جوا كما تدل عليه عدد الرحلات حيث انتقل عدد المسافرين من 10667 ألف سنة (2013) إلى 14295 ألف سنة (2017).

**4-3-3-مؤشر أطوال السكك الحديدية:**

**الشكل 68: تطور أطوال السكك الحديدية بالجزائر خلال الفترة (2000- 2017):**

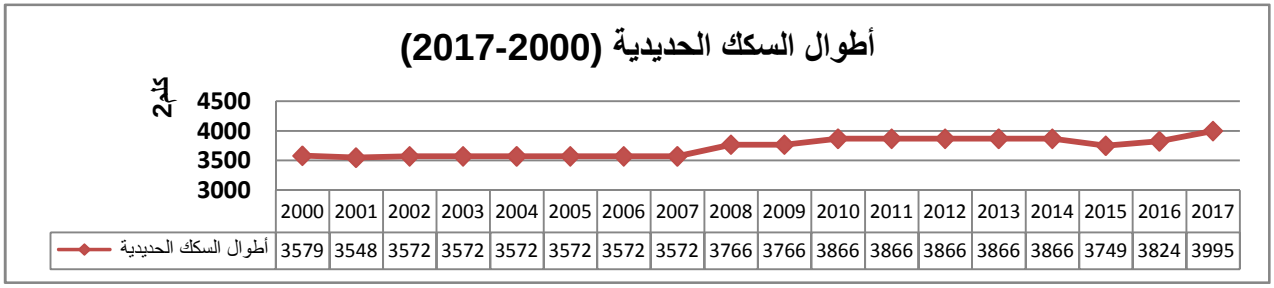


| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أطوال السكك الحديدية | 3579 | 3548 | 3572 | 3572 | 3572 | 3572 | 3572 | 3572 | 3766 | 3766 | 3866 | 3866 | 3866 | 3866 | 3866 | 3749 | 3824 | 3995 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، (حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل النقل، الجزائر بالأرقام 2014، 2016، 2017).

www.ons.dz/spip.php?rubrique327
www.ons.dz/IMG/pdf/CH11-TRANSPORTS-Arabe.pdf

من خلال الشكل البياني يتبين لنا أن أطوال السكك الحديدية خلال هذه الفترة عرفت ارتفاعات متزايدة، ويرجع الفضل إلى البرامج التنموية التي أعطت أهمية كبيرة للاستثمار في المشروعات البنية التحتية ككهربة بعض المقاطع من السكك الحديدية لوضع قطارات فائقة السرعة، ووضع شبكة مجهزة ب 200 محطة تغطي شمال البلاد منها 229 كلم من السكك المكهربة، و305 سكك مزدوجة، 1085 سكك ضيقة، وحسب التقارير الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحلول سنة (2014) بلغ طول شبكة السكك الحديدية بالجزائر إلى 15515 كم.[2]

[1] سلامة وفاء. ( 2019). دور قطاع النقل في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، 5 (1)، 1026-1042، ص 1032.

[2] تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،قطاع النقل،على الموقع الالكتروني:
www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport.

**4-4-تقييم أداء قطاع النقل في الجزائر:**

➢ **خلق مناصب شغل:** ساهم قطاع النقل في توفير العديد من مناصب الشغل خاصة في الآونة الأخيرة، ويمكن توضيح عدد المناصب التي تم توفيرها من خلال مشاريع النقل في الشكل الموالي:

**الشكل 69: مناصب الشغل حسب القطاعات خلال الفترة (2002- 2017).**

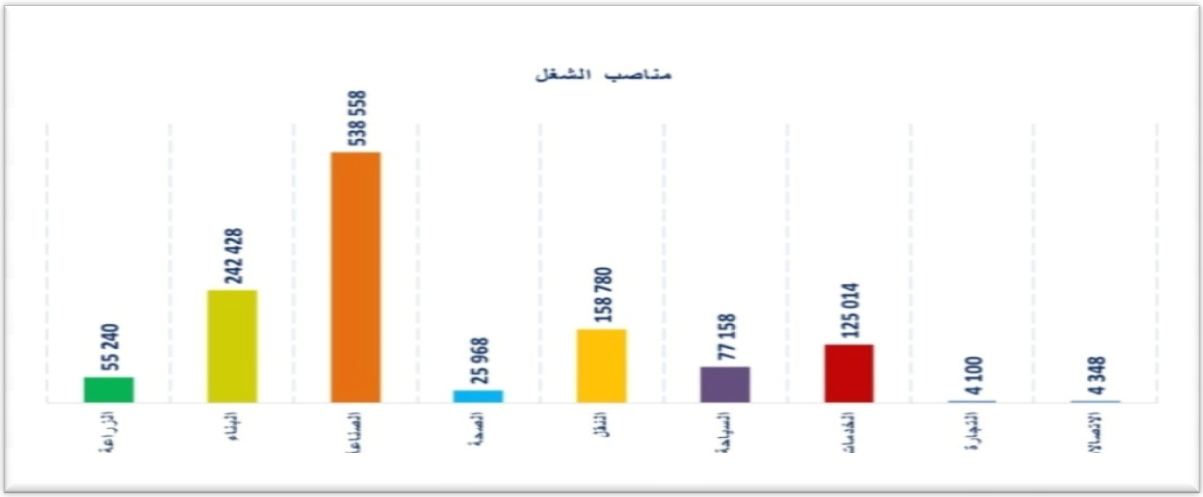


**Source:** Bilan des déclarations d'investissement 2002- 2017.
www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

من خلال الشكل يتبين لنا أن قطاع النقل وفر العديد من مناصب الشغل وقدرت ب 158780 منصب شغل ما يعادل 12.89 % من إجمالي مناصب الشغل، كما احتل المرتبة الثالثة بعد قطاع الصناعة 43.73 %وقطاع البناء ب 19.68%، وهذا ما يدل على المجهودات الجبارة التي بدلتها الدولة من خلال القطاع لخلق فرص عمل وامتصاص البطالة.

➢ **ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية:** قدرت عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002- 2017)، بحوالي 29267 مشروع، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

**الشكل70:عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002- 2017)**

**Source:** Bilan des déclarations d'investissement 2002- 2017.
www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

من خلال البيانات الواردة في الشكل يتبين لنا أن قطاع النقل سجل 29267 مشروع استثماري خلال الفترة (2002- 2017)، حيث يتصدر القطاعات في عدد المشاريع بنسبة 46.28 %، ويليه قطاع الصناعة ب 20.08 %، ثم قطاع البناء ب 17.44 % ثم قطاع الخدمات 10.33 % ثم قطاع الزراعة 2.12 %، ثم قطاع السياحة 2.00 % ثم قطاع الاتصالات ب 0.01 % وأخيرا قطاع التجارة ب0.00 %[1]. أما بالنسبة للقيم المالية لهذه المشاريع فيمكن تبيينها في الشكل الموالي:

**الشكل 71: القيم المالية للأنشطة الاقتصادية.**

**Source:** Bilan des déclarations d'investissement 2002- 2017.
www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

من خلال الشكل يتبين لنا أن القيمة المالية التي استفاد منها القطاع في إطار المشاريع تقدر ب 1164966 مليون دج، ما يعادل 8.15% من إجمالي الموارد المالية الموزعة على القطاعات الأخرى، لكن بالنظر إلى عدد المشاريع والموارد المالية المسخرة للقطاع ومقارنتها بالقطاعات الأخرى كقطاع الصناعة الذي استفاد من 58.56 % وقطاع البناء ب 9.31 %وقطاع الخدمات 8.90 % وقطاع السياحة 8.59، %، يتبين لنا أن القيمة المالية الموجهة للقطاع ضئيلة جدا بالنظر إلى حجم المشاريع المصرح بها، وعليه يمكن القول أن القطاع النقل بالجزائر لا يزال بعيد عن الاهتمام بالرغم من أهميته الاقتصادية بالنسبة للقطاعات الأخرى .

- **ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل:** تميزت الفترة (2001- 2008) بأداءات اقتصادية ومالية قوية، بسبب الوفرة المالية التي أدت إلى تراكم احتياطات الصرف والانخفاض القوي للدين الخارجي وتراكم الموارد في صندوق ضبط الإيرادات، حيث استطاع الاقتصاد الجزائري مقاومة الصدمة الخارجية سنة (2009) التي نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية.

[1] Bilan des déclarations D'investissement 2002- 2017.
www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

لكن بداية من سنة (2013) عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا كبيرا، بسبب انخفاض الطلب الداخلي وانخفاض إنتاج المحروقات ولكن عرفت القطاعات الأخرى انتعاشا وتوسعا ملحوظا كقطاع الخدمات المسوقة مثل النقل الذي تميز بأداءات قوية، وفيمايلي يمكن تحليل مدى مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول الآتي:

**جدول 26: تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل.**

| السنوات | القطاع العمومي | القطاع الخاص | المجموع |
|---|---|---|---|
| **2011** | 272268.8 | 1342314.7 | 1614583.5 |
| **2012** | 302846.1 | 1491022.4 | 1793868.6 |
| **2013** | 325881.7 | 1894331.3 | 2220213.0 |
| **2014** | 349437.2 | 2005397.2 | 2354834.4 |
| **2015** | 384675.9 | 2128268.7 | 2512944.6 |
| **2016** | 424822.2 | 2315182.1 | 2740004.3 |

**Source:** Les Comptes Economiques de 2011 à 2016, n° 786.
www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques-2011-2016.pdf

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل عرف تزايدا مستمرا إلى غاية سنة (2016)، حيث تضاعف إلى ما يقارب 1125420.8 مليون دج، وهذا ما يبرز حجم المبالغ المالية التي خصصت للقطاع من أجل تحديثه وعصرنته، وقد عرف أكبر زيادة سنة (2013) قدرت ب 426344.4 مليون دج، لكن في سنة (2014) عرفت نموا ضئيلا وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار البترول، حيث لجأت الدولة إلى إقامة عدة إجراءات ومنهتتعلق بتجميد المشاريع ومنها قطاع النقل الذي لم يستفد من أية مشاريع جديدة طيلة ثلاث سنوات الموالية.

- **ارتفاع القيمة المضافة لقطاع النقل:** شهدت القيمة المضافة تطورا كبيرا، ويمكن توضيحه في الجدول الموالي:

**جدول 27: القيمة المضافة لقطاع النقل.**

| السنوات | القطاع العمومي | القطاع الخاص | المجموع |
|---|---|---|---|
| **2011** | 191468.4 | 882679.4 | 1074147.7 |
| **2012** | 214911.2 | 979930.5 | 1194841.7 |
| **2013** | 235662.8 | 1227392.3 | 1463055.1 |
| **2014** | 248208.8 | 1302287.7 | 1550496.5 |
| **2015** | 279429.5 | 1379384.6 | 1658814.2 |
| **2016** | 308121.5 | 1488857.8 | 1796979.3 |

**Source:** Les Comptes Economiques de 2011 à 2016, n° 786.
www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques-2011-2016.pdf

نلاحظ من خلال الجدول تطور محسوس في القيمة المضافة حيث سجلت نموا مستمرا على طول الفترة، وهذا راجع إلى تحسن نشاط الخدمات المسوقة، ومن ضمنها قطاع النقل الذي عرف تراجعا طفيفا في السنوات التي سبقت، كما نلاحظ وجود تفاوت بين مساهمة القطاع العمومي والخاص حيث يسجل هذا الأخير مساهمات تفوق القطاع العمومي، ويعود الأداء الجيد للخدمات المسوقة إلى "المجهود الاستثماري المبذول في مجال المنشآت كتوسيع الطرقات وتكثيفها، كإنشاء الطريق السريع شرق غرب والذي يمر على 24 ولاية ويبلغ طوله 1216 كلم ويحوي 538 جسر و13 نفقا وعشرات المفارق التي تربط بين المدن النائية والطريق السيار، حيث استفاد من مبلغ مالي قدر ب 800 مليار دينار"[1]، وهذا ما يبرز إنتاجية الإنفاق على هذا القطاع وبالتالي فإن المجهود الإنفاقي للدولة يظهر مضاعف الإنفاق على قطاع النقل من خلال خلقه للثروة والمساهمة في النمو الاقتصادي.

- **تعدد وتنوع وسائل النقل:** عملت الجزائر على توفير مختلف أنواع وسائل النقل وكذا تحديثها بما يتوافق مع المعايير الدولية كالميترو الأنفاق في الجزائر العاصمة والترامواي في عدة ولايات من الوطن والقطارات المكهربة السريعة....، إلا أن مستعملي هذه الوسائل لا يزالون يعانون من الانتظار والتأخر وطول الوقت الذي تستغرقه الرحلات، لقدم الوسائل وعشوائية توزيع الخطوط وبرمجة الرحلات، وأزمة النقل في الجزائر لا تختزل في وسائل النقل فحسب بل في عدم التوازن الجهوي في توزيع المشاريع البنى التحتية التي ظلت هشة ومهملة في باقي أرجاء الوطن كالمناطق الجنوبية والريفية.
- **توفير وسائل النقل الحضرية العمومية:** كان الإعتماد الوحيد لتدعيم الخطوط الحضرية وفك الضغط على المدن الكبرى من خلال كراء الحافلات بسبب عجز المؤسسات عن اقتناء الحافلات، كالمؤسسة العمومية للنقل الحضري (إيتوزا) التي استفادت من كراء حافلات طحكوت، وذلك بمبلغ 17 ألف دج لليوم الواحد في حين أن المداخيل الإجمالية المتحصل عليها للحافلة الواحدة لا تتجاوز 5 ألاف دج في اليوم الواحد، وبالتالي المبالغ المتبقية تتكبدها الخزينة العمومية، وهذا ما يبرز حجم الأموال المهدورة بسبب الممارسات اللامسؤولة في تسيير الأموال العامة للدولة[2].
- **نوعية الخدمات المقدمة:** تعتبر خدمات النقل المقدمة متدنية ورديئة جدا، خصوصا عند النظر إلى مدة التنقل الفرد التي تصل إلى60 دقيقة في اليوم وغالبا ما تمتد إلى أكثر من ذلك في المدن الكبرى، بالرغم من قصر المسافات، وذلك لعدم الالتزام بالمواعيد حيث يدخلون المسافرين في كثير من

[1] بن عزة محمد. (2011). ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر (1990- 2009)، أطروحة ماجستير، جامعة تلمسان، ص 154.

[2] www.elminassa.net.2020/07/08 تاريخ الدخول:

الأحيان في مشادات وملاسنات كلامية مع السائقين بسبب إصرارهم على الانتظار الطويل بالمحطات والمواقف، بالإضافة إلى نقل فوق الطاقة الاستيعابية غير مبالين بكرامة المواطنين، وقد وصفت دراسة صادرة عن البنك الدولي سنة (2015) أن قطاع النقل يعد الحلقة الأضعف وخاصة في جانب الخدمات التي هي بعيدة عن المقاييس الدولية، وهذا ما يدل على ضعف الفعالية الكيفية لقطاع النقل في الجزائر والذي يمثل تحديا أمام السلطات المعنية لتدارك الوضع .

بالرغم من الجهود الحثيثة التي تبدلها السلطات المعنية للرفع من مستوى النقل في الجزائر، من خلال تخصيص أغلفة مالية معتبرة لتدارك العجز وتوفير خدمات نقل ذات جودة عالية ومتميزة، إلا أنه لا يزال المواطنون يعانون من صعوبة التنقل بسبب الإهتراء الكبير لوسائل النقل وقدمها وارتفاع أسعارها وانعدام الأمن والراحة وكثرة الازدحامات المرورية خاصة في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، بالإضافة إلى اهتراء شبكة الطرقات وتميز أغلبها بتصدعات وتشققات، وهذا يعود إلى الانجازات العشوائية التي طبعت مختلف المشاريع وعدم احترامها للمعايير المعمول بها لتعبيد الطرقات. التي لم تعد قادرة على استيعاب الكم الكبير من المركبات.

من خلال ما تقدم يتبين لنا أنه يمكن لقطاع النقل في الجزائر أن يساهم في التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام، بالنظر إلى النتائج الإيجابية التي حققها هذا القطاع من خلال مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تبين مدى مساهمته، غير أن هذا ليس كافي بالنظر إلى حجم الأغلفة المالية المخصصة لذلك، والتي فاقت 100 مليار دولار غير أن القطاع لا يزال يعتبر من القطاعات المتأخرة التي لم ترقى إلى المستوى الذي توفر فيه خدمات نوعية تتوافق مع المقاييس الدولية، وعليه يستوجب على الحكومة أن تعكف على دراسة وضعية النقل في الجزائر من كل جوانبه والتركيز خاصة على الجانب النوعي من خلال التسيير والتنظيم العقلاني للقطاع بوضع آليات تلزم مقدمي الخدمات بمعايير الجودة للزبائن وكذا ربط الدعم والحوافز بمستوى الخدمات.

خلاصة الفصل الثالث:

ساهم الإنفاق العمومي في الرفع من فعالية الأداء بالقطاع الصحة والتعليم والتشغيل والنقل العمومي إلى حد ما في الجزائر، لكن ما يعاب على هذا هو الاهتمام بثقافة الكم لا الكيف، كما أن التحسن في المؤشرات لا يضمن بالضرورة تحسن كفاءة الإنفاق العمومي، فيمكن أن يكون معدل تحسن الأداء بالقطاع أقل من معدل زيادة الإنفاق على القطاع مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الكفاءة، كما أن الرفع من كفاءة الإنفاق العمومي على القطاعات لا تتوقف فقط على الاعتماد على زيادة حجم الإنفاق العمومي، وإنما يتطلب الأمر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التكميلية المرافقة والمساعدة على ذلك كعقلنة التخصيص والتوزيع والتسيير الجيد للموارد المالية والعمل بالتقيد بالأهداف والأولويات والتركيز على النتائج لا على الأنشطة، وكذا إرساء قواعد الإدارة الرشيدة بتشديد الرقابة على أداءها بكل مكوناتها دون استثناء، ومحاربة كل أشكال الفساد الإداري والهدر الأموال العامة.

# الفصل الرابع

## دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على نتائج السياسات العمومية في الجزائر (1990-2017)

**تمهيد:**

سنحاول من خلال هذا الفصل تبيان أثر الإنفاق العمومي على نتائج السياسات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، وذلك بأخذ كل سياسات عمومية على حدى، لأن الغرض منها هو معرفة ما إذا كان الإنفاق الموجه لكل قطاع يسهم فعلا في تحقيق نتائج إيجابية ومرضية، ومع أخذ المؤشرات التي تعبر بشكل واضح على السياسات المدروسة والتي يمكن لها أن تعطي دلالة كبيرة عن النتائج النهائية لمخرجات المحققة، وتم استعمال اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL)، للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

**1- خطوات تقدير النموذج:**

**1-1 -استقرارية السلاسل الزمنية:**

للوصول إلى نتائج جيدة وسليمة عند تحليل السلاسل الزمنية ودراسة خصائصها العشوائية لابد من تحقق شرط الإستقرارية، لأنه في حالة عدم استقرارية السلاسل الزمنية فإن الانحدار الذي نحصل عليه غالبا ما يكون زائفا، ونقول أن السلسلة الزمنية مستقرة عندما لا تتغير مستوياتها عبر الزمن أي ثبات متوسط القيم والتباين .

ويقوم اختبار جذر الوحدة على اختبار الفرضيتين التاليتين:

**الفرضية العدم**: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

**الفرضية البديلة**: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا على تحديد وضعية السلاسل الزمنية إن كانت مستقرة أو غير مستقرة نجد إختبار ديكي فولر موسع (ADF)، فيليب بيرو(PP) وغيرهما.

**أ- اختبار ديكي فولر موسع (ADF) (1981):**

يستعمل اختبار ديكي فولر موسع في حالة وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء، حيث يرتكز على الفرضية البديلة: $\mathbf{H_1}$ $|\phi|<0$ ويستخدم المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النماذج التالية: [1]

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi\, y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi\, y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi\, y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

ويمكن تحديد قيمة p بالاعتماد على معياري (Akaike – Schwarz)

[1] شيخي محمد. (2011). طرق الاقتصاد القياسي- محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر،ط1، ص 210.

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$\mathbf{H_0 : \phi - 1 = 0}$$

$$\mathbf{H_1 : \phi - 1 < 0}$$

وقد تم حساب قيمة المقدرة ل ($\phi$) واستخرجا جدولا للقيم الحرجة ومقارنتها مع القيم المحسوبة [1]

- إذا كان $|\mathbf{T}|_{tab} < |\mathbf{T}|_c$ نقبل الفرضية البديلة التي تفيد أن السلسلة مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة.
- إذا كان $|\mathbf{T}|_{tab} > |\mathbf{T}|_c$ نقبل الفرضية العدمية التي تفيد أن السلسلة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة.

**ب- اختبار فيليب بيرون ( Phillips Perron)(1981)**: ظهر اختبار (PP) لمعالجة نقائص (ADF) التي تتمثل أساسا في الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين للأخطاء ويمكن إجراء هذا الاختبار من خلال الخطوات التالية: [2]

- تقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة لديكي فولر موسع وذلك من أجل تقدير البواقي $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ .
- تقدير التباين في المدى القصير: $\sum_{d=1}^{n} \boldsymbol{e_t^2} \ \frac{1}{n} \ \sigma^2$
- تقدير التباين في المدى الطويل:

$$\boldsymbol{S_t^2 = \frac{}{n} \sum_{t-1}^{n} e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^{i} \left( 1 - \frac{i}{t+1} \right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^{n} e_t \ e_{t-1}}$$

لابد من تحديد عدد التأخرات t المقدرة بدلالة المشاهدات الكلية n.

وتحسب القيمة الإحصائية كالتالي: $\boldsymbol{K = \frac{\sigma^2}{S_t^2}}$

وتقارن هذه القيمة الإحصائية بالقيمة الجدولية من الجدول Mackinnon المعروف (Répense Surfase Analyses).

[1] شيخي محمد. (2011). المرجع السابق، ص 208.

[2] المرجع نفسه، ص 212.

**2-1-اختبار الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL):**

استخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة من قبل Pesaran et al (1997- 2001)، حيث يأخذ الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية ويدمجها في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (المعلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع والموزعة بين الأجل القصير والطويل، وبمعنى آخر فإن نموذج ARDL يدمج ما بين نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة، ويختلف نموذج ARDL في دراسته للعلاقة ما بين المتغيرات عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي، حيث لا يشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، ويمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:[1]

- كلها مستقرة عند المستوى I (0).
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول I(1) .
- أو بعضها مستقر في المستوى والبعض الآخر في الفرق الأول I(1) & I(0).

ويمكن صياغة معادلة نموذجARDL كالآتي: (مع الأخذ Y كمتغير تابع وX كمتغير مستقل )

$$\Delta Ly_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta Ly_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \Delta Lx_{t-i} + \alpha_1 Ly_{t-1} + \alpha_2 Lx_{t-1} + \varepsilon_t$$

Δ: تشير إلى الفروقات من الدرجة الأولى.

p-q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.

$\beta 2 - \beta 1$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ).

$\alpha 2 - \alpha 1$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

$\varepsilon t$: الخطأ العشوائي

ولاستخدام منهجية ARDL نتبع الخطوات التالية:

1- تحليل الاستقرارية.

2- إجراء إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود (Test Bounds)

[1] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

3- تقدير نموذج الأجل الطويل باستعمال ARDL.

4- تشخيص النموذج من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار عدم ثبات التباين واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (Cusums Q).

**2-أثر الإنفاق الصحي على النتائج الصحية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):**

تهدف هذه الدراسة القياسية إلى اختبار أثر الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النتائج الصحية بالجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، وتم أخذ معدل وفيات الأطفال دون السن الخامسة ومعدل العمر المتوقع كنتائج صحية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL)

**2-1- متغيرات الدراسة:**

**جدول 28: ترميز معطيات الدراسة الخاصة بالجانب الصحي.**

| رمز المتغير | إسم المتغير | مصدر المتغير | وضعية المتغير |
|---|---|---|---|
| **Gs** | نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي | - قوانين المالية<br>- ديوان الوطني للإحصائيات | مستقل |
| **Pib** | الناتج المحلي الإجمالي (يعبر عن النمو الاقتصادي) | -الديوان الوطني للإحصائيات | مستقل |
| **Tme** | معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة | -قاعدة بيانات البنك الدولي | تابع 1 |
| **Tn** | معدل العمر المتوقع عند الولادة | - قاعدة بيانات البنك الدولي | تابع 2 |

- تم إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة من أجل تجانس وحداتها وتحسين النموذج والحصول على نتائج جيدة.

**2-2-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:**

تم اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النماذج باستعمال اختبار فيليب بيرو ( Philips- Perron Test)، وكانت النتائج كالتالي:

**جدول 29: ملخص استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالجانب الصحي**

| المتغيرات | | المستوى | | | الفرق الأول | | | درجة التكامل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Tstas | Ttab | Prob | Tstas | Ttab | Prob | |
| Pib | T+C | -1.9164 | -3.5875 | 0.6184 | -5.1595 | -3.5950 | **0.0016*** | I(1) |
| | C | 0.7472 | -2.9762 | 0.9910 | -4.9776 | -2.9810 | **0.0005*** | |
| | None | 3.0806 | -1.9538 | 0.9990 | -3.4192 | -1.9544 | **0.0014*** | |
| Gs | T+C | -3.0006 | -3.5875 | 0.1503 | -7.2535 | -3.5950 | **0.0000*** | I(1) |
| | C | -1.6042 | -2.9762 | 0.4668 | -7.2881 | -29810 | **0.0000*** | |
| | None | 0.9969 | -1.9538 | 0.9112 | -6.3722 | -1.9544 | **0.0000*** | |
| Tn | T+C | -5.2132 | -3.5875 | **0.0013*** | - | - | - | I(0) |
| | C | -5.20046 | -2.9762 | **0.0002*** | - | - | - | |
| | None | -4.9847 | -1.9538 | **0.0000*** | - | - | - | |
| Tme | T+C | -5.1661 | -3.5875 | **0.0015*** | - | - | - | I(0) |
| | C | -5.2448 | -2.9762 | **0.0002*** | - | - | - | |
| | None | -3.2665 | -1.9538 | **0.0021*** | - | - | - | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

*معنوية عند 5%

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن المتغيراتTme – Tn مستقرة عند المستوى، أما المتغيراتGs– Pib مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي سنستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) في النموذجين:

**2-3- بناء النماذج:**

**2-3-1-أثر الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي على معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:**

يمكن صياغة المعادلة على الشكل الآتي:

$$\Delta LTme_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta L\,Tme_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2\, \Delta Lgs_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_3\, \Delta Lpib_{t-i} + \alpha_1 LTme_{t-1} + \alpha_2 Lgs_{t-1} + \alpha_3 Lpib_{t-1} + \varepsilon t$$

✓ **اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (0، 0، 1) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 72: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى الخاصة (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)**

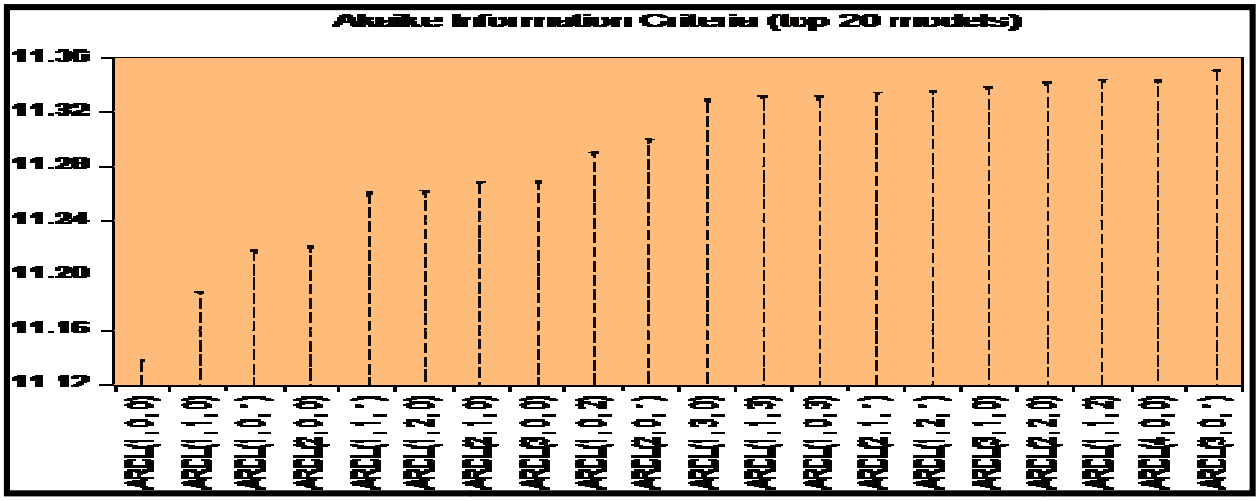


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

✓ **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):**

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود**(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية ومنه نرفض فرضية العدم التي تدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

**جدول 30: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test). (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)**

| F-Bounds Test | | | Null Hypothesis: No levels relationship | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 6.657951 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

✓ **تقدير الأثر في الأجل القصير والأجل الطويل باستعمال نموذج ARDL:**

**جدول 31: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والطويل (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)**

| الأجل القصير: | | |
|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Prob** |
| **Cointq(-1)** | -1.072212 | 0.0000 |
| الأجل الطويل | | |
| **GS** | -7.1083 | 0.5647 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (**5**).

- تأثير سلبي للإنفاق الصحي على معدل وفيات الأطفال دون السن الخامسة في الأجل الطويل وهذا ما يتوافق مع الجانب النظري، لكنه غير معنوي ما يبرز أن التأثير ضئيل ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض كفاءة الإنفاق الصحي وضعف مساهمته في تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وبرغم من مساعي الدولة لتحسين الوضع الصحي للأطفال من خلال البرامج الصحية الوطنية الموسعة لتعميم العلاج من خلال عمليات التلقيح والتطعيم ضد الأمراض الفتاكة كالسل والكزاز والسعال الديكي وشلل الأطفال وجدري وغيرها، وعليه فإن سوء استخدام واستغلال الإنفاق الصحي يمكنه أن يؤدي إلى تدهور الوضع الصحي وإضعاف من فعالية النتائج الصحية في المدى الطويل.
- لا يوجد تأثير للناتج المحلي الإجمالي على معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لا في الأجل الطويل ولا القصير، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، والسبب يعود إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق أهداف السياسة الصحية.
- وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته - =(CointEq(-1) (1.072212، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

✓ **اختبار جودة النموذج:**

أ- **جودة النموذج:** من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**الشكل73: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (معدل وفيات الأطفال دون السن الخامسة )**

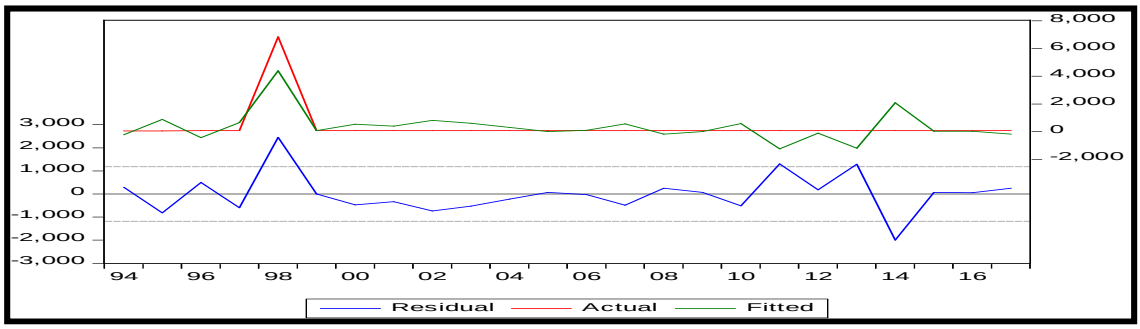


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ب- **التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم احتمالية Jarque Bera فوجدنا أن نتيجة الاختبار كانت معنوية، وعليه فإن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

**الشكل 74: التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)**

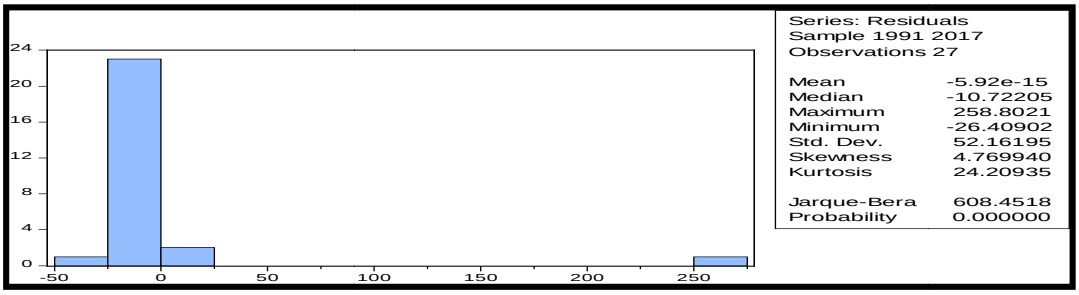


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

ج-**اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfrey correlation LM test)، كما هو موضح في الشكل التالي:

**جدول 32: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
| F-statistic | 0.294445 | Prob. F(2,21) | 0.748( |
| Obs*R-squared | 0.736490 | Prob. Chi-Square(2) | 0.691( |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

د-**اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

**جدول 33: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.036182 | Prob. F(1,24) | 0.8507 |
| Obs*R-squared | 0.039139 | Prob. Chi-Square(1) | 0.8432 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب هذا الاختبار فإن الاحتمالية 0.8432 أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تدل على ثبات التباين.

✓ **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**الشكل 75: نتائج اختبار إستقرارية النموذج (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)**

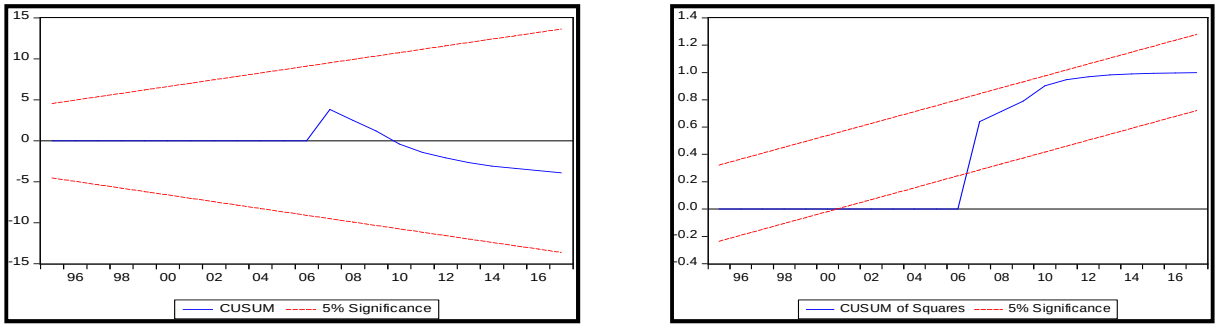


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

نلاحظ أن منحنى CUSUM Test داخل مجال الثقة 5 % أما المنحنى CUSUM of Squares Test قد خرج من مجال الثقة خلال الفترة (2001- 2007) ليعاود الدخول بعدها في مجال الثقة، وهذا ما يؤكد وجود صدمات هيكلية مؤقتة أثرت على النموذج ثم تلاشت مع مرور الزمن ويعود النموذج إلى حالة الاستقرار وهذا ما أكده اختبار CUSUM حيث كان داخل مجال الثقة على طول الفترة، عليه فإن النموذج مستقر هيكليا ويقبل إحصائيا.

**2-3-2-أثر الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي على معدل العمر المتوقع عند الولادة.**

ويمكن صياغة النموذج وفق المعادلة الآتية:

$$\Delta LTn_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LTn_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \ \Delta \mathrm{Lgs}_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_3 \ \Delta \mathrm{LPib}_{t-i} + \alpha_1 \mathrm{LTn}_{t-1} + \alpha_2 \mathrm{gs}_{t-1} + \alpha_3 \mathrm{LPib}_{t-1} + \varepsilon_t$$

✓ **اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:** اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (4، 4، 1) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 76: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (معدل العمر المتوقع عند الولادة)**

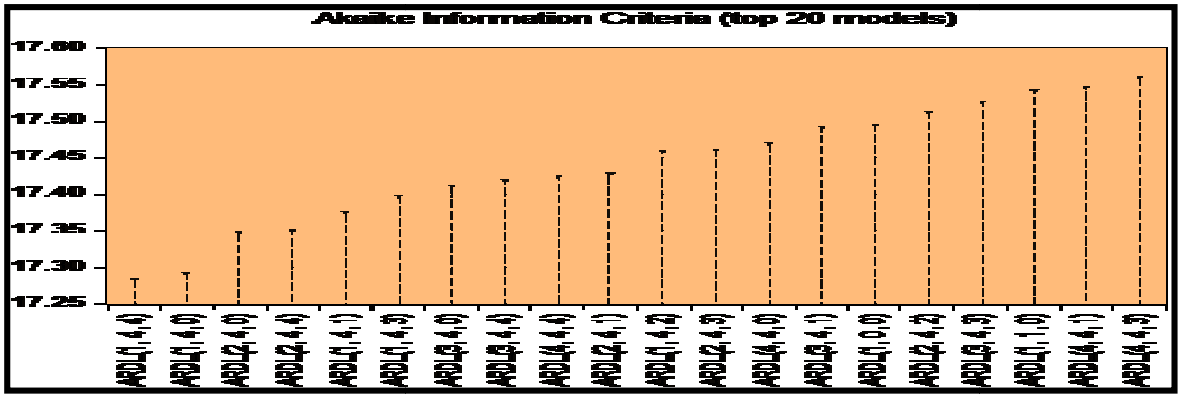


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

✓ **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):**

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تفيد على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

**جدول 34: نتائج اختبار الحدود (معدل العمر المتوقع عند الولادة )**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 8.891712 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

✓ **تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL:**

**جدول 35: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير (معدل العمر المتوقع عند الولادة)**

| الأجل القصير: | | |
|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Prob** |
| **D(GS)** | 178.5434 | 0.6160 |
| **D(pib (-1)** | 0.000176 | 0.5203 |
| **Cointq(-1)** | -1.0492 | 0.0000 |
| **الأجل الطويل:** | | |
| **GS** | 598.391 | 0.2544 |
| **Pib** | -0.00033 | 0.0435 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم ( 6).

- تأثير موجب للإنفاق الصحي على معدل العمر المتوقع عند الولادة في الأجل القصير والطويل، وهذا ما يتوافق مع الجانب النظري، لكنه غير معنوي وعليه فإن الإنفاق الصحي الذي استعمل لتمويل البرامج الصحية التي اهتمت بتعميم الصحة العمومية كان لها انعكاسات إيجابية على التركيبة العمرية لكن كانت ضئيلة ومنخفضة، بسبب انخفاض كفاءة الإنفاق الصحي.
- تأثير سالب ومعنوي إحصائيا للناتج المحلي الإجمالي على معدل العمر المتوقع عند الولادة في الأجل الطويل، بينما هناك تأثير موجب وغير معنوي إحصائيا في الأجل القصير المبطىء بسنة وهو ما يتوافق مع الطرح النظري والدراسات السابقة، أي أن التحسن في المستوى المعيشي وزيادة الدخل الفردي ينعكس إيجابا على المستوى الصحي للأفراد، لكن يظهر أن التأثير ضعيف وضئيل ما يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يزال بعيدا للارتقاء بتطلعات وأهداف السياسة الصحية.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل العمر المتوقع والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-1.0492)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

✓ **اختبار جودة النموذج:**

أ- **جودة النموذج:** من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**الشكل 77: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل العمر المتوقع عند الولادة)**

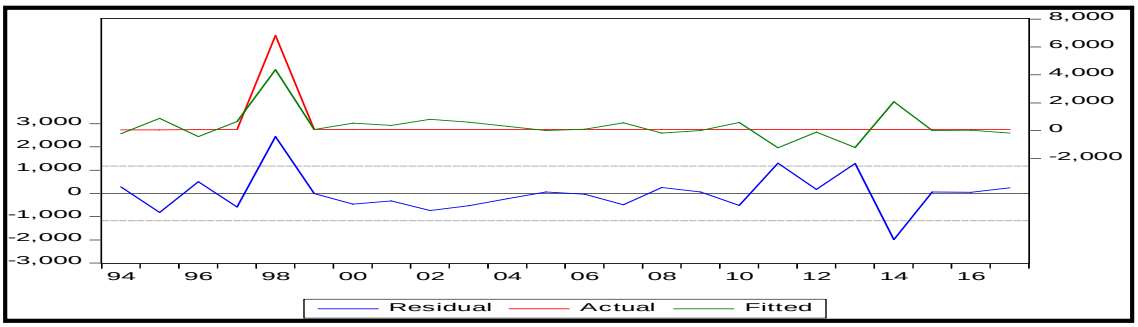


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**ب-التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم احتمالية Jarque Bera، فنلاحظ أن الاحتمالية معنوية، وعليه نقبل فرضية البديلة التي تفيد أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي.

**الشكل 78: التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل العمر المتوقع عند الولادة)**

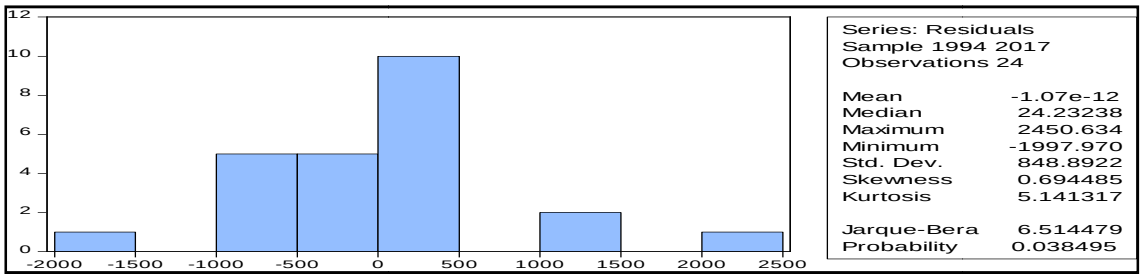


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

**ج-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الشكل التالي:

**جدول 36: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل العمر المتوقع عند الولادة)**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.901252 | Prob. F(2,10) | 0.4366 |
| Obs*R-squared | 3.665331 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1600 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

**د-اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

**جدول 37: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل العمر المتوقع عند الولادة)**

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.038033 | Prob. F(1,21) | 0.8473 |
| Obs*R-squared | 0.041579 | Prob. Chi-Square(1) | 0.8384 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب هذا الاختبار فإنprob Chi –Square أكبر من 0.05 ما يعني أنها ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على ثبات التباين.

**هـ-اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**الشكل79: نتائج اختبار استقراريه النموذج (معدل العمر المتوقع عند الولادة)**

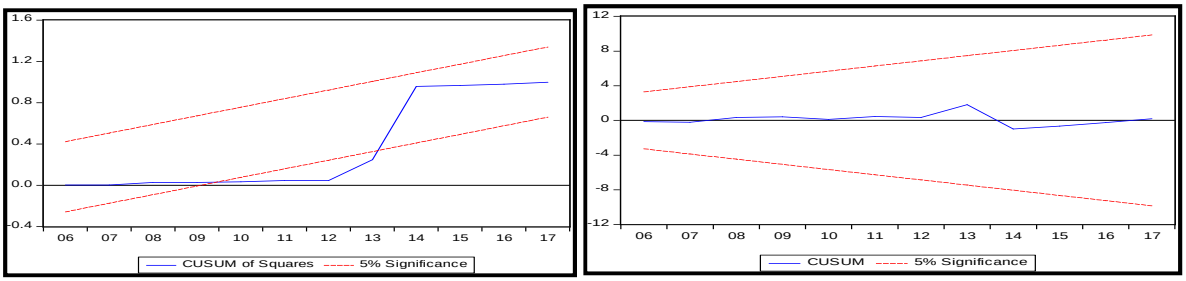


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

نلاحظ أن منحنى CUSUM Test داخل مجال الثقة 5 % أما المنحنى CUSUM of Squares Test قد خرج من مجال الثقة خلال الفترة (2009- 2013) ليعاود الدخول بعدها في مجال الثقة، وهذا ما يؤكد وجود صدمات هيكلية مؤقتة أثرت على النموذج ثم تلاشت مع مرور الزمن ويعود النموذج إلى حالة الاستقرار وهذا ما أكده اختبار CUSUM حيث كان داخل مجال الثقة على طول الفترة، عليه فإن النموذج مستقر هيكليا.

**3-أثر الإنفاق على التعليم على النتائج التعليمية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):**

تهدف هذه الدراسة القياسية إلى اختبار أثر الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النتائج التعليمية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، وتم أخذ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدل الرسوب المدرسي كنتائج تعليمية في المرحلة الابتدائية وكذا اختبار أثر الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على نتائج التعليم الجامعي في الجزائر، وتم أخذ عدد المتخرجين كنتيجة للتعليم العالي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

**3-1- متغيرات الدراسة:**

**جدول 38: ترميز المعطيات الخاصة بالتعليم والتربية والتعليم العالي.**

| رمز المتغير | إسم المتغير | مصدر المتغير | وضعية المتغير |
|---|---|---|---|
| **Ge** | نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي | -قوانين المالية<br>-الديوان الوطني للإحصائيات | مستقل |
| **Ges** | نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي | -قوانين المالية<br>-الديوان الوطني للإحصائيات | مستقل |
| **Gs** | نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي | -قوانين المالية<br>-الديوان الوطني للإحصائيات | مستقل |
| **Tinsp** | معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية | -قاعدة بيانات البنك الدولي | تابع 1 |
| **Tes** | معدل الرسوب المدرسي | -قاعدة بيانات البنك الدولي | تابع 2 |
| **Edi** | عدد الطلبة المتخرجين من التعليم العالي | -الديوان الوطني للإحصائيات | تابع 3 |
| **PIB** | الناتج المحلي الإجمالي (يعبر عن النمو الاقتصادي) | -الديوان الوطني للإحصائيات | مستقل |

- تم إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة من أجل تجانس وحداتها وتحسين النموذج والحصول على نتائج جيدة.

**3-2-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:**

تم اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النماذج بواسطة اختبار فيليب بيرو (Philips- Perron) وكانت النتائج كالتالي:

**جدول 39: ملخص استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالتعليم والتربية والتعليم العالي**

| المتغيرات | | المستوى | | | الفرق الأول | | | درجة التكامل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Tstas | Ttab | Prob | Tstas | Ttab | Prob | |
| Ge | T+C | -2.3183 | -3.5875 | 0.4107 | -6.8165 | -3.5950 | **0.0000*** | I(1) |
| | C | -2.4451 | -2.9762 | 0.1396 | -7.0316 | -2.9810 | **0.0000*** | |
| | None | -0.8626 | -1.9538 | 0.3330 | -7.1861 | -1.9544 | **0.0000*** | |
| Tinsp | T+C | -0.4673 | -3.5875 | 0.9789 | -3.8906 | -3.5950 | **0.0273*** | I(1) |
| | C | -2.9762 | -1.8012 | 0.3719 | -3.3967 | -2.9810 | **0.0205*** | |
| | None | 1.9032 | -1.9538 | 0.9837 | -3.1296 | -1.9544 | **0.0030*** | |
| Tes | T+C | -2.2118 | -3.5875 | 0.4645 | -9.6722 | -3.5950 | **0.0000*** | I(1) |
| | C | -1.1064 | -2.9762 | 0.6983 | -8.1429 | -2.9810 | **0.0000*** | |
| | None | -0.3524 | -1.9538 | 0.5484 | -7.9405 | -1.9544 | **0.0000*** | |
| Pib | T+C | -1.9500 | -3.5875 | 0.6011 | -4.1087 | -3.6449 | **0.0205*** | I(1) |
| | C | 0.6383 | -2.9762 | 0.9882 | -4.9781 | -2.9810 | **0.0005*** | |
| | None | 3.1362 | -1.9538 | 0.9991 | -3.4774 | -1.9544 | **0.0012*** | |
| Ges | T+C | -5.1304 | -3.5875 | **0.0016*** | - | - | - | I(0) |
| | C | -5.2349 | -2.9762 | **0.0002*** | - | - | - | |
| | None | -4.9703 | -1.9538 | **0.0000*** | - | - | - | |
| Edi | T+C | -1.8104 | -3.5875 | 0.6715 | -5.0670 | -3.5950 | **0.0020*** | I(1) |
| | C | 0.4887 | -2.9762 | 0.9831 | -4.8696 | -2.9810 | **0.0006*** | |
| | None | 2.2717 | -1.9538 | 0.9928 | -3.8597 | -1.9544 | **0.0004*** | |
| Gs | T+C | -3.0006 | -3.5875 | 0.1503 | -7.2535 | -3.5950 | **0.0000*** | I(1) |
| | C | -1.6042 | -2.9762 | 0.4668 | -7.2881 | -29810 | **0.0000*** | |
| | None | 0.9969 | -1.9538 | 0.9112 | -6.3722 | -1.9544 | **0.0000*** | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

* معنوية عند 5%.

من خلال النتائج المتوصل إليها أن كل المتغيرات Edi -Tinsp- pib – tes- ge- gs مستقرة عند الفرق الأول، بينما Ges مستقرة عند المستوى، وبالتالي سنستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) في النماذج الثلاث.

**3-3-بناء النماذج:**

**3-3-1-أثر الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الصحي على معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية:**

سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغيرات الحاصلة في معدل الالتحاق بالمدارس من خلال الإنفاق على التعليم والإنفاق الصحي (هذا المتغير استخدمته العديد من الدراسات باعتباره من العوامل المساعدة على تحقيق نتائج تعليمية أفضل).

**Tinsp= $f$(Ge, gs)……(1)**

ويمكن صياغة النموذج وفق المعادلة التالية:

$$\Delta LTinsp_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LTinsp_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \ \Delta \mathrm{Lge}_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_3 \ \Delta \mathrm{Lgs}_{t-i} + \alpha_1 \mathrm{LTinsp}_{t-1} + \alpha_2 \mathrm{ge}_{t-1} + \alpha_3 \mathrm{Lgs}_{t-1} + \varepsilon_t$$

✓ **اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (3، 3، 2) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 80: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (معدل الالتحاق بالمدارس).**

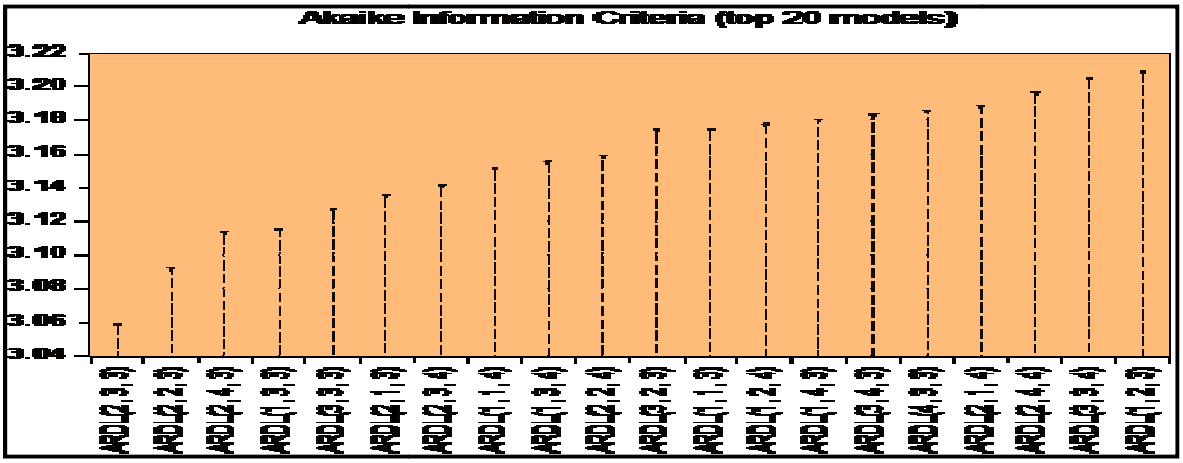


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

✓ **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)**

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

**جدول 40: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (معدل الالتحاق بالمدارس).**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 9.712422 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

✓ **تقدير الأثر في الأجل القصير والأجل الطويل باستعمال نموذج ARDL:**

**جدول 41: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل (معدل الالتحاق بالمدارس).**

| الأجل القصير: | | |
|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Prob** |
| **D(GE (-2))** | 0.6073 | 0.0454 |
| **D(Gs)** | 0.0083 | 0.0003 |
| **Cointq(-1)** | -0.2662 | 0.0000 |
| **الأجل الطويل** | | |
| GE | -5.3800 | 0.0002 |
| Gs | 0.1108 | 0.0001 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (10).

- تأثير موجب ومعنوي إحصائيا للإنفاق على التعليم على معدل الالتحاق بالمدارس في الأجل القصير المبطئ بفترتين، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، ويوجد تأثير سلبي ومعنوي في الأجل الطويل، ويعود ذلك لعدم كفاءة الإنفاق على التعليم حيث تستحوذ عليه أجور المعلمين والموظفين بالإضافة إلى انتهاج الجهات المعنية سياسة الكم دون النوع التي جعلت من التعليم استهلاكا وليس استثمارا،

- تأثير موجب ومعنوي إحصائيا للإنفاق الصحي على معدل الالتحاق بالمدارس في الأجل القصير والطويل، ما يؤكد أن تحسن الحالة الصحية للمتمدرسين يساعد على الزيادة في عدد الملتحقين بالمدارس.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل الالتحاق بالمدارس ومتغيرات الدراسة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-0.2662)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

✓ **اختبار جودة النموذج:**

**أ-جودة النموذج:** من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**الشكل 81: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل الالتحاق بالمدارس)**

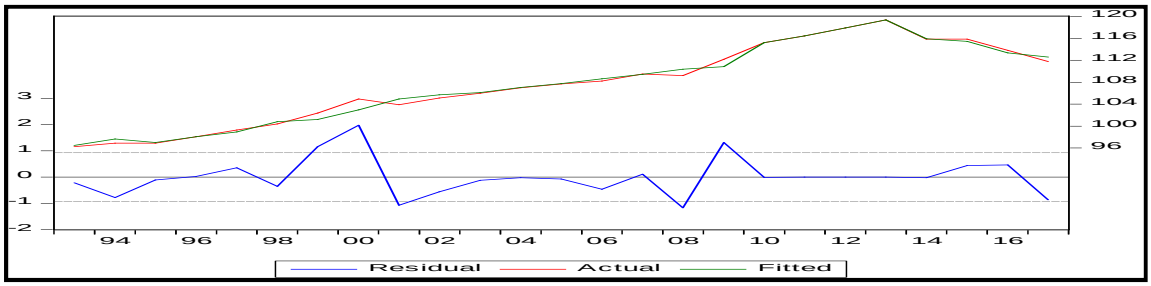


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**ب- التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم احتمالية Jarque Bera، فنلاحظ أن الاحتمالية غير معنوية (α>0.05) وعليه نقبل فرضية العدم التي تفيد أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

**الشكل 82: التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل الالتحاق بالمدارس)**

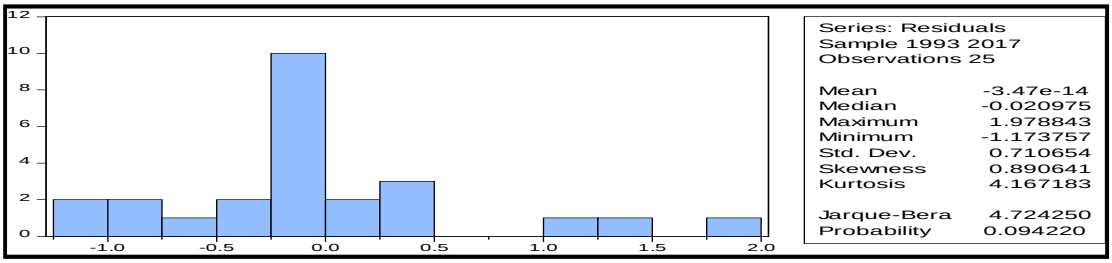


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

**ج-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الشكل التالي:

**جدول 42: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل الالتحاق بالمدارس)**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.441265 | Prob. F(2,12) | 0.6533 |
| Obs*R-squared | 1.712648 | Prob. Chi-Square(2) | 0.4247 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

**د-اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

**جدول 43: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل الالتحاق بالمدارس)**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 3.870143 | Prob. F(1,22) | 0.0619 |
| Obs*R-squared | 3.590372 | Prob. Chi-Square(1) | 0.0581 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب هذا الاختبار فإن الاحتمالية 0.0581 أكبر من 0.05، ما يعني أنF ليست معنوية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية تدل على ثبات التباين.

**هـ-اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**الشكل 83: نتائج اختبار إستقرارية النموذج (معدل الالتحاق بالمدارس)**

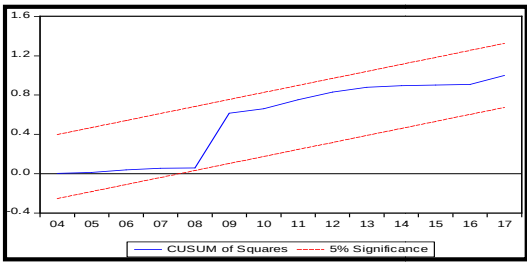


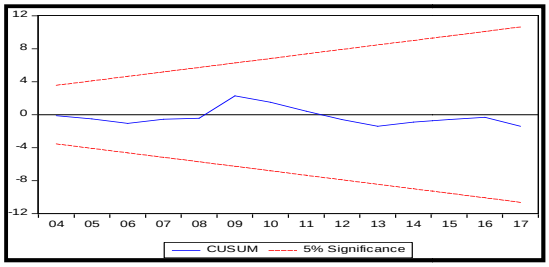


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

**3-3-2-أثر الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي على معدل الرسوب المدرسي:**

**Tes= $f$(Ge, PIB).....(2)**

**يمكن صياغة النموذج وفق المعادلة الآتية:**

$$\Delta LTes_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LTes_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \ \Delta \mathrm{Lge}_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_3 \ \Delta \mathrm{LPib}_{t-i} + \alpha_1 \mathrm{LTes}_{t-1} + \alpha_2 \mathrm{ge}_{t-1} + \alpha_3 \mathrm{LPib}_{t-1} + \varepsilon_t$$

✓ **اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (0، 1، 1) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 84: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (معدل الرسوب المدرسي)**

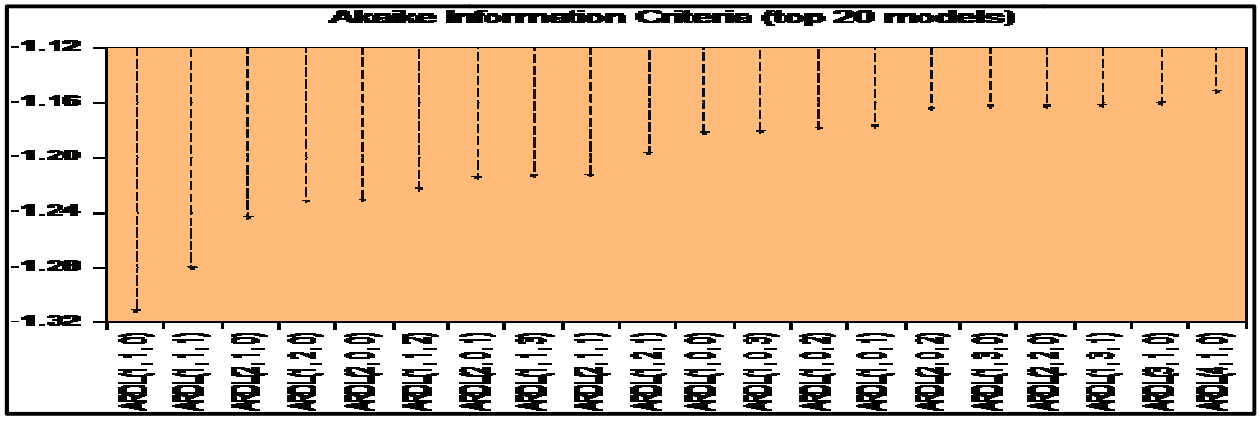


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

**اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)**

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

**جدول 44: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (معدل الرسوب المدرسي).**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 5.479104 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| Actual Sample Size | 27 | | Finite Sample: n=35 | |
| | | 10% | 2.845 | 3.623 |
| | | 5% | 3.478 | 4.335 |
| | | 1% | 4.948 | 6.028 |
| | | | Finite Sample: n=30 | |
| | | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | | 1% | 5.155 | 6.265 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

✓ **تقدير الأثر في الأجل الطويل والقصير باستعمال نموذج ARDL:**

**جدول 45: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير (معدل الرسوب المدرسي)**

| الأجل القصير: | | |
|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Prob** |
| **D(GE)** | -0.058804 | 0.0755 |
| **Cointq(-1)** | -0.697807 | 0.0001 |
| **الأجل الطويل** | | |
| **GE** | -0.162988 | 0.0010 |
| **PIB** | $-3.91^{E}$-08 | 0.0000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11)

- تأثير سلبي ومعنوي للإنفاق على التعليم على معدل الرسوب المدرسي في الأجل القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع الجانب النظري وجل الدراسات السابقة، وهو ما يظهر نجاعة السياسة التعليمية المنتهجة من أجل التخفيض من معدلات الرسوب المدرسي، ويظهر التأثير ضئيل في الأجل القصير ويمكن إرجاعه إلى عدم كفاءة التوزيع الهيكلي للإنفاق التعليمي حيث تستحوذ على نفقات تسييره الأجور والرواتب ويوجه الجزء قليل لدعم التلاميذ الفقراء ولتوفير الإطعام والإقامة النصف الكاملة والكتب المجانية وغيرها وذلك تجنبا للرسوب والتخلي عن الدراسة.
- لا يوجد تأثير للناتج المحلي الإجمالي على معدل الرسوب المدرسي في الأجل القصير، بينما يوجد تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا في الأجل الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لكنه تأثير ضعيف جدا رغم أهميته في الدول المتقدمة التي يعتبر فيها النمو الاقتصادي محفزا للتعليم بشكل عام، لكن في الجزائر وبسبب انخفاض المستوى المعيشي وتراجع القدرة الشرائية للأسر وعدم القدرة على تسديد نفقات التمدرس يدفع العديد التلاميذ إلى الالتحاق بالعمل في سن مبكر وبالتالي تدهور تحصيلهم ومردودهم الدراسي.

- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل الرسوب والإنفاق على التعليم، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-0.6978)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

✓ **اختبار جودة النموذج:**

**أ-جودة النموذج:**

**الشكل 85: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل الرسوب المدرسي)**

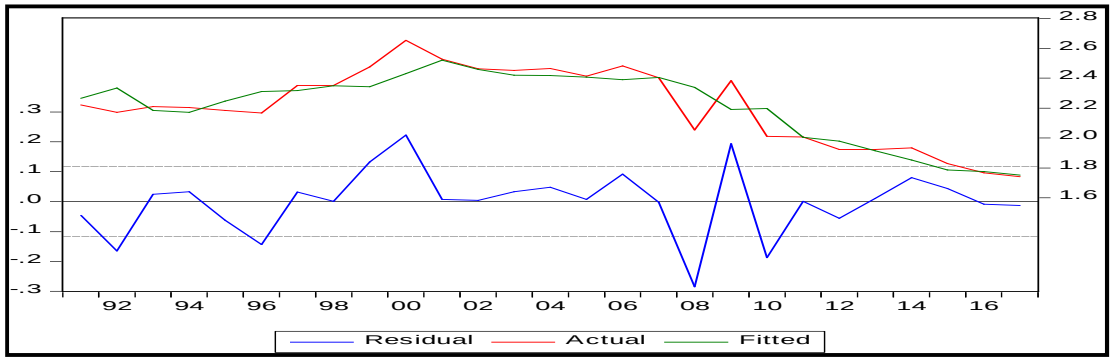


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**ب-التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque Bera، فنلاحظ أن الاحتمالية غير معنوية (α>0.05) وعليه نقبل فرضية العدم التي تفيد أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

**الشكل 86: التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل الرسوب المدرسي)**

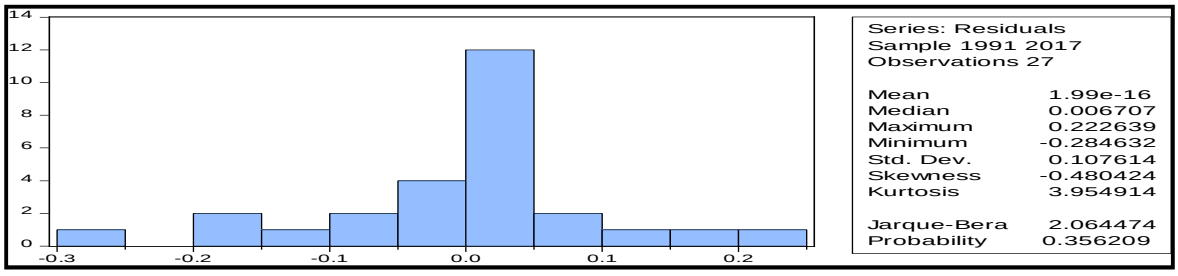


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

**ج-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول 46: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل الرسوب المدرسي)**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.719433 | Prob. F(2,20) | 0.4992 |
| Obs*R-squared | 1.812100 | Prob. Chi-Square(2) | 0.4041 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

**د-اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

**جدول 47: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل الرسوب المدرسي)**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.006132 | Prob. F(1,24) | 0.3258 |
| Obs*R-squared | 1.046121 | Prob. Chi-Square(1) | 0.3064 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/02/20 Time: 15:00
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب هذا الاختبار فإن الإحتمالية 0.3064 أكبر من 0.05 ما يعني أنها ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على ثبات التباين.

**هـ-اختبار الاستقرارية:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**الشكل 87: نتائج اختبار إستقرارية النموذج (معدل الرسوب المدرسي)**

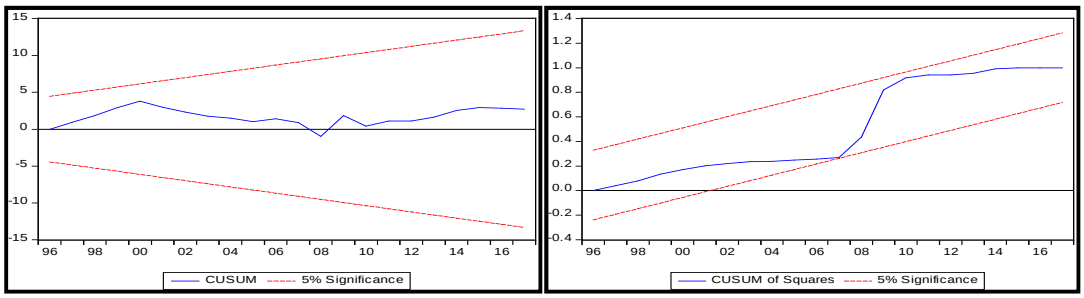


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

**3-3-3-أثر الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي على عدد الطلبة المتخرجين:**

سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغيرات الحاصلة في عدد المتخرجين من خلال الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، لذا حاولنا صياغة النموذج وفق العلاقة التالية:

$$\Delta LEdi_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LEdi_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \ \Delta \mathrm{Lges}_{\mathrm{t-i}} + \sum_{\mathrm{i=0}}^{\mathrm{m}} \beta_3 \ \Delta \mathrm{LPib}_{\mathrm{t-i}} + \alpha_1 \mathrm{LEdi}_{\mathrm{t-1}} + \alpha_2 \mathrm{ges}_{\mathrm{t-1}} + \alpha_3 \mathrm{LPib}_{\mathrm{t-1}} + \varepsilon_t$$

✓ **اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (1-3-0) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 88: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (عدد الطلبة المتخرجين)**

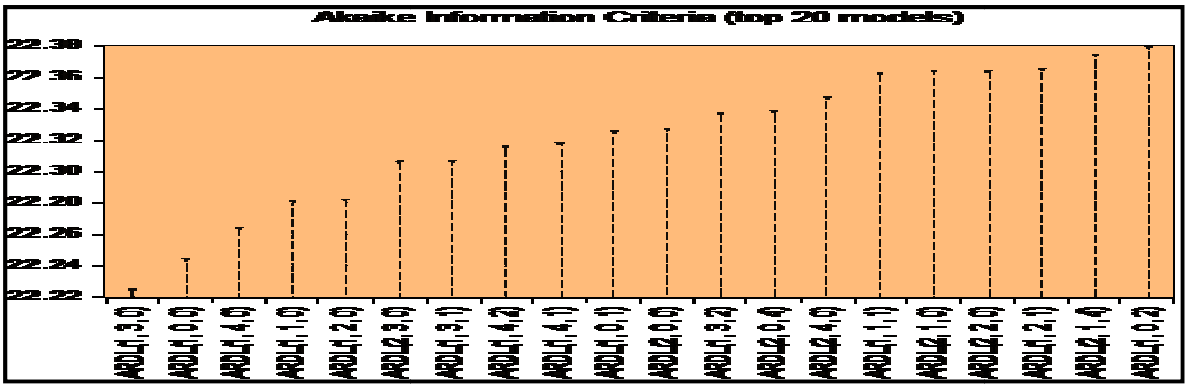


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

✓ **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)**

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

**جدول 48: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (عدد الطلبة المتخرجين)**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| F-statistic | 8.008482 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

✓ **تقدير الأثر في الأجل الطويل والأجل القصير باستعمال نموذج ARDL:**

**جدول 49: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير (عدد الطلبة المتخرجين).**

| الأجل القصير: | | |
|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Prob** |
| **D(Ges )** | -106.7308 | 0.3627 |
| **Cointq(-1)** | -0.8502 | 0.0000 |
| **الأجل الطويل** | | |
| **Ges** | -975.4241 | 0.0158 |
| **PIB** | 0.01675 | 0.0000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (14).

- تأثير سلبي وغير معنوي إحصائيا للإنفاق على التعليم العالي على عدد المتخرجين في الأجل القصير وسلبي ومعنوي في الأجل الطويل وهذا لا يتوافق مع الجانب النظري والذي يمكن إرجاعه إلى أن الإنفاق على التعليم العالي يتميز بعدم الكفاءة في تخصيصه وتوزيعه حيث تستحوذ على نفقات تسييره الأجور والرواتب وتليها الخدمات الجامعية (كالنقل والإطعام والإيواء...) ويخصص الجزء القليل الباقي للبحث العلمي، ما يستوجب إعادة النظر في تخصيص نفقات التسيير على مستوى أبوابها وفي نفس الوقت بينها وبين نفقات التجهيز التي تخصص لها مبالغ ضئيلة جدا، مما نتج عنها عدة مشاكل كمشكل الاكتظاظ والضغط الناتج عن العدد الغير كافي للهياكل والمنشآت الجامعية.
- لا يوجد تأثير في الأجل القصير بينما يوجد تأثير موجب ومعنوي إحصائيا للناتج المحلي الإجمالي على عدد الطلبة المتخرجين في الأجل الطويل وهذا يتوافق مع التحاليل النظرية والتجريبية لمختلف الدراسات، ويظهر التأثير ضعيف ما يدل أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال غير كافي لدعم السياسة التعليمية الجامعية، ولكن بالرغم من ضعفه إلا أنه يعتبر محفزا للطلبة على الإسراع في نيل الشهادة من أجل اقتناص فرص العمل المتاحة.

- معلمة تصحيح الخطأ كانت قيمتها (CointEq(-1)=-0.8502)، وهي تقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

✓ **إختبار جودة النموذج:**

**أ-جودة النموذج:** من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**الشكل 89: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (عدد الطلبة المتخرجين)**

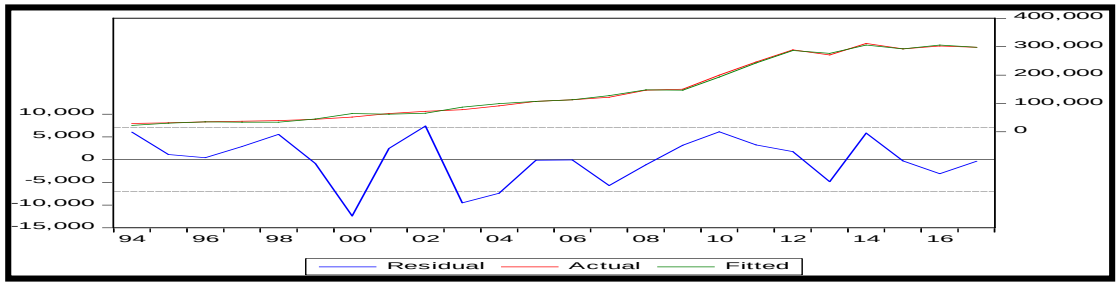


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**ب-التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم احتمالية Jarque Bera، فنلاحظ أن الاحتمالية معنوية وعليه نقبل فرضية البديلة التي تفيد أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

**الشكل 90: التوزيع الطبيعي للبواقي (عدد الطلبة المتخرجين)**

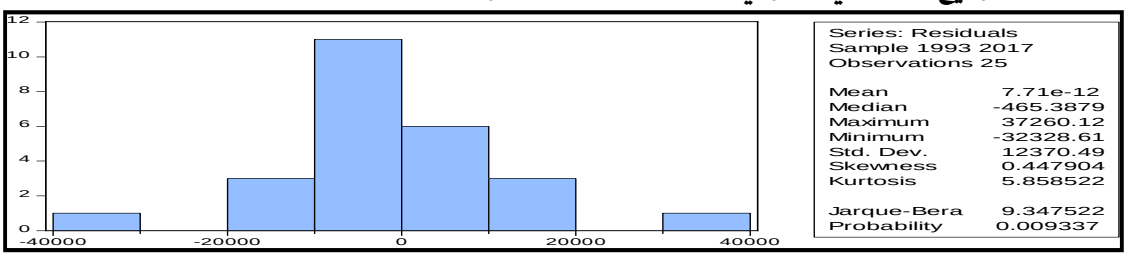


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

**ج-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول 50: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (عدد الطلبة المتخرجين).**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.083163 | Prob. F(2,16) | 0.3621 |
| Obs*R-squared | 2.981238 | Prob. Chi-Square(2) | 0.2252 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب LM test فإن الاحتمالية 0.2252 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

**هـ-اختبار عدم ثبات التباين:**

**جدول 51: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (عدد الطلبة المتخرجين)**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.094643 | Prob. F(1,22) | 0.7612 |
| Obs*R-squared | 0.102804 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7485 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حسب هذا الاختبار فإن الاحتمالية 0.7485 أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات التباين.

**هـ-اختبار الاستقرارية:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**الشكل 91: نتائج اختبار إستقرارية النموذج(عدد الطلبة المتخرجين)**

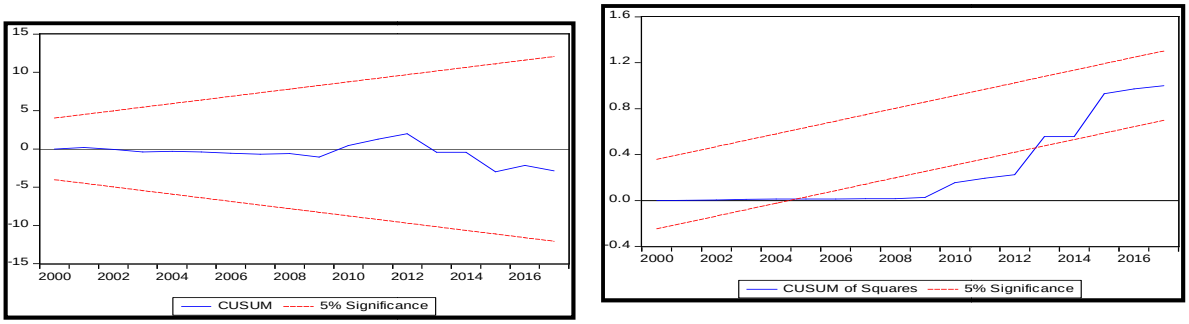


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ أن منحنى CUSUM Test داخل مجال الثقة 5 % أما المنحنى CUSUM of Squares Test قد خرج من مجال الثقة خلال سنة (2004) ليعاود الدخول بعدها في مجال الثقة في سنة (2012)، وهذا ما يؤكد وجود صدمات هيكلية مؤقتة أثرت على النموذج ثم تلاشت مع مرور الزمن ويعود

النموذج إلى حالة الاستقرار وهذا ما أكده اختبار CUSUM حيث كان داخل مجال الثقة على طول الفترة، عليه فإن النموذج مستقر هيكليا.

**4-أثر الإنفاق العمومي على مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):**

تهدف هذه الدراسة القياسية إلى اختبار أثر الإنفاق العمومي على مؤشرات سوق العمل بالجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، وتم أخذ معدل البطالة ومعدل التشغيل للتعبير عن نتائج التشغيل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للكشف عن وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي ومؤشرات سوق العمل.

**4-1-متغيرات الدراسة:**

**جدول 52: ترميز المعطيات الخاصة بسوق العمل**

| رمز المتغير | إسم المتغير | مصدر المتغير | وضعية المتغير |
|---|---|---|---|
| Ge | نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الإجمالي | -الديوان الوطني للإحصائيات | مستقل |
| PIB | الناتج المحلي الإجمالي (يعبر عن النمو الاقتصادي) | -الديوان الوطني للإحصائيات | مستقل |
| Chom | معدل البطالة | -الديوان الوطني للإحصائيات | تابع 1 |
| T emp | معدل التشغيل | -الديوان الوطني للإحصائيات | تابع 2 |

- تم إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة من أجل تجانس وحداتها وتحسين النموذج والحصول على نتائج جيدة.

**4-2-اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: تم اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النماذج بواسطة اختبار فليب بيرو (Philips- Perron)، وكانت النتائج كالتالي:**

**جدول 53: ملخص استقرارية السلاسل الزمنية (سوق العمل):**

| المتغيرات | | المستوى | | | الفرق الأول | | | درجة التكامل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Tstas | Ttab | Prob | Tstas | Ttab | Prob | |
| Ge | T+C | -3.9483 | -3.5875 | 0.0236 | - | - | - | I(0) |
| | C | -3.7718 | -2.9762 | 0.0084 | - | - | - | |
| | None | 0.1277 | -1.9538 | 0.7147 | - | - | - | |
| Chom | T+C | -2.1144 | -3.5875 | 0.5152 | -3.4336 | -3.5950 | **0.0686**** | I(1) |
| | C | -0.6370 | -2.9762 | 0.8461 | -3.5294 | -2.9810 | **0.0152*** | |
| | None | -0.7888 | -1.9538 | 0.3649 | -3.5175 | -1.9544 | **0.0011*** | |
| Temp | T+C | -2.1983 | -3.5875 | 0.4715 | -4.9599 | -3.5950 | **0.0026*** | I(1) |
| | C | -0.7953 | 2.9762 | 0.8044 | -5.0097 | -2.9810 | **0.0004*** | |
| | None | 0.4510 | -1.9538 | 0.8050 | -5.0479 | -1.9544 | **0.0000*** | |
| Pib | T+C | -1.9500 | -3.5875 | 0.6011 | -4.1087 | -3.6449 | **0.0205*** | I(1) |
| | C | 0.6383 | -2.9762 | 0.9882 | -4.9781 | -2.9810 | **0.0005*** | |
| | None | 3.1362 | -1.9538 | 0.9991 | -3.4774 | -1.9544 | **0.0012*** | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

**معنوية عند 10%- * معنوية عند 5%.

من خلال النتائج المتوصل إليها أن المتغيرge مستقر عند المستوى أما المتغيرات Pib –Chom- Temp مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي سنستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) في النموذجين.

**4-3- بناء النماذج:**

**4-3-1-أثر الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):**

يمكن صياغة النموذج وفق المعادلة ا آتية:

$$\Delta Lchom_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LChom_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \Delta Lge_{t-i} + + \sum_{i=0}^{n} \beta_3 \Delta LPib_{t-i} + \alpha_1 LChom_{t-1} + \alpha_2 Lge_{t-1} + \alpha_3 Lpib_{t-1} + \varepsilon_t$$

✓ **اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (4-0-0) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 92: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى (معدل البطالة)**

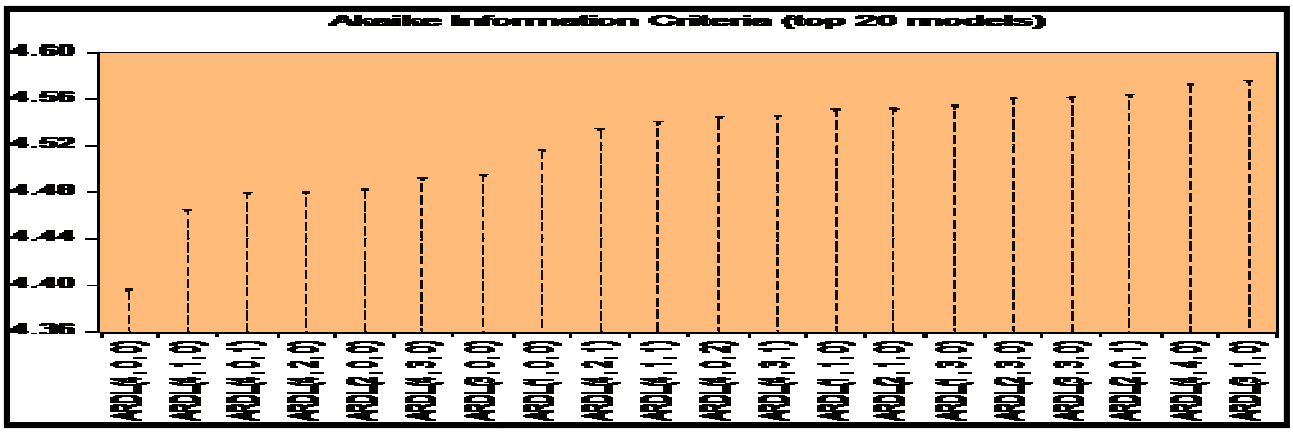


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

✓ **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):**

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أقل من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ما يؤكد عدم وجود علاقة توازنية على المدى الطويل، ويمكن التأكد من هذا بإستعمال سببية تودايا ماموتو.

**جدول 54: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (معدل البطالة)**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 1.359544 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

✓ **تحديد فترات إبطاء النموذج:**

**جدول 55: نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CHOM GE PIB
Exogenous variables: C
Date: 11/13/20 Time: 21:24
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -593.2142 | NA | 1.66e+16 | 45.86263 | 46.00779 | 45.90443 |
| 1 | -517.9914 | 127.3001* | 1.03e+14* | 40.76857* | 41.34923* | 40.93578* |
| 2 | -513.6075 | 6.407129 | 1.51e+14 | 41.12366 | 42.13981 | 41.41627 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

بالإعتماد على معيار AIC الذي يأخذ أقل قيمة ويقابله التباطؤ الزمني الأمثل، فإن درجة التباطؤ هي (P=1).

✓ **اختبار العلاقة السببية (Toda & Yamamoto ):**

-تم تحديد فترة التباطؤ المناسبة والمساوية ل1 أي k=1.

-تحديد أقصى درجة تجانس مأخوذة dmax= 1

-استنتاج رتبة النموذج Var ب (k+ dmax) أي ( 1+ 1)، وعليه فإن Var (2) ويمكن الحصول على النتائج الموالية:

**جدول 56: نتائج اختبار سببية (Toda & Yamamoto )**

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 11/15/20 Time: 17:59
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Dependent variable: CHOM

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| GE | 0.317364 | 1 | 0.5732 |
| PIB | 2.223251 | 1 | 0.1359 |
| All | 2.225334 | 2 | 0.3287 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة الاحتمالية غير معنوية عند 5% في كل الحالات وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تدل على غياب السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل، ويمكن تفسير غياب السببية كمايلي:

- غياب العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي ومعدل البطالة في المدى الطويل، ما يؤكد أن الإنفاق العمومي ليس له تأثير على معدل البطالة، ويمكن تفسير ذلك بضعف الإنفاق العمومي في تقليص معدلات البطالة لعدم كفاءته وتخصيصه، حيث اقترن بتدني الإنتاجية وتم تغطية الطلب الناتج عنه

بواسطة القطاع الخارجي لعجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة له، دون أن يساهم في تنشيط القطاعات المولدة للمناصب الشغل كالزراعة والصناعة وغيرها.

- غياب العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في المدى الطويل، ما يبين أن النمو الاقتصادي لا يحفز على الاستثمارات سواء العامة أو الخاصة المولدة لمناصب الشغل، كما أن حدوثه لا ينعكس على تقليص معدلات البطالة، فالسياسة الحكومية لا تعطي أهمية كبيرة لخلق مناصب شغل جديدة، وعليه يمكن القول أن حدوث النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق أهداف السياسة التشغيلية.

✓ **إختبار جودة النموذج:**

**أ-جودة النموذج:** من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**الشكل 93: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل البطالة)**

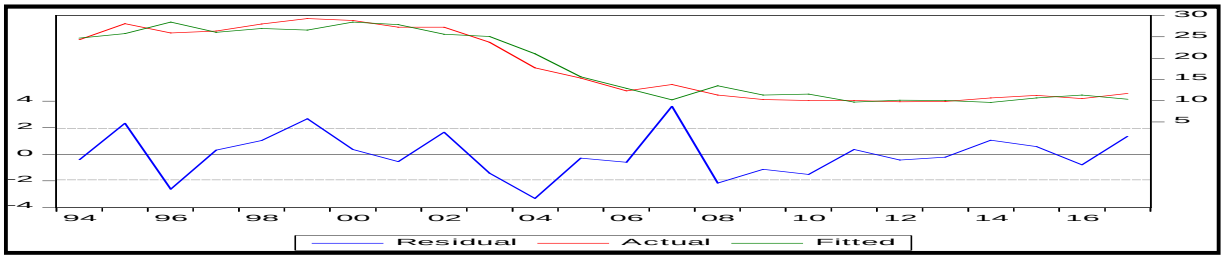


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**ب-التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم احتمالية Jarque Bera، فنلاحظ أن الاحتمالية غير معنوية ($\alpha$>0.05) وعليه نقبل فرضية العدم التي تفيد أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

**الشكل 94: التوزيع الطبيعي للبواقي(معدل البطالة)**

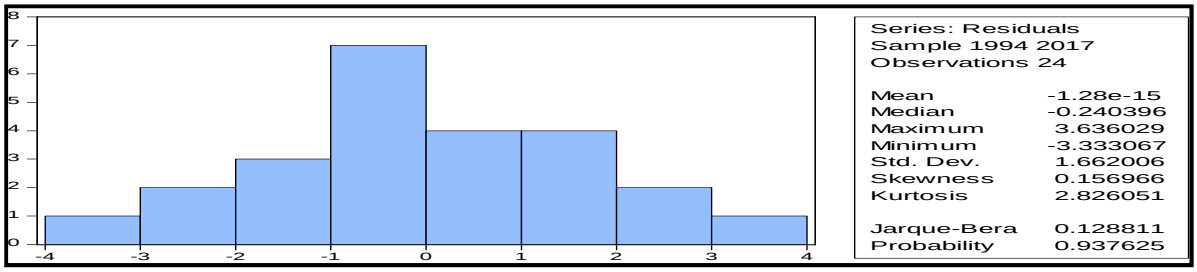


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

**ج-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول 57: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل البطالة)**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.881948 | Prob. F(2,15) | 0.4344 |
| Obs*R-squared | 2.525279 | Prob. Chi-Square(2) | 0.2829 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

حسب LM test فإن الاحتمالية 0.2829 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

**د-اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

**جدول 58: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل البطالة)**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.048148 | Prob. F(1,21) | 0.8284 |
| Obs*R-squared | 0.052613 | Prob. Chi-Square(1) | 0.8186 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

حسب هذا الاختبار فإن الاحتمالية 0.8186 أكبر من 0.05 ما يعني أنها ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على ثبات التباين.

**هـ-اختبار الاستقرارية:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**الشكل 95: نتائج اختبار إستقرارية النموذج (معدل البطالة)**

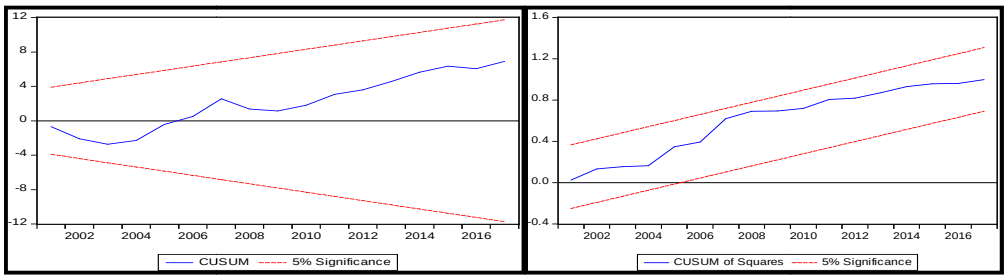


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

**4-3-2-أثر الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي على معدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):**

سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغيرات الحاصلة في معدل التشغيل من خلال الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، لذا حاولنا صياغة النموذج كما يلي:

$$\Delta LTemp_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LTemp_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \Delta Lge_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_3 \Delta Lpib_{t-i} + \alpha_1 LTemp_{t-1} + \alpha_2 ge_{t-1} + \alpha_3 Lpib_{t-1} + \varepsilon_t$$

✓ **اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (1-0-0) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 96: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (معدل التشغيل)**

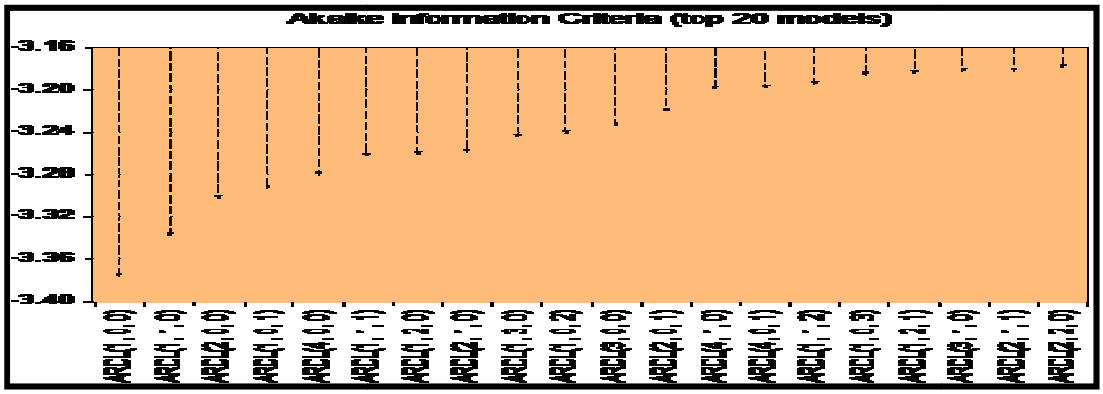


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

✓ **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)**

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أقل من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، ويمكن التأكد باستعمال سببية توداياماموتو

**جدول 59: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (معدل التشغيل)**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 0.767203 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

✓ **تحديد فترات إبطاء النموذج:**

**جدول 60: نتائج تحديد فترات الإبطاء (معدل التشغيل)**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TEMP GE PIB
Exogenous variables: C
Date: 11/15/20 Time: 18:16
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -483.3484 | NA | 3.55e+12 | 37.41142 | 37.55658 | 37.45322 |
| 1 | -415.9454 | 114.0666* | 4.00e+10* | 32.91888* | 33.49954* | 33.08609* |
| 2 | -414.3631 | 2.312597 | 7.32e+10 | 33.48947 | 34.50562 | 33.78209 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

بالاعتماد على معيار AIC الذي يأخذ أقل قيمة ويقابله التباطؤ الزمني الأمثل، فإن درجة التباطؤ هي (P=1).

✓ **اختبار العلاقة السببية (Toda & Yamamoto ):**

**جدول 61: اختبار العلاقة السببية (Toda & Yamamoto )**

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 11/15/20 Time: 18:20
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Dependent variable: TEMP

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| GE | 0.001152 | 1 | 0.9729 |
| PIB | 1.404026 | 1 | 0.2361 |
| All | 1.641805 | 2 | 0.4400 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة الاحتمالية غير معنوية عند 5% في كل الحالات وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تدل على غياب السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل، ويمكن تفسير غياب السببية كمايلي:

- غياب العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي ومعدل التشغيل في المدى الطويل، ما يؤكد أن الإنفاق العمومي ليس له تأثير على معدل التشغيل، ويمكن تفسير ذلك بعدم كفاءة الإنفاق العمومي وسوء

استغلاله وتوزيعه الذي اقترن بتدني الإنتاجية وخلق مناصب شغل ليست منتجة للقيمة المضافة وإنما هي مساعدة للقطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة.

- غياب العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التشغيل في المدى الطويل ما يثبت أن النمو الاقتصادي ولا يحفز على الاستثمارات سواء العامة أو الخاصة المولدة لمناصب الشغل، ما يبرز أن النمو الاقتصادي غير كافي لدعم سياسة التشغيل.

✓ **اختبار جودة النموذج:**

**أ-جودة النموذج:** من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**الشكل 97: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (معدل التشغيل)**

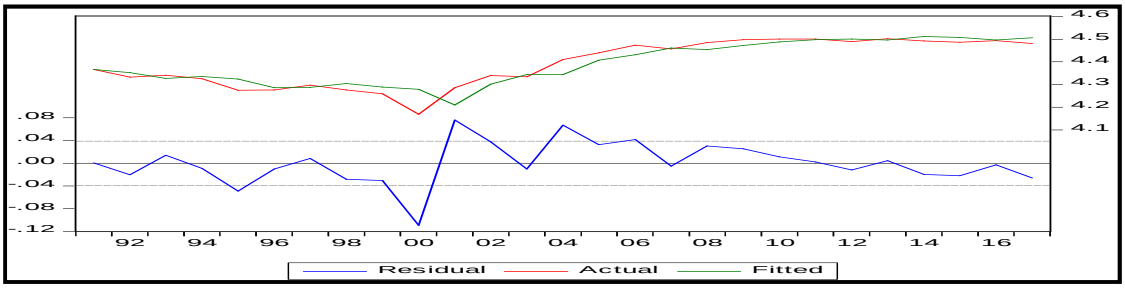


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**ب-التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم احتمالية Jarque Bera، فنلاحظ أن الاحتمالية غير معنوية ($\alpha$>0.05) وعليه نقبل فرضية العدم التي تفيد أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

**الشكل 98: التوزيع الطبيعي للبواقي (معدل التشغيل)**

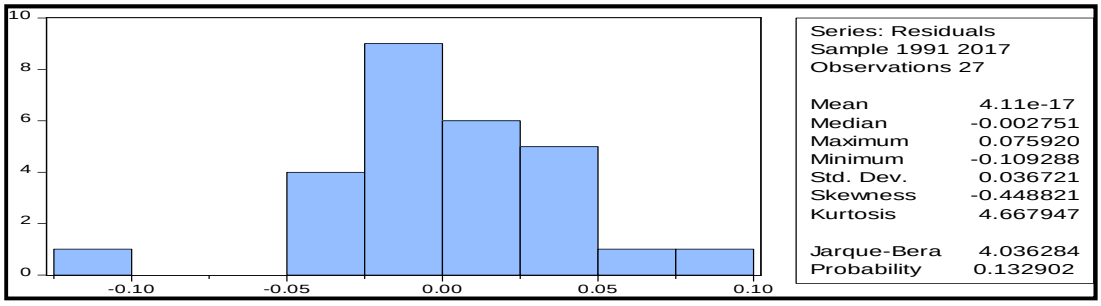


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

**ج-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول 62: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (معدل التشغيل)**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.213883 | Prob. F(2,21) | 0.8092 |
| Obs*R-squared | 0.539004 | Prob. Chi-Square(2) | 0.7638 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

حسب LM test فإن الاحتمالية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي

**د-اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

**جدول 63: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (معدل التشغيل)**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.549781 | Prob. F(1,24) | 0.1234 |
| Obs*R-squared | 2.496981 | Prob. Chi-Square(1) | 0.1141 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

حسب هذا الاختبار فإن الاحتمالية أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على ثبات التباين.

**هـ-اختبار الاستقرارية:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**الشكل 99: نتائج اختبار إستقرارية النموذج(معدل التشغيل)**

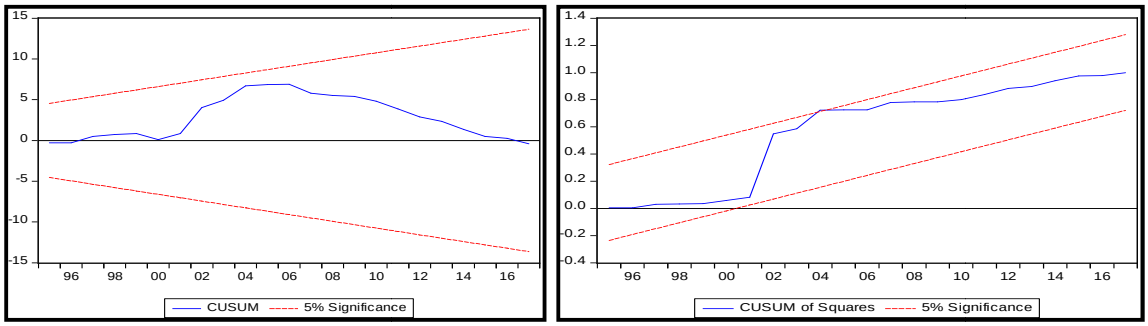


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**.

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

**5- أثر الإنفاق على النقل العمومي على نتائج النقل العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):**

تهدف هذه الدراسة القياسية إلى البحث عن أثر الإنفاق على النقل على النتائج المحققة في قطاع النقل، إلا أنه تعذر علينا بناء النموذج الأصح الذي يعبر عن الوضع الحقيقي لقطاع النقل، وذلك نظرا لعدم توفر المعطيات الخاصة ببعض المتغيرات التي لها دلالة واضحة على القطاع كأطوال الشبكة الطرقات وغيرها هذا من جهة ومن جهة أخرى وفي حالة توفر بعضها فإنه لا وجود للأثر نظرا لعدم اهتمام الدولة بالنقل ووسائله في جميع قطاعاته سواءا البري أو الجوي أو البحري، وبهذا اكتفينا باختيار أطوال السكك الحديدية وعدد رحلات النقل الجوي كمؤشرات للدراسة، وتم استخدام اختبار الفجوات الزمنية المتباعد ARDL لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الإنفاق على النقل وأطوال السكك الحديدية وعدد رحلات النقل الجوي

**5-1-متغيرات الدراسة:**

**جدول 64: ترميز المعطيات الخاصة بالنقل العمومي**

| رمز المتغير | إسم المتغير | مصدر المتغير | وضعية المتغير |
|---|---|---|---|
| **Gt** | الإنفاق على النقل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | ديوان الوطني للإحصائيات قوانين المالية | مستقل |
| **Pib** | الناتج المحلي الإجمالي (يعبر عن النمو الاقتصادي | ديوان الوطني للإحصائيات | مستقل |
| **Lcf** | أطوال السكك الحديدية | الديوان الوطني للإحصائيات | تابع 1 |
| **Nvar** | عدد رحلات النقل الجوي | الديوان الوطني للإحصائيات | تابع2 |

- تم إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة من أجل تجانس وحداتها وتحسين النموذج والحصول على نتائج جيدة.

**5-2-اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:**

تم اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النماذج بواسطة اختبار فيليب بيرو ( Philips Perron)، وكانت النتائج كالتالي:

**جدول 65: ملخص استقراريه السلاسل الزمنية (النقل العمومي):**

| المتغيرات | | المستوى | | | الفرق الأول | | | درجة التكامل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Tstas | Ttab | Prob | Tstas | Ttab | Prob | |
| Gt | T+C | -4.3341 | -3.5875 | **0.0101*** | - | - | - | I(0) |
| | C | -4.4302 | -2.9762 | **0.0017*** | - | - | - | |
| | None | -1.0803 | -1.9538 | 0.2462 | - | - | - | |
| Lcf | T+C | -1.8019 | -3.5875 | 0.6756 | -3.8152 | -3.5950 | **0.0319*** | I(1) |
| | C | -1.6986 | -2.9762 | 0.4206 | -3.9199 | -2.9810 | **0.0061*** | |
| | None | 0.2144 | -1.9538 | 0.7408 | -3.9987 | -1.9544 | **0.0003*** | |
| Nvar | T+C | -1.5188 | -3.5875 | 0.7976 | -10.3506 | -3.5950 | **0.0000*** | I(1) |
| | C | -0.2220 | -2.9762 | 0.9241 | -6.6039 | -2.9810 | **0.0000*** | |
| | None | 1.4183 | -1.9538 | 0.9573 | -6.2717 | -1.9544 | **0.0000*** | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

-* معنوية عند 5%.

- إستقرارية المتغير Pib تم ذكرها سابقا.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها فإن المتغير **Gt** مستقر عند المستوى وأما المتغيرات **Lcf - Nvar- Pib** مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي سنستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) في نموذجين.

**5-3-بناء النماذج:**

**5-3-1- أثر الإنفاق على النقل والناتج المحلي الإجمالي على أطوال السكك الحديدية بالجزائر خلال الفترة (1990- 2017):**

سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغيرات الحاصلة في إجمالي الشحن بالسكك الحديدية من خلال الإنفاق على النقل والنمو الاقتصادي، لذا حاولنا صياغة النموذج كما يلي:

$$\Delta LLcf_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LLcf_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \Delta LGt_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_3 \Delta LPib_{t-i} + \alpha_1 LLcf_{t-1} + \alpha_2 LGt_{t-1} + \alpha_3 LPib_{t-1} + \varepsilon_t$$

**اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (2-0-0) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 100: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (أطوال السكك الحديدية)**

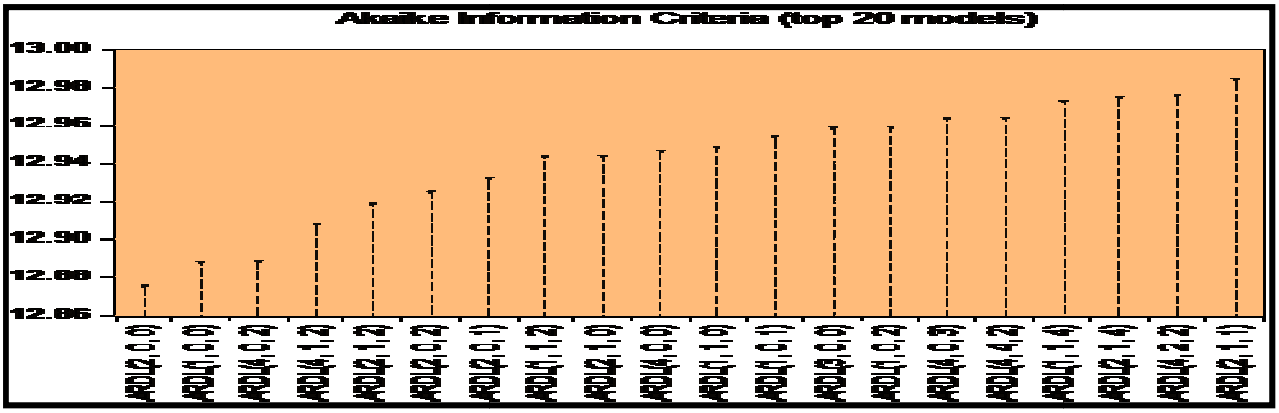


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

✓ **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):**

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أقل من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ويمكن التأكد بسببية توداياماموتو.

**جدول 66: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (أطوال السكك الحديدية)**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 1.130619 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

✓ **تحديد فترات إبطاء النموذج:**

**جدول 67: نتائج تحديد فترات الإبطاء (أطوال السكك الحديدية)**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCF GT PIB
Exogenous variables: C
Date: 11/16/20 Time: 13:45
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -581.3540 | NA | 6.67e+15 | 44.95031 | 45.09548 | 44.99211 |
| 1 | -512.7766 | 116.0540* | 6.87e+13* | 40.36743* | 40.94809* | 40.53464* |
| 2 | -507.7396 | 7.361800 | 9.64e+13 | 40.67228 | 41.68843 | 40.96489 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

بالاعتماد على معيار AIC الذي يأخذ أقل قيمة ويقابله التباطؤ الزمني الأمثل، فإن درجة التباطؤ هي (P=1).

✓ **اختبار العلاقة السببية (Toda & Yamamoto ):**

**جدول 68: اختبار العلاقة السببية ( Toda & Yamamoto)**

/AR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 11/16/20 Time: 13:51
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Dependent variable: LCF

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| GT | 1.128062 | 1 | 0.2882 |
| PIB | 2.193363 | 1 | 0.1386 |
| All | 2.629643 | 2 | 0.2685 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة الاحتمالية غير معنوية عند 5% في كل الحالات وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تدل على غياب السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل، ويمكن تفسير غياب السببية كمايلي:

- لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق على النقل وأطوال السكك الحديدية، ما يبين أن الإنفاق على النقل لا يؤثر على أطوال السكك الحديدية ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف الإنفاق على النقل في تحقيق أهداف سياسة النقل العمومي لعدم كفاءته وتخصيصه وسوء استغلاله.
- لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وطول السكك الحديدية، الذي يمكن تفسيره بضآلة الاستثمارات التي عادة لا تعتمد على الشحن بالسكك الحديدية، وعليه فإن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يعزز بشكل كبير قطاع السكك الحديدية.

✓ **اختبار جودة النموذج:**

**أ-جودة النموذج:** من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**الشكل 101: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (أطوال السكك الحديدية)**

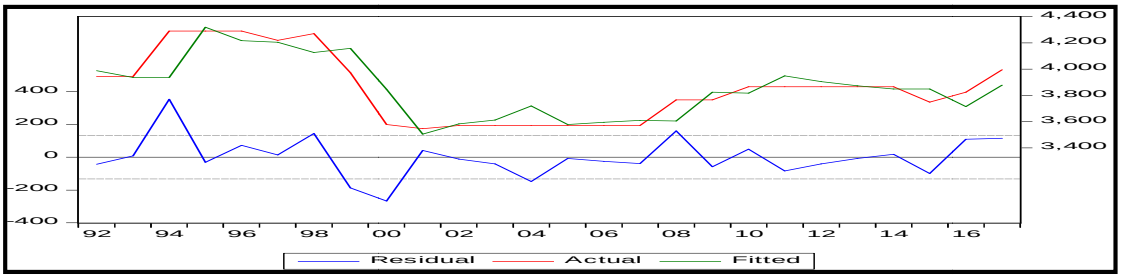


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**ب-التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم احتمالية Jarque Bera، فنلاحظ أن الاحتمالية غير معنوية ($\alpha$>0.05) وعليه نقبل فرضية العدم التي تفيد أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

**الشكل 102: التوزيع الطبيعي للبواقي (أطوال السكك الحديدية)**

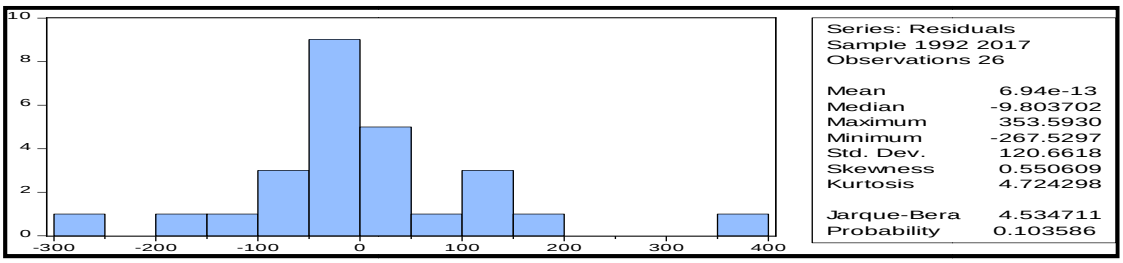


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

**ج-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول 69: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (أطوال السكك الحديدية)**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.111984 | Prob. F(2,19) | 0.8946 |
| Obs*R-squared | 0.302913 | Prob. Chi-Square(2) | 0.8595 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

حسب LM test نلاحظ الاحتمالية 0.859 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

**د-اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

**جدول 70: نتائج اختبار عدم ثبات التباين(أطوال السكك الحديدية)**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.079372 | Prob. F(1,23) | 0.7807 |
| Obs*R-squared | 0.085977 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7694 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

حسب هذا الاختبار فإن الاحتمالية 0.7694 أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص ثبات التباين.

**هـ-اختبار الاستقرارية:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**الشكل 103: نتائج اختبار إستقرارية النموذج (أطوال السكك الحديدية)**

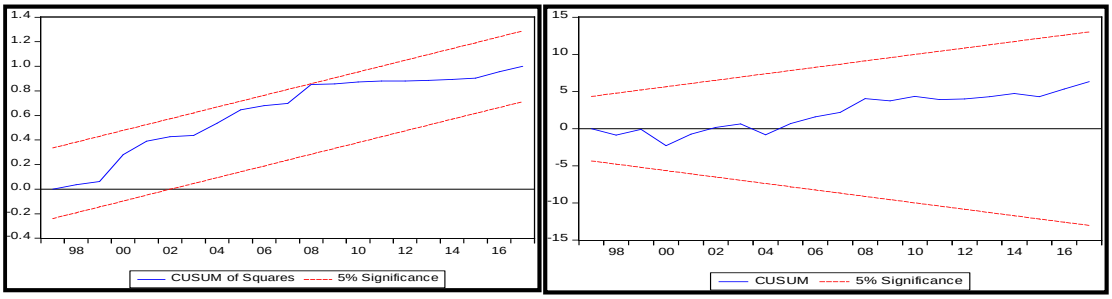


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

**5-3-2-أثر الإنفاق على النقل على عدد رحلات النقل الجوي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):**

سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغيرات الحاصلة في عدد رحلات النقل الجوي من خلال الإنفاق على النقل والنمو الاقتصادي، لذا حاولنا صياغة النموذج كما يلي:

$$\Delta LNvar_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LNvar_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \Delta LGt_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_3 \Delta LPib_{t-i} + \alpha_1 LNvar_{t-1} + \alpha_2 LGt_{t-1} + \alpha_3 LPib_{t-1} + \varepsilon_t$$

✓ **اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (1.0.1.) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 104: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (عدد رحلات النقل الجوي)**

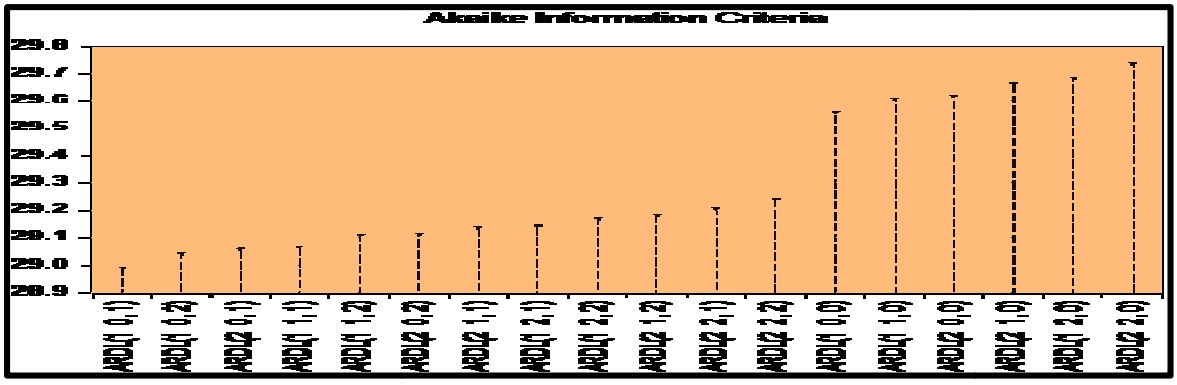


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

✓ **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)**

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

**جدول 71: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) (عدد رحلات النقل الجوي)**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 7.156830 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

✓ **تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL:**

**جدول 72: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير (عدد رحلات النقل الجوي).**

| الأجل القصير: | | |
|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Prob** |
| **D(pib)** | -0.3505 | 0.0002 |
| **Cointq(-1)** | -0.4807 | 0.0000 |
| **الأجل الطويل** | | |
| **GT** | 7761441 | 0.0564 |
| **PIB** | 0.169156 | 0.0001 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 23

- تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا عند 10 % للإنفاق على النقل على عدد رحلات النقل الجوي في الأجل الطويل، ما يبرز حجم الجهود المبذولة للارتقاء بالنقل الجوي كتجديد الأسطول لنقل الجوي وتعزيزه بشركات للطيران، بينما لا يوجد أي تأثير في الأجل القصير.
- تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا للناتج المحلي الإجمالي على عدد رحلات النقل الجوي في الأجل القصير، بينما تأثير إيجابي ومعنوي في الأجل الطويل وهذا ما يتوافق مع الجانب النظري، ما يبين أن الناتج المحلي الإجمالي يحفز النقل الجوي ويعزز عدد رحلاته.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الإنفاق على النقل ومتغيرات الدراسة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)= -0.4807)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

✓ **اختبار جودة النموذج:**

**أ-جودة النموذج:** من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**الشكل 105: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) (عدد رحلات النقل الجوي)**

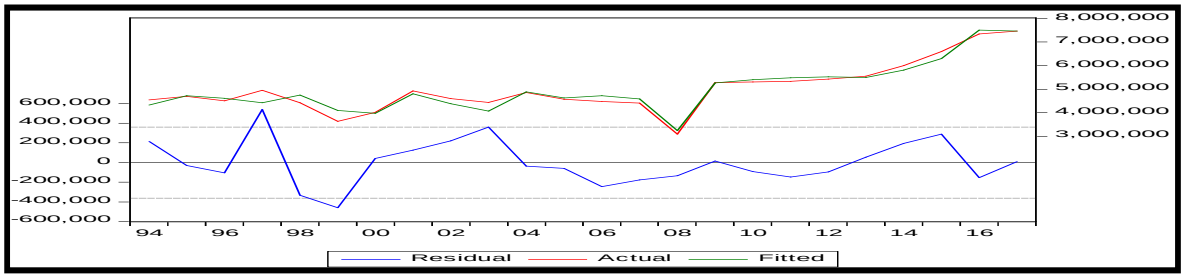


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير بجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**ب-التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم احتمالية Jarque Bera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت معنوية وهو ما يدعم أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

**الشكل 106: التوزيع الطبيعي للبواقي (عدد رحلات النقل الجوي)**

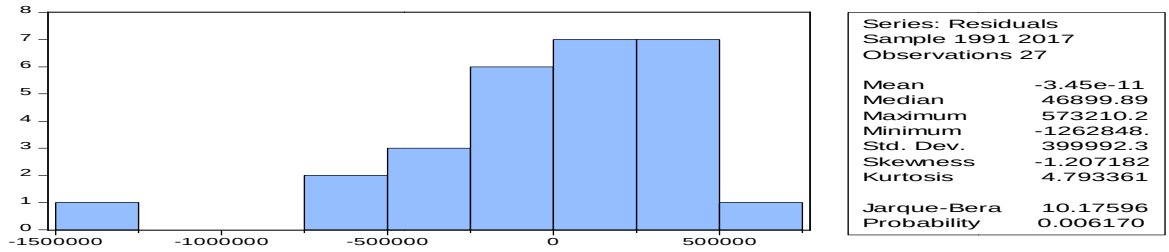


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

**ج-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول 73: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (عدد رحلات النقل الجوي)**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.020846 | Prob. F(2,20) | 0.1587 |
| Obs*R-squared | 4.539018 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1034 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

حسب LM test فإن الاحتمالية0.1034 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

**د-اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

**جدول 74: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (عدد رحلات النقل الجوي)**

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.002568 | Prob. F(1,24) | 0.9600 |
| Obs*R-squared | 0.002782 | Prob. Chi-Square(1) | 0.9579 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

حسب هذا الاختبار فإن الإحتمالية 0.9579 أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات التباين.

**هـ-اختبار الاستقرارية:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**الشكل 107: نتائج اختبار إستقرارية النموذج(عدد رحلات النقل الجوي)**

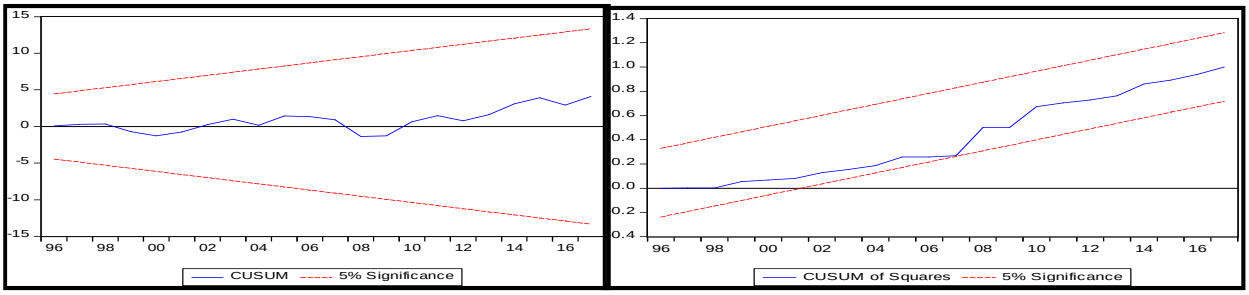


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10.

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة أثر الإنفاق العمومي على نتائج مختلف السياسات العمومية والمتمثلة في السياسة الصحية والتعليمية والتشغيل والنقل العمومي، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، حيث توصلنا بعد تقدير النماذج بطريقة ARDL إلى أن التأثير الإيجابي للإنفاق الصحي والتعليمي والنقل العمومي على النتائج المرجوة لكل قطاع وهي مقبولة إحصائيا إلا أنها قد تأخذ بتحفظ من الجانب الاقتصادي خاصة أن التأثير كان ضئيلا وضعيفا جدا، في حين يوجد تأثير سلبي للإنفاق على التعليم العالي على نتائج التعليم الجامعي، ولا يوجد تأثير للإنفاق العمومي على نتائج التشغيل.

# خاتمة عامة

**خاتمة عامة:**

إن الفعالية الإجمالية للسياسات العمومية في الجزائر يمكن اعتبارها نسبية إلى حد ما، خاصة بالنظر إلى إيجابية المؤشرات المسجلة، غير أن النتائج الإيجابية التي تبرزها مختلف المؤشرات لا تخفي حجم النقائص والمعاناة التي تعانيها القطاعات الحيوية ما أضعفت من فعالية أدائها، والتي تشكل تحديا كبيرا أمام الجهات المعنية ينبغي مجابهتا مستقبلا خاصة في ظل النمو السكاني المتزايد، وسوء استغلال وتسيير الموارد المالية والبشرية وتفشي الفساد بكافة أطيافه وهدر المال العام، وعموما كانت النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة كالآتي:

**1- التطبيقي:**

**أولا- الجانب الصحي:**

- حققت الجزائر طفرة كبيرة في تحقيق العديد من الأهداف في المجال الصحي، خاصة في الفترة التي عرفت فيها البلاد وفرة مالية كبيرة، كتقليص معدلات الوفيات والرفع من مؤشر العمر المتوقع والقضاء على معظم الأمراض المعدية والخطيرة، بالإضافة إلى الإنجازات المحققة في البنى التحتية الصحية كالمستشفيات، والمراكز الصحية وغيرها وارتفاع عدد الممارسين للصحة، ولكن التحسن في بعض المؤشرات الكمية الصحية لا يعكس المستوى الصحي الحقيقي، كما أن النتائج المحققة لا تعد كافية مقارنتا بحجم المخصصات المالية التي رصدت من أجل تمويل القطاع، ما يستلزم النظر إلى الجانب النوعي للخدمات الصحية.
- انخفاض كفاءة الإنفاق الصحي أثرت سلبا على مخرجات العملية الصحية، كنقص التغطية الصحية وتباينها بين مناطق الوطن وفي حالة توفرها تكون دون المستوى المطلوب وضعف وتدني جودتها بسبب نقص اليد العاملة المؤهلة والمسؤولة، وارتفاع تكاليف الحصول على الخدمات الصحية وضعف الاستجابة لحاجات ومتطلبات المرضى وغيرها، ما يستوجب تعديل نمط تخصيص الإنفاق الصحي على النحو الذي يرفع من مستوى كفاءة الإنفاق العمومي من خلال مراعاة ثلاثة جوانب أساسية وهي التكاليف والشمولية التغطية وجودة الخدمات الصحية بالإضافة إلى إعطاء أهمية للرقابة على أداء النظام الصحي، ومحاربة كل أشكال هدر المال العام.
- غياب العدالة والإنصاف في توزيع الإنفاق العمومي على الصحة بين مختلف مناطق الوطن، ووجود تحيز وتمييز واضح في توزيع المخصصات المالية بين المدن الكبرى والمناطق الداخلية والجنوبية.

- عدم كفاية الإنفاق الصحي وهذا ليس لاحتياجات القطاع فحسب وإنما حتى لمتطلبات التنمية بمعناها الواسع، خاصة بتزايد النمو الديمغرافي وتغير خريطة المرض وتطور الوسائل التكنولوجية الطبية، ويعود ذلك إلى سوء التسيير والتنظيم والاستعمال اللاعقلاني للموارد وتغلغل الفساد على مستوى الإدارات الصحية ونقص الرقابة الفعالة وغياب المحاسبة والمساءلة، ما يستدعي تحسين مستويات التسيير وأخذ بعين الاعتبار الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود لتمكينها على الحصول على مختلف الخدمات لضعف قدرتها على تحمل تكاليف العلاج.

**ثانيا- الجانب التعليمي:**

- ساهم الإنفاق على التعليم في تحقيق أهداف السياسة التعليمية بفعالية إلى حد ما، حيث تحسنت المؤشرات التعليمية كزيادة نسبة الالتحاق بالمدارس وانخفاض معدل التسرب المدرسي والرسوب المدرسي وارتفاع نسبة الناجحين في شهادة الباكالوريا...، بالإضافة إلى الإنجازات المحققة في إطار البنى التحتية كالمدارس والمؤسسات التعليمية، لكن هذا لا ينفي أنها غير كافية إذا ما تم مقارنتها بحجم المبالغ المالية الضخمة التي رصدت لها.
- انخفاض كفاءة الإنفاق على التعليم، وذلك راجع للاختلالات الموجودة على مستوى نمط توزيعه على الهيكل، حيث يلاحظ استحواذ الإنفاق الجاري الذي يقدم الجزء الأكبر منه لتغطية أعباء الأجور ورواتب الأساتذة والمعلمين والإداريين على مخصصات القطاع وباقي يوجه لتطوير برامج التعليم وفي المقابل يحوز الإنفاق الاستثماري على الأقلية المتبقية، ما يبرز أن الإنفاق على التعليم ليس موزعا بكفاءة في الجزائر.
- زيادة متطلبات التمويل خاصة بعد انتهاج سياسة الكم، حيث لم يساهم في تعزيز كفاءة التعليم وتحسين مخرجاته وربطه بمتطلبات التنمية المستدامة وحاجات سوق العمل، واستحداث تخصصات جديدة تساعد على اللحاق بركب التنمية والرفع من جودة التعليم وتفعيل أداء المؤسسات التعليمية والجامعات والاهتمام بجوانب تطوير المناهج الدراسية، ولكنه أدت إلى تحقيق متطلبات ثانوية بعيدة عن التقنيات الحديثة والمستجدات العلمية والتكنولوجية، وهذا ما يظهر ضعف العلاقة بين زيادة الإنفاق على التعليم والمخرجات النهائية.
- تدني وانخفاض نسبة الإنفاق على التعليم العالي وقبل الجامعة من الناتج المحلي الإجمالي، ما أدى إلى عجز الموارد المالية عن تلبية متطلبات الإصلاح، وعدم كفايتها لإحداث التميز بالمؤسسات التعليمية .
- تراجع المستوى النوعي للتعليم وانحدار مردوديته، بسبب انتهاج منطق التحجيم (التدفق المتعلمين) التي أدت إلى فقدان القدرة على الإيستيعاب.

- استفحال ظاهرة البطالة وسط خرجي الجامعات، ما يدل على فشل النظام التعليمي المتبع عن ربط الخريجي بمحيطهم الاجتماعي والاقتصادي، والتوسع الغير مخطط للتعليم بانتهاج سياسة الكم، ما أدى إلى انخفاض درجة المواءمة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل، وعدم توافق الشهادات الجامعية مع مناصب الشغل وغياب القدرة الإبداعية، مما يتطلب إعادة تكوين وتأهيل الخريجين من جديد لأن الشهادة غير كافية للحصول على منصب شغل.

**ثالثا- جانب التشغيل:**

- ساهم الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر إلى حد ما، خاصة عندما عرف الاقتصاد وفرة مالية غير مسبوقة، حيث زاد من وثيرة البرامج التنموية التي سمحت بامتصاص أعدادا كبيرة من البطالين التي انتقلت نسبتها من 19.7 % سنة (1990) إلى 11.7 % سنة (2017).
- تواضع حجم العمالة المحقق مقارنة بالمبالغ المالية الضخمة التي صرفت على البرامج التنموية منذ (2001) إلى غاية (2014)، والنسب الكبيرة من العمالة التي من المفترض أن تتحقق بواسطة البرامج الاستثمارية قد ضاعت بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي على تغطية الطلب الذي تولد عن زيادة الإنفاق العمومي، والذي تم تغطيته بواسطة القطاع الخارجي.
- السياسة التشغيلية مبنية على الكم أكثر من النوع، فتقليص البطالة كان من خلال خلق مناصب شغل مؤقتة أمام حاملي الشهادات للانخراط في المؤسسات الطالبة للعمل والتي تفتقد لمعايير العمل اللائق والعادل وبأجور متدنية وعدم وجود توافق بين المتطلبات النوعية للوظيفة ومؤهلات شاغلها، وتكون في صالح المؤسسات التي أصبحت تتنافس للحصول على هؤلاء العاملين، ضف لذلك الإمتيازات الممنوحة لهذه المؤسسات عند توظيفها لخريجي الجامعات، أي أن سوق العمل في الجزائر وفي ظل ضعف الهيكل الإنتاجي يجد نفسه خاضعا لسياسة التشغيل (جانب الطلب) أكثر من المحددات الأخرى كالأجور والكفاءة وغيرها، ما يعكس هشاشة المناصب المختلقة.
- سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر هي الظرفية والترقيعية وذلك لغياب أهداف واضحة هادفة حيث تسعى لاستيعاب وامتصاص الضغوط الاجتماعية دون أن يكون لها دافعا اقتصاديا.

**رابعا: جانب النقل العمومي**

- ساهم الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف سياسة النقل العمومي بفعالية إلى حد نسبي وضئيل، خاصة عند النظر إلى النتائج الإيجابية المحققة من طرف القطاع، كخلق مناصب شغل جديدة والتي ساهمت بدورها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

- المخصصات المالية غير كافية لتحقيق الحد الأدنى من التميز في قطاع النقل، والتي ساهمت في تدهور وتدني جودة ونوعية خدماته، وعجزت عن تلبية متطلباته، ما يستوجب العمل بمبدأ الشفافية والمراقبة والمحاسبة.
- قصور خدمات النقل نتيجة لاهتراء وسائل النقل ( البرية والجوية والبحرية) وانخفاض الطرق المعبدة وعدم مطابقتها للمعايير الدولية مع تقادم أنظمة الشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات ما يؤدي إلى إطالة الوقت اللازم لنقل البضائع إلى الاسواق الدولية ويحول دون نمو الأعمال التجارية الخارجية والداخلية.

**2- القياسي:**

- التأثير الإيجابي للإنفاق الصحي على النتائج الصحية، لكن التأثير ضعيف جدا ما يبرز حجم العوائق والعراقيل، والمتمثلة أساسا في انخفاض كفاءة الإنفاق الصحي في تخصيصه وتوزيعه، التي أضعفت من فعالية وجودة المخرجات الصحية.
- التأثير الإيجابي للإنفاق على التعليم على النتائج التعليمية، لكن بتأثير ضئيل جدا ما يثبت أن الإنفاق على التعليم في الجزائر يتميز بانخفاض كفاءته بسبب سوء توزيع وتخصيص واستغلال الموارد المالية الأمر الذي يعيق إمكانية تطوير التعليم وتحسين جودة مخرجاته، وعليه فإن الزيادات في الإنفاق على التعليم لم تسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف التعليمية، بحكم أن الزيادات لم تكن كافية لتحقيق الحد الأدنى من التميز في المخرجات وأدت إلى تدهور نوعية خدماتها.
- التأثير السلبي للإنفاق على التعليم العالي على نتائج التعليم الجامعي، يمكن إرجاع ذلك إلى أن الإنفاق على التعليم العالي يتميز بعدم الكفاءة في تخصيصه وتوزيعه حيث تستحوذ على نفقات تسييره الأجور والرواتب وتليها الخدمات الجامعية (كالنقل والإطعام والإيواء...) ويخصص الجزء القليل الباقي للبحث العلمي، ما يستوجب إعادة النظر في تخصيص نفقات التسيير على مستوى أبوابها وفي نفس الوقت بينها وبين نفقات التجهيز التي تخصص لها مبالغ ضئيلة جدا، مما نتج عنها عدة مشاكل كمشكل الاكتظاظ والضغط الناتج عن العدد الغير كافي للهياكل والمنشآت الجامعية التي أثرت سلبا على التحصيل والمردود الدراسي.
- لا تؤثر نفقات التسيير ونفقات التجهيز على نتائج التشغيل، ويمكن تفسير ذلك بضآلة نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، بالإضافة إلى عدم كفايتها واستعمالها في القطاعات غير المنتجة كالتجارة والإدارة والخدمات وهي غير مولدة لفرص العمل مما يجعل السياسة التشغيلية في الجزائر

تتسم بانخفاض فعاليتها، لذلك يتعين على السلطات المعنية العمل على الرفع من حجم نفقات التجهيز والعمل على الاستثمار في القطاعات المنتجة من أجل خلق الثروة ومناصب شغل إضافية.

- التأثير الإيجابي للإنفاق على النقل على عدد رحلات النقل الجوي، ولا يؤثر على أطوال السكك الحديدية، ويمكن تفسير هذا الأخير بعدم كفاءة وكفاية الإنفاق على النقل لتطوير قطاع السكك الحديدية والارتقاء به وبالرغم من تحديثه مؤخرا إلا أنه لم يرق إلى المستوى المطلوب، ما يثبت انخفاض فعالية سياسة النقل العمومي في مجال السكك الحديدية.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

حاولنا بالاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة من الناحية التطبيقية والقياسية التحقق من الفرضيات التي انطلقت الدراسة منها، وقد جاءت كما يلي:

إن النتائج الإيجابية المحققة في القطاع الصحي والتعليمي والنقل العمومي، تدل على أن الإنفاق العمومي ساهم إلى حد ما في تحقيق نتائج إيجابية ومقبولة في المدى الطويل، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن التحسن المسجل في مختلف المؤشرات الكمية لا يعكس المستوى الحقيقي لنجاح أداء القطاعات دون النظر إلى المستوى النوعي للخدمات المقدمة، كما أنه لا يخفي حجم العوائق والمشاكل التي تؤثر سلبا على مسار تطور ونجاح القطاعات والتي تضعف من فعاليتها، **وهذا ما يتوافق مع الفرضية الأولى** التي تعتبر أن الإنفاق العمومي يؤثر إيجابا على نتائج السياسات العمومية على المدى الطويل، لكن ليس بالضرورة أن يؤدي إلى تحقيق نتائج مرضية وإيجابية على كافة القطاعات كما هو الحال لقطاع التعليم العالي والتشغيل التي كانت لا تتوافق مع الفرضية.

- إن زيادة حجم الإنفاق العمومي لن يضمن زيادة كفاءته، كما أنه لن يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستويات الأداء بالقطاعات وتحقيق نتائج إيجابية، فيمكن أن يكون معدل نمو المخرجات أقل من نمو حجم الإنفاق العمومي وبالتالي تنخفض كفاءة الإنفاق العمومي، فتحقيق كفاءته لا ترتكز فقط على زيادة حجمه، وإنما لا بد أن ترافقه مجموعة من التدابير المساعدة على ذلك كعقلنة التخصيص والتوزيع والتسيير الجيد للموارد المالية والعمل بالتقيد بالأهداف والأولويات والتركيز على النتائج لا على الأنشطة، وكذا إرساء قواعد الإدارة الرشيدة بتشديد الرقابة والمحاسبة على أداءها بكل مكوناتها دون استثناء، ومحاربة كل أشكال الفساد الإداري والهدر الأموال العامة، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

- تتطلب السياسات العمومية مبالغ مالية عالية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها بفعالية واقتدار، وهذه المتطلبات المالية تتزايد خاصة مع تزايد النمو السكاني لتتمكن من تطوير برامجها وخططها، وتواجه الجزائر عقبات وعوائق عديدة في توفير الموارد المالية اللازمة وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي تتطلبها مختلف القطاعات الحيوية، وتبرز المشكلة أكثر وضوحا في محدودية مصادر التمويل والاعتماد الكلي على التمويل الحكومي الذي يعتمد على الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص، ما جعلها تواجه عجزا ماليا متكررا يعكس محدودية الموارد المالية المتاحة التي عجزت عن تلبية متطلبات السياسات العمومية، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

***توصيات واقتراحات:** من خلال دراستنا لموضوع السياسات العمومية والإنفاق العمومي في الجزائر وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات أولا التي تكون مشتركة فيما بين القطاعات وتليها الاقتراحات الموجهة لكل قطاع على حدى وهي كالآتي:

- الاعتماد على المناهج الحديثة في تصنيف الإنفاق العمومي (ميزانية البرامج والأداء، ميزانية التخطيط والبرمجة، ميزانية الأساس الصفري، الميزانية التعاقدية..) بدلا من النهج التقليدي الذي لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال التسيير المالي، خاصة أنه لا يظهر الأهداف المراد تحقيقها أي بمعنى أنه غير موضوع على أساس أهداف واضحة ودقيقة وإنما موضوع على أساس الوسائل، أضف إلى هذا استبعاد عنصر المحاسبة عن الأداء، خاصة في ظل غياب القوانين التي تضبط الميزانية والمعايير الحديثة التي ترفع من كفاءة وفعالية الإنفاق، إذ تكتفي الوزارة المالية بالتقديرات المقدمة من طرف الوزارات من اعتمادات التي تحتاجها دون اللجوء في أغلب الأوقات إلى الأولويات.
- ترتيب أولويات الإنفاق العمومي على المختلف القطاعات، وذلك بتوفير ما يلزم من مخصصات مالية مع البحث عن مصادر إضافية للزيادة في التمويل.
- مراجعة الآليات المعتمدة في تقدير حجم الموارد المالية المستحق لكل قطاع، لمعرفة التكلفة الحقيقية للوظائف التي تقوم بها.
- محاولة تقدير الاحتياجات والمتطلبات الفعلية لكل قطاع ثم تحديد أهدافها لتقيد بها لاحقا وتقدير الموارد المالية اللازمة لتحقيقها بصورة دقيقة ومفصلة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لكل قطاع على أبواب الإنفاق وتوزيعها على مختلف مناطق الوطن دون ميول أو تحيز.
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية المخصصة لكل قطاع مع محاولة التقليل من الهذر إلى أدنى مستوى ممكن.

- تحسين القدرة الإدارية باتخاذ إجراءات صارمة لمحاربة الفساد الإداري والمالي والقضاء عليه.
- تطبيق القوانين بصرامة وجدية والرقابة المستمرة والمحاسبة والمساءلة والعمل بشفافية.
- البحث عن مصادر تمويلية أخرى تكرس عدم الاعتماد الكلي على العائدات المتأتية من قطاع المحروقات لتمويل الإنفاق العمومي.

*** قطاع الصحة:**

- دمج القطاع الخاص في النظام الصحي للتكامل مع القطاع العام، وتتولى الدولة عملية التنظيم والتوجيه والمراقبة للتحكم في تكاليف العلاج.

- إعادة النظر في المعدات والأجهزة الطبية المتوفرة على مستوى كل المراكز الصحية ومسايرتها للتطور التكنولوجي.

- تقديم التغطية الصحية الشاملة والدائمة وخاصة العلاجات الأساسية والقضاء على الفوارق الجهوية.

*** قطاع التعليم:**

- لكي نضمن الفعالية والكفاءة والإنصاف في تخصيص الموارد المالية لا بد أن يخصص 6 % من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم.

- إعادة النظر في تكوين وتأهيل الأساتذة في مختلف أطوار التعليم لتنمية مهاراتهم حتى يكون لها انعكاسات ايجابية على التحصيل الدراسي للتلاميذ.

- توثيق العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، مع إعادة النظر في التخصصات الجامعية حتى تتوافق مع متطلبات عالم الشغل.

- تمويل الأساتذة للقيام ببحوثهم العلمية خاصة أنها تتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة.

*** قطاع التشغيل:**

- تطوير الجهاز الإنتاجي (العرض) لكي تكون له القدرة على تغطية الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق، وكذا التركيز على القطاعات الإنتاجية التي لها قيمة مضافة، والأكثر توليدا لفرص العمل كقطاع الزراعة والصناعة والسياحة.

- التشجيع على إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة وإزالة العوائق البيروقراطية، ودعمها وحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية تجنبا لإفلاسها.

- البحث عن استراتيجيات لتقليص البطالة وترقية التشغيل بالاعتماد على المقاربة الاقتصادية بدلا من المقاربة الاجتماعية.

- الانتقال من اقتصاد سياسي إلى اقتصاد مؤسساتي يسعى إلى إقامة دولة ترتكز على المؤسسات الاقتصادية المنتجة بدلا من تغطية المتطلبات والاحتياجات من الخارج.

- تشجيع مبادرات الشباب المبدع والمختبرات العلمية كحاضنات الأعمال لتجسيد أفكارهم وتحويلها إلى مؤسسات ناجحة.

*** قطاع النقل العمومي:**

- إن الرغبة في تنويع الايرادات العامة وتخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية لا يمكن بلوغها إلا بتطوير والنهوض بقطاع النقل وتحديثه حسب المعايير الدولية المعمول بها، باعتباره القطاع الذي يربط العديد من القطاعات الاقتصادية الفعالة والتي لها قيمة مضافة.

- الاهتمام بالجانب النوعي لمستوى الخدمات المقدمة على مستوى وسائل النقل والبنى التحتية له من طرقات والمطارات والموانئ والمواقف التي تفتقد إلى أدنى شروط التنقل وتتنافى مع مقاييس الدولية.

**آفاق الدراسة:**

رغم سعينا للإلمام بأهم جوانب الموضوع إلا أن هذه الدراسة جزء يسير لا يخلو من النقائص وهو ما يفتح أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:

كتقييم أثر الإنفاق العمومي على السياسات العمومية من ناحية نوعية الخدمات العامة المقدمة سواء كانت صحية أو تعليمية أو تشغيلية أو للنقل العمومي .

# الملاحق

## الملحق رقم1 : اختبارات استقرارية السلسلة Gs

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.000652 | 0.1503 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 0.996978 | 0.9112 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.604224 | 0.4668 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -7.253541 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -7.288116 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.372257 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

## الملحق رقم 2: اختبارات استقرارية السلسلة Pib

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.916425 | 0.6184 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 0.747202 | 0.9910 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 3.080624 | 0.9990 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.159543 | 0.0016 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.977657 | 0.0005 |
| Test critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.419243 | 0.0014 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

## الملحق رقم 3: اختبارات استقرارية السلسلة Tme

Null Hypothesis: TME has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.166191 | 0.0015 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: TME has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.244881 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: TME has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.266547 | 0.0021 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

## الملحق رقم 4: اختبارات استقرارية السلسلة Tn

Null Hypothesis: TN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.213261 | 0.0013 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: TN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.200464 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: TN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.984780 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

**الملحق رقم5 : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل (معدل الوفيات الأطفال دون سن الخامسة Tme)**

DL Long Run Form and Bounds Test
pendent Variable: D(TME)
lected Model: ARDL(1, 0, 0)
se 2: Restricted Constant and No Trend
te: 11/12/20 Time: 12:33
mple: 1990 2017
luded observations: 27

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 70.79902 | 33.59794 | 2.107243 | 0.0462 |
| TME(-1)* | -1.072212 | 0.208045 | -5.153745 | 0.0000 |
| GS** | -7.621632 | 13.14422 | -0.579847 | 0.5677 |
| PIB** | 9.43E-07 | 3.65E-06 | 0.258005 | 0.7987 |

)-value incompatible with t-Bounds distribution.
/ariable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| GS | -7.108326 | 12.16555 | -0.584300 | 0.5647 |
| PIB | 8.79E-07 | 3.40E-06 | 0.258747 | 0.7981 |
| C | 66.03080 | 28.67995 | 2.302333 | 0.0307 |

= TME - (-7.1083*GS + 0.0000*PIB + 66.0308 )

| ounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| st Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| tatistic | 6.657951 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| ual Sample Size | 27 | Finite Sample: n=35 | | |
| | | 10% | 2.845 | 3.623 |
| | | 5% | 3.478 | 4.335 |
| | | 1% | 4.948 | 6.028 |
| | | Finite Sample: n=30 | | |
| | | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | | 1% | 5.155 | 6.265 |

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TME)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/12/20 Time: 12:37
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| CointEq(-1)* | -1.072212 | 0.195415 | -5.486850 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.536514 | Mean dependent var | -0.944444 |
| Adjusted R-squared | 0.536514 | S.D. dependent var | 76.61886 |
| S.E. of regression | 52.16195 | Akaike info criterion | 10.78292 |
| Sum squared resid | 70742.61 | Schwarz criterion | 10.83091 |
| Log likelihood | -144.5694 | Hannan-Quinn criter. | 10.79719 |
| Durbin-Watson stat | 2.032779 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| F-statistic | 6.657951 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

## الملحق رقم 6: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل (معدل العمر المتوقع عند الولادة (Tn

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TN)
Selected Model: ARDL(1, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/12/20 Time: 13:00
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(GS) | 178.5434 | 346.7805 | 0.514860 | 0.6160 |
| D(GS(-1)) | -479.5821 | 380.4463 | -1.260578 | 0.2314 |
| D(GS(-2)) | -265.3381 | 368.2967 | -0.720447 | 0.4850 |
| D(GS(-3)) | 1186.007 | 284.7708 | 4.164778 | 0.0013 |
| D(PIB) | -0.000123 | 0.000216 | -0.571610 | 0.5781 |
| D(PIB(-1)) | 0.000176 | 0.000266 | 0.662373 | 0.5203 |
| D(PIB(-2)) | 0.001096 | 0.000381 | 2.877453 | 0.0139 |
| D(PIB(-3)) | 0.000932 | 0.000414 | 2.249381 | 0.0440 |
| CointEq(-1)* | -1.049290 | 0.157369 | -6.667725 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.818850 | Mean dependent var | 0.374167 |
| Adjusted R-squared | 0.722237 | S.D. dependent var | 1994.499 |
| S.E. of regression | 1051.165 | Akaike info criterion | 17.03318 |
| Sum squared resid | 16574215 | Schwarz criterion | 17.47495 |
| Log likelihood | -195.3982 | Hannan-Quinn criter. | 17.15038 |
| Durbin-Watson stat | 2.535815 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| F-statistic | 8.891712 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TN)
Selected Model: ARDL(1, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/12/20 Time: 12:59
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -1072.947 | 1362.659 | -0.787392 | 0.4463 |
| TN(-1)* | -1.049290 | 0.196516 | -5.339475 | 0.0002 |
| GS(-1) | 627.8860 | 543.1920 | 1.155919 | 0.2702 |
| PIB(-1) | -0.000348 | 0.000157 | -2.211699 | 0.0471 |
| D(GS) | 178.5434 | 490.2471 | 0.364191 | 0.7221 |
| D(GS(-1)) | -479.5821 | 468.4564 | -1.023750 | 0.3261 |
| D(GS(-2)) | -265.3381 | 448.6368 | -0.591432 | 0.5652 |
| D(GS(-3)) | 1186.007 | 363.3201 | 3.264359 | 0.0068 |
| D(PIB) | -0.000123 | 0.000264 | -0.467100 | 0.6488 |
| D(PIB(-1)) | 0.000176 | 0.000321 | 0.549368 | 0.5928 |
| D(PIB(-2)) | 0.001096 | 0.000601 | 1.822771 | 0.0933 |
| D(PIB(-3)) | 0.000932 | 0.000577 | 1.615386 | 0.1322 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| GS | 598.3913 | 499.8584 | 1.197122 | 0.2544 |
| PIB | -0.000331 | 0.000147 | -2.256292 | 0.0435 |
| C | -1022.546 | 1296.364 | -0.788780 | 0.4455 |

EC = TN - (598.3913*GS -0.0003*PIB -1022.5459 )

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 8.891712 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| Actual Sample Size | 24 | Finite Sample: n=35 | | |
| | | 10% | 2.845 | 3.623 |
| | | 5% | 3.478 | 4.335 |
| | | 1% | 4.948 | 6.028 |
| | | Finite Sample: n=30 | | |
| | | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | | 1% | 5.155 | 6.265 |

## الملحق رقم 7: اختبارات استقرارية السلسلةGe (الإنفاق على التعليم والتربية)

Null Hypothesis: GE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.318308 | 0.4107 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: GE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.445107 | 0.1396 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: GE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.862657 | 0.3330 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.816508 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -7.031688 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -7.186108 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

**الملحق رقم 8: اختبارات استقرارية السلسلةTinsp (معدل الإلتحاق بالمدارس)**

Null Hypothesis: TINSP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.467317 | 0.9789 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: TINSP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.801273 | 0.3719 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: TINSP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 1.903238 | 0.9837 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

Null Hypothesis: D(TINSP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.890632 | 0.0273 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

Null Hypothesis: D(TINSP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.396710 | 0.0205 |
| Test critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

Null Hypothesis: D(TINSP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.129654 | 0.0030 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

**الملحق رقم 09: اختبارات استقرارية السلسلة Tes(معدل الرسوب المدرسي)**

ull Hypothesis: TES has a unit root
xogenous: Constant, Linear Trend
andwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | -2.211888 | 0.4645 |
| est critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

ll Hypothesis: TES has a unit root
ogenous: Constant
ndwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| llips-Perron test statistic | | -1.106487 | 0.6983 |
| st critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

l Hypothesis: TES has a unit root
ogenous: None
ndwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| llips-Perron test statistic | | -0.352478 | 0.5484 |
| st critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

Hypothesis: D(TES) has a unit root
genous: Constant, Linear Trend
dwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| lips-Perron test statistic | | -9.672270 | 0.0000 |
| t critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

Hypothesis: D(TES) has a unit root
genous: Constant
dwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| lips-Perron test statistic | | -8.142990 | 0.0000 |
| t critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

l Hypothesis: D(TES) has a unit root
ogenous: None
ndwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| llips-Perron test statistic | | -7.940593 | 0.0000 |
| st critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

**الملحق رقم 10: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل (معدل الالتحاق بالمدارس (Tinsp**

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TINSP)
Selected Model: ARDL(2, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/12/20 Time: 21:04
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 34.09567 | 5.901384 | 5.777571 | 0.0000 |
| TINSP(-1)* | -0.266261 | 0.045328 | -5.874040 | 0.0000 |
| GE(-1) | -1.432496 | 0.380914 | -3.760686 | 0.0021 |
| GS(-1) | 0.029516 | 0.006610 | 4.465259 | 0.0005 |
| D(TINSP(-1)) | -0.313853 | 0.213651 | -1.468998 | 0.1639 |
| D(GE) | 0.081971 | 0.551340 | 0.148676 | 0.8839 |
| D(GE(-1)) | 0.639110 | 0.480512 | 1.330059 | 0.2048 |
| D(GE(-2)) | 0.607303 | 0.363093 | 1.672581 | 0.1166 |
| D(GS) | 0.008385 | 0.002346 | 3.573739 | 0.0031 |
| D(GS(-1)) | -0.015604 | 0.003547 | -4.399427 | 0.0006 |
| D(GS(-2)) | -0.007428 | 0.002631 | -2.823339 | 0.0135 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| GE | -5.380045 | 1.061091 | -5.070298 | 0.0002 |
| GS | 0.110853 | 0.019948 | 5.557187 | 0.0001 |
| C | 128.0535 | 4.188728 | 30.57098 | 0.0000 |

EC = TINSP - (-5.3800*GE + 0.1109*GS + 128.0535 )

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 9.712422 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| Actual Sample Size | 25 | Finite Sample: n=30 | | |
| | | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | | 1% | 5.155 | 6.265 |

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TINSP)
Selected Model: ARDL(2, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/12/20 Time: 21:06
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(TINSP(-1)) | -0.313853 | 0.173755 | -1.806293 | 0.0924 |
| D(GE) | 0.081971 | 0.429158 | 0.191005 | 0.8513 |
| D(GE(-1)) | 0.639110 | 0.367760 | 1.737848 | 0.1042 |
| D(GE(-2)) | 0.607303 | 0.276444 | 2.196840 | 0.0454 |
| D(GS) | 0.008385 | 0.001745 | 4.805607 | 0.0003 |
| D(GS(-1)) | -0.015604 | 0.002757 | -5.660460 | 0.0001 |
| D(GS(-2)) | -0.007428 | 0.002122 | -3.501429 | 0.0035 |
| CointEq(-1)* | -0.266261 | 0.038766 | -6.868378 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.785594 | Mean dependent var | 0.633200 |
| Adjusted R-squared | 0.697309 | S.D. dependent var | 1.534758 |
| S.E. of regression | 0.844383 | Akaike info criterion | 2.753916 |
| Sum squared resid | 12.12070 | Schwarz criterion | 3.143956 |
| Log likelihood | -26.42395 | Hannan-Quinn criter. | 2.862097 |
| Durbin-Watson stat | 2.157990 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| F-statistic | 9.712422 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**الملحق رقم 11: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل (معدل الرسوب المدرسي Tes ).**

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TES)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/12/20 Time: 20:57
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 2.201275 | 0.556528 | 3.955373 | 0.0007 |
| TES(-1)* | -0.697807 | 0.168778 | -4.134465 | 0.0004 |
| GE(-1) | -0.113734 | 0.044188 | -2.573872 | 0.0173 |
| PIB** | -2.73E-08 | 6.32E-09 | -4.309403 | 0.0003 |
| D(GE) | -0.058804 | 0.039162 | -1.501558 | 0.1474 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| GE | -0.162988 | 0.043027 | -3.787999 | 0.0010 |
| PIB | -3.91E-08 | 5.98E-09 | -6.525603 | 0.0000 |
| C | 3.154561 | 0.184782 | 17.07178 | 0.0000 |

EC = TES - (-0.1630*GE -0.0000*PIB + 3.1546 )

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 5.479104 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| Actual Sample Size | 27 | Finite Sample: n=35 | | |
| | | 10% | 2.845 | 3.623 |
| | | 5% | 3.478 | 4.335 |
| | | 1% | 4.948 | 6.028 |
| | | Finite Sample: n=30 | | |
| | | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | | 1% | 5.155 | 6.265 |

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TES)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/12/20 Time: 20:59
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(GE) | -0.058804 | 0.031519 | -1.865664 | 0.0755 |
| CointEq(-1)* | -0.697807 | 0.139827 | -4.990493 | 0.0001 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.501340 | Mean dependent var | -0.006481 |
| Adjusted R-squared | 0.481394 | S.D. dependent var | 0.152394 |
| S.E. of regression | 0.109746 | Akaike info criterion | -1.510117 |
| Sum squared resid | 0.301102 | Schwarz criterion | -1.414129 |
| Log likelihood | 22.38657 | Hannan-Quinn criter. | -1.481574 |
| Durbin-Watson stat | 2.304724 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| F-statistic | 5.479104 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

**الملحق رقم 12: اختبارات استقرارية السلسلة Edi**

ll Hypothesis: EDI has a unit root
ogenous: Constant, Linear Trend
ndwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | -1.810434 | 0.6715 |
| st critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

l Hypothesis: EDI has a unit root
genous: Constant
ndwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| llips-Perron test statistic | | 0.488739 | 0.9831 |
| st critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

ll Hypothesis: EDI has a unit root
ogenous: None
ndwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | 2.271723 | 0.9928 |
| st critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

l Hypothesis: D(EDI) has a unit root
genous: Constant, Linear Trend
ndwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| llips-Perron test statistic | | -5.067033 | 0.0020 |
| st critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

l Hypothesis: D(EDI) has a unit root
genous: Constant
ndwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| llips-Perron test statistic | | -4.869667 | 0.0006 |
| st critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

Hypothesis: D(EDI) has a unit root
genous: None
dwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| lips-Perron test statistic | | -3.859754 | 0.0004 |
| t critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

**الملحق رقم 13: اختبارات استقرارية السلسلة Ges (الإنفاق على التعليم العالي)**

Null Hypothesis: GES has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.130463 | 0.0016 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: GES has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.234923 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: GES has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.970364 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

## الملحق رقم4 1: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل (عدد المتخرجين edi)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EDI)
Selected Model: ARDL(1, 3, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/12/20 Time: 22:31
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -1654.984 | 5544.723 | -0.298479 | 0.7688 |
| EDI(-1)* | -0.850241 | 0.211553 | -4.019040 | 0.0008 |
| GES(-1) | -829.3457 | 389.3731 | -2.129951 | 0.0472 |
| PIB** | 0.014243 | 0.003436 | 4.144822 | 0.0006 |
| D(GES) | -106.7308 | 149.7298 | -0.712823 | 0.4851 |
| D(GES(-1)) | 513.4093 | 260.3463 | 1.972025 | 0.0642 |
| D(GES(-2)) | 261.8605 | 173.7617 | 1.507009 | 0.1492 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| GES | -975.4241 | 366.2331 | -2.663397 | 0.0158 |
| PIB | 0.016751 | 0.000577 | 29.03597 | 0.0000 |
| C | -1946.488 | 6388.954 | -0.304665 | 0.7641 |

EC = EDI - (-975.4241*GES + 0.0168*PIB -1946.4878 )

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 8.008482 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| Actual Sample Size | 25 | Finite Sample: n=30 | | |
| | | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | | 1% | 5.155 | 6.265 |

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EDI)
Selected Model: ARDL(1, 3, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/12/20 Time: 22:34
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(GES) | -106.7308 | 114.2855 | -0.933897 | 0.3627 |
| D(GES(-1)) | 513.4093 | 160.2207 | 3.204388 | 0.0049 |
| D(GES(-2)) | 261.8605 | 127.5783 | 2.052546 | 0.0549 |
| CointEq(-1)* | -0.850241 | 0.139080 | -6.113339 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.511219 | Mean dependent var | 10788.40 |
| Adjusted R-squared | 0.441393 | S.D. dependent var | 17694.15 |
| S.E. of regression | 13224.61 | Akaike info criterion | 21.96319 |
| Sum squared resid | 3.67E+09 | Schwarz criterion | 22.15821 |
| Log likelihood | -270.5399 | Hannan-Quinn criter. | 22.01728 |
| Durbin-Watson stat | 2.234887 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| F-statistic | 8.008482 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

## الملحق رقم 15: اختبارات استقرارية السلسلة Ge (الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

ull Hypothesis: GE has a unit root
xogenous: Constant, Linear Trend
andwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| hillips-Perron test statistic | | -3.948367 | 0.0236 |
| est critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

ll Hypothesis: GE has a unit root
xogenous: Constant
ndwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | -3.771855 | 0.0084 |
| st critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

ull Hypothesis: GE has a unit root
xogenous: None
andwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | 0.127771 | 0.7147 |
| st critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

**الملحق رقم 16: اختبارات استقرارية السلسلة Chom (معدل البطالة)**

ull Hypothesis: CHOM has a unit root
xogenous: Constant, Linear Trend
andwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| hillips-Perron test statistic | | -2.114433 | 0.5152 |
| est critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.637097 | 0.8461 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.788893 | 0.3649 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.433602 | 0.0686 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

ull Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
xogenous: Constant
andwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | -3.529440 | 0.0152 |
| st critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.517591 | 0.0011 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

## الملحق رقم 17: اختبارات استقرارية السلسلة Temp(معدل التشغيل)

Null Hypothesis: TEMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.198382 | 0.4715 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: TEMP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.795356 | 0.8044 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: TEMP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 0.451033 | 0.8050 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

ull Hypothesis: D(TEMP) has a unit root
ogenous: Constant, Linear Trend
ndwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | -4.959991 | 0.0026 |
| st critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

ull Hypothesis: D(TEMP) has a unit root
ogenous: Constant
ndwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | -5.009746 | 0.0004 |
| st critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

ull Hypothesis: D(TEMP) has a unit root
xogenous: None
andwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| hillips-Perron test statistic | | -5.047906 | 0.0000 |
| est critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

**الملحق رقم 18: نتائج إختبار سببية (Toda & Yamamoto ) (معدل البطالة ومعدل التشغيل)**

AR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 11/15/20 Time: 15:56
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Dependent variable: CHOM

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| GE | 0.317364 | 1 | 0.5732 |
| PIB | 2.223251 | 1 | 0.1359 |
| All | 2.225334 | 2 | 0.3287 |

Dependent variable: GE

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| CHOM | 0.047984 | 1 | 0.8266 |
| PIB | 0.910968 | 1 | 0.3399 |
| All | 1.044116 | 2 | 0.5933 |

Dependent variable: PIB

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| CHOM | 1.383238 | 1 | 0.2396 |
| GE | 2.860665 | 1 | 0.0908 |
| All | 3.933009 | 2 | 0.1399 |

AR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 11/15/20 Time: 18:20
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Dependent variable: TEMP

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| GE | 0.001152 | 1 | 0.9729 |
| PIB | 1.404026 | 1 | 0.2361 |
| All | 1.641805 | 2 | 0.4400 |

Dependent variable: GE

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| TEMP | 0.252061 | 1 | 0.6156 |
| PIB | 0.470655 | 1 | 0.4927 |
| All | 0.649980 | 2 | 0.7225 |

Dependent variable: PIB

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| TEMP | 0.735936 | 1 | 0.3910 |
| GE | 2.541686 | 1 | 0.1109 |
| All | 3.453196 | 2 | 0.1779 |

**الملحق رقم 19: اختبارات استقرارية السلسلة gt (الإنفاق على النقل)**

ypothesis: GT has a unit root
nous: Constant, Linear Trend
Width: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| s-Perron test statistic | | -4.334145 | 0.0101 |
| itical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

othesis: GT has a unit root
ous: Constant
dth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| -Perron test statistic | | -4.430266 | 0.0017 |
| ical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

othesis: GT has a unit root
us: None
lth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Perron test statistic | | -1.080310 | 0.2462 |
| cal values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

**الملحق رقم20: اختبارات استقرارية السلسلة Lcf (أطوال السكك الحديدية)**

ull Hypothesis: LCF has a unit root
ogenous: Constant, Linear Trend
ndwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | -1.801982 | 0.6756 |
| st critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

ll Hypothesis: LCF has a unit root
ogenous: Constant
ndwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | -1.698607 | 0.4206 |
| st critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

ll Hypothesis: LCF has a unit root
ogenous: None
ndwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | 0.214434 | 0.7408 |
| st critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

Hypothesis: D(LCF) has a unit root
genous: Constant, Linear Trend
dwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| lips-Perron test statistic | | -3.815208 | 0.0319 |
| t critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

Hypothesis: D(LCF) has a unit root
genous: Constant
dwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| lips-Perron test statistic | | -3.919966 | 0.0061 |
| t critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

Hypothesis: D(LCF) has a unit root
genous: None
dwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| lips-Perron test statistic | | -3.998713 | 0.0003 |
| t critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

**الملحق رقم21: اختبارات استقرارية السلسلة Nvar (عدد رحلات النقل الجوي)**

ll Hypothesis: NVAR has a unit root
ogenous: Constant, Linear Trend
ndwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| illips-Perron test statistic | | -1.518830 | 0.7976 |
| st critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

Null Hypothesis: NVAR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.222072 | 0.9241 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

Null Hypothesis: NVAR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 1.418382 | 0.9573 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

Hypothesis: D(NVAR) has a unit root
genous: Constant, Linear Trend
dwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| lips-Perron test statistic | | -10.35066 | 0.0000 |
| t critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

Null Hypothesis: D(NVAR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.603919 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

Null Hypothesis: D(NVAR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.271786 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

**الملحق رقم22: نتائج اختبار سببية (Toda & Yamamoto ) (أطوال السكك الحديدية)**

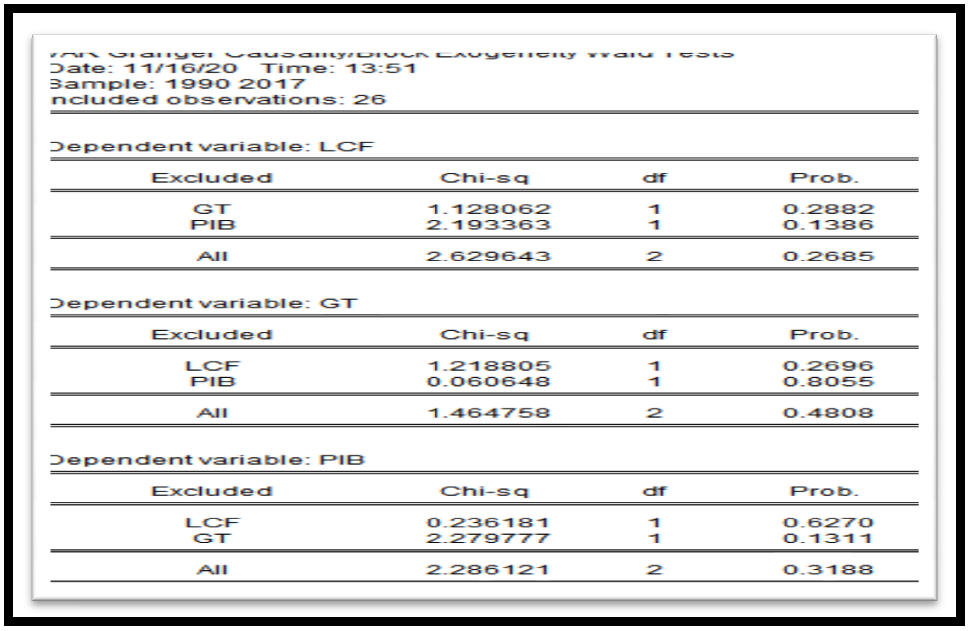

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 11/16/20 Time: 13:51
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Dependent variable: LCF

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| GT | 1.128062 | 1 | 0.2882 |
| PIB | 2.193363 | 1 | 0.1386 |
| All | 2.629643 | 2 | 0.2685 |

Dependent variable: GT

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| LCF | 1.218805 | 1 | 0.2696 |
| PIB | 0.060648 | 1 | 0.8055 |
| All | 1.464758 | 2 | 0.4808 |

Dependent variable: PIB

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| LCF | 0.236181 | 1 | 0.6270 |
| GT | 2.279777 | 1 | 0.1311 |
| All | 2.286121 | 2 | 0.3188 |

**الملحق رقم 23: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل (عدد رحلات النقل الجوي)**

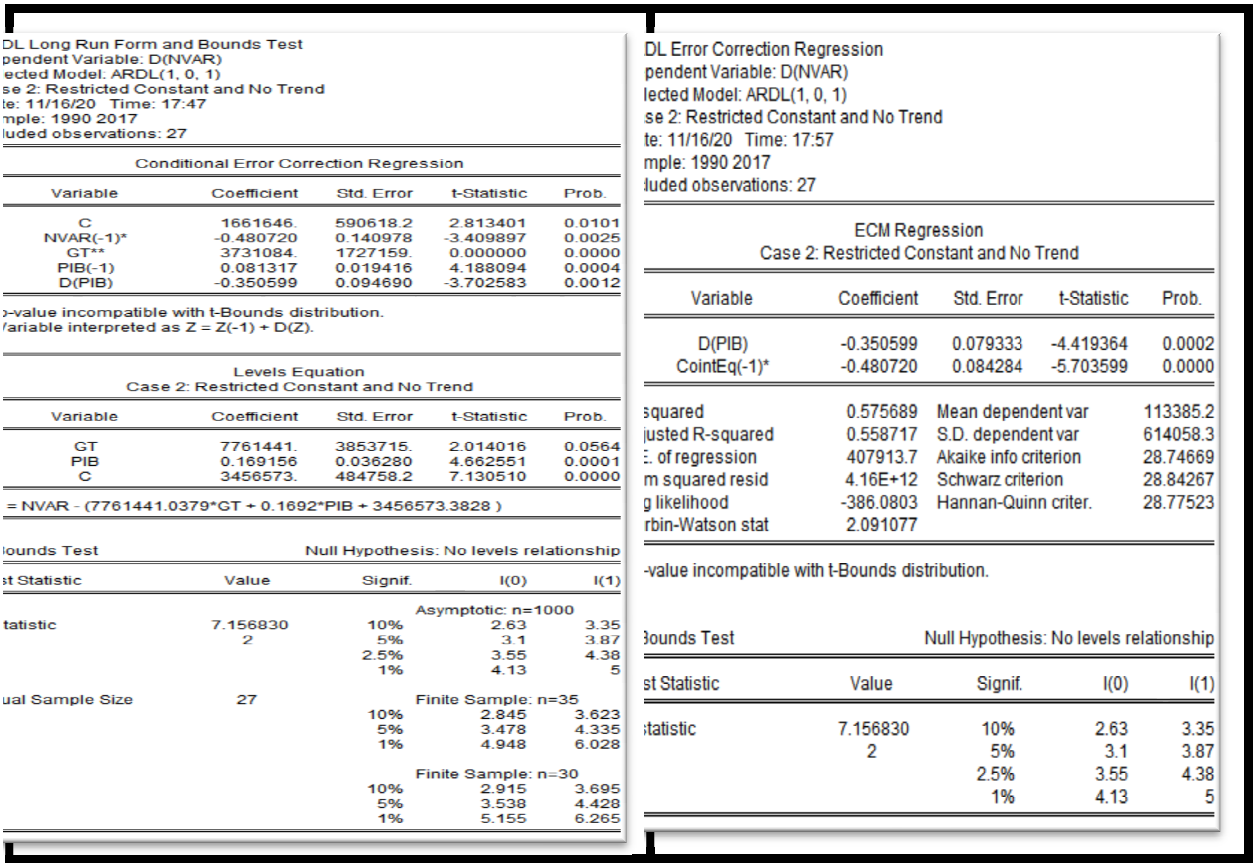

DL Long Run Form and Bounds Test
pendent Variable: D(NVAR)
lected Model: ARDL(1, 0, 1)
se 2: Restricted Constant and No Trend
te: 11/16/20 Time: 17:47
mple: 1990 2017
luded observations: 27

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1661646. | 590618.2 | 2.813401 | 0.0101 |
| NVAR(-1)* | -0.480720 | 0.140978 | -3.409897 | 0.0025 |
| GT** | 3731084. | 1727159. | 0.000000 | 0.0000 |
| PIB(-1) | 0.081317 | 0.019416 | 4.188094 | 0.0004 |
| D(PIB) | -0.350599 | 0.094690 | -3.702583 | 0.0012 |

-value incompatible with t-Bounds distribution.
ariable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| GT | 7761441. | 3853715. | 2.014016 | 0.0564 |
| PIB | 0.169156 | 0.036280 | 4.662551 | 0.0001 |
| C | 3456573. | 484758.2 | 7.130510 | 0.0000 |

= NVAR - (7761441.0379*GT + 0.1692*PIB + 3456573.3828 )

ounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| st Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| tatistic | 7.156830 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| ual Sample Size | 27 | Finite Sample: n=35 | | |
| | | 10% | 2.845 | 3.623 |
| | | 5% | 3.478 | 4.335 |
| | | 1% | 4.948 | 6.028 |
| | | Finite Sample: n=30 | | |
| | | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | | 1% | 5.155 | 6.265 |

DL Error Correction Regression
pendent Variable: D(NVAR)
lected Model: ARDL(1, 0, 1)
se 2: Restricted Constant and No Trend
te: 11/16/20 Time: 17:57
mple: 1990 2017
luded observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(PIB) | -0.350599 | 0.079333 | -4.419364 | 0.0002 |
| CointEq(-1)* | -0.480720 | 0.084284 | -5.703599 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| squared | 0.575689 | Mean dependent var | 113385.2 |
| usted R-squared | 0.558717 | S.D. dependent var | 614058.3 |
| . of regression | 407913.7 | Akaike info criterion | 28.74669 |
| m squared resid | 4.16E+12 | Schwarz criterion | 28.84267 |
| g likelihood | -386.0803 | Hannan-Quinn criter. | 28.77523 |
| rbin-Watson stat | 2.091077 | | |

-value incompatible with t-Bounds distribution.

Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| st Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| tatistic | 7.156830 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

# قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

- **الكتب:**


- أحمد سعيفان. (2004). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت.
- أحمد مصطفى حسين. (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.
- أحمد محروس خضير. ( 2017). تحليل السياسات العامة- دراسة نظرية وحالات علمية، ط1، دار الكتاب الجامعي، لبنان.
- الدغيدي مديحة. (1980). النفقات العامة- دراسة تحليلية- مع دراسة تطبيقية عن تطور الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية، دار السعودية للنشر والتوزيع، جدة.
- العزاوي وصال نجيب. (2001). السياسات العامة حقل مصرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- المهايني محمد الخالد. (2013). محاضرات في المالية العامة، المنشورات الجامعية، دمشق.
- البيلاوي حازم. (1998). دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، ط1، القاهرة.
- الأعسر خديجة. (2016). اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة.
- برعي حسين وآخرون. (2013). اقتصاديات الخدمات الصحية إشارة إلى اقتصاديات النظام الصحي السعودي، خوارزمية العلمية، الجزائر.
- بن العقيل عقيل عبد الله. ( 2005). سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد الناشرون،الرياض.
- بعلي محمد الصغير وآخرون. ( 2003). المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، بيروت.
- جيمس أندرسون. (1999). صنع السياسات العامة. ترجمة عامر كبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- حميدي حمدي العناني.(1987). اقتصاديات المالية العامة في ظل المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- حسن أبشر الطيب. (2000). الدولة العصرية- دولة مؤسسات، الدار الثقافية، القاهرة.
- خالد شحادة الخطيب. أحمد زهير شامية. ( 2007). أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان.
- خيري عبد القوي. (1988). دراسة السياسة العامة، الطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الكويت.
- خبابة عبد الله. (2009). أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة مسيلة.
- خالد عبد الوهاب البنداري. (2016). العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثروات المصرية، جامعة مصر.
- رمزي زكي. (2000). انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، ط1، دمشق.

- سوزي عدلي ناشد. (2003). المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- سعيد علي محمد العبيدي. ( 2011). اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة. ط1، الأردن.
- سعيد عبد العزيز عثمان. (2008). المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت.
- شبل بدران. (1999). التربية والمجتمع، رؤية نقدية في المفاهيم، القضايا، المشكلات، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.
- طارق الحاج. (2009). المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- طاقة محمد، هدى الغزاوي. (2007). اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، بيروت.
- عطا الله خالد. (2018). السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ- الجزائر أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- علي عبد الكريم الجابري. (2012) .دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار الدجلة، عمان.
- عوض الله زينب حسين. (1993). مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت.
- علي عباس فاضل الساكني. (2009). العولمة ودور الدولة في البلدان النامية، مع إشارة للعراق دار العلاقات الاقتصادية الدولية، العراق.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (1999). اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- على لطفي. ( 1995). المالية العامة ( دراسة تحليلية)، مكتبة عين الشمس، مصر.
- عبد الكريم صادق البركات وآخرون. (1986). المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت.
- عبد الله شحاته. (2009). الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام – رؤية عامة، جامعة القاهرة.
- عبد الفتاح الجبالي. (د، س). الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- فهمي خليفة الفهداوي. (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة، الأردن.
- قدي عبد المجيد. (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية.
- محرزي محمد عباس. (2012). اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر.
- محمد حلمي مراد. ( 1984). مالية الدولة، مطبعة الحكومة، القاهرة.
- محمود حسين الوادي. (2007). مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد شاكر عصفور. (2008). أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، ط1، عمان.

- وسام ملاك. (2012). تطور الفكر الاقتصادي، النيوكلاسيكية والحدية والهجوم النيوكلاسيكي المضاد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، ج1.
- هوردو. (2010). العدالة الاجتماعية حلم لا تتحقق، مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة.


- **الأطروحات والرسائل:**


- ابراهيم هياق. (2011). اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو إصلاح النظام التربوي في الجزائر، أطروحة ماجستير، جامعة قسنطينة.
- القنطري زليخة. (2014). سياسات نقل الأشخاص في الجزائر، واقع وآفاق دراسة حالة منظومة النقل الحضري لمدينة الجزائر العاصمة، أطروحة الدكتوراه، جامعة باتنة.
- العربي مليكة. (2016). السياسات الاجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر – مقاربة كمية، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر.
- الإمام سلمى. (2008). صنع السياسة العامة في الجزائر- دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999-2007، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بودخدخ كريم. (2010). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر من 2001 إلى 2009، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بوتليليس مراد. (2012). تطور التعليم في الجزائر 1830- 2011، أطروحة ماجستير، جامعة وهران.
- بيداري محمود. (2014). العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1991- 2010 مع الإشارة خاصة لفرضية فانجر، أطروحة ماجستير، جامعة وهران.
- بريشي عبد الكريم. (2014). دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني-حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- بن عزة محمد. (2014). ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- حسيني محمد العيد. (2013). السياسة العامة الصحية في الجزائر، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990- 2012، أطروحة ماجستير، جامعة ورقلة.
- خروبي بزارة عمر. (2011). إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1999- 2009، دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية بشلف، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر.
- دردوري لحسن. (2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه.
- درواسي مسعود.(2004). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

- طالبي صلاح الدين. (2015)، تقييم فعالية التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- طيلب أحمد. (2006). دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أطروحة ماجستير، جامعة بومرداس.
- علي دحمان محمد. (2011). تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة ولاية تلمسان، أطروحة ماجستير، جامعة تلمسان.
- علي دحمان محمد. (2017). تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- فتحي السيد يوسف عبد الله. (2012). دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم، الحالة المصرية بالمقارنة بالتجارب الدولية، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة.
- قنطري زليخة. ( 2014). سياسات نقل الأشخاص في الجزائر واقع وآفاق، دراسة حالة منظومة النقل الحضري لمدينة الجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،
- مالكي عمر. (2018). تحليل أثر النفقات العامة على التنمية البشرية خلال الفترة 1990- 2014، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- مقراني حميد. (2015). أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر 1988- 2012، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر.
- نبيل جبال سليم عبد النبي. ( 2012). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية 2000-2010، أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر.

**▪ المجلات والمقالات والدوريات:**

- المومن عبد الكريم. (2017). تأثير التوسع في الإنفاق الحكومي على التشغيل بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016، مجلة المعارف، (23)، 114-125.
- الجهني محمد فالح. ( 2007). التعليم العام والتعليم العالي من يدفع التكاليف؟، مجلة المعرفة، (108)، 38-45.
- البحيري خلف محمد. (2019). تفعيل بعض مداخل ترشيد الإنفاق في تحسين الفاعلية التعليمية بالمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، المجلة التربوية، (59)، 72-126.
- الزنفيلي أحمد محمود. (2017). الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعة: الكفاية والكفاءة والعدالة دراسة تحليلية، مجلة الكلية بالزقازيق، 1(97)، 121-170.
- الفاتح محمد عثمان مختار. (2013). اقتصاديات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية وأثرها في التنمية، مجلة أماراباك، 4(10)، 121-138.
- بوشلاغم عميروش وآخرون. ( 2017). واقع آفاق المنظومة الصحية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، 4(3)، 10-30.

- برنامج السياسات والنظم الصحية. (2005)، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر، دراسة تحليلية للوضع الراهن والرؤى المستقبلية، جمعية التنمية الصحية والبيئية.
- بديسي فهيمة وآخرون. (2011). جودة الخدمات الصحية، الخصائص والأبعاد والمؤشرات، مجلة الاقتصاد والمجتمع، (7)، 135-156.
- بوقناديل محمد وآخرون. (2016). تقييم الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر نسبة إلى الموازنة العامة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 1(2)، 81-95.
- بن عيشي عمار. (2016). أبعاد جودة الخدمة الصحية ودورها في تحقيق رضا الزبون (المرضى) دراسة حالة مستشفيات ولاية بسكرة، الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، (6)، 7-25.
- جلال عبد الحليم. ( 2017)، اتجاهات سوق العمل في الجزائر، مجلة وحدة البحث وتنمية وإدارة الموارد البشرية، 8(2)، 275-296.
- جرفي زكرياء وآخرون. (2019). أثر الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6(4)، 399-416.
- جينيفر روبين. هل ترتبط النتائج الصحية الأفضل بالإنفاق الاجتماعي ؟، الإنفاق الاجتماعي ومقاييس الصحة السكانية في تحليل تجربتي عابر للحدود الوطنية، سانتا راند، كاليفورنيا، المملكة المتحدة، 01-123.
- حبيطة علي. (2014). الأهمية الاقتصادية للنقل ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر، 11(2)، 59-84.
- حسين رحيم . ( 2013). سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، مجلة البحوث الاقتصادية، مج 20، (61-62)، 132-150.
- خلف أحمد وآخرون. (2015). تقييم استدامة خطة النقل في مدينة كربلاء المقدسة، مجلة التراث الكربلائي، 2(2)، 187-224.
- خواثرة سعيدة. (2019). الإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة (2000- 2018) واقع وتحديات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، 9(3)، 75-95.
- دريسي أسماء. (2015). تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013، مجلة العولمة والسياسات الاقتصادية، (6)، 137-154.
- زرقان ليلى. (2012). إصلاح التعليم العالي الراهن ل.م.د، ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 9 (16)، 187-207.
- سلامة وفاء. ( 2019). دور قطاع النقل في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، 5 (1)، 1026-1042.
- عياشي نور الدين. (2009). تطور المنظومة الصحية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية وبحوث اقتصادية، (31)، 293 - 309.

- عياشي نور الدين. (2017). المنظومة الصحية الجزائرية بين إشكالية ضمان عرض العلاج وترشيد النفقات، مجلة منتدى الأستاذ، (20)، 90 – 116.
- عباس عبد الحفيظ وآخرون. (2018). تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية في الجزائر (1970-2015)، دفاتر MECAS، 14(1)، 246- 257.
- عطية مفيدة، وآخرون. (2017). إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر مقاربة اقتصادية أم اجتماعية؟، مجلة العلوم الإنسانية، (47)، 199- 211.
- فتحي السيد يوسف عبد المجيد.(2015).نظام التعليم المصري- تقييم الوضع الحالي ومقترحات التطوير، جامعة البنها، مصر.
- قصاب سعدية. وآخرون. (2016). سياسة التشغيل في الجزائر 1990- 2014 تشخيص وتقييم، مجلة معارف، 11(20)، 36- 51.
- قدي عبد المجيد وآخرون. (2014). أهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية دراسة حالة المؤسسة الإستشفائية الخاصة "البرتقال" بمدينة شلف، مجلة الإستراتيجية والتنمية، 4(7)، 155- 181.
- معيزي قويدر. (2013). تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، (08)، 138- 158.
- مولاي عبد الرزاق لخضر. (2012). تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000- 2011، مجلة الباحث، 10(10)، 191- 204.
- منار إسماعيل بغدادي. (2015). تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، (30).
- ملياني فتيحة. (2016). الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، 4(1)، 160- 170.


**الملتقيات والمؤتمرات:**


- أشرف العربي. (2010). تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر على ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، معهد التخطيط القومي.
- بن حمادي عبد القادر. (2002). تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، مقال مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، يومي 21و 22 ماي.
- بن موسى أم كلثوم وآخرون. (2016)، ترشيد النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013، مقال مقدم ضمن يوم دراسي حول فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول، جامعة تلمسان، يوم 19 أفريل.

- حمد البازا هبة. (2014). قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للإرتقاء بها، معهد التخطيط القومي، ورقة بحثية مقدمة ضمن سلسلة كراسات السياسات، القاهرة.
- حمدي علي. (2008). تنظيم وتطوير أسواق العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، يومي 15و16 نوفمبر.
- شرياق رفيق. (2016). ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مقال مقدم ضمن الملتقى الوطني حول الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، جامعة أدرار، يومي 19- 20 أفريل.
- صايب ميزات محمد. (2011). بانوراما سوق العمل في الجزائر اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مقال مقدم في الملتقى الوطني الموسوم ب راهن العلاقة بين التكوين والشغل بجامعة وهران، يومي 05- 06 أكتوبر.
- صاولي مراد وآخرون. (2018). تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني تمويل التعالي والبحث العلمي في الجزائر، جامعة العربي تبسي، يومي 2 و3 ماي.
- طارق عبد الرؤوف محمد عامر. (2006). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)، بحث مقدم ضمن ملتقى دولي بعنوان سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 21- 22 نوفمبر.
- عادل لطفي. (2007). مؤشرات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمان، يومي 7- 8 ديسمبر.
- عياشي كمال وآخرون. ( 2011). الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر.
- عايشي كمال، بوهديل سليم. (2011). الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر 2001-2010، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر.
- عايب حمزة وآخرون. (2011). سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر
- فلاح خلف الربيعي. (2013). معايير الحكم على كفاءة الإنفاق على التعليم العالي في العراق، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى إستراتيجية التعليم العالي واستحقاقاتها على الموازنة الاتحادية، جامعة النهرين، العراق، يوم 13 أوت.
- لعجال العمرية. (2011). الإنفاق العام وأثره على مستوي التشغيل، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر.

- مديحة محمود خطاب. (2009). تحديد أولويات الإنفاق العام في مجال الصحة، مداخلة مقدمة في مؤتمر دولي حول أولويات الإنفاق في مصر والدول العربية، ، جامعة القاهرة، يومي 23- 24 ديسمبر.

**تقارير الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية:**

- المجلس الدستوري. (1976). الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2015). تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي.
- المجلس الأعلى للتربية. (1997). تطوير المنظومة التربوية والنهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة، الجزائر.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014 ).
- تقرير التنمية الإنسانية العربية.(2002). خلق الفرص للأجيال القادمة، عمان.
- منظمة الصحة العالمية. (2013). بحوث التغطية الصحية الشاملة، تقرير خاص بصحة العالم.
- مجلس التربية الوطنية. (1994). عرض وزير التربية الوطنية حول المنظومة التربوية في الجزائر.
- معهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية. (2004). النظام التربوي والمناهج التعليمية، الجزائر.
- صندوق النقد العربي. (2009). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الفصل الثاني.

**القوانين والمراسيم:**

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ( 1988)، المادة 18، العدد 19، السنة الخامسة والعشرون.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2001). العدد 44.
- القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08- 04 المؤرخ في 23 يناير 2008.
- مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 تقديرات 2018- 2019.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ( 1998)، المرسوم التنفيذي رقم 98- 399 مؤرخ في 13 شعبان عام 1419 الموافق ل2 ديسمبر، تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2000). المرسوم التنفيذي رقم 2000/ 101، الموافق ل 09 ماي الموافق ل 6صفر 1421، يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، العدد 27.
- قوانين المالية (1990- 2017)
- الديوان الوطني للإحصائيات.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

**Ouvrages :**

- Anderson, J. E. (2003). Public Policy Making: An Introduction, Boston, Houghton Mifflin Company.
- Antoine, B & Julien, G. (2010). Economie des politiques publiques, Edition La Découverte, Paris.

- Berar, A. (2012) .Guide pour la formulation des politiques nationales de l'emploi (bureau international du travail), première édition, Italie.
- Charles, L. C & Eloise, F. M. (2014) .Public Policy- Prespectives and Choices, Fifth édition, USA.
- Didier, M & Prud'homme, R. (2007) .Infrastructures de Transport, Mobilité et Croissance, Conseil d'analyse Economique (PAO), Paris.
- Dubnick, M. & Bardes, B. (1983).Thinking About Public Policy, A Problem Solving Approach, New York.
- Floyols, A. (2010). Rigidité du Marché du travail et Chômage: Quelles Relation ?Une Réflexion a Partir du Cas de la France, Economies et Finances.
- Frank, F & Gerald, M. (2007). Handbook of Public Policy Analysis- Theory, Politics and Methods, Press CRC.
- Knoepfel, P.& Corine, L. & Frédéric, V. (2007). Public Policy Analysis, Press, University of Bristol (UK).
- Laurie, B. (2014). Les Politiques Publiques et Analyse des politiques Publiques, Université Numérique Juridique Francophone, (UNJF), Paris.
- Measured**,** W & Todd, L. (2019). Developing Indicators For Sustainable and Livable Transport Planning, Victoria Transport Policy Institute.
- Migel St, A. Alvaro, P. (2009). Stady On The efficiency and effectiveness of public spending on tertiary education, economic and financial affairs, European economy.
- Mihaiu, D. Alain, O. (2010). Efficiency Effectiveness And Performance Of The Public Sector, Romanian Journal Of Economic Forecasting.
- Musette, M & Hammouda. N. (2003). Marché du Travail et Emploi en Algérie, Elément Pour Une Politique National de L'emploi, Organisation Internationale Travail, Programme des Emplois en Afrique, Alger.
- Pierre, M. (2011). Les Politiques Publiques –Que Sais-Je? Puf, 10 éme Edition.
- Sarah, M & Richard, D. (2009). An Introduction to Australian public policy- Theory and Practice, University press, Cambridge.
- Ulrike, M. (2008). The effectiveness and efficiency of public Spending, Economic and Financial Affairs , Belgium.


- **Périodiques, revue et études :**


- Abdullahi, A. (2016). Impact of Government Expenditure on Employment Generation: Evidence From Nigeria, Working Paper, National Open University of Nigeria Lagos

- Ait. M. O.(2013). L'Algérie Enquête D'une Rationalisation Des Dépenses Publiques, Revue Nouvelle Economie, 8(2), 17- 26.

- Amadi , C & Amadi , N & Nyenke, C . (2013). Public Spending on Transport Infrastructure and Economic Growth in Nigeria, 1981-2010, Journal of sociological Research , 4(2), 438- 446.

- Amitai, E. (1986). Mixed Scanning Revisited- Public – Administration, 46(1), 8-14.
- Anyanwu, J & Andrew, E. (2007). Education Expenditure and School Enrolment in Africa illustration From Nigeria and Other SANE Countries, Economic Research Working Paper (92) , 1- 29.
- Asuman. L .(2016). Health Financing Strategy 2015/2016-2024/2025**, Knowledege Management Portal.**
- Belhadj, S. (2016). La Rationalité et L'Analyse Des Politiques Publiques, The algérien Journal of political Studies, 5 (3), 173- 182.
- Benedict ,C. & Coady, D. (2011). Quels Remédes pour les Finances de la santé? , Finances & Développement, 42(1), 42-45.
- Bernardin, S & Hodey, L, S. (2015). Effect of Public Education Expenditure on Selected Primary Education Outcomes In Sub Sahara An Africa, International Journal, Education Economics and Development, 6(4), 314- 330.
- Bexheti, A & Besime, M. (2015). Impact of public funding of education on economic growth in Macedonia, working paper, Bamberg economic research group, Bamberg University.

- Bustan. (2015). Effect of Government Spending on Transportation Sector Against Economic Growth and Income Distribution, Journal of Eonomics and Sustainable Developmnt, 6 (24), 208- 219.

- Coarasa ,J. & Jishnu, D & Jeffrey. H. (2014), Privé ou Public, Finances & Développement, 51(4), 34- 36.
- Craigwell , R & Bynoe, D. (2012). The Effectiveness of Government Expenditure On Education and Health Care in The Caribbean, International Journal of Development , 11(1), 04- 18.
- Delenda, A. & Abdelkrim, F. (2006). La transition Démographique en Algérie, Revue Des Sciences Humaines, Université de Biskra, (10), 55- 64.
- Ewubare, D. & Maeba, S. (2018). Effect of public Expenditure in Construction and Transportation and Secteur on Employment in Nigeria, International journal of science and Management Studies ( IJSMS). 1(4), 130- 136.

- Fan, V & Glassman, A. (2014) .L'échelon Local, Finances & Développement, 51(4), 12-15.

- Hall, D. (2010) .Pourquoi Nous Avons Besoin Des Dépenses Publiques ?, PSIRU Université de Greenwich, London.

- Heintz, J &Pollin, R .(2009). How infrastructure Investments Support the U.S Economy, Employment, Productivity and Grouth, Political Economy Research Institute, Alliance for American.
- Idres , B & Kaid Tlilane, N. (2016). La Politique De Transport en Algérie: Moteur de Croissance Economique ou De Dépense ?, Les Cahier MECAS, (13), 231- 250.
- Ihugba. O & Ukunna. J & Obiukuwu. S . (2019), Government Education Expenditure and Primary School Enrolment in Nigeria: An impact Analysis, Journal of Economics and International Finance, 11(3), 24-37.
- Irsan Kasau, M & Rah matlah , H & Sultan Suhab , R .(2015). Effect of Government Spending on Employment Through Investment Andits Impact on The Eastern and Western Indonesia , International Journal of Research in Social Sciences, 5(5), 55-64.
- Kutzin, J. (2008). Health Financing Policy , A Guide For Decision- Makers, World Health Organization, Health Financing Policy Paper Division of Country Health Systems.
- Mas Jasmine, W& Get Sintha, M & Widodo, T. (2012). Distribution of Government Spending on Education in Indonesia, MPRA Paper ( 79501), Gadjahmada University.
- Meghana, A. & Thorsten, B. ( 2003). Small and Medium Enterprises Across The Globe, A New Data Base, Policy Research Working Paper , ( 3127).
- Muhammad, A & Faheem Jehangir, K. (2007). Health Care Services And Government Spending In Pakistan, Working Paper, Pakistan Institute Of Development Economics Islamabad., Designed, and finished at the Publications Division, PIDE.
- Murad, A & Dogan, U. (2017). Health Spending and Health Outcomes Evidence From Selected East African Countries, African Health Sciences, 17(1), 247- 254.
- Nixon, J. &Ulmann, P. (2006).The Relationship Between Health Care Expenditure And Health Outcomes, The European Journal of Health Economics, 7(1), 7- 18.
- Nnamdi, C, N. (2019). Does Government Expenditure Stimulate Employment Gemeration? a Disaggregaed Empirical Evidence from the Nigeria Economy, Journal Of Economics and Sustainable Development, 10(16), 1-11.
- Ogunjini, J.& Adebayo, ,A. (2018), Health Expenditure , Health Outcomes and Economic Grouth in Nigeria, Munich Personal Repec Archive (MPRA), (94989), 1-19.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing Approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.
- Rajkumar , A & Vinaya, S. (2008).Public Spending and Outcomes: Does Governance Matter? , Journal of Development Economics, (86), 96–111.
- Rajkumar. A . & Vinaya. S, (2008). Public Spending and Outcomes: Does Governance Matter? , Journal of Development Economics, (86), 96 –11.
- Richardson, k. E, & Oluckukuw, O. (2019). Public Health Expenditure Economic Grouth and Health Outcome in Nigeria, International Journal of Public Policy And Administration Research, 6(1), 23-32.

- Risikat, O. (2011). Effect of Educational Spending and Macroeconomic Uncertainty on Schooling Outcomes: Evidence From Nigeria, Journal of Economics, Finance, Administrative Science, 16(31), 07- 15.
- Samad, A. & Touraj Harati, k. (2018). Effect of Private and Public Health Expenditure on Health Outcomes Among Countries With Different health Care Systems 2000 and 2014, Medical Journal of the Islamic Republicof Iran ( MJIRI) , 32-35, 2-7.
- Saous, C & Belarbi, A & Mostéfaoui, S. (2017).The Impact of Public Expenditure on Employment and Income in Algeria an Empirical Investigation, Amérian Journal of Economics, 7(3), 155- 161.
- Sevilay, K. & Duygu, U. (2020). The Impact of Health Care Spending on Health Outcome, New Evidence From OECD Countries, 42(2), 218- 222.
- Tighatonga. N, (2006). The Financing and Provision of Education in Zimbabwe Towards Greater Equality, Journal Educational Review, (41), 243- 253.
- Tizio, S. (2004). Entre état et marche une nouvelle régulation sanitaire pour les pays en développement? revue Tiers Monde, tome 45, (179), 643- 663.
- Uchennaobi , C & Sylvester, C . (2016). Government Education Spending and Education Outcome In Nigeria, International Journal of Economics Finance and Management Sciences, 4(4), 223- 234.
- Yusufu. M & Eligay. S & Usaini. M, (2018). Impact Of Government Expenditure On Transportation Sector And Economic Growth In Nigeria (1980-2016), Bingham Journal of Economics and Allied Studies, Bingham University, Karu, Nigeria, 1(2), 1-12.
- Zelalem. M, (2013).Impact of Government Road Sector Spending on Economic Growth In Ethiopia , Journal of Development Economics, (86), 96 –111.


- **Rapports :**


- Bilan des déclarations D'investissement 2002- 2017.
- Bureau International du travail Genève. (2015). Localiser l'agenda pour le travail décent, grâce a la cooperation Sud- Sud et ville a ville, Département des partenariats et de l'appui aux programmes extérieurs.
- Global Competitiveness Reports. (2018). World Economic Forum From the official .
- Les Comptes Economiques de 2011 à 2016, n° 786**.**
- Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique. (2017). Profil de pays 2016 – Algérie.
- Rapport Mondial de suivi sur l' EPT . (2014). Enseigner et Apprendre: Atteindre la qualité pour tous, Edition UNESCO.
- Rapport National Du MSPRH. (2003). Population et De Développement En Algérie, Edition ANDS, Alger.
- Rapport National sur le Développement Humain (RNDH) de CNES. (1998). Réalisé En Coopération avec PNUD, Algérie.

- Rapport National Sur Le Développement Humain, CNES, Algérie, 2009-2010.
- Rapport sur L état Economique et Social, Situation Du Système Education-Formation, Mai 2013.
- Rapport Sur La Santé Dans Le Monde. (2010). Le Financement Des Systèmes De Santé, Organisation Mondiale De La Santé.


## ▪ المواقع الإلكترونية:


- أوشن سمية. (2012). نماذج ونظريات صنع السياسة العامة واتخاذ القرار متوفر في الموقع الإلكتروني:
https: //www.politics-dz.com
- بن هاشم جليدان سعود. (2017). الأنظمة الصحية حول العالم، مقال منشور في الموقع:
https: //www.aleqt.com
- بن هاشم جليدان سعود. (2017). الإنفاق الصحي يحفز النمو، مقال منشور في الموقع:
www.aleqt.com
- حمد فوزي. (2019). الفساد والإهمال في مستشفيات الجزائر، أجهزة طبية معطلة منذ سنوات، مقال منشور في الموقع الإلكتروني:
www.alaraby.co.uk
- ضى، ك. (2016). عيادات الموت، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
www.djazairess.com
- طه بامكار. (2011). الموارد الاقتصادية بين التخصيص وعدالة التوزيع، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
www.alrakoba.net
- مجموعة البنك الدولي. (2008). المرجع السابق، مقال منشور في الموقع الإلكتروني:
web.website.com
web.World.bank.org
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع:
www.andi.dz

**الملخص:**

تهدف هذه الأطروحة إلى تحليل أثر الإنفاق العمومي على نتائج السياسات العمومية في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على الدور الفعال الذي يلعبه الإنفاق العمومي في تمويل السياسة الصحية والتعليمية والتشغيل والنقل العمومي، ومدى فعاليته في تفعيلها خاصة في ظل توالي الأزمات على الاقتصاد الجزائري، ومع الكشف عن مدى كفايته وكفاءته وعدالته في تحقيقه لأهدافها، ومن أجل تحديد أثر الإنفاق العمومي على نتائج السياسات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، تم أخذ كل سياسة عمومية على حدى لمعرفة ما إذا كان الإنفاق الموجه لكل قطاع يسهم فعلا في تحقيق نتائج إيجابية ومرضية، حيث اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة (ARDL) ، وأظهرت النتائج التي توصلنا إليها أن التأثير الإيجابي للإنفاق الصحي والتعليمي والنقل العمومي على النتائج المرجوة لكل قطاع وهي مقبولة إحصائيا إلا أنها قد تأخذ بتحفظ من الجانب الاقتصادي خاصة أن التأثير كان ضئيلا وضعيفا جدا، في حين يوجد تأثير سلبي للإنفاق على التعليم العالي على نتائج التعليم العالي، ولا يوجد تأثير للإنفاق العمومي على نتائج التشغيل.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الصحية، السياسة التعليمية، سياسة التشغيل، سياسة النقل العمومي، الإنفاق العمومي، ARDL.

**Abstract**

This thesis aims to analyze the impact of public spending on the results of publi policies in Algeria, by highlighting the effective role that public spending plays in financin health and education policy, its effectiveness in activating it, especially in the light of th successive crises on the Algerian economy; with the disclosure of its adequacy, efficienc and fairness in achieving its goals. In this context; in order to determine the impact c public spending on the results of public policies in Algeria during the period (1990-2017) each public policy was taken separately to find out whether the spending directed to eac sector actually contributes to achieving positive and satisfactory results, as we have relie on the ARDL model. The results have shown that the positive impact of health, educationa and public transportation spending on the desired results for each sector is statisticall acceptable, but it may be taken with a reservation from the economic side, especially tha the effect was minimal, and very weak, while spending on higher education has a negativ impact on higher education outcomes, and public spending has no effect on employmer results. Key words: health policy, educational policy, employment policy, public transpo policy, public spending, ARDL

**Key words**: health policy, educational policy, employment policy, public transport policy public spending, ARDL